

أنشأ الكونغرس مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كمؤسسة لتوفير الإشراف المستقل على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال:

- تعزيز التوفير، والكفاءة، والفعالية في عملية إدارة البرامج والعمليات.
- منع واكتشاف الهدر، والاحتيايل، وسوء الاستعمال في أي من هذه البرامج والعمليات.
- استدامة عملية الإبلاغ لوزير الخارجية، ووزير الدفاع، والكونغرس، ومكلفي الضرائب الأميركيين عن المشاكل وحالات القصور المتعلقة بإدارة البرامج والعمليات، وبالتوصيات الهادفة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تم تعيين المفتش العام ستيفارت دبليو بوين جونيور في أواخر كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٤. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قام المفتش العام برحلته العاشرة إلى العراق لمراجعة مدى التقدم في تنفيذ جهود إعادة الإعمار.

المفتش العام لإعادة إعمار العراق



مراجعة شاملة لسنة الانتقال

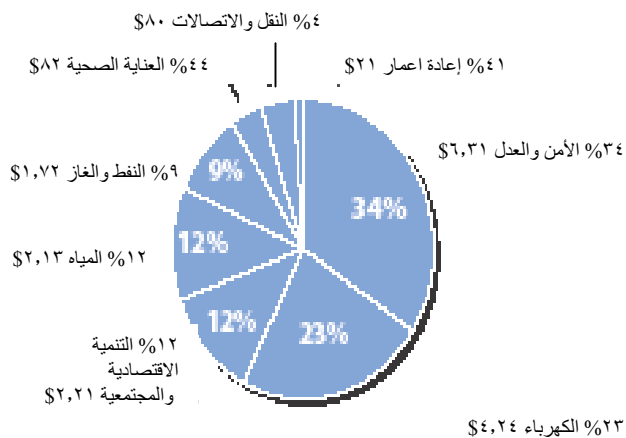
في كانون الثاني/يناير الماضي، عين المفتش العام لإعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٦ كسنة الانتقال، سلط خلالها الضوء على تحديات عديدة أمام الانتقال الفعلي للمشاريع والبرامج إلى السيطرة العراقية. سجل المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقدماً محدوداً في نطاق القضايا التالية في العام ٢٠٠٦:

- دعم جهود مكافحة الفساد
- تعزيز أمن البنية التحتية
- بناء قدرات الوزارات
- تأمين استدامة برامج ومشاريع إعادة الإعمار
- زيادة حجم دعم المجتمع الدولي لإعادة الإعمار
- تحسين التنسيق بين كافة وكالات الولايات المتحدة في مجالات إعادة الإعمار



العام ٢٠٠٣ حتى منتصف العام ٢٠٠٦، باشرت سلطة الائتلاف المؤقتة تنفيذ برنامج واسع النطاق لإعادة إعمار البنية التحتية في العراق. ولكن، بين منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٤ والوقت الحاضر تم تحويل أموال كانت مخصصة لإعادة الإعمار إلى برامج تعزيز الأمن وبرامج نشر الديمقراطية.

حوص القطاعات أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
% من ١٨,٤٤ مليون دولار
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، التقرير الأسبوعي (٢٠٠٧/٢/١)



من المتوقع أن تتسارع عمليات الانتقال إلى السيطرة العراقية، ولكن النجاح في هذا المجال يتوقف على الحل الفعال لكل واحدة من المسائل السالفة.

نهاية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

بحلول نهاية تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٦، كانت جميع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) قد أُلزمت. وبتاريخ ٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان ٨٠% من هذه الأموال قد أنفق. وعلى مدى برنامج إعادة الإعمار التي تقوده الولايات المتحدة، فقد تطور تخصيص أموال الصندوق إلى حد كبير.

التركيز المتغير لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

في عام ٢٠٠٣ خصص الكونغرس ما يزيد عن ٢١ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).

تضمنت المخصصات مبلغ ٢,٤٧ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)، هادفة إلى تلبية احتياجات الأزمة الإنسانية المتوقعة. وكان من المتوقع أن تمول العائدات النفطية العراقية الكثير من مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية. في وقت لاحق من عام ٢٠٠٣، ومع قيام سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)، تم تخصيص مبلغ إضافي قدره ١٨,٤٤ مليار دولار لإسناد البنية التحتية العراقية. ومن أواخر

المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق استعادة العافية المستدامة للعراق إلا على يد العراقيين بالذات: الجنود، رجال الشرطة، القيادات الوزارية، المسؤولين الإقليميون، والناس أنفسهم، وبالطبع بالتوافق مع المساعدة المتواصلة للمجتمع الدولي.

كيف تم إنفاق أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

- الأمن والعدل:** زيد المبلغ المخصص لهذا القطاع إلى ٦,٣١ مليار دولار من ٤,٥٦ مليار دولار. نتج عن هذا التحويل توفر أموال أكثر لتدريب أفراد الشرطة والجيش.
- الكهرباء:** كان المبلغ المخصص الأصلي لقطاع الكهرباء ٥,٥٦ مليار دولار، ولكنه خُفض إلى ٤,٢٤ مليار دولار. وكان هذا المبلغ أكبر مبلغ مُخصص أساسي لأي قطاع. كان هدف القطاع تحسين قدرة العراق على توليد الطاقة لكن لا زالت القدرة التوليدية أدنى من مستويات ما قبل الحرب.
- المياه:** كان المبلغ المخصص الأصلي لهذا القطاع ٤,٣٣ مليار دولار لكن خُفضت التمويلات المتوفرة لهذا القطاع بنسبة ٥٠% إلى ٢,١٣ مليار دولار.
- النفط والغاز:** كان المبلغ المخصص النهائي لهذا القطاع ١,٧٢ مليار دولار وتم استثماره في إصلاحات البنية التحتية للنفط وفي شراء منتجات نفطية.
- التنمية الاقتصادية والمجتمعية:** بعد الانتقال إلى الحكومة العراقية المؤقتة في عام ٢٠٠٤، تلقى هذا القطاع تمويلاً إضافياً لتنفيذ برامج نشر الديمقراطية وتنمية القطاع الخاص، فبلغت إجمالي تمويلاته ٢,٢١ مليار دولار.
- النقل والاتصالات:** تم تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليون دولار تقريباً إلى قطاع النقل والمواصلات وكان قطاع النقل أول قطاع يتحول إلى نظام التعاقد المباشر، فأشرك بذلك عدداً أكبر من المقاولين العراقيين.
- العناية الصحية:** تم تخصيص ما يقارب ٨٢٠ مليون دولار لهذا القطاع لبناء أو لإعادة تجهيز مستشفيات ومراكز العناية الصحية الأولية. أعيق بناء مراكز العناية الصحية الأولية بسبب الأداء غير الكافي وضعف الإشراف.
- طريق المستقبل**
- في تحركه قُدماً، حدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق المناطق التي يجب أن يركز الدعم الاقتصادي في المستقبل اهتمامه عليها، وهي:
- بناء قدرة الحكومة العراقية، وعلى وجه الخصوص قدرتها في تطبيق بنود الموازنة.
 - دعم حكم القانون من خلال تقوية البرامج المنفذة في قطاع الأمن والعدل.
 - تنشيط تنمية القطاع الخاص في العراق.
 - دعم التحسين المتواصل للتنسيق والتعاون بين كافة الوكالات المشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق.

نشاطات بارزة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق: خلال ربع السنة الحالي، أنجز المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٦ عمليات تدقيق عالجت مجموعة واسعة من القضايا بضمنها مراجعة أمر مهمة أصدرته وزارة الخارجية لتدريب أفراد الشرطة العراقية، ولتزويد معلومات محدثة حول مشروع العناية الصحية الأولية ولمراجعة عمليات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمقاول المتعاقد معها، شركة بكتل ناشونال إنك، في مراقبة إدارة الممتلكات الحكومية. تم تلخيص منتجات عمليات التدقيق في القسم ٣ من هذا التقرير.

عمليات التفتيش: أنجز المفتشون لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقييماً لـ ١٥ مشروعاً خلال ربع السنة الحالي مما رفع العدد الإجمالي لتقييمات المشاريع المنجزة إلى ٨٠ مشروعاً. وحتى اليوم، أنجز المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٩٦ عملية تفتيش محدودة في موقع العمل، و ٩٦ عملية تقييم من الجو. تقيدت معظم المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي زارها المفتش العام خلال ربع السنة الحالي بالمواصفات التعاقدية، لكن المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجد أن بعض المشاريع تشكو من نواقص في الإنشاء، والتصميم، والاستدامة. انظر الفصل ٣ من هذا التقرير للحصول على عمليات تقييم تخص ١٥ مشروعاً أنجزت خلال ربع السنة الحالي.

عمليات التحقيق: لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الوقت الحاضر ٧٨ تحقيقاً مفتوحاً بضمنها ٢٣ قضية تنتظر المتابعة في وزارة العدل. يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في المتابعة النشطة لعمليات التزوير وسوء الاستعمال، مما ساهم بتحويل ٩ قضايا إلى فريق عمل فساد العقود الدولية خلال ربع السنة الحالي، كما شارك في فريق مهمة اللجان الفرعية التي أنشأها فريق عمل الاحتيايل في نشاطات المشتريات القومية التابع لوزارة العدل الأميركية. يعمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشكل وثيق مع مجموعة من الوكالات لفصل وحظر التعامل مع مقاولين بسبب الاحتيايل أو الفساد. تم حتى اليوم فصل ١٤ فرداً وشركة وتم حظر التعامل مع ٨ آخرين.

للحصول على النص الكامل للتقرير

يرجى زيارة موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الإنترنت www.sigir.mil • البريد الإلكتروني PublicAffairs@sigir.mil •

الهاتف: 428-1100 (703)

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسعدني ان أقدم إلى الكونغرس، وإلى الوزارة راييس، والوزير غيتس، وإلى الشعب الأميركي التقرير ربع السنوي الثاني عشر من مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR). يتزامن هذا التقرير مع الذكرى الثالثة لتعييني كمفتش عام في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. سوف أتوجه عما قريب في رحلتي الخامسة عشرة إلى العراق لأنضم إلى الـ ٥٥ مدققاً، ومفتشاً، ومحققاً من التابعين لمكتب المفتش العام الذين يواصلون تنفيذ رقابة مشددة داخل البلاد على استثمارات دافعي الضرائب الأميركيين في إعادة إعمار العراق.

يغطي التقرير ربع السنوي هذا المرحلة الأخيرة من تنفيذ أعمال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). عملياً، أصبحت كافة المليارات الـ ٢١ للصندوق الآن تحت عقود كما ان حوالي ٨٠٪ منها قد أنفق. تشكل إنهاء أعمال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بداية مرحلة جديدة من المساعدات للعراق التي سوف تستوجب تكويناً أوسع متعدد الأطراف، وزيادة في مسؤولية الحكومة العراقية بالنسبة لمجمل جهود استعادة العراق عافيته الاقتصادية.

غير ان المرحلة الجديدة لا تعني نهاية الإشراف. فعلى العكس، لا تزال هناك حاجة إلى عمل الكثير لمحاسبتها من الاستثمارات الأميركية السابقة، ولتعزيم أعلى وأفضل استخدام للتمويل الأميركي للعراق في المستقبل. وإدراكاً للحاجة إلى مواصلة الإشراف، أصدر الكونغرس، ووقع الرئيس، قانون المحاسبة حول إعادة إعمار العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. مَدَّد هذا القانون صلاحيات مكتب المفتش العام لكي تشمل الاعتمادات المخصصة لإعادة إعمار العراق للسنة المالية ٢٠٠٦، من ضمنها صندوق قوات الأمن العراقية، وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (ERP). يطالب القانون مكتب المفتش العام القيام بتدقيق لحساب استخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولتمديد مدة البقاء التنظيمي لمكتب المفتش العام، عملياً، لسنة ٢٠٠٨.

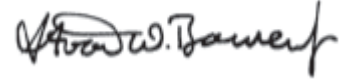
خلال ربع السنة هذا، أكمل مدققو مكتب المفتش العام ٨ تدقيقات جديدة رافعين مجموع عدد التدقيقات المنجزة إلى ٨٢ تدقيقاً. تشمل التدقيقات الجديدة هذه، مراجعة للجهود الأميركية الرامية إلى دعم تنمية قدرات الوزارات العراقية، وفحص لإدارة وزارة الخارجية لتمويل تدريب الشرطة العراقية ودعم التدريب، وتقرير عن المعدات الطبية المشتراة لدعم مراكز العناية الأولية بالصحة، وملخص إحصائي عن التكاليف الأمنية بالنسبة لكبار المقاولين الأميركيين في العراق.

قيّم مفتشو مكتب المفتش العام ١٥ مشروعاً خلال ربع السنة هذا رافعين إجمالي عدد التقييمات المنجزة إلى ٨٠ تقييم. الجدير بالذكر ان ١٣ من أصل ١٥ مشروع زارها موظفو مكتب المفتش العام لبت مع الشروط التعاقدية. وقدم مكتب المفتش العام أيضاً تقييماً نهائياً لكلية الشرطة ببغداد الذي قام بمتابعة تقرير الاستجابة السريعة لربع السنة الأخير. أكد التقييم النهائي ان المشروع شكا من تشكيلة متنوعة من أوجه التقصير، بينها نوعية الإنشاء الرديئة، وخفض كبير لنطاق المشروع بسبب تجاوز الموازنات، وتسليم مرافق غير منجزة.

واصل محققو مكتب المفتش العام عملهم خلال ربع السنة هذا على ٧٨ تحقيقاً مفتوحاً بما فيها ٢٣ حالة تحت الإشراف المباشر لوزارة العدل. وسهّل مكتب المفتش العام أيضاً تشكيل فريق العمل الدولي لفساد العقود لتنسيق التحقيقات بخصوص الاحتلال، من عدد من أعضائه بما في ذلك مكتب التحقيقات الفدرالي، وقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي، ومصلحة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع، وواصل مكتب المفتش العام، علاوة على ذلك، مشاركته في فريق العمل القومي لاحتيالات المشتريات التابع لوزارة العدل.

لا زال مكتب المفتش العام مكرساً نفسه للقيام بواجباته لضمان الإشراف الفعال على الاستثمارات الأميركية في إغاثة وإعادة إعمار العراق. انني فخور بالخدمات القيّمة التي قدمها مدققو ومفتشو ومحققو مكتب المفتش العام الذين يواصلون القيام بمهامهم بحرفية، وإنتاجية، ومثابرة.

قُدّم في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧



ستيورات دبيلو بووين الإبن
المفتش العام

جدول المحتويات

القسم الأول:

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة
إعمار العراق (SIGIR)
سنة الانتقال تحت المراجعة
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
طريق المستقبل
نشاطات بارزة لمكتب المفتش العام خلال
ربع السنة الحالي
أثار عمليات مكتب المفتش العام
الكلفة البشرية

القسم الثاني:

وضعية إعادة إعمار العراق

مقدمة: تقارير القطاعات

وضعية قطاع الكهرباء

وضعية قطاع الزيت والغاز

وضعية قطاع المياه

وضعية قطاع التنمية الاقتصادية

والاجتماعية

وضعية قطاع الأمن والعدل

وضعية قطاع العناية الصحية

وضعية قطاع النقل والاتصالات

العقود

معطيات كلفة إنجاز المشاريع

مصادر التمويل

تحديث عمليات مكافحة الفساد

القسم الثالث:

الإشراف العام لمكتب المفتش العام الخاص

لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام الخاص

لإعادة إعمار العراق

عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام

الخاص لإعادة إعمار العراق

عمليات التحقيق لمكتب المفتش العام

خط الاتصال المباشر للمفتش العام لإعادة

إعمار العراق

مبادرة مكتب المفتش العام حول الدروس

المكتسبة

تحديثات التشريعات

القسم الرابع:

إشراف الوكالات الأخرى

مقدمة

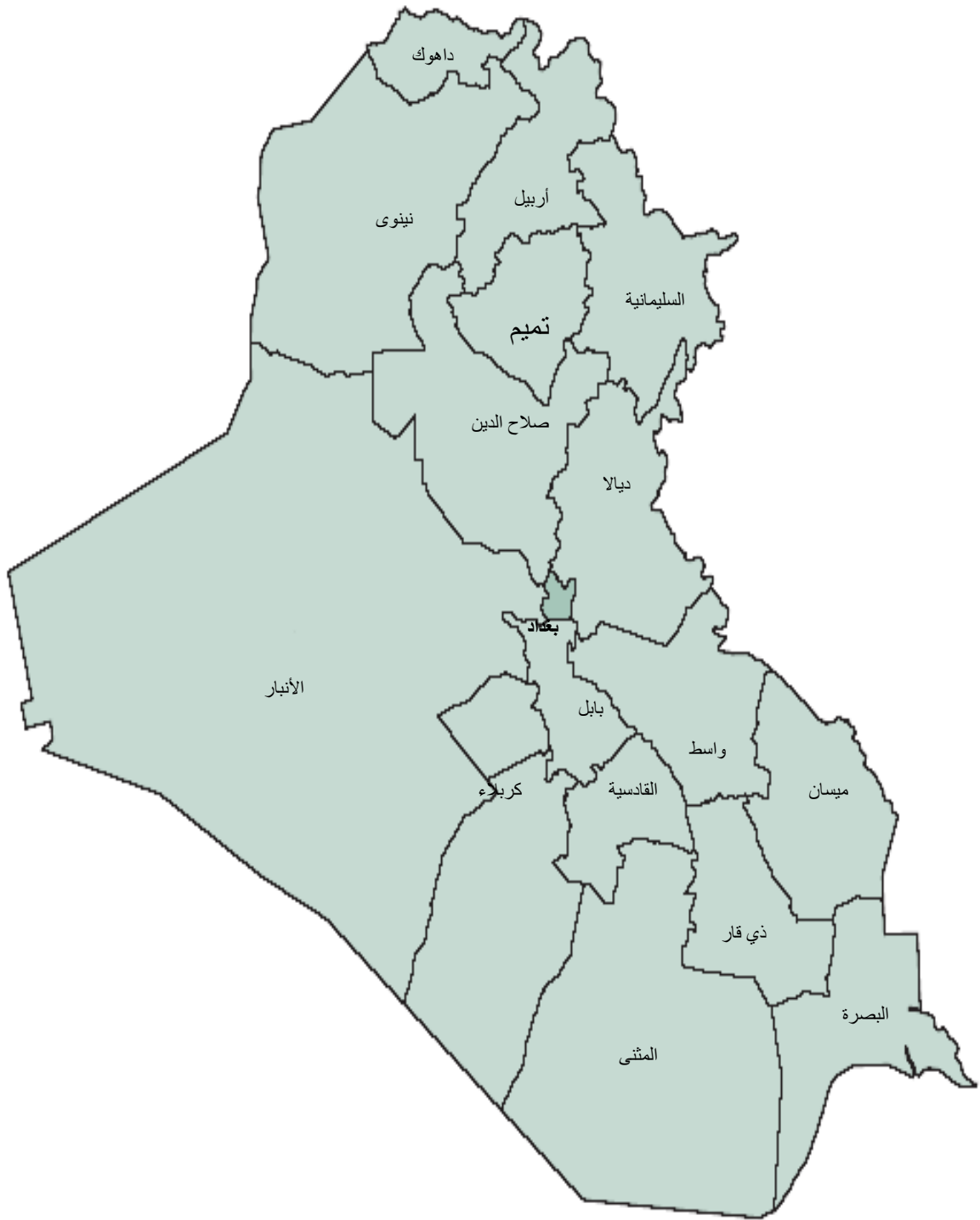
تدقيقات الوكالات الأخرى

تحقيقات الوكالات الأخرى

الهوامش - ١

لائحة الملاحق - ١

المختصرات والتعريفات - المختصرات -



ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ – ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧^أ

التدقيق

٨٢	التقارير الصادرة
٢٦٨	التوصيات الصادرة
٤٩,٧٠٠,٠٠٠ ب	المبالغ التي تم توفيرها
٥٧,٥٠٠,٠٠٠ ب	الفوائد المالية لتدقيقات مكتب المفتش العام

التفتيش

٨٠	التقييمات الصادرة حول المشاريع
٩٦	التقييمات المحدودة الأولية الصادرة
٢٦٦	تقارير صور الأقمار الصناعية الصادرة
٣٩,٣٠٠,٠٠٠ ب	أثر تفتيش مكتب المفتش العام

التحقيقات

٨٧	التحقيقات التي أجريت
١٤٩	التحقيقات التي أوقلت
٧٨	التحقيقات المفتوحة
٥	الاعتقالات
٤	الإدانات القضائية
٩,٥٠٠,٠٠٠ ب	قيمة الأصول المصادرة/المسترجعة

الاتصالات عبر الخط المباشر

١٣	فاكس
٦٢	هاتف
١٠٩	حضور شخصي
٣٠٧	رسائل إلكترونية
٢٦	بريد عادي
٢٥	إحالات
٥٤٢	مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر

منتجات غير تدقيقية

٨	شهادات أمام الكونغرس
٢	التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

^أ للحصول على التفاصيل حول أثر عمليات مكتب المفتش العام، انظر الملحق ج.
^ب بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

سنة انتقالية تحت المراجعة
إقفال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
طريق المستقبل
نشاطات بارزة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة
الحالي
آثار عمليات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي
الكلفة البشرية

القسم

١

يد المانحين الدوليين عبر ميثاق العراق الدولي.

وما هو أهم من ذلك ان على وزارات الحكومة العراقية ان تؤمن تمويلاً هاماً لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار. ففي نهاية المطاف، فلن تتم استعادة العراق عافيته المستدامة إلا على يد العراقيين أنفسهم.

في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدّم الرئيس بوش توجيهاً استراتيجياً جديداً للجهود الأميركية في العراق يشمل مزيداً من الاستثمارات الأميركية في استعادة العراق عافيته الاقتصادية. الغاية من هذا التمويل الجديد كان دعم توسع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وفتح إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs). لقد سبق لمكتب المفتش العام ان راجع هذين البرنامجين فوجد ان برنامج الاستجابة الطارئة للقائد قد حقق نجاحاً في البرامج الصغيرة على النطاق المحلي، وان برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية قد حققت تقدماً في الجهود الرامية إلى مساعدة الرسميين المحليين في تنمية قدراتهم في نظام الحكم، على الرغم من مواجهتهم قيوداً أمنية كبيرة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مرّر الكونغرس قانون المحاسبة لإعادة إعمار العراق لسنة ٢٠٠٦، فمدد صلاحيات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتشمل الإشراف على كافة أموال السنة المالية ٢٠٠٦ المخصصة لإغاثة وإعادة إعمار العراق. سوف يضمن أثر هذا القانون مواصلة مكتب المفتش العام مهمة الإشراف في العراق طيلة عام ٢٠٠٨.

هذا التقرير ربع السنوي الثاني عشر المرفوع من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) يغطي نهاية مرحلة هامة من مراحل جهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق وبداية مرحلة هامة جديدة. خلال ربع السنة هذا، حقق مكتب المفتش العام تقدماً في برنامج لتأمين إشراف متشدد على أرض الواقع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، فانتج ٨ تدقيقات، و ١٥ تفتيشاً، وتابع ٧٨ تحقيقاً تتعلق بالاحتلال، والهدر، وإساءة الاستخدام في العراق.

أنشأ الكونغرس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٣^١، وموّله بواسطة مخصصات إثنين بلغت ٢١ مليار دولار. خدم الصندوق كمصدر تمويل أولي لمرحلة إعادة إعمار العراق التي قادتها الولايات المتحدة. وبحلول نهاية ٢٠٠٦، كانت كامل أموال الصندوق قد أُلزمت إنفاق حوالي ٨٠٪ فيها. وفي سنة ٢٠٠٧، سوف ينفذ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعات حول ما حصل عليه دافع الضرائب الأميركي مقابل استثماراته في إعادة إعمار العراق.

لاحظ مكتب المفتش العام سابقاً ان الدعم المالي من قبل الولايات المتحدة ومن المصادر الخارجية الأخرى سيكون ضرورياً لدعم مواصلة العراق لاستعادة عافيته. هذا الدعم يجب ان يستهدف تعزيز قدرات العراق لتوفير الوظائف وإعادة الخدمات الأساسية، وبناء قدرات وزارات الحكومة العراقية.

لقد خصص الكونغرس ١١ مليار دولار، علاوة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، لدعم جهود الإغاثة، وبالدرجة الأولى لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، غير ان قوات الأمن العراقية نمت بطريقة أبطأ مما كان متوقعاً، كما ان البيئة الأمنية واصلت تدهورها. لذلك يحتاج العراق إلى مرحلة جديدة من الاستثمارات. تحتاج هذه المرحلة بالبحاح إلى مزيد من المساهمات من

سنة الانتقال تحت المراجعة

في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٦، عيّن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سنة ٢٠٠٦ على أنها سنة الانتقال وإعادة إعمار العراق. خلال ٢٠٠٦، تعقب مكتب المفتش العام التقدم في تشكيلة من القضايا التي تحدّت نجاح جهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق، من ضمنها:

- مساعدة العراقيين في مكافحة الفساد.
- تحسين الوضع الأمني، وعلى الأخص البنية التحتية الأمنية.
- بناء قدرات الحكم في الوزارات العراقية والحكومات الإقليمية.
- ضمان استدامة البرامج والمشاريع المنجزة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- زيادة مشاركة المانحين الدوليين.
- تعزيز التنسيق بين وكالات إعادة الإعمار الأميركية.

لاحظ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقدماً محدوداً في كل من هذه القضايا:

١. **يواصل الفساد إبلاء العراق.** المؤسسات الضمادة للفساد في العراق مُجزأة، ولا يبدو ان هناك تفاهم في العراق حول كيفية تفاعل هذه المؤسسات. تدقيقات مكتب المفتش العام سنة ٢٠٠٦ حول الدعم الأميركي لجهود مكافحة الفساد في العراق، قدّمت سلسلة من التوصيات لا يزال بعضها دون حل.

٢. **أمن البنية التحتية لا زال معرضاً للأخطار.** تتعرّض الخطوط الكهربائية بانتظام للهجمات كما ان خط الأنابيب الشمالي غير قابل للتشغيل إلى حد كبير بسبب التدمير. ان طواقم الإصلاح العراقية غير قادرة بشكل متكرر على العمل بسبب الهجمات المتكررة. لقد شدد

تدقيق مكتب المفتش العام سنة ٢٠٠٦ الخاص بالجهود الأمنية الخاصة بالبنية التحتية على الحاجة إلى تركيز أكبر على هذه الناحية.

٣. **لا زالت قدرة الوزارات العراقية على تنفيذ موازناتها الرئيسية ضعيفة.** ان التغلب على نقطة الضعف هذه ضروري لأجل التقدم مستقبلاً في إعادة الإعمار. فقد وجدت مراجعة لمكتب المفتش العام مؤخراً، حول تنمية قدرة الوزارات، ان هناك حاجة لعمل الكثير لأجل تحسين الدعم الأميركي لتنمية قدرات الحكومة العراقية.

٤. **لا زالت استدامة المشاريع المنجزة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تشكل هاجساً.** مع ان رسمي إعادة الإعمار الأميركيين قد نفذوا برنامجاً لتعزيز استدامة المشاريع، إلا ان تقريراً صدر أخيراً عن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أشار إلى وجود ضعف في إدارة العراق لهذا البرنامج.

٥. **الدعم المتعدد الأطراف لإعادة إعمار العراق لا زال بحاجة إلى التحقيق.** من المتوقع ان يحقق ميثاق العراق الدولي (الميثاق) تقدماً في هذا الجهد الضروري لكنه لم ينفذ بعد رسمياً. ويجب، لكي ينجح الاتفاق، ان تشارك الأمم المتحدة والبنك الدولي، وجيران العراق الإقليميون والمانحون الدوليون بصورة أكثر جرأة في دعم استعادة العراق عافيته.

٦. **التنسيق غير المتناغم بين الوكالات الأميركية المتعددة التي تدعم إعادة إعمار العراق قد أعاق التنفيذ الفعال للبرنامج الأميركي لإعادة الإعمار.** المنسق الأميركي لمرحلة الانتقال الاقتصادي المُعين مؤخراً قد يساعد في حلحلة تلك المشاكل، ويقوم مكتب المفتش العام بمراجعة للدوار والمسؤوليات

المتطورة للوكالات الأميركية في نفس الوقت الذي يجري فيه إعادة تنظيمها الداخلي.

وبينما يتقدم تقدم برنامج إعادة الإعمار في العراق خلال سنة ٢٠٠٧ ، سوف يتم تسريع الانتقال لإدارة

البرامج إلى السيطرة العراقية. فضمان الانتقال الناجح للبرنامج يتوقف على تحقيق تقدم حقيقي في كل من القضايا المذكورة أعلاه.

إنهاء صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

• العناية الصحية – ٤%٢

التركيز المتغير لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

هذه هي النقاط الهامة في تطور الصندوق: نيسان/إبريل – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، للإغاثة والتنمية التقليدية: أنشأ الكونغرس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في نيسان/إبريل ٢٠٠٣، وخصص أصلاً مبلغ ٢,٤٧٥ مليار دولار لتمويله. عكست خطة تنفيذ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ١ العديد من الافتراضات التي شكلت أساس التخطيط ما قبل الحرب. كانت الحكومة الأميركية تتوقع أزمة إنسانية كبرى وحرث كامن في آبار النفط. وتوقعت الولايات المتحدة أيضاً أن تُمول عائدات النفط العراقية إعادة إعمار البنية التحتية الرئيسية. وهكذا، تم في البداية تخصيص مليار دولار لإصلاح البنية التحتية. وتم منح معظم عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ١ عن طريق استخدام المنافسة التي كانت أقل من كاملة ومفتوحة.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ – حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بناء الدولة: توسع برنامج إعادة إعمار العراق بقيادة الولايات المتحدة بصورة ملحوظة مع مجيء سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) – وهي كيان الحكم الانتقالي الذي أنشئ لإدارة انتقال السيادة الديمقراطية إلى الحكومة العراقية الجديدة. إن الإدراك بأن البنية التحتية العراقية كانت إلى

بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تم تلزيم كافة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؛ وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان ٨٠% تقريباً من هذه الأموال قد أنفق.

خلال مجرى برنامج إعادة إعمار العراق بقيادة أميركية، تطورت اعتمادات التمويلات المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بصورة ملحوظة. فقد اتخذ هذا التطور شكل سلسلة من عمليات إعادة البرمجة الهادفة إلى تحسين الوضع الأمني الذي يزداد صعوبة، وإلى تشجيع البرامج الحيوية لدعم الانتخابات وتنمية قدرات الحكم المحلية.

تطلبت تعديلات التمويل هذه نقل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من مشاريع البنية التحتية التقليدية إلى مشاريع الأمن، والعدل، والديمقراطية. وفي نهاية المطاف، توزعت مخصصات الصندوق على القطاعات على النحو التالي:

- الأمن والعدل – ٣٤%
- الكهرباء – ٢٣%
- المياه – ١٢%
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ١٢%
- النفط والغاز – ٩%
- النقل والاتصالات – ٤%

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٤,٥٦ مليار دولار لمشاريع الأمن والعدل، لكن الوضع الأمني المتدهور تطلب تحويل أموال كبيرة لقطاع الأمن، رافعاً إجمالي المبالغ المخصصة إلى حوالي ٦,٣١ مليار دولار (زيادة حوالي ٣٠%).

الكهرباء. ركزت مشاريع الكهرباء على التوليد والنقل وشبكات التوزيع. في الأساس، كانت الأموال المخصصة للكهرباء ٥,٥٦ مليار دولار، وهي أكبر مخصصات أصلية لأي قطاع، الأمر الذي عكس تشديد سلطة الائتلاف المؤقتة على تحسين قدرة العراق في توليد الطاقة. غير أن إنتاج الشبكة الكهربائية بلغ متوسط ٤,٢٦٠ مليون واط في ربع السنة هذا، أي أدنى من مستويات ما قبل الحرب. أما المخصصات الحالية فهي قرابة ٤,٢٤ مليار دولار.

المياه. ركز البرنامج الأصلي على تحسين شبكة المجاري الصحية، وتمكين الوصول إلى مياه الشرب وخدمات إدارة النفايات الصلبة. شملت المشاريع مرافق معالجة المياه الكبرى، ومحطات الضخ، والسدود وإمدادات المياه في الأرياف. في الأصل، كانت الأموال المخصصة لهذا القطاع ٤,٣٣ مليار دولار؛ غير أن مخصصات هذا القطاع خُفضت عملياً بنسبة ٥٠% تقريباً (إلى ٢,١٣ مليار دولار).

النفط والغاز. ركزت مشاريع النفط على الاستثمار في إصلاح البنية التحتية للنفط وشراء المنتجات النفطية. كانت المخصصات الأصلية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ لهذا القطاع ١,٨٩ مليار دولار لكنها خُفضت لاحقاً بنسبة ١٠% لتصل إلى ١,٧٢ مليار دولار. عائدات النفط العراقية التي كان متوقعاً أن تُموّل إصلاحات البنية التحتية الكبرى لم تكن قد تجسدت بعد، وذلك جزئياً بسبب الهجمات على الأنابيب، ورداءة التشغيل والصيانة للمرافق النفطية التي خُفضت صادرات النفط. كان متوسط إنتاج النفط، خلال ربع السنة الحالي، حوالي ٢,١٧

حد كبير أكثر تردياً مما كان متوقعاً قاد سلطة الائتلاف المؤقتة إلى تطوير خطة أوسع بكثير لإعادة الإعمار. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استجاب الكونغرس بتخصيص ١٨,٤ مليار دولار إضافية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بالأساس لتمويل طموحات سلطة الائتلاف المؤقتة. توزعت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني هذا على كافة قطاعات البنية التحتية الرئيسية، كما مُنح مقاولو التصميم والبناء الرئيسيين عقوداً كبيرة جداً على أساس عروض تنافسية زائد الكلفة. كانت سلطة الائتلاف المؤقتة تتوقع أصلاً أن تبقى قائمة لأكثر من سنتين، لكنها ختمت عملياتها في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، بعد سنة من بدء عملها.

حزيران/يونيو ٢٠٠٤ - الوقت الحاضر: مقارنة جديدة للبرامج والعقود: خلال تلك الفترة، تم تحويل قسم كبير من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، من البنية التحتية إلى الأمن والديمقراطية. ونتج عن ثلاث تصحيحات كبيرة في التمويل سنة ٢٠٠٤ ومطلع ٢٠٠٥، إعادة تخصيص أكثر من ٥ مليارات دولار. فتلقى قطاع الأمن الزيادة الأكبر، وعانى قطاع المياه الانخفاض الأكبر. وبدأت قيادة إعادة الإعمار الأميركية تتحرك باتجاه استخدام العقود المباشرة بعيداً عن عقود التصميم والبناء.

كيف أنفقت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في كل قطاع: نظرة شاملة سريعة

مخصصات التمويل لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وزعت على القطاعات على النحو التالي:

الأمن والعدل. ركز هذا القطاع على شروط السلامة العامة (تدريب الشرطة والبنية التحتية)، وعلى الأمن القومي (تدريب وتجهيز الجيش العراقي)، وعلى العدل (تطوير حكم القانون). في الأصل، خصص

وهكذا، أضيف أكثر من مليار دولار لبرامج الديمقراطية، وأضيف أكثر من ٦٦٠ مليون دولار إلى تنمية القطاع الخاص. تبلغ المخصصات الحالية لهذه القطاع حوالي ٢,٢١ مليار دولار.

طريق المستقبل

مع دخول الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق مرحلتها التالية، يجب ان تركز المساعدات الاقتصادية للعراق في المستقبل على ثلاثة ميادين:

- بناء قدرات الحكومة العراقية للحكم على المستويين القومي والمحلي، وبوجه التخصيص في تنفيذ الموازنة.
- دعم حكم القانون عن طريق تعزيز وتوسيع البرامج في قطاع العدل والأمن.
- تحفيز تنمية القطاع الخاص العراقي.

ولاحظ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عدة ميادين مثيرة جداً للهواجس بالنسبة لربع السنة القادم:

الموازنة العراقية

تواصل الحكومة العراقية الكفاح من أجل تنفيذ البرامج الرئيسية لموازنتها: فمليارات الدولارات من الموازنة بقيت دون إنفاق في نهاية ٢٠٠٦. شملت مسودة الموازنة لسنة ٢٠٠٧ جزءاً كبيراً من تلك الأموال المهملة، وتنطبق على ١٠ مليارات دولار من المشاريع الرئيسية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت الموازنة قد عرضت على مجلس النواب للموافقة.

توسيع حكم القانون والبرامج الأمنية

لا زال التحدي الأهم الذي يواجه الحكومة العراقية هو تعزيز مؤسسات حكم القانون، أي القضاء، والسجون، والشرطة. لقد أنفقت الولايات المتحدة المليارات في هذا الميدان بنجاح محدود حتى تاريخه، ويقوم مكتب المفتش العام بسلسلة مراجعات للبرامج

مليون برميل في اليوم، أي دون مستويات ما قبل الحرب.

العناية الصحية. المخصصات

الأصلية لهذا القطاع البالغة ٧٩٣ مليون دولار شملت تمويل بناء أو تجديد المستشفيات، ومراكز العناية الصحية الأولية (PHCs) وإصلاح واستبدال التجهيزات، وتأمين التدريب على العناية الصحية الأولية، وإنشاء مستشفى للأطفال في البصرة. إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية، وهو المكون الهام لهذا القطاع، أعاقته إدارة المقاول الرديئة والإشراف الضعيف من جانب الحكومة الأميركية في بيئة من الانعدام المتزايد للأمن. فقد تأخر مستشفى الأطفال في البصرة كثيراً عن موعد تنفيذه وتعدى كثيراً موازنته الأصلية، أما المخصصات الحالية فتبلغ حوالي ٨٢٠ مليون دولار.

النقل والاتصالات. ركزت المشاريع

في هذا القطاع على المطارات والمرافئ، والسكك الحديدية، والطرق، وأنظمة وعمليات الاتصالات. في الأصل خصص صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٨٧٠ مليون دولار، وتم التعاقد مع مقاولي تصميم وبناء لإنجاز الأعمال، لكن سرعان ما لاحظ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD) أن بإمكان الشركات العراقية إكمال معظم الأشغال في القطاع الثانوي للنقل بكلفة أقل. أصبح النقل أول قطاع ثانوي ينتقل من مقاولي التصميم والبناء إلى التعاقد المباشر. تبلغ المخصصات الحالية لهذا القطاع حوالي ٨٠٠ مليون دولار.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خصص صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أصلاً ٤٣٣ مليون دولار للبرامج في هذا القطاع. بعد الانتقال، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وبعد برامج إعادة الترافف التي تلت، أضيف مزيد من المال إلى هذا القطاع، وعكس ذلك الحاجة إلى دعم عملية الانتخابات العراقية، وتحفيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية.

بالتالي الوكالات الأميركية المنفذة على تطوير مقاربة مُنسقة وموحدة بالنسبة لهذا التحدي الخطير.

قيادة إعادة الإعمار: المنسق الجديد لمرحلة الاقتصاد الانتقالية

جاء التعيين الأخير لمنسق أميركي لمرحلة الاقتصاد الانتقالية بمثابة تطور مُرحّب به في الجهود الرامية إلى نقل إدارة إعادة إعمار العراق من السيطرة الأميركية إلى السيطرة العراقية. المنسق مُكلف تنظيم وتبسيط التعاون والتنسيق بين الوكالات الأميركية المنفذة للمشاريع، وتحسين الاتصالات بين الرسميين العراقيين والوكالات الأميركية. وسوف يساعد أيضاً في تشجيع مزيد من المشاركة النشطة في إعادة إعمار العراق من جانب المانحين الآخرين والمنظمات الدولية في العراق.

الأميركية لحكم القانون. أنجز المكتب عدة مراجعات لتمويل الأمن، ودلت المراجعات الأمنية ان قوات الأمن العراقية بحاجة إلى تطوير قدراتها اللوجستية والإدارية أكثر قبل ان تصبح تلك القوات قادرة على دعم نفسها.

تنمية الأعمال وخلق الوظائف

لا تزال البطالة مرتفعة في العراق، على الأخص بين الشبان. لقد وفرت جهود الحكومة الأميركية الأخيرة لتطوير برامج تحفّز الاقتصاد العراقي بعض الأمل، بما فيها أعمال وكالة تطوير الأعمال في وزارة الدفاع، التي تسعى إلى مساعدة العراق في إعادة إطلاق المشاريع التي تملكها الدولة بأكبر إمكانيات على المدى القصير، وأيضاً دعم شركات الأعمال التابعة للقطاع الخاص المترابطة معها. يدعم مكتب المفتش العام الجهود الأميركية المتواصلة لمساعدة العراق في تحفيز الأعمال التجارية والصناعية، ويحث

نشاطات بارزة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي

- مراجعة للالتزامات غير المناسبة التي استخدمت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والظروف المرتبطة بتلك الالتزامات، والإجراءات اللاحقة المتخذة أو المخططة لها المتعلقة باستخدام تلك الأموال.
- مراجعة الرقابة الداخلية المتعلقة بصرف أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الموزعة ما بين وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- منتج عن التكاليف الأمنية طبعاً لما بلغ عنها مقاولو التصميم والبناء حول مشاريع الصندوق.
- مراجعة لخطط وبرامج الحكومة الأميركية لتنمية القدرات في وزارات الحكومة العراقية.

التفتيش

أنجز مكتب المفتش العام ١٥ مشروع تقييم خلال ربع السنة هذا، رافعاً إجمالي عدد مشاريع التقييم المنجزة إلى ٨٠ مشروعاً منذ بداية البرنامج، أنجز مكتب المفتش العام أيضاً ٩٦ تفتيشاً محدوداً على المواقع و ٢٦٦ تقييماً جويًا.

لَبَّى ١٣ مشروعاً من مشاريع الصندوق التي زارها مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا الموصفات التعاقدية. وبوجه عام، أكد مكتب المفتش العام مجدداً الدور الهام الذي تلعبه برامج الرقابة على النوعية وضمان النوعية في ضمان تلبية موصفات العقود. شكل أداء المقاولين ومقاولي الباطن، وضعف برامج ضمان النوعية، قضايا تواجدت في عدد قليل من المواقع التي زارها مكتب المفتش العام.

لأداء مهمة إشرافه خلال ربع السنة الحالي، أنجز مكتب المفتش العام ٨ تدقيقات شملت ٢٠ توصية كما قدّمت مشاريع التقييم الـ ١٥ التي قام بها مكتب المفتش العام العديد من النتائج المتعلقة بالإعمار. وواصلت تحقيقات مكتب المفتش العام متابعة ادعاءات التزوير والهدر وإساءة الاستخدام للإففاق في إعادة إعمار العراق.

التدقيقات

خلال ربع السنة الحالي، أنجز مكتب المفتش العام ٨ تدقيقات. وبحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان مكتب المفتش العام قد أنجز ٨٢ منتجاً. ويعمل مكتب المفتش العام أيضاً، خلال ربع السنة الحالي، على ١٦ تدقيقاً وخطة جارية للبدء، خلال ربع السنة التالي، بثمانية تدقيقات أخرى، على الأقل. خلال ربع السنة هذا، عالجت تدقيقات مكتب المفتش العام، تشكيلة واسعة من القضايا:

- مراجعة لأمر المهمة الصادر عن وزارة الدفاع الخاص بتدريب الشرطة العراقية، ودعم التدريب، وإنشاء عدة معسكرات تدريب داعمة (١٨٨,٧ مليون دولار).
- تحديث حول وضعية التجهيزات الطبية المشتراة لدعم مشروع مراكز العناية الصحية الأولية المؤجل، وتقييم العقود الأخرى غير الإنشائية الداعمة لمشروع مراكز العناية الصحية الأولية.
- متابعة التوصيات الـ ١٧ التي قدّمتها مكتب المفتش العام في تقارير التدقيق السابقة حول مراقبة ومحاسبة العقود والهبات والصفقات النقدية التي استخدمت أموال إنماء العراق.
- مراجعة للرقابة على إدارة الأملاك الحكومية من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومقاولها، شركة بكتل ناشيونال، بالنسبة للعقد رقم SPU-C-00-04-00001-00.

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عمل مكتب المفتش العام عن كثب مع تشكيلة من الوكالات لإيقاف المقاولين عن العمل وإلغاء تأهيلهم بسبب الاحتيايل أو الممارسات الفاسدة المتعلقة بعقود إعادة إعمار العراق وعقود دعم الجيش في العراق. هذه القضايا نشأت عن الإدانات الجنائية الصادرة عن المحاكم الإقليمية الفدرالية كما عن الاتهامات حول لا مسؤولية المقاولين التي تتطلب فحصاً قائماً على الوقائع من جانب الموظفين الرسميين للإيقاف عن العمل وإلغاء تأهيل المقاولين في الجيش.

حتى تاريخه، تم إيقاف ١٤ فرداً وشركة عن العمل على أساس الاتهامات بالاحتيايل وسوء التصرف تتعلق بعقود إعادة إعمار العراق ودعم الجيش. وبحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد تم إلغاء تأهيل ما مجموعه ثمانية بين أشخاص وشركات واقترحت أسماء أربعة آخرين لنفس التدبير بحقهم.

وجد مكتب المفتش العام مشروعين يشوبها العيوب في الاستدامة، والتصميم، والإنشاء. بالنسبة لكلية الشرطة في بغداد، مثلاً، والتي كانت موضوع تقرير استجابة سريعة سابق، أكد مكتب المفتش العام ان المقول استخدم أنابيب من نوع رديء للمياه المصروفة ووصلها بطريقة غير صحيحة. ومع ان المقول قال انه أصلح واستبدل أشغال الأنابيب ذات العيوب، فان تقييم المتابعة على الموقع الذي أجراه مكتب المفتش العام وجد استمراراً في الإرتشاح وعبوباً أخرى في أنابيب المياه. وعثر مفتشو مكتب المفتش العام أيضاً على خرسانة إنشائية من النوع الرديء في عدة مبان، وخطوط كهربائية تشوبها العيوب، مما خلق احتمال قيام أوضاع خطيرة.

كان من الضروري خفض نطاق مشروع كلية الشرطة في بغداد بسبب الكلفة وبسبب تخطي الجدول الزمني. فمدراء الحكومة الأميركية لم يتخذوا الخطوات الكافية لضمان استدامة المشروع. نتيجة لهذه المسائل، تأخر تسليم كلية الشرطة في بغداد إلى الحكومة العراقية.

في المواقع الـ ١٣ التي قيّمها مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا، رصدت برامج ضمان النوعية الحكومية بطريقة فعّالة مدى التقدم الإنشائي والحرفي للمقاول.

التحقيقات

فتحت تحقيقات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، خلال ربع السنة الحالية، ٢٧ قضية وأقفلت ٤٣ قضية أولية ومفتوحة. هناك، حالياً، ٧٨ تحقيقاً مفتوحاً بما في ذلك ٢٣ قضية تنتظر الإجراءات القانونية تحت إشراف الادعاء العام في وزارة العدل الأميركية.

خلال ربع السنة الحالية أيضاً، عينت فريق العمل الدولي لفساد العقود، ٣٦ قضية، وشارك مكتب المفتش العام، كأحد خمس وكالات تعمل مجتمعة في فريق العمل هذا، في تسع حالات في هذا الجهد.

آثار عمليات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

- فلا يزال المدنيون العراقيون يُقتلون، ويصابون، أو يهجرون من منازلهم: ذكرت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) ان ٦٧٣٦ مدنياً عراقياً قتلوا خلال ربع السنة هذا، وان ٦٨٧٥ على الأقل أصيبوا بجروح. ففي سنة ٢٠٠٦، قُدرت البعثة ان ٣٤،٤٥٢ مدنياً عراقياً قتلوا وجرح ٣٦،٦٨٥.^٣
- يواصل العنف في إجبار العراقيين على ترك منازلهم. يُقدّر مكتب المفوض الأعلى للاجئين التابع للأمم المتحدة انه خلال سنة ٢٠٠٦ وحدها، انتقل أو تمّ ترحيل ٥٠٠،٠٠٠ عراقي إلى مناطق أخرى داخل العراق، وان ٤٠،٠٠٠ إلى ٥٠،٠٠٠ إنسان يواصلون الهرب من منازلهم شهرياً. علاوة على ذلك، غادرت مئات الألوف العراق إلى بلدان أخرى.

- يواصل المقاتلون والصحفيون الأميركيون العاملون في العراق تعريض أرواحهم للخطر أثناء قيامهم بوظائفهم في العراق: منذ بداية إعادة إعمار العراق، تم تسجيل ٧٦٨ حادثة وفاة بين المقاتلين المدنيين في المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في العراق. وفي ربع السنة المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ذكرت وزارة العمل وقوع ٩٩ حادثة وفاة جديدة.
- ذكرت وزارة الخارجية ان تسعة مدنيين أميركيين لاحقوا حتفهم في العراق خلال ربع السنة هذا. ومنذ بداية الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق، توفي في العراق ٢٠٥ مدني أميركي.

سنة ٢٠٠٦، قتل في العراق ٣٢ صحفياً، وهو أعلى رقم في سنة واحدة يُسجل في بلد واحد، وفقاً للجنة حماية الصحفيين.

يواصل إشراف مكتب المفتش العام إنتاج مدى واسع من الفوائد. وقد شجعت نصائح وتوصيات مكتب المفتش العام حول السياسة، الاقتصاد، والفعالية، وقوة التأثير في إدارة البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق، وخدمت كرادع لارتكاب أعمال محظورة. ومكنت معلومات وتحليلات مكتب المفتش العام الحكومة الأميركية من تحسين جهودها في العراق وأيضاً من التخطيط بصورة أكثر فعالية بالنسبة للجهود في المستقبل.

وواصل إشراف مكتب المفتش العام أيضاً إنتاج فوائد مالية ملموسة. فلغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت تدقيقات مكتب المفتش العام قد وُقرت أو استعادت ٥٠ مليون دولار، وعُينت احتمال استرجاع ١٠٦ ملايين دولار إضافية. واسترجعت تحقيقات مكتب المفتش العام أو حجزت أصولاً بقيمة ٩,٥ ملايين دولار، وتعمل حالياً على استرجاع ١٥ مليون دولار إضافية. وقدم تفتيش مكتب المفتش العام توصيات لضمان الاستخدام الفعال لما يُقدر بـ ٣٩ مليون دولار في مشاريع إعادة الإعمار. ووجد مفتشو مكتب المفتش العام أيضاً ان التحسينات الهندسية في أنابيب النفط بإمكانها زيادة صادرات النفط واحتمال زيادة حجم عائدات النفط العراقية بأكثر من مليار دولار سنوياً إذا كان بالإمكان ضمان سلامة الأنابيب بفعالية.

بالنسبة للمعطيات الداعمة لتلك الفوائد، أنظر الملحق ج.

الكلفة البشرية

يواصل العنف فرض كلفة قاتلة على المدنيين العراقيين، وعلى مقاولي إعادة البناء وعلى الصحفيين في العراق.

مقدمة: تقارير القطاعات
وضعية قطاع الكهرباء
وضعية قطاع النفط والغاز
وضعية قطاع المياه
وضعية قطاع الاقتصاد والتنمية الاجتماعية
وضعية قطاع الأمن والعدل
وضعية قطاع العناية الصحية
وضعية قطاع النقل والاتصالات
العقود
معطيات كلفة الإنجاز
مصادر التمويل
النشاطات المضادة للفساد

القسم

٢

مقدمة

ومراجعة للجهود المتواصلة لدعم البرامج العراقية لمكافحة الفساد.

وضعية التمويل والمشاريع خلال ربع السنة الحالي

مع بدء اقتراب برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من نهايتها، سوف يُركز مكتب المفتش العام أكثر فأكثر على النشاطات، ونتائج مردود تمويلات قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق الدعم الاقتصادي. قدم مكتب المفتش العام خلال ربع السنة الحالي فقط معطيات ذات مستوى رفيع حول نشاطات صناديق برنامج الاستجابة للطارئة للقائد، وصندوق الدعم الاقتصادي، كما ان تحليلات مُعمقة أكثر سوف تتبع في ربع السنة القادم.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

لتقييم التقدم العام، يستعرض مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثلاثة مظاهر لإعادة الإعمار، أي النشاطات، والنتائج، والحصيلة:

- **النشاطات:** إعادة الإعمار على مستوى المشاريع (مثلاً، توربين كهربائي، معمل لمعالجة المياه، مركز للعناية الأولية بالصحة، برنامج تدريب للمعلمين).
- **النتائج:** نتائج مشاريع إعادة الإعمار (مثلاً، زيادة توليد الكهرباء، زيادة القدرة على معالجة المياه المصروفة، مزيد من المعلمين المدربين).
- **الحصيلة:** الآثار الكامنة لنتائج المشاريع بالنسبة للشعب العراقي (مثلاً، ساعات التزويد بالطاقة، وصول المزيد من العراقيين إلى المياه النظيفة، مزيد من الأطفال العراقيين الملقحين ضد الشلل، معدلات أعلى لمعرفة القراءة والكتابة).

واصل الوضع الأمني تدهوره في العراق وأعاق التقدم في كافة قطاعات إعادة الإعمار مُهدّداً إجمالي جهود إعادة الإعمار.

في هذا التقرير، يواصل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلقاء الضوء وتحليل التطورات في قطاعات إعادة الإعمار: الكهرباء، النفط والغاز، المياه، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمن والعدل، العناية الصحية، والنقل والاتصالات.

علاوة على إعداد التقارير عن البرامج والمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، يلقي هذا التقرير الأضواء على مسؤوليات الإشراف العام الموسعة والمعهوددة إلى مكتب المفتش العام بموجب قانون محاسبة/مسؤولية إعادة إعمار العراق لسنة ٢٠٠٦ الذي يشمل إعداد التقارير عن النشاطات التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦، وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF) للسنة المالية ٢٠٠٦ في موازنة المساعدات الخارجية. فقد تم تخصيص تمويلات إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF) لمواصلة إعادة الإعمار التي بدأت مع الأموال التكميلية المعطاة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يقدم القسم الثاني هذا أيضاً معلومات حول العقود بما فيها تكاليف إنجاز مشاريع إعادة الإعمار في العراق، وآخر المعلومات عن مصادر التمويل لإعادة إعمار العراق،

المهمات القليلة فقط. معظم أموال الصندوق المستخدمة في القطاع الثانوي للديمقراطية أنفقت سنة ٢٠٠٥ على الانتخابات والاستفتاء على الدستور؛ واستخدمت الأموال الأخرى لتمويل مشاريع سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المستخدمة لتنمية قطاع الأمن والعدل قد أنفقت كما ان معظم النشاطات في هذا القطاع يُموّلها الآن صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).

لقد أبلغ الكونغرس ان أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) قد حوّلت، خلال أرباع السنة الأخيرة، إلى العناية الصحية، واللاجئين وحقوق الإنسان، والنقل والاتصالات لدعم تمويل تشكيلة من المشاريع والبرامج.

قطاعات النفط والغاز، والكهرباء والمياه، حصلت على أكبر حصة من ما تبقى من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) للإنفاق.

أخيراً، أصبحت مبادرات تنمية واستدامة القدرات الوزارية هامة بصورة متزايدة خلال العام ٢٠٠٦، وتشكل الآن المكونات المركزية للاستراتيجية الحالية لإعادة الإعمار للمشاريع التي تمويلها الولايات المتحدة.

يستخدم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD)،^١ والقسم ٢٢٠٧ من تقرير وزارة الخارجية، والقانون العام 108-106 بعد تعديله، يستخدمون تعريفات مختلفة لقطاعات إعادة إعمار العراق ولوضعية المشاريع. لمقارنة مختلف تعريفات القطاعات، انظر الملحق د.

نظرة عامة حول برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بدأ برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الآن الانتهاء تدريجياً كما، ان معظم المشاريع المتبقية تقريباً سوف يتم إنجازها في نهاية السنة المالية ٢٠٠٧. لقد لُزمت جميع أموال الصندوق كما ان ٨٠٪ منها قد أنفق^٢.

بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ١٢،٣٩٥ مشروع (٩٢٪) في كافة القطاعات، مع ٧٦٦ مشروعاً إضافياً لا زالت قيد التنفيذ (٦٪) و ٣٥١ مشروعاً تنتظر بدء العمل بها (٣٪). بالنسبة لتوزيع أموال ومشاريع الصندوق، انظر الأشكال ١-٢، ٢-٢، ٣-٢.

كافة الأموال التي لم تُلزم لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، يمكن استخدامها لدفع تكاليف التصحيحات المسموح بها قانونياً حول العقود التي وُقعت قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. هذه الأموال التي انقضت مدّتها سوف تبقى متوفرة لمدة خمس سنوات، وسوف تُلزم عند الحاجة لاستخدامها. لإلقاء نظرة سريعة على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) حسب كل قطاع، انظر الجدول ١-٢.

خلال ربع السنة الأخير، أوقفت برامج التعليم والزراعة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عملياتها مع بقاء بعض

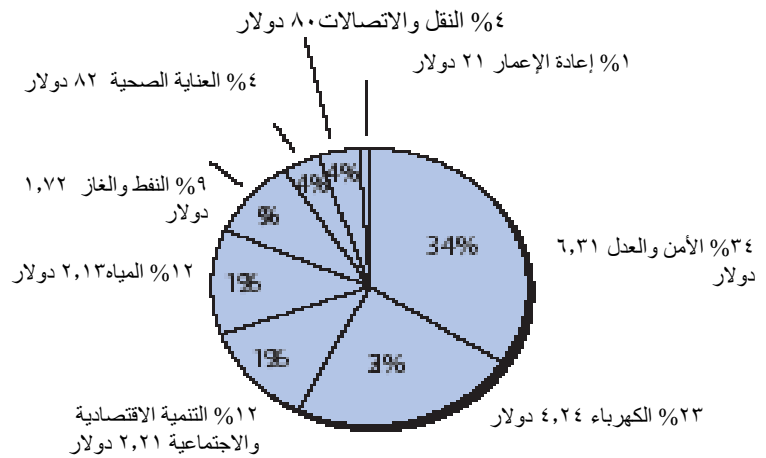
الشكل ١-٢

حوص القطاعات من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق IRRF

مليارات الدولارات

% من ١٨,٤٤ مليار دولار

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير
الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)



الشكل ٢-٢

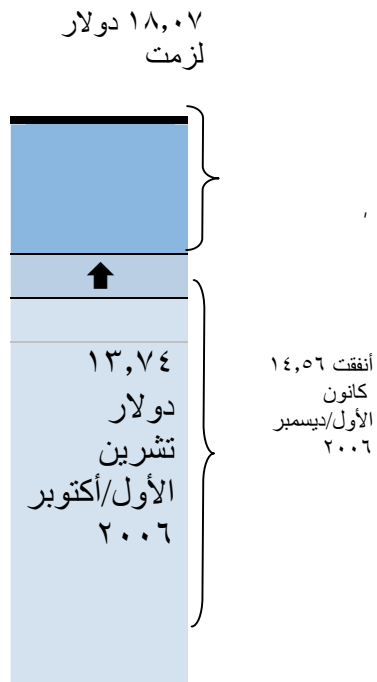
وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق

(IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)

وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية،
(٢٠٠٦/٩/٢٧)

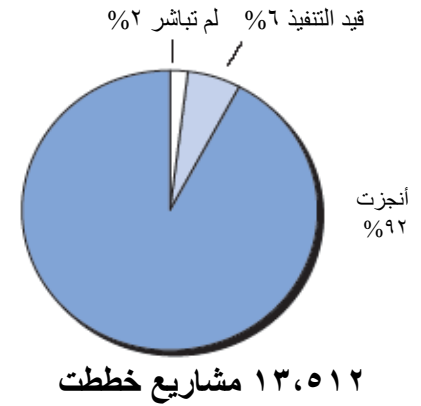


ملاحظة: لم تصل النسب المئوية إلى ١٠٠% بسبب تدوير الأرقام

الشكل ٣-٢

وضعية مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (٢٠٠٦/١٢/٣٠)
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦)

القطاع	لم تباشر	جارية أنجزت	المجموع
الكهرباء	٢٧	١٦١	٣٤٥
النفط والغاز	٢٩	١٨	٥٧
المياه	٢٨	٩٢٧	١,١٠١
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١١٣	٧,٩٩٧	٨,٢١٢
الأمن والعدل	١٧٥	٩٥	٢,٨٢٥
العناية بالصحة	١	١٤٥	٢٣٤
النقل والاتصالات	٧	٨٨	٥٥٠
المجموع	٣٥١	١٢,٣٩٥	١٣,٥١٢



الجدول ١-٢

وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ (IRRF 2) بالنسبة لكل قطاع^١ (بالمليارات)

القطاع	مجموع المخصصات (بالدولارات)	مجموع الالتزامات (بالدولارات)	إجمالي الإنفاق (بالدولارات)
الكهرباء	٤,٢٤	٤,٠٩	٢,٩٥
النفط والغاز	١,٧٢	١,٦٣	١,٢٩
المياه	٢,١٣	٢,٠٦	١,٤١
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٢,٢١	٢,٢١	١,٩٨
الأمن والعدل	٦,٣١	٦,٢٨	٥,٦٧
العناية بالصحة	٠,٥٢	٠,٨٠	٠,٥٨
النقل والاتصالات	٠,٨٠	٠,٧٩	٠,٥٤
إدارة إعادة الإعمار	٠,٢١	٠,٢١	٠,١٤
المجموع	١٨,٤٤	١٨,٠٧	١٤,٥٦

^١ تحليل "وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)" يركز فقط على ١٨,٤٤ مليار تمّت الموافقة عليها بموجب القانون العام 106-108 في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والتي يشار إليها عادة كصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ (IRRF 2). انها لا تشمل ٢,٤٨ مليار تمّت الموافقة عليها بموجب القانون العام 11-108 في نيسان/إبريل ٢٠٠٣، الذي يشار إليها كصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ١ (IRRF 1).

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي، (٢٠٠٧/١/٢).

الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧^٩ من أصل ٤٢٥ مشروعاً مُمولاً من صندوق قوات الأمن العراق للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، تم إنجاز ١٨٩ مشروع، وهناك ٢٣١ مشروع قيد التنفيذ و ٥ مشاريع لم يبدأ العمل بها بعد^{١٠}. يُظهر الشكل ٢-٤ وضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) التي خُصصت للمشاريع في قطاع الأمن والعدل فقط.

إن هدف تدريب وتجهيز ٣٢٥,٠٠٠ جندي وضابط شرطة عراقي تم تحقيقه تقريباً في ربع السنة هذا في قطاع الأمن والعدل، كما تواصل التقدم في النشاطات الإنشائية وتوطيد حكم القانون.

لكن لا يجوز الخلط بين عدد قوات الأمن العراقية (ISF) المُدربة والمُجهّزة وبين عدد تلك القوات المسماة "حاضرة للخدمة". فعدد الجنود ورجال الشرطة الحاضرين للخدمة يكون أدنى بسبب استنزاف أعدادها، والتغيب بلا إذن، وأذونات الغياب المجدولة. ولا تزال هناك هواجس بشأن فعالية قوات الأمن العراقية وقدرة وزارتي الدفاع والداخلية في دعمها بصورة كافية.

نظرة عامة على برنامج قوات الأمن العراقية

سنة ٢٠٠٥، تم وضع برنامج قوات الأمن العراقية بموجب القانون العام ١٠٩-١٣ للسماح للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) بتقديم المساعدة إلى قوات الأمن العراقية. فوفقاً للقانون العام ١٠٩-١٣، تشمل هذه المساعدة "توفير التجهيزات، والإمدادات، والخدمات، والتدريب، وإصلاح المرافق والبنية التحتية، والتجديد، والإنشاء". بالنسبة لوضعية مشاريع قوات الأمن العراقية، انظر الشكل ٢-٥.

أضواء على نشاطات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) خلال ربع السنة الحالي

أبدى مكتب المفتش العام هذه الملاحظات حول وضعية عدد من القطاعات في البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق.

- خلال ربع السنة هذا، هبط المتوسط الأعلى لقدرة توليد الكهرباء في مجمل البلاد إلى دون مستويات ما قبل الحرب، أي إلى ٤,٢٦٠ ميغاواط مقابل ٤٥٠٠ ميغاواط (MW). فالهجمات على خطوط النقل الشمالية، وممانعة السلطات المحلية في الجنوب لإرسال الطاقة، جعلاً كميات الكهرباء المتوفرة في بغداد خلال ربع السنة هذا أقل مما كانت عليه قبل نزاع عام ٢٠٠٣.

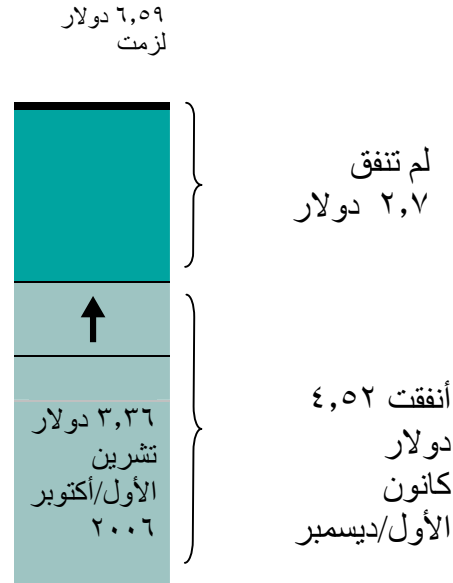
- خلال ربع السنة هذا، هبط معدل إنتاج النفط إلى أدنى من الأهداف المقررة للإنتاج أي ٢,٦٨ مليون برميل في اليوم (BPD) إلى حوالي ٢,١٧ مليون برميل في اليوم خلال ربع السنة بكامله. وبلغ معدل صادرات النفط ١,٤٨ مليون برميل في اليوم، أي أقل من الهدف العراقي البالغ ١,٦٥ مليون برميل في اليوم.

- واصل برنامج مركز العناية الصحية الأولية (PHC) في مواجهة التحديات. لتاريخه، لم يتم إنجاز أكثر من ثمانية مراكز نموذجية، وهناك سبعة مراكز مفتوحة حالياً. وذكر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO) ، انه من أصل ١٢٦ مركزاً قيد الإنشاء، هناك ٥٠ مركزاً تم إنجازها بنسبة ٩٠ إلى ١٠٠%، و ٤٦ مركزاً تم إنجازها بنسبة ٧٥ إلى ٩٠%.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد لُزم ٨٠% تقريباً من ٨,٣٢ مليار للسنة المالية ٢٠٠٥، وأموال صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠٠٦ وأنفق ٥٤% منها. وقد جرى تخصيص ١,٧ مليار إضافية بموجب قانون المخصصات لوزارة

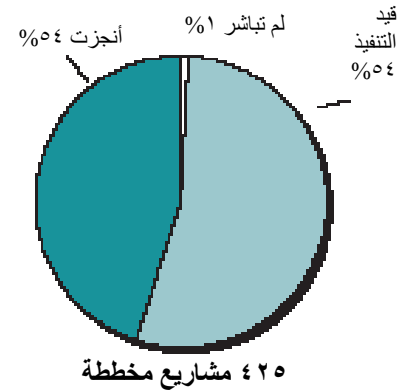
الشكل ٤-٢
وضعية أموال قوات الأمن العراقية – الأمن والعدل
بمليارات الدولارات
المصدر: وزارة الدفاع، وزير الجيش (٢٠٠٦/١٢/٣١)



ملاحظة: أنتجت المجموعات عن طريق جمع التفاصيل المالية من أموال قوات الأمن العراقية لسنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

الشكل ٥-٢
وضعية مشاريع أموال قوات الأمن العراقية (ISFF)
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (٢٠٠٦/١٢/٣٠)

القطاع	لم العمل بها	يبدأ جارية	أنجزت	المجموع
التدريب والعمليات	٢	١٨٥	١٢٦	٣١٣
البنية التحتية	٣	٢١	٥١	٧٥
المساندة		١٩	١٠	٢٩
المعدات والنقل		٦	٢	٨
المجموع	٥	٢٣١	١٨٩	٤٢٥



ملاحظة: يتم جمع مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية عن طريق جمع وتصنيف المشاريع من كل من السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لصندوق قوات الأمن العراقية.

ملخصات القطاعات

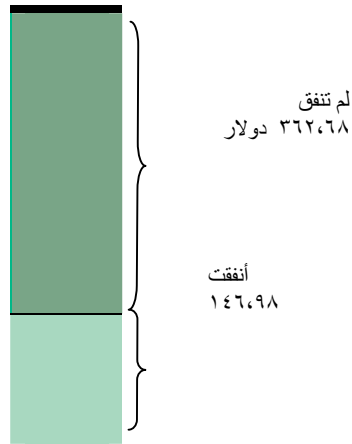
٢. بالنسبة لمتانة التقرير، تم تصوير نشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب القطاعات التي حددها مكتب المفتش العام. انظر الملحق هـ. للمراجعة المتقاطعة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

الشكل ٧-٢

وضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦

بملايين الدولارات

المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش، الإدارة المالية والمراقب المالي العام (٢٠٠٦/٩/٣٠)



ملاحظة: للتمائل في التقرير، تُبين نشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) حسب تعيين مكتب المفتش العام للقطاعات. انظر الملحق هـ. الإسناد الترافقي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

المعطيات الأكثر حداثة المتوفرة لمراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخاصة بأموال ومشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائدة للسنة المالية ٢٠٠٦، مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ وسوف تتوفر معلومات أكثر حداثة خلال ربع السنة القادم.

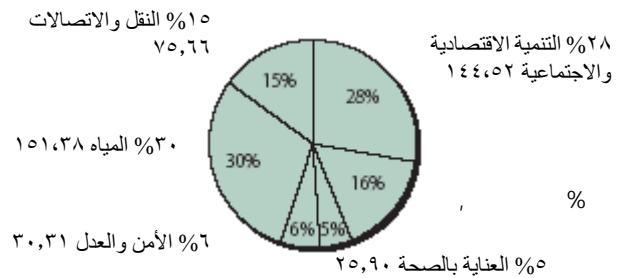
معظم الـ ٥١١,١٦ مليون دولار تقريباً من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، للسنة المالية ٢٠٠٦، تم تلزيمها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كما أن ٢٩% منها قد أنفق. وتم أيضاً إنجاز ٢,٢٠٠ (٥٧%) مشروع من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦، مع ١,٥٩٨ مشروع إضافي (٤٢%) قيد التنفيذ، وهناك ٢٦ مشروع لم يباشر العمل بها بعد. بالنسبة لوضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، انظر الشكلين ٦-٢ و ٧-٢.

الشكل ٦-٢

حوص القطاعات من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦ بملايين الدولارات

% من ٥١١,١٦ مليون دولار

المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش الإدارة المالية والمراقب (٢٠٠٦/٩/٣٠)



ملاحظة:

١. تاريخياً، يحتسب مكتب المفتش العام حصة كل قطاع من الأموال عن طريق تقسيم الدولارات المخصصة لكل قطاع بمجموع الدولارات المخصصة. المخصصات المفصلة على مستوى القطاعات والقطاعات الثانوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦ غير متوفرة حالياً، لذلك كانت النسب المئوية في الرسم البياني مُحْتَسَبة عن طريق الدولارات الملزمة.

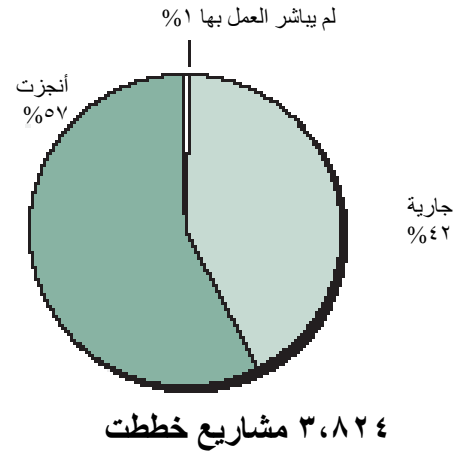
والتخفيف إلى حدّها الأدنى لآثار العمليات المضادة للتمرد المسلح على الشعب العراقي، وتعزيز أمن الانتخابات مع أكبر نسبة من المشاركة^{١١}. لقد أصدر مكتب المفتش العام تدقيقين حول إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: 0014-05 (السنة المالية ٢٠٠٤) و 0025-05 (السنة المالية ٢٠٠٥). بالنسبة لوضعية المشاريع القطاعية الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، انظر الشكل ٨-٢.

نظرة عامة حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الغرض من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مساعدة القادة في الاستجابة بسرعة للقضايا الإنسانية الملحة في مناطق مسؤوليتهم عن طريق تنفيذ برامج سريعة يستفيد منها العراقيون. ويهدف برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على وجه التخصيص إلى تحسين قدرة الحكومة العراقية في الحكم وإبقاء البنية التحتية الحيوية شغالة، ودعم الاستراتيجيات الاقتصادية، الشكل ٨-٢

وضعية مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦
المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش، الإدارة المالية والمراقب المالي العام (٢٠٠٦/٩/٣٠)

القطاع	لم تبدأ بعد	تبدأ جارية	أنجزت	المجموع
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٥	٤٩٨	٦١٤	١,١١٧
الأمن والعدل	٢	١٤٠	٦٣٢	٧٧٤
المياه	٣	٣٨٢	٣٢٣	٧٠٨
النقل والاتصالات	٤	٢٣٨	٣١٨	٥٦٠
الكهرباء	٥	٢٣٤	١٨٨	٤٢٦
العناية بالصحة	٧	١٠٦	١٢٥	٢٣٨
المجموع	٢٦	١,٥٩٨	٢,٢٠٠	٣,٨٢٤



صندوق الدعم الاقتصادي (ESF)

المخصصات التكميلية الطارئة للسنة المالية ٢٠٠٦،
للقانون العام 109-234، خصّصت أكثر من ١,٤٨
مليار دولار من المساعدات الاقتصادية الثنائية
لصندوق الدعم الاقتصادي. لقد خُصّص هذا التمويل
لمسارات الأمن (٩٣٢ مليون دولار)، والاقتصاد
الجدول ٢-٢

(٣٤٥ مليون دولار) وللمسار السياسي. بالنسبة
لتوزيع هذه الأموال حسب كل مسار، انظر الجدول ٢
٢-٢.

المبلغ	المسار الزمني
٣١٥	مشاريع برامج دعم الحكم المحلي (PRT) واللجان الإقليمية لإعادة إعمار العراق (PRDC)
٢٧٧	حماية البنية التحتية الأمنية (النفط، المياه والكهرباء)
١٥٥	برامج دعم الحكم المحلي (PRT)
١٣٥	برنامج استقرار المجتمعات في المدن الاستراتيجية
٤٥	برنامج عمل المجتمعات
٥	صندوق مار لا روزيكا لضحايا حرب العراق
٢٨٥	إسناد التشغيل والصيانة
٦٠	تنمية القدرات والتدريب التقني
	المسار السياسي
٦٠	تنمية قدرات الوزارات. (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) (USAID)
٤٥	تنمية قدرات الوزارات (مكتب إدارة إعادة إعمار العراق) (IRMO)
٣٣	مكتب الاتصال الخاص بنظام الجنايات
٢٥	تمويل الديمقراطية للمعهد الوطني الدولي (IRI) – المعهد الوطني للديمقراطية (في العراق) (NDI)، (NED).
٢٠	الإصلاحات السياسية والنظامية
١٨	المجتمع المدني، ADF – صندوق تمويل انتخابات العراق (IFES)
٤	المعهد الأميركي للسلام (USIP)
٣	المجتمع المدني (IREX)

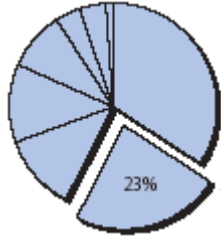


ربع السنة الحالي. أما خارج بغداد، فكان قياس ساعات الطاقة (١٢ ساعة) أي أعلى مما كان قبل الاجتياح بقيادة الولايات المتحدة^{١٨}. بلغ متوسط الطلب على الطاقة في بغداد حوالي ٢,٢٠٠ ميغاواط أثناء ربع السنة الحالي^{١٩}. هذه هي التحديات التي واجهت قطاع الكهرباء خلال ربع السنة المنصرم:

- المخصصات غير الكافية التي خصصتها الحكومة العراقية للعمليات والصيانة تواصل الحد من قدرة المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة على الاستدامة في الوقت الذي يتم فيه نقل هذه المسؤوليات إلى المشغلين العراقيين.
- يواصل الطلب على الكهرباء في تجاوز قدرة التوليد، كما ان العمليات في محطات توليد الطاقة تواصل الافتقار إلى كميات الوقود المكرر لتشغيل المولدات بأعلى درجة من القدرة.
- أعمال تخريب خطوط التغذية يحدّ من أثر المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة عن طريق خفض ساعات الطاقة التي يحصل عليها العراقيون في منازلهم وأعمالهم^{٢٠}.

الشكل ٩-٢

قطاع الكهرباء كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
بمليارات الدولارات
% من ١٨,٤٤ مليار
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقدير
وضعية العراق الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)



٢٣% الكهرباء ٤,٢٤ مليار

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع الكهرباء
خلال فترة التقرير هذا، تم إنفاق ٣٣٠ مليون دولار في هذا القطاع، أي أعلى من مبلغ ٢٧٠ مليون لربع السنة الأخير. بلغ مجموع الإنفاق في هذا القطاع ٢,٩٥

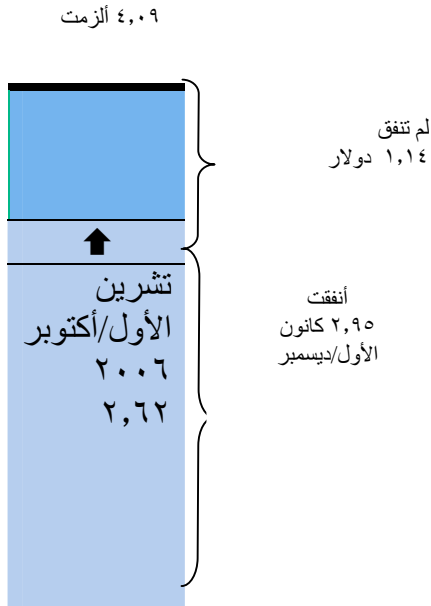
وضعية قطاع الكهرباء

تُحدّث هذه المراجعة وضعية مشاريع إعادة الإعمار الأميركية لاستعادة قدرة العراق على توليد، ونقل، وتوزيع الكهرباء. يبدي مكتب المفتش العام هذه الملاحظات حول النشاطات في قطاع الكهرباء خلال ربع السنة هذا:

- تلقى هذا القطاع ثاني اكبر مخصصات (٤,٢٤ مليار دولار) من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. بنهاية ربع السنة المنصرم، تم إنجاز ٦٥% من المشاريع المخططة والممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، كما تم إنفاق ٧٠% من الدولارات المخصصة. بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان ٩٦% من المخصصات قد لُزم. بالنسبة لوضعية أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في هذا القطاع، انظر الشكل ٩-٢.
- ساهمت مشاريع الكهرباء التي تقوم بها الولايات المتحدة في إنتاج ٢,٨١٧ ميغاواط (MW)^{١٣} من قدرة توليد الطاقة العراقية. كان الحد الأقصى الفعلي لقدرة الإنتاج خلال ربع السنة هذا دون مستويات ما قبل الحرب (٤٥٠٠ ميغاواط)^{١٤}، مع متوسط قدرة ٤٢٦٠ ميغاواط^{١٥}، غير ان معدل الحمل اليومي الموفر هو المقياس الأفضل للكمية التي تصل إلى المواطن العراقي لأنه يقيس التوزيع خلال المدة الزمنية المعيّنة^{١٦}. أثناء ربع السنة هذا، بلغ معدل الحمل اليومي الموفر ٩٠,٦١٤ ميغاواط/ساعة (MWh)^{١٧} أي أعلى قليلاً مما كان أثناء أرباع السنة الشتوية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.
- تواصل بغداد الحصول على ساعات من الطاقة أقل من باقي البلاد، بمعدل ٦,٥ ساعات يومياً أثناء

ملخصات القطاعات

الشكل ١٠-٢
وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
(IRRF) – الكهرباء
بمليارات الدولارات
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير
وضعية العراق الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)
وزارة الخارجية، تقرير وضعية العراق الأسبوعي
(٢٠٠٦/٩/٢٧)



مليار. بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ذكر ان ١٥٠ مليون دولار^{٢١} لم تكن قد لُزمت بعد. بالنسبة لوضعية أموال الصندوق في هذا القطاع، انظر الشكل ١٠-٢.

في هذا القطاع، لا زال هناك ٢٧ مشروع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) تمولها الولايات المتحدة (٥٠%) لم يبدأ العمل فيها بعد^{٢٢}، كما ان ٦٥% من المشاريع قد أنجزت. من المتوقع ان يتم إنجاز كافة المشاريع باستثناء مشروع واحد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. كافة مشاريع توليد الكهرباء قد بدأت كما تم إنجاز ٩٦% منها. مشاريع نقل الطاقة بوجه عام كبيرة، ومعقدة، ومكلفة، ومركزة بالنسبة لنظام الشبكة. أما مشاريع التوزيع المتبقية فهي عادة أصغر وأقل تعقيداً من مشاريع التوليد والنقل الكبيرة النطاق. بالنسبة لوضعية مشاريع الكهرباء حسب القطاعات الثانوية، انظر الشكل ١١-٢^{٢٣}.

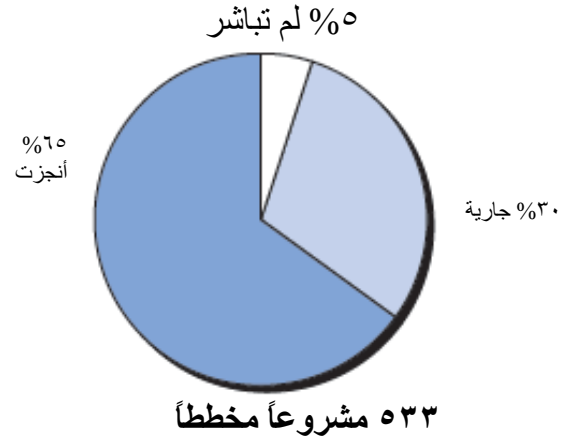
تلقى قطاع الكهرباء ١٦% (حوالي ٨٤ مليون دولار) من أموال المشاريع المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦. معظم المشاريع الممولة من البرنامج المذكور تدعم الجهود المحلية لإصلاح أنظمة توزيع ونقل الكهرباء لضمان وصول الطاقة إلى منازل العراقيين.

بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لم يكن قد لُزم بعد ٦٧ مليون دولار من مجموع ٨٤ مليون دولار مخصصة؛ وكان قد استخدم حوالي ١٧ مليون دولار لإنجاز ١٨٨ من أصل ٤٢٧ مشروعاً مخصصاً، وكان هناك ٢٣٤ مشروع قيد التنفيذ، و٥ مشاريع لم يبدأ العمل فيها بعد^{٢٤}. بالنسبة لوضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، انظر الشكل ١٢-٢.

الشكل ١١-٢

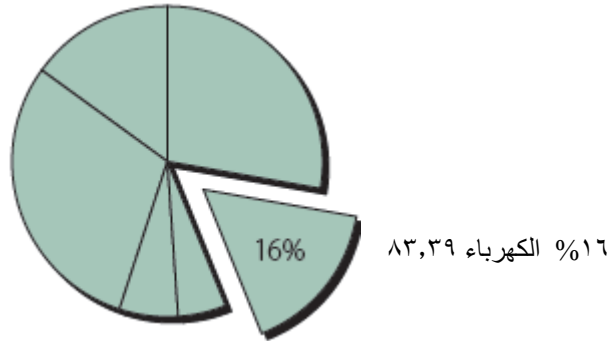
وضعية المشاريع الكهربائية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (٢٠٠٦/١٢/٣٠)
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

القطاع	لم يبدأ العمل فيها	جارية	أنجزت	المجموع
التوزيع	١٣	١٢٣	٢٨٣	٤١٩
النقل	١٢	٣٣	١٢	٥٧
التوليد	٢		٥٠	٥٢
نظام الرصد والتحكم الآلي		٥		٥
المجموع	٢٧	١٦١	٣٤٥	٥٣٣



الشكل ١٢-٢

الكهرباء كحصة قطاعية من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦
بملايين الدولارات
% من ٥١١,١٦ مليون دولار
المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش، الإدارة المالية والمراقب المالي (١٠٠٦/٩/٣٠)



مرافق توليد الطاقة

يعاني قطاع الطاقة في العراق من بنية تحتية متقادمة تشكون من صيانة رديئة؛ فأكثر من ٨٥% من محطات الطاقة العراقية يزيد عمرها عن ٢٠ سنة. من المتوقع الانتهاء من العمل في كافة مشاريع توليد الطاقة المتبقية التي تمولها الولايات المتحدة، بغية تحسين ظروف هذه المرافق، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، باستثناء نظام إدارة الصيانة المشغل بعقل إلكتروني (كمبيوتر) الذي يتوقع إنجازه في نيسان/إبريل ٢٠٠٨.^{٢٧} سوف تُضيف محطة الطاقة في الدورة ٢٨٠ ميغاواط لشبكة الطاقة وتخدم أكثر من ١,٥ مليون إنسان في بغداد.^{٢٨}

المشاريع الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

يمول المشروع الأميركي لإعادة إعمار العراق ثلاثة أنواع كبرى من المشاريع في قطاع الكهرباء:

- مرافق التوليد لإنتاج الطاقة للنظام.
- خطوط النقل التي تحمل الطاقة عبر البلاد.
- شبكات التوزيع التي تسلم الطاقة المنقولة إلى المناطق المحلية، والمنازل، وشركات الأعمال.

سوف تؤمن سبعة مشاريع أميركية^{٢٩} قيمتها ١٠٩ ملايين دولار للنظام والتحكم الآلي لأجزاء استراتيجية مختارة من الشبكة الكهربائية. يشارف نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA) نهايته؛ فقد تم شراء ٩٥% من المعدات وتم تركيب ٩٠% منها.^{٢٦}



لوحة كهربائية جديدة في محطة الطاقة بالدورة. لهذه المحطة قدرة محتملة لخدمة ١,٥ مليون فرد في بغداد.

مساهمة الولايات المتحدة الحالية	مجموع مساهمة الولايات المتحدة المخطط لها	تقدم العمل بمشاريع الولايات المتحدة نحو هدف الوضع النهائي
كما هي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	٣,٧١٠ ميغاواط	٧٦%
٢,٨١٧ ميغاواط		
المصدر: مستوى ما قبل الحرب: التقييم المشترك للأمم المتحدة/البنك الدولي لحاجات العراق، ٢٠٠٣، ص ٢٨. ملاحظة: ذكر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) مؤخراً أن معدل ما قبل الحرب كان ٤,٣٠٠ ميغاواط (تقرير GAO 06697T، ٢٥ نيسان/إبريل ٢٠٠٦، ص ١٩). الهدف: خطة العمل المشتركة الأميركية العراقية بشأن الكهرباء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، ص ٢. الوضعية الحالية: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية العراقية الأسبوعي، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.		

شبكات النقل

بدأ العمل خلال ربع السنة هذا في تنفيذ ثمانية مشاريع إنشائية؛ فقد تم لتاريخه إنجاز ١٢ مشروع نقل (٢١٧ مليون دولار) كما أن ٤٦ مشروع (٦٨٣ مليون دولار) يتقدم العمل فيها. وبدأت كافة المشاريع المتبقية في تنفيذ أعمال التصميم والمشتريات والأشغال السابقة لحشد وتجهيز المعدات، باستثناء مشروع كركوك - ديالا بقدر ٤٠٠ كيلو فولت للخطوط العلوية الذي تأجل ليتوافق مع الجدول الزمني لوزارة الكهرباء^{٣٠}. تم خلال ربع السنة هذا بناء أول ١٣ برجاً لـ ٤٠٠ كيلو فولت لمشروع خط النقل بيجي - حديثة - القايم. هناك ٣٤٤ برجاً على طريق بيجي - حديثة و ٢٢٩ برجاً على طول خط حديثة - القايم^{٣١}.

العديد من مشاريع توليد الطاقة المتبقية في القطاع تتعامل مع الاستدامة. لقد تم إنجاز ثلاثة مشاريع من أصل خمسة مشاريع مخططة في محطة الطاقة في بيجي (٥٩ مليون). أما المشروعين المتبقين، أي توصيلات المحركات النقالة وتفتيش احتراق الوقود في محركات توربينات الغاز، فسوف تدعم ٣٢٠ ميغاواط من طاقة التوليد. كان من المقرر أن تنتهي الأشغال في بيجي في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وحصل تأخير لأن مقاول تصليح المحرك النقل قد أبدأ مقاول آخر بتنفيذ الأشغال. لكن لا زال تفتيش احتراق الوقود ينفذ حسب البرنامج مع الأشغال الإضافية التي زيدت عليه. في أيلول/سبتمبر، تم تعديل العقد الأصلي ليشمل ثلاث عمليات تفتيش للتوربينات الغازية. من المتوقع أن تنتهي أعمال التوليد الجارية في محطة الطاقة في بيجي في آذار/مارس ٢٠٠٧^{٢٩}.

شبكات التوزيع

شبكات التوزيع حيوية لإيصال الطاقة المولدة إلى المنازل العراقية. خلال ربع السنة هذا يُسجل ١٥٥ مشروع من أصل ٤١١ مشروعاً مُخططاً له تقدماً بكلفة ٣٢٧ مليون دولار؛ أما إجمالي الموازنة فيبلغ ٧١٢ مليون دولار^{٣٢}.

حصيلة مشاريع الكهرباء الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

يتم قياس حصيلة مشاريع الكهرباء التي تمولها الولايات المتحدة على أساس قدرة التوليد المضافة إلى الشبكة بالميجاواط. لمقارنة مساهمة الولايات المتحدة الحالية مع الأهداف الأميركية، انظر الجدول ٣-٢. وقد ساهمت مشاريع إعادة الإعمار الأميركية بـ ٢,٨١٧ ميجاواط من قدرة توليد الطاقة.

الجدول ٣-٢

طاقة توليد الكهرباء الحالية مقابل مستوى ما قبل الحرب

النتائج المترتبة	مستوى ما قبل الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣	الهدف الأميركي-العراقي تموز/يوليو ٢٠٠٦	متوسط ربع السنة
قدرة التوليد	٤,٥٠٠	٦,٠٠٠	٤,٢٦٠ ميجاواط

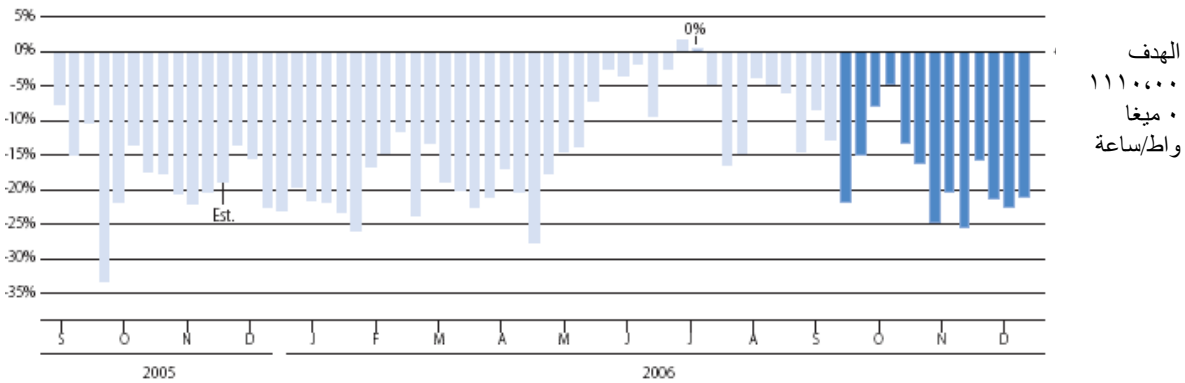
المصدر: مستوى ما قبل الحرب: التقييم المشترك للأمم المتحدة/البنك الدولي لحاجات العراق، ٢٠٠٣، ص ٢٨. ملاحظة: ذكر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) مؤخراً أن معدل ما قبل الحرب كان ٤,٣٠٠ ميجاواط (تقرير GAO 06697T، ٢٥ نيسان/إبريل ٢٠٠٦، ص ١٩). الهدف: خطة العمل المشتركة الأميركية العراقية بشأن الكهرباء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، ص ٢. الوضعية الحالية: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية العراقية الأسبوعي، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الشكل ٢-١٣

حمولة الكهرباء المؤفّرة

المتوسط الأسبوعي لحمولة الكهرباء المؤفّرة، ميغاواط ساعات (MWh)

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير وضعية العراق الأسبوعية، وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية (٢٠٠٥/٩/٢٨ – ٢٠٠٦/١٢/٢٦).



■ أرباع السنة السابقة ■ بع السنة الحالي * الهدف ثابت وقائم على هدف حُدّد في صيف ٢٠٠٥

يُظهر الشكل ٢-١٣ المتوسط الأسبوعي لحمولة الكهرباء المؤفّرة بالميغاواط/ساعة.

حصيلة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
صحيح ان النتائج في هذا القطاع تُقاس على أساس المساهمة في الميغاواط، لكن الحصيلة تقاس بالميغاواط ساعة وبساعات الطاقة المتوفرة للمستهلكين العراقيين. خلال ربع السنة هذا، شُكّل متوسط الحمولة المؤفّرة ٩٠,٦١٤ ميغاواط/ساعة^٢ في اليوم ازدياداً بسيطاً بالمقارنة مع أرباع السنة في فصل شتاء العامين ٢٠٠٤ (٨٦,٣٧٦) و٢٠٠٥ (٨٩,٧٨٥) ميغاواط/ساعة). غير ان ذلك ظلّ دون مستوى ما قبل الحرب البالغ ٩٨,٠٠٠ ميغاواط/ساعة، وحوالي ٢٠,٠٠٠ ميغاواط دون الهدف العراقي البالغ ١١٠,٠٠٠ ميغاواط/ساعة، المُحدّد في صيف ٢٠٠٥^٣.

النتائج المترتبة	مستوى ما قبل الحرب	هدف العراق تموز/يوليو ٢٠٠٦	المتوسط اليومي آخر أسبوع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
ساعات الطاقة العراقية في اليوم	٨-٤	١٢	١٢
ساعات الطاقة في اليوم في بغداد	٢٤-١٦	١٢	٦,٥

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^{٣٦}. وأخّر الوضع الأمني الخطير أو حال دون القيام بالتوصيات.

في الجنوب، العلاقات المتنازعة بين "السلطات الإقليمية التي تمّ تمكينها مؤخراً، وسلطة إدارة الكهرباء المركزية مسؤولة عن معظم الفوارق في تقنين وتوزيع إمدادات الكهرباء بين الجنوب وبغداد^{٣٧}. لقد نتج عن هذه المقاومة لتقاسم الطاقة حصول بغداد على متوسط قدرة ٨-٤ ساعات من الطاقة يومياً، أي أقل من باقي أجزاء البلاد^{٣٨}. لأجل خفض اعتماد بغداد الطويل الأجل على نقل الطاقة من بقية أنحاء البلاد، تخطط الحكومة العراقية لتوسيع التوليد المرتبط مباشرة بدائرة بغداد الكهربائية كي تشمل مزيداً من مرافق توليد الطاقة^{٣٩}.

تستخدم المولدات الخاصة عبر مجمل بغداد لسدّ الفجوة بين الإمدادات والطلب. فكما ذكر مكتب المفتش العام في ربع السنة الماضي، يعود الطلب الكبير إلى الإعانات المالية الحكومية، وإلى الاقتصاد المتنامي، وإلى ارتفاع شراء المستهلكين للأدوات الكهربائية والإلكترونية.

ولأن الحكومة العراقية تكافح لتوزيع الطاقة بصورة مُنصفة يُعوّل، يجري إنشاء نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA) لبلوغ الحد الأقصى من توفر الكهرباء عبر العراق. إن ستة من أصل سبعة مشاريع لهذا النظام قيد التنفيذ. ويتوقع أن يكلف النظام ١٠٩ مليون دولار، ويقدر تاريخ إنجازه بحلول نيسان/إبريل ٢٠٠٧^{٤١}. ومن المتوقع أن يحد

المصادر: مستوى ما قبل الحرب: عرض موجز لوزارة الخارجية قدمته السفارة الأميركية في بغداد، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛ الأهداف: خطة الكهرباء الأميركية العراقية المشتركة، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، ص ٢؛ الوضعية الحالية: وزارة الخارجية، التقرير الأسبوعي عن الكهرباء في العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.

لا زال توزيع الطاقة من مرافق التوليد على منازل العراقيين يشكل تحدياً رئيسياً. بالنسبة لساعات التزويد بالطاقة المتوفرة للعراقيين، بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب، انظر الجدول ٥-٢. فالتحديات المتعددة المتعلقة بتوزيع ونقل الطاقة في هذا القطاع تركت المستهلكين العراقيين يشعرون بالإحباط جرّاء انخفاض وغياب التجانس في تزويد الكهرباء.

كان متوسط تزويد بغداد بالطاقة خلال ربع السنة هذا، ٦,٥ ساعات من الطاقة في اليوم فقط بسبب الهجمات على خطوط الطاقة التي تُغذي العاصمة، وكذلك بسبب المسائل السياسية التي تعيق نقل الطاقة من المحطات الكبرى في شمال وجنوب العراق. فبغداد ليس فيها ما يكفي من محطات الطاقة لتلبية حاجاتها الخاصة.

في الشمال، حالت أعمال التخريب والأضرار الناجمة عن الطقس التي ألحقت الأضرار بخطوط النقل، دون نقل الطاقة إلى بغداد. علاوة على ذلك، لم تتلقَ بغداد أي طاقة، من سدّ حديثة منذ ٤

يظهر الشكل ٢-١٤ توزيع الطاقة عبر البلاد بالنسبة لساعات الطاقة لكل محافظة.

التحديات

تشمل التحديات الرئيسية في هذا القطاع تطوير القدرات لتمويل مشاريع التشغيل والصيانة (O&M)، وتلبية الطلب المتزايد، وتخفيف النقص في الوقود وتأمين البنية التحتية.

قضايا التمويل العراقية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عرضت وزارة الكهرباء موازنتها لسنة ٢٠٠٧ على مجلس الوزراء للموافقة. مسودة الموازنة البالغة ٢,٨ مليار دولار تبلغ ثلاثة أضعاف الـ ٨٤٠ مليون في موازنة ٢٠٠٦، لكنها تظل دون الخمسة مليارات دولار التي اعتبر العراقيون والرسميون في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أنها ضرورية للاحتياجات الرئيسية (٣,٥ مليار) و (١,٥ مليار) للتشغيل والصيانة^{٤٧}. ولأحظت وزارة الخارجية أن وزارة الكهرباء حسنت قدراتها في إنفاق موازنتها الرئيسية لأنها أصبحت أكثر قدرة على اتباع الإجراءات التمويلية لوزارة المالية. علاوة على قضايا التمويل، لا تزال علاقات التنسيق بين وزارة الكهرباء ووزارة المالية دون حل^{٤٨}.

فكما ذكر مكتب المفتش العام في تقرير ربع السنة الماضي، سوف يواجه هذا القطاع، عندما ينتهي التمويل الأميركي لبرامج التشغيل والصيانة (O&M)، وعندما تنتقل مسؤولية المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية، تحدياً له شأنه بالنسبة للتشغيل والصيانة. فإلى جانب وجوه التقصير في تمويل التشغيل والصيانة، هناك هاجس أساسي وهو أن خدمات التشغيل والصيانة (O&M) لا تزال تعمل على أساس "قاعدة التصليح عند التعطل ينتج عنها عمليات تشغيل غير جديرة بالثقة"^{٤٩}. هذه البرامج الأميركية يقصد منها بناء قدرات التشغيل والصيانة في وزارة الكهرباء:

- ذكر مكتب المفتش العام خلال ربع السنة المنصرمة، أن برنامجاً طويلاً الأجل على مدى البلاد لدعم التشغيل والصيانة قد بدأ، وتم خلال الصيف اختيار المقاول لتقديم الدعم لبرنامج بقيمة ٨١ مليون دولار^{٥٠} يهدف إلى مساعدة وزارة

نظام الإشراف من عدد انقطاعات الطاقة عن طريق الزيادة في اعتماد التشغيل الآلي وتطبيق آليات التحكم^{٥١}. يلاحظ مكتب المشاريع والوقود لدى فرقة منطقة الخليج أنه يتوقع أن يحقق نظام الإشراف والتحكم (SCADA) أيضاً هذه الأهداف:

- زيادة سلامة النظام عن طريق الحؤول دون الأضرار التي تسببها الحملات المفرطة.
- السماح للوزارة بالرد بسرعة أكثر على الحوادث التي لها آثار إقليمية مُخففة.
- زيادة الرقابة لكي يكون هناك نظام أكثر دقة وجدير بالثقة أكثر.
- تسهيل التوزيع المنصف للطاقة عبر البلاد.
- خفض إزعاجات النظام خلال فترات التعطيم المُدوّرة.

أهداف ترسيخ الاستقرار والمساواة قضيتان منفصلتان بالنسبة لنظام الطاقة العراقي^{٥٢}. فكما لاحظ مكتب المشاريع والوقود التابع لفرقة منطقة الخليج، سوف يساعد نظام الإشراف والتحكم في استقرار النظام لكن الرسميين العراقيين هم الذين سوف يحدّدون ما إذا كانت الطاقة موزعة بطريقة منصفة. ومع أن نظام الإشراف والتحكم سوف يساهم في ترسيخ استقرار وتوزيع الطاقة في العراق بصورة متساوية، فقد ذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أن النظام هذا ليس الحل الوحيد للمشكلتين. فالمساواة واستقرار النظام يمكن تحقيقهما فقط عندما تتعدى طاقة التوليد الطلب^{٥٣}.

خلال ربع السنة هذا، بلغت حصة انقطاعات الطاقة غير المخططة حوالي ٢٠٠٠ ميغاواط من خسارة الإنتاج في اليوم. وتقدر وزارة الكهرباء أنها لم تتوصل إلى قدرة توليد ١٠٠٠ ميغاواط لأن الوقود غير متوفر^{٥٤}. وتمت خسارة ٩٢٥ ميغاواط إضافة عن الانقطاعات بسبب أعمال التحديث، والتوصيلات والصيانة، والنقص في الوقود، وخفض الحمولة. فخفض الحمولة نوع من التقنيين: يوقف إمداد الطاقة لمدة من الزمن لتخفيف الفجوة بين العرض والطلب^{٥٥}.

ملخصات القطاعات

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم برمجة ٣٠٨ ملايين دولار للتشغيل والصيانة والدعم (OMS) ؛ وكان هناك ٢١ مشروعاً (٢٨٨ مليون دولار) في طور التقدم و٥ مشاريع (٢٠ مليون دولار) قد أنجزت. برنامج التشغيل والصيانة والدعم OMS مخطط إنجازه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

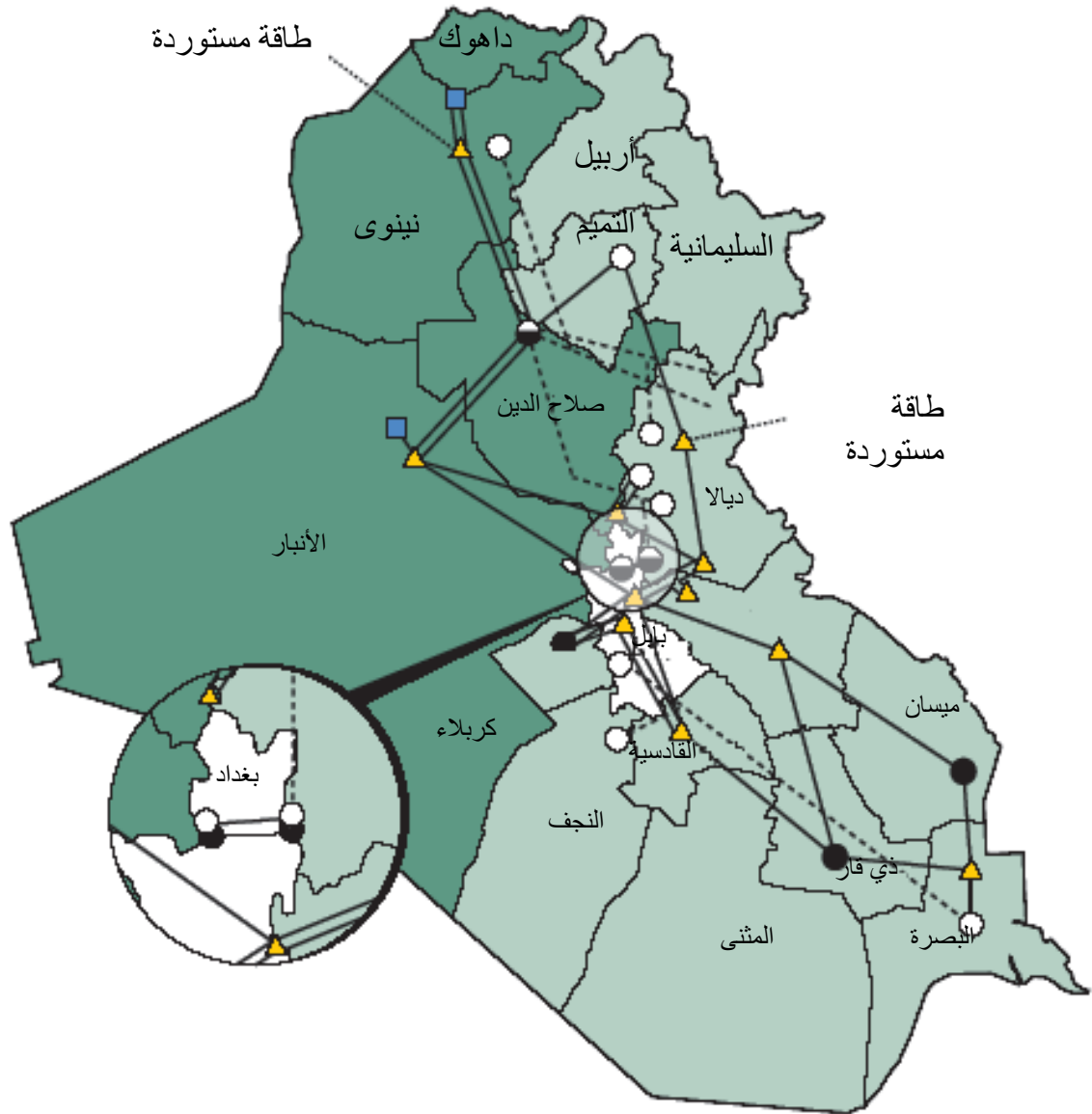
الكهرباء في تطوير وتطبيق ودعم خطة تشغيل وصيانة فعّالة. وسوف يساعد المقاول في تقديم خدمات التشغيل والصيانة في محطات الطاقة الحرارية وتلك العاملة على التوربينات الغازية.

- قدم صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) ٢٧٨,٦ مليون دولار إضافية إلى برنامج التشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء. في كانون

الشكل ١٤-٢

توزيع الكهرباء وساعات التزويد بالطاقة

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (RMO) التقرير اليومي (٢٠٠٦/١٠/١ - ٢٠٠٦/١٢/٣١)
بيانات السكان: الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) - رد على مكتب المفتش العام الخاص لإعادة
إعمار العراق (SIGIR) (٢٠٠٦/١٢/٦)



المحافظات بالملايين		المتوسط اليومي لإجمالي ساعات الطاقة المتوفرة
٢,٥٢	نينوى	15 < <input checked="" type="checkbox"/>
٠,٥٠	دهوك	15 - 10 <input checked="" type="checkbox"/>
1,26	الأنبار	10 < <input type="checkbox"/>
1,11	صلاح الدين	المعدل على نطاق البلاد: 11,74
1,68	السليمانية	
1,92	البصرة	
٠,٥٤	المتن	
1,35	أربيل	
1,46	ذي قار	
٠,78	ميسان	
٠,73	كربلاء	
٠,93	تميم	
1,40	ديالا	
٠,97	الواسط	
٠,95	النجف	
٠,93	القادسية	
1,46	بابل	
٦,68	بغداد	

- طاقة مستوردة
- خط الغاز الجاف
- خط 400 Kv
- محطة طاقة حرارية
- محطة طاقة غاز طبيعي
- ▲ محطة فرعية
- محطة كهربائية

ازدياد الطلب

لا يزال الطلب على الكهرباء يتجاوز قدرة إنتاج الذروة للطاقة العراقية، إذ بلغ متوسط الطلب خلال ربع السنة هذا ٨,١٢٢ ميغاواط بالمقارنة مع متوسط توليد الذروة البالغ ٤,٢٦٠ ميغاواط^{٥٣}. ساهمت مشاريع توليد الطاقة التي تمولها الولايات المتحدة بـ ٢,٨١٧ ميغاواط^{٥٤} من طاقة الإنتاج العراقي اليومي للكهرباء عبر الإنشاءات، والتوصيلات، والتعديلات في محطات الطاقة^{٥٥}. تقدر وزارة الطاقة الأميركية (DoE) ان طاقة التوليد العراقية على المدى الطويل تحتاج إلى ١٨,٠٠٠ ميغاواط^{٥٦}. خلال ربع السنة هذا، تواجه بغداد طلباً على الكهرباء يبلغ ٢,٢٠٠ ميغاواط في اليوم^{٥٧}. وفي ما يلي القضايا الرئيسية المتعلقة بالطلب على الكهرباء في العراق:

وقد ناصرت وزارة المالية فكرة إلغاء الإعانات المالية الحكومية على الكهرباء الأمر الذي سيرفع الرسوم ويزيد من إيرادات الحكومة. غير ان التوزيع غير الموثوق يدفع المستهلك إلى عدم الرغبة في الدفع للخدمات^{٥٨}.

- التوقعات بالنسبة للكهرباء العراقية تتواصل عدم تلبيتها إذ ان ساعات إمداد الطاقة داخل بغداد لا تزال دون مستويات ما قبل الحرب. لقد حددت الحكومة العراقية هدفاً لتحقيق ١٢ ساعة من إمداد الطاقة في اليوم^{٥٩}.

- الهجمات على الشبكة الكهربائية، وبوجه التخصيص على خطوط الطاقة، تخفض إمكانات تسليم الكهرباء لشبكة بغداد؛ أن أكثر من ٨٠ برج نقل على طول خط بيجي – بغداد الغربية، الخط رقم ٢، متعطلة بسبب الهجمات^{٦٠}. وبغداد لا تستلم إلا كميات قليلة جداً من محطات التوليد في الشمال^{٦١}.

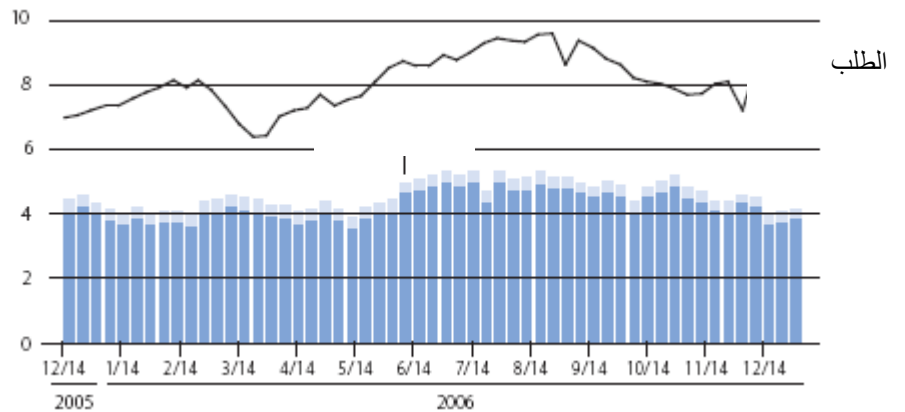
- يمكن عزو الطلب المرتفع إلى الإعانات المالية الحكومية، وإلى الاقتصاد المتنامي، وإلى موجة من مشتريات الزبائن للتجهيزات الكهربائية والإلكترونيات.

الشكل ٢-١٥

الطلب على الكهرباء مقابل القدرات

المتوسط الأسبوعي للجيجاواط (GW)

المصدر: مكتب إدارة المشاريع والعقود، تقارير الوضعية الأسبوعية (٢٠٠٥/١٢/١٤ – ٢٠٠٦/١٢/٢٦)



* الطلب على إنتاج الكهرباء ليس ثابتاً؛
إنتاج الذروة بين ٢٠٠٥/١٢ و ٢٠٠٦/١٢، تراوح الطلب بين ٦,٣٩ و ٩,٦١ جيجاواط في الأسبوع.

ربع السنة هذا؛ قضية إمدادات الوقود والمياه سوف تصبح أخطر عندما تدخل مشاريع التوليد الجديدة الخدمة^{٦٢}. فكما ذكر مكتب المفتش العام خلال ربع

النقص في إمدادات الوقود

قاد النقص في إمدادات الوقود والمياه إلى خسارة حوالي ١,٥٠٠ ميغاواط من الإنتاج في اليوم خلال

مشاريع إعادة الإعمار الأميركية ٣٥ توربين يعمل على الغاز الطبيعي في معامل التوليد عبر العراق. غير ان ١٦ من أصل الـ ٣٥ توربين يستخدم زيت الوقود الخام أو الثقيل بدلاً من الغاز الطبيعي.

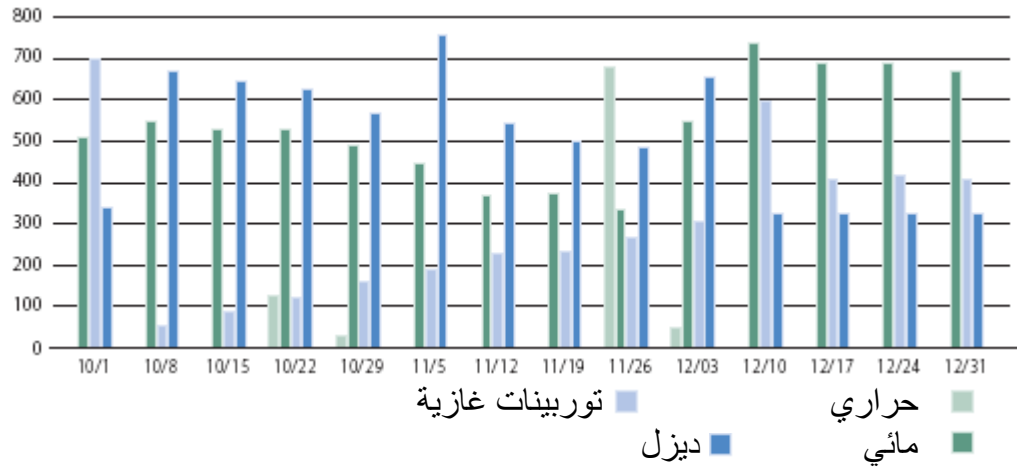
● قدر مكتب إدارة المشاريع والعقود ان بإمكان العراق اقتصاد ٤ مليارات دولار كل سنة عن طريق البدء ببرامج لنقل الغاز الطبيعي الذي يتم إشعاله إلى محطات الطاقة لإنتاج الكهرباء.

السنة الأخير، يتطلب حل النقص في الوقود التنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء، لكن المناقشات المشتركة لم تسفر حتى الآن عن أي خطة مُنسقة. يُبين الشكل ١٦-٢ نسب توزيع الحاجة إلى الوقود والمياه التي لم تتم تلبيتها في محطات الطاقة حسب نوع مرافق التوليد. فتزويد الوقود والمياه يتقلب بين أسبوع وأخر، ويقود إلى إنتاج وخدمات طاقة غير منسجمة. ساهمت هذه العوامل في تحدي نقص الوقود عبر العراق:

- إمداد الوقود الأقل من المثالي يُسبب التلف التدريجي في القطع، وصيانة أكثر تكراراً، ومزيداً من التلوث ومن تكاليف. لقد رُكبت

الشكل ١٦-٢
إنتاج الكهرباء الذي لم يتحقق بسبب النقص في المياه والوقود
ميغاواط (MW)، المتوسط الأسبوعي

المصدر: تقرير الكهرباء اليومي لمكتب إدارة إعمار العراق (٢٠٠٦/١٠/١ - ٢٠٠٦/١٢/٢٦).

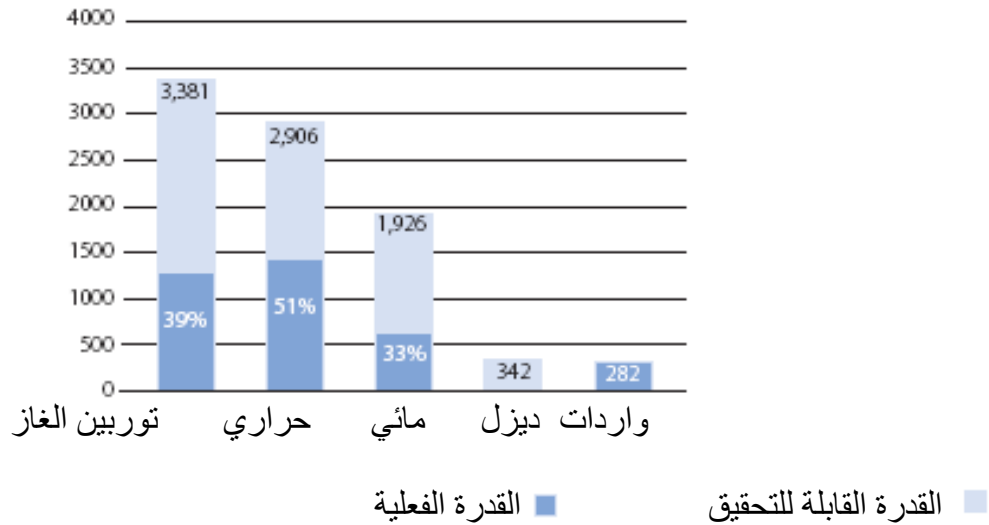


الشكل ١٧-٢

الإنتاج الفعلي مقابل الإنتاج الكهربائي القابل للتحقيق

ميغاواط (MW)

المصدر: تقرير الكهرباء اليومي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (١٠/١/٢٠٠٦ - ٣١/١٢/٢٠٠٦)



ملاحظة: ١- أنتجت طاقة الديزل ٢٣٣ ميغاواط فقط، أي بنسبة ١% أقل من إجمالي الإنتاج القابل للتحقيق
٢- الطاقة المستوردة قدمت أقل من ١% من كهرباء العراق.

معدلات الهجمات تفاوتت بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ونيسان/إبريل ٢٠٠٦ لكنها انخفضت بين نيسان/إبريل وحزيران/يونيو ٢٠٠٦. ونبه خبير نفطي بوزارة الخارجية إلى خطورة التوصل إلى استنتاج نهائي للترابط بين عدد الهجمات وإمدادات الطاقة لأن الهجمات الاستراتيجية، وإن كانت تحدث بتكرار أقل، لكن يمكنها أن تؤدي إلى نتائج مماثلة^{٦٥}. أما فرق التصليح المرسل بعد الهجمات، فتواصل مواجهة التهديدات بما في ذلك الخطف والقتل^{٦٦}.

فكما يبيّن الشكل ١٧-٢، فإن ٦١% من الطاقة القابلة للإنتاج في مرافق التوربينات الغازية التي تنتج الكهرباء لا تزال دون تلبية. فقد خسرت المعامل العاملة على التوربينات حوالي ٢٠٠٠ ميغاواط من الإنتاج بسبب استخدامها زيت الوقود الثقيل بدلاً من الغاز الطبيعي.

الأمن

يواصل غياب الأمن طرح التحدي بوجه قطاع الكهرباء ويقود إلى تأخير المشاريع وإلى زيادة تكاليف الخدمات الأمنية^{٦٣}. الهاجس الكبير هو حماية الأصول الخطية، وعلى وجه التحديد، خطوط النقل^{٦٤}. لاحظ تدقيق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة المنصرم، (SIGIR-06-038)، أن ٢١٦،٢ مليون دولار ذهبت لتحسين قدرة العراق على حماية البنية التحتية للكهرباء. يواصل مكتب إدارة المشاريع والعقود ووزارة الكهرباء اتخاذ الخطوات لتحسين المعطيات حول الهجمات على البنية التحتية للكهرباء. وجد التدقيق أن



وضعية قطاع النفط والغاز

- سنة ٢٠٠٦، ازداد إنتاج النفط الخام قليلاً بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٥ بمتوسط ٢,١٢ مليون برميل في اليوم (BPD) لتلك السنة. خلال ربع السنة الحالي، هبط الإنتاج إلى ١,٨٦ مليون برميل في اليوم^{٦٨}، لمدة أسبوع في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وبلغ متوسط الإنتاج خلال ربع السنة الحالي ٢,١٧ مليون برميل في اليوم^{٦٩}. لقد فشل العراق في بلوغ هدف إنتاجه ربع السنوي خلال كل أرباع السنوات منذ ٢٠٠٤.

- أرقام آخر السنة تظهر ان متوسط صادرات النفط الخام في العراق ازداد أكثر من ١٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم بالمقارنة مع العام ٢٠٠٥، لكنه ظل دون هدف التصدير الذي حددته الحكومة العراقية بـ ١,٦٥ مليون برميل في اليوم. وخلال ربع السنة الحالي، بلغ متوسط الصادرات ١,٤٨ مليون برميل في اليوم.
- ازدادت واردات الوقود المكررة، وعلى الأخص البنزين والديزل، لكن الإمدادات لن تلبي الطلب هذا الشتاء.
- حققت وزارة النفط إنجازاً عندما ركبت العدادات في محطة تحميل النفط النهائية في البصرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

الشكل ٢-١٨

حصة قطاع النفط والغاز من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بمليارات الدولارات

% من ١٨,٤٤ مليار دولار

المصدر: مكتب إدارة المشاريع والعقود، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢).

تُحدث هذه المراجعة وضعية مشاريع إعادة الإعمار المصممة لزيادة إنتاج النفط والصادرات العراقية، وتحسين إنتاج الغاز الطبيعي، وتعزيز قدرات تكرير الوقود الحيوية للبلاد. تم تصميم أشغال المشروع في هذا القطاع بهدف صيانة حقول الإنتاج الرئيسية وإصلاح المرافق الأساسية والبنية التحتية.

صحيح ان المشاريع التي مولتها الولايات المتحدة ساعدت في زيادة قدرات إنتاج النفط الخام والصادرات، لكن هناك عدد من القضايا التي لا تزال تشكل تحديات تذكر للتنمية المستدامة في هذا القطاع، بما في ذلك الوضع الأمني المتردي، والصيانة غير المناسبة، والعمليات الإسنادية غير الكافية، والفساد المتواصل، وعملية تنفيذ الموازنة غير الفعالة.

لقد أبدى مكتب المفتش العام الملاحظات التالية حول النشاطات في قطاع النفط والغاز خلال ربع السنة الحالي:

- بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد تم إلزام ١,٦٣ مليار دولار من أصل ١,٧٢ مليار مخصصة لهذا القطاع، كما أنفق ١,٢٩ مليار (٧٥%) منها^{٦٧}. يُبين الشكل ٢-١٨ هذه المخصصات كنسبة مئوية من إجمالي تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

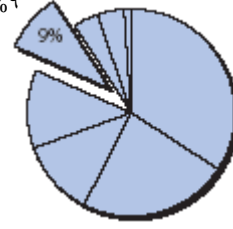
الدرس حالياً لدى مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب قبل آذار/مارس ٢٠٠٧ على أقل تعديل.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في حقل النفط والغاز
من المتوقع ان يكون قد تم إنجاز كافة المشاريع الإنشائية الأميركية في هذا القطاع في نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٧^{٧٢}. بالنسبة لموجز حول المشاريع الإنشائية التي تمولها الولايات المتحدة لغاية هذا التاريخ، انظر الشكل ١٩-٢^{٧٣}.

في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد تم إنفاق ١,٢٩ مليار دولار من أصل ١,٧٢ مليار دولار مخصصة. خلال ربع السنة هذا، تم إنفاق ١٥٠ مليون دولار. يُبين الشكل ٢٠-٢ وضعية أموال هذا القطاع.

وضعية المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
هناك حالياً ١٨٢ مشروعاً مخططاً في هذا القطاع، من بينها ١٢٥ مشروع غير إنشائي و ٥٧ مشروع هندسة ومشتريات وإنشاء (ECP)^{٧٤}. بالنسبة لوضعية إنجاز المشاريع غير الإنشائية والمشاريع الهندسية والمشتريات والإنشاء، في نهاية ربع السنة هذا، انظر الجدول ٦-٢.

٩% النفط والغاز \$ ١,٧٢



يرى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن التحديات الرئيسية التالية تواجه قطاع النفط والغاز خلال ربع السنة الحالي:

- التنفيذ البطيء للموازنة يزيد الضغط على البنية التحتية المجهدة. فموازنة الحكومة العراقية المقترحة لسنة ٢٠٠٧ خصصت ٢,٤ مليار دولار لوزارة النفط لتنفيذ المشاريع الرئيسية، أي بانخفاض ٣٣% عن موازنة السنة الماضية البالغة ٣,٦ مليار دولار^{٧٥}.
- زاد هجوم المسلحين على أنابيب الوقود المكررة في الجنوب الهواجس الأمنية حول قدرة القوات العراقية على حماية البنية التحتية الخطية.
- تطور الحكومة العراقية تشريعات قومية خاصة بالهيدروكربون سوف تُنشئ سياسة تشاطر عائدات النفط، وإقامة شركة نفط عراقية وطنية جديدة، وتحديد الدور التنظيمي القانوني لوزارة النفط^{٧٦}. لا يتوقع ان يصل التشريع الذي هو قيد



إنشاء خط أنابيب في شمال شرق العراق

الشكل ١٩-٢

وضعية مشاريع النفط والغاز التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

المصدر: مكتب إدارة المشاريع والعقود (٢٠٠٦/١٢/٣٠)

تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

القطاع	لم يبدأ	قيد الإنجاز	أنجزت	المجموع
محطات الضخ لحقن المياه	١٠	١٩	١٩	
مشاريع المنطقة الجنوبية	١٣	٦	١٩	
مشاريع المنطقة الشمالية	٩	٩		
الطاقة المخصصة	١	٢	٣	
معمل الغاز الطبيعي المُسَيِّل/غاز البترول المُسَيِّل	٥	١	٦	
مشاريع عامة		١	١	
المجموع	٢٩	٢٨	٥٧	

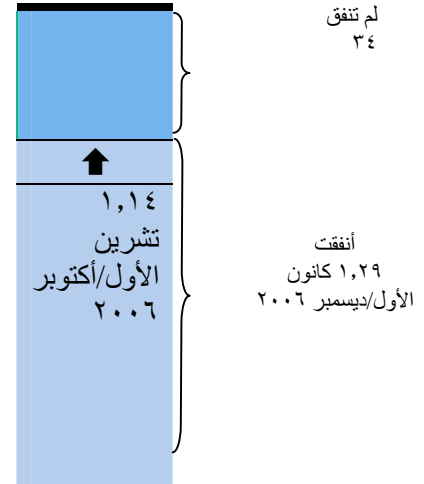


الشكل ٢-٢٠

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – النفط والغاز
بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)
وزارة الخارجية، الوضعية الأسبوعية للعراق (٢٠٠٦/٩/٢٧)

١,٦٣ ألزمت



الجدول ٢-٦

موجز وضعية المشاريع غير الإنشائية مقابل المشاريع الهندسية والمشتريات والإنشاء

النوع	مجموع المشاريع	لم تبدأ	قيد الإنجاز	أنجزت
غير إنشائية	١٢٥	٠	٥٣	٧٢
هندسية وشراء وإنشاء	٧٥	٠	٢٩	٢٩

مصدر المشاريع غير الإنشائية: سلاح الهندسة في الجيش الأميركي-وفرة منطقة الخليج (USACE)-GRD،
التقرير نصف الأسبوعي للوضع،
٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١٣

"التغيير من عدادات مترية إلى أخرى لا يتطلب إقفال المنصة"^{٧٨} غير أن المجلس الاستشاري والرصد الدولي (IAMB) لصندوق إنماء العراق (DFI)

أوصى بتركيب تجهيزات العدادات الجديدة على عجل علاوة على ذلك، كانت ترتيبات التمويل الاحتياطية لصندوق النقد الدولي (IMF) قد حددت أن الحكومة العراقية سوف تعمل على "تركيب نظام عدادات بحلول آخر سنة ٢٠٠٦" لتلبية ضمان المعايير الدولية الخاصة بالنوعية^{٨٠}. والتاريخ المقدر لإنجاز أمر مهمة محطة تحميل النفط في البصرة هو أيار/مايو ٢٠٠٧.

ذكر مكتب المفتش العام، خلال ربع السنة المنصرم، أن ١٢ معملاً لفصل الزيت والغاز (GOSPs) كانت في طور التجديد في جنوب العراق لأجل زيادة القدرة على معالجة النفط الخام يبلغ ٦٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. لقد تم إنجاز سبعة من أصل ثمانية مشاريع لفصل الزيت والغاز في الشمال الأمر الذي رفع قدرة معالجة النفط الخام إلى ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم^{٨٢}. وتم إنجاز ستة من أصل ١٢ مشروع لفصل الزيت والغاز في الجنوب. أن مجمل أمر المهمة شارف على الإنجاز ويتوقع أن ينتهي في شباط/فبراير ٢٠٠٧^{٨٣}.

تم تجديد محطة الطاقة في مصفاة الشعبة، في البصرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كان هذا المشروع مُصمماً لتحسين إمدادات الطاقة المتواصلة على المدى الطويل لمصفاة البصرة. ذكر مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج أن مشروع التدريب لمشغلي المعمل تم إنجازه أيضاً^{٨٤}.

مشروع قرماط علي مُصمم لتأمين المياه المُعالجة لحقتها في الآبار بغية الحفاظ على ضغط خزانات النفط، وللمساعدة في الحفاظ على مستويات الإنتاج في واحدة من أكبر آبار النفط في الجنوب. المرحلة الأولى أنجزت. أما المرحلة الثانية فقد أنجزت حالياً بنسبة ٣٠٪، وذكر مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج أنها مجدولة للانتهاء في نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٧، علماً أن تاريخ الإنجاز الأساسي المقرر كان كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^{٨٥}. يرجع هذا التأخير إلى تقييم للتجهيزات الذي كشف عن الحاجة إلى استبدال القطع. ولاحظ مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج أن تكاليف المشروع سوف تزداد بسبب هذه المشتريات الجديدة لكنه لم يعلن عن حجم هذه الزيادة.

مشاريع النفط والغاز الرئيسية المنجزة وقيد الإنجاز ركزت معظم المبادرات الإنشائية في قطاع النفط والغاز على الإنتاج والتصدير، لكن بعض المشاريع ساعدت أيضاً في إعادة تأهيل مرافق التكرير والغاز. يبين الشكل ٢-٢١ الوضع الحرج للبنية التحتية للنفط والغاز في العراق، بما في ذلك شبكة أنابيب البترول البالغ طولها ٤,٣٥٠ ميلاً.

في الشمال، يعتبر خط أنابيب بيجي - كركوك أهم مسلك يصل عبره النفط الخام إلى محطات التكرير في بيجي. خطوط الأنابيب الأربعة لهذا المسلك تتعرض مراراً وتكراراً للهجمات. خط أنابيب بيجي - جيهان، المعروف أيضاً بخط الأنابيب العراقي - التركي (ITP) هو طريق الصادرات الرئيسية للنفط الخام من الآبار الشمالية. وقد بقيت صادرات النفط في الشمال محدودة لدرجة كبيرة لأن الأنابيب كانت معطلة خلال معظم فترة هذا التقرير.

بالنسبة لمسلك خط الأنابيب من كركوك إلى بيجي، ومن بيجي إلى تركيا، كما وبطرق المواصلات الرئيسية للنفط المتصلة بحقول الرُميله في الجنوب، انظر الشكل ٢-٢١.

أمر مهمة محطة تحميل النفط في البصرة (ABOT) أنجز بنسبة ٤٨٪ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^{٧٥}. بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت ٦ مشاريع من أصل ١٤ مشروعاً تابعاً لأمر المهمة قد أنجزت. وركز أمر المهمة هذا على استدامة التشغيل^{٧٦}. عانت الأشغال الجارية بموجب أمر المهمة من انسكابات مزمنة. في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قام مكتب المفتش العام بتفتيش أولي لأشغال إعادة التأهيل في محطة تحميل النفط في البصرة، ومن المتوقع أن يصدر في آذار/مارس ٢٠٠٧ تقرير مُفصّل لمكتب المفتش العام حول الأشغال الكبرى لإعادة التأهيل والتحديات التي تواجه خلال تنفيذ الأشغال.

لقد حققت وزارة النفط، خلال ربع السنة الحالي، إنجازاً هاماً عندما ركبت العدادات في محطة تحميل النفط في البصرة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. لقد تأجل البدء في المشروع لأن توقيفه لإنجاز التركيب كان سوف يحرم الحكومة العراقية من مصدر أساسي للعائدات، أي صادرات النفط^{٧٧}. كان قد أوصى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بعدم إقفال المحطة قائلاً أن أرصفة التحميل في المحطة كانت مجهزة بعدادات للتوربينات والإزاحة الموجبة. ولاحظ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أيضاً أن

الشكل ٢-٢١
البنية التحتية للغاز والنفط حسب المحافظات
المصدر: خريطة البلاد لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)



برميل في اليوم. وخلال ربع السنة الحالي، كان المتوسط ٢,١٧ برميل في اليوم، أي أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم دون الهدف. غير ان متوسط الإنتاج خلال ربع السنة الحالي بلغ حوالي ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومي أكثر من ربع السنة الرابع سنة ٢٠٠٥.

خلال موسم الصيف، حذر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق من ان الأرباح المتوقعة من مشاريع إعادة التأهيل سوف "تسبقها خسائر الإنتاج في القريب العاجل نظراً للإنفاق غير المناسب على الصيانة ولغياب الاستبدال للقطع الأساسية والمعدات والتجهيزات، إذا لم يُعتمد إلى إدخال تغييرات على نظام تقليص الموازنات الحالي بالنسبة لوزارة النفط"^{٩٠}. قضايا الاستدامة لا تزال قائمة على الرغم من المحاولات التي تمولها الولايات المتحدة لتحسين قدرات العراقيين في تلك المجالات.

حصيلة مشاريع النفط والغاز التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
الحصيلة الرئيسية للمشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في هذا القطاع هي العائدات التي تولدها زيادة صادرات النفط الخام. يقدم الجدول ٢-٧ قياسات لمشاريع إعادة الإعمار بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب والوضع الأخير لأهداف للولايات المتحدة والعراق.

توقعت موازنة الحكومة العراقية لسنة ٢٠٠٦ بمتوسط إنتاج للنفط الخام قدرة ٢,٣ مليون برميل في اليوم مع عائدات مولدة من صادرات مقدرة بـ ١,٦٥ مليون برميل في اليوم بسعر ٤٦,٦٠ دولار تقديري^{٩١}. على الرغم من زيادة هدف إنتاجها من النفط الخام من ٢,٥ إلى ٢,٦٨ مليون برميل في اليوم، خففت الحكومة العراقية توقعات متوسط إنتاج النفط الخام لسنة ٢٠٠٧ إلى ٢,١ مليون برميل في اليوم. يُبين الشكل ٢-٢ توزيعاً لنسب إنتاج النفط الخام بين الآبار الشمالية والجنوبية، ويُبين الشكل ٢-٢٣ إنتاج النفط الخام على نطاق البلاد. ففي الوقت الذي تكافح فيه الحكومة العراقية لترسيخ استقرار الخدمات، ودفع رواتب الموظفين، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ينظر

يُتوقع ان تزيد المرحلة الثانية من أمر مهمة مشروع قرماط علي حقن المياه إلى حده الأقصى لينتج عن ذلك زيادة في إنتاج النفط الخام إلى ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. غير ان الأبحاث التي أجرتها عدة شركات نفط دولية رائدة تساءلت عما إذا كان حقن المياه هي التقنية المناسبة لزيادة الإنتاج في بعض آبار الرميّة. فقد سبق لمكتب إدارة المشاريع والعقود ان ذكر حصول تدهور تدريجي كبير ما قبل الحرب في تلك الآبار، وتساءل عن الجدوى الكامنة من مواصلة حقن المياه؛ وتوصي شركات النفط بدلاً من ذلك باستخدام مضخات الرفع الاصطناعية أو حقن الغاز^{٨٦}.

بدأ مشروع أعمال صيانة الآبار الجنوبية، في محافظة البصرة في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٦ وحقق تقدماً ثابتاً؛ أنجز المشروع الآن بنسبة ٢٧٪، وهو يهدف إلى تجديد الآبار عبر مجمل المحافظة بما في ذلك أعمال صيانة ٣٠ بئراً في حقول الرميّة، وإنجاز واستبدال مَدّ الأنابيب في ٣٠ بئراً إضافية في القرنة الغربية. وذكر مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج ازدياد الاستثمار في تلك المنطقة لأنهم كانوا ينظرون إلى أعمال الصيانة على انها ذات أولوية أعلى من مشاريع التخزين أو المشاريع المشابهة^{٨٧}. وذكر مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج انه تم حل قضية لوجستية لها علاقة بتسليم المواد الكيميائية، وان المشروع قد يتمكن من الإنجاز في التاريخ المُحدّد له في نيسان/إبريل ٢٠٠٧^{٨٨}.

لتاريخه، تم تخصيص ٣٥٩ مليون دولار للمشاريع الهندسية والمشتريات، و ١٧ مليون دولار للمشتريات الحكومية و ١١ مليون دولار لمبادرات تنمية قدرات موظفي الشركات المشغلة و ٥٦٠ مليون دولار لأوامر المهمات الإدارية^{٨٩}.

نتائج مشاريع النفط والغاز الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

يقاس الناتج في هذا القطاع بالبراميل كمعدل يومي في الشهر، وتهدف المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في هذا القطاع إلى مساعدة الحكومة العراقية في تحقيق هدف الإنتاج الحالي اي ٢,٦٨ مليون

صادرات من ١,٧ مليون برميل في اليوم^{٩٢}؛ وهناك ١,٧ مليار دولار إضافية ملحوظة من إيرادات أخرى غير النفط. بالنسبة لاتجاهات الصادرات العراقية خلال السنة، انظر الشكل ٢-٢٤.

الرسميون إلى قطاع النفط والغاز لتعزيز خزينة الدولة عبر صادرات النفط الخام. بالنسبة لسنة ٢٠٠٦، توقعت وزارة الخارجية ان تبلغ عائدات النفط في العراق ٣١,٣ مليار دولار، اي بزيادة ٧ مليارات دولار عن ٢٠٠٥. وقدرت الموازنة المقترحة لسنة ٢٠٠٧ العائدات بـ ٢٢,٧ مليار دولار من متوسط الجدول ٧-٢

الفوائد الحالية لمشروع النفط والغاز مقابل مستوى وأهداف ما قبل الحرب

النتائج المترتبة	مستوى ما قبل الحرب (٢٠٠٣)	المعدل ربع السنوي	الأهداف الأميركية المحددة	الأهداف العراقية المحددة
طاقة إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	٢,٨	٢,٦٨	٣,٠	٢,٨
إنتاج النفط (الفعلي) (مليون برميل في اليوم)	٢,٥٨	٢,١٧	غير متوفر	٢,٨
مستويات الصادرات (مليون برميل في اليوم)	غير متوفر	١,٤٨	٢,٢ (الطاقة)	١,٦٥
طاقة إنتاج الغاز الطبيعي غير متوفر	٧٣٠*	٨٠٠	غير متوفر	غير متوفر
طاقة إنتاج الغاز المُسِيل غير متوفر	١,٧٠٠*	٣,٠٠٠	غير متوفر	غير متوفر

* المعطيات حول هذه الأرقام مأخوذة من تقرير مكتب المشاريع والعقود التابعة لغرفة الخليج الإقليمية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وهي لا تشكل متوسطاً كاملاً لربع السنة.

المصدر: أرقام لما قبل الحرب: موجز وزارة الطاقة عن كل بلد، خلال اجتماع للرسميين في وزارة الطاقة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. متوسط ربع السنة - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، الإنتاج الشهري، الواردات والصادرات، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وزارة الخارجية، تقارير وضع العراق الأسبوعية، تموز - تشرين الأول/يوليو - أكتوبر ٢٠٠٦، (إنتاج وصادرات النفط)؛ مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة الخليج الإقليمية، "اجتماع النتائج المحدثة المجمع للقطاع"، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ص ٣، "طاقة إنتاج غاز البترول المُسِيل". الأهداف الأميركية المحددة - مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة الخليج الإقليمية، "تقرير عن إعادة إعمار العراق"، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٣ (الطاقة الإنتاجية)؛ وزارة الخارجية، ردّ على مكتب المفتش العام، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦ (الطاقة التصديرية)؛ الأهداف العراقية المحددة - اجتماعات ومناقشات مع الرسميين في وزارة الخارجية للتقرير ربع السنوي لنيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ وزارة الخارجية، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضعية الأسبوعي، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، ص ٩. (هدف التصدير العراقي).

خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب الهجمات، وسوء الصيانة للبنية التحتية والنشاط الإجرامي^{٩٤}.

الصادرات

زادت المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة قدرة صناعة تصدير النفط العراقية التي تُشكّل العمود الفقري للاقتصاد العراقي. تشكل عائدات النفط حوالي ٩٣% من مجموع إيرادات صادرات العراق^{٩٣}. غير ان تدقيقاً لمكتب المفتش العام (06-038) قدّر ان ١٦ مليار دولار من عائدات صادرات النفط قد فقدت

الأداء المتحسن لصادرات قطاع النفط والغاز لسنة ٢٠٠٦ يعود إلى أعمال التجديد للمشاريع غير الإعمارية ومشاريع الهندسة، والمشتريات، والإعمار، وللتدفقات العرضية للنفط عبر خط الأنابيب العراقي التركي (ITP) وأعمال وأشغال إعادة التأهيل الخاصة بأذرع التحميل عند أرصفة

ملخصات القطاعات

وقضايا الصيانة تواصل منع وصول تدفقات الخام الكبيرة إلى جيهان.

- في الجنوب، حسنت أرصفة التحميل المُجدّدة حديثاً في محطة تكرير البصرة، فعالية تحميل ناقلات النفط. ومحطة تحميل النفط في خور الأميا عادت إلى العمل جزئياً لتحميل النفط الخام على الناقلات^{٩٧} في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن أصلح العمال العراقيون الأضرار التي سببتها الحرائق الكبرى التي حصلت في وقت باكر من هذا العام^{٩٨}.

الشحن مقابل الساحل الجنوبي. خلال ربع السنة هذا، بلغ متوسط الصادرات ١,٣٨ مليون برميل في اليوم لربع السنة، وانتهت السنة بمتوسط قدره ١,٥١ مليون برميل في اليوم.

كما يُبين الشكل ٢-٢٤، للعائدات صلة بالصادرات وبسعر النفط الخام في السوق العالمية.

يواجه العراق أيضاً قضايا الاستدامة مع قدرته الداخلية على التصدير وإن كان النشاط بغية زيادة تعزيز الصادرات يتواصل:

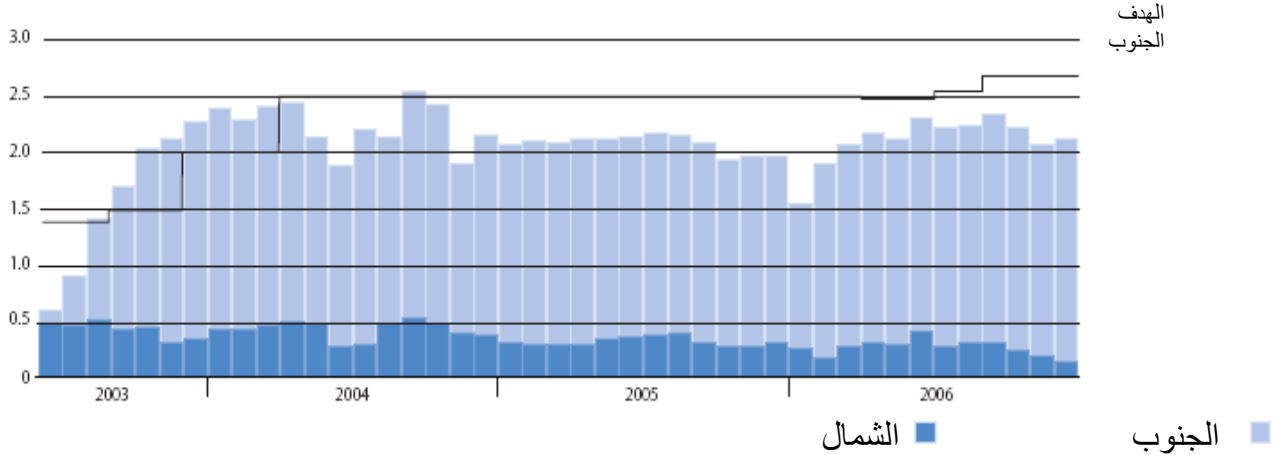
- في الشمال، يتوقع العراقيون ان يزيد إنجاز خط أنابيب النفط الخام يقطر أربعين إنشاً الصادرات الشمالية^{٩٦}. لكن هجمات المتمردين، والسرقات،

الشكل ٢-٢٢

إنتاج النفط الخام حسب المناطق

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)، المتوسط الشهري

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) التقرير الشهري عن الواردات والإنتاج والصادرات (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

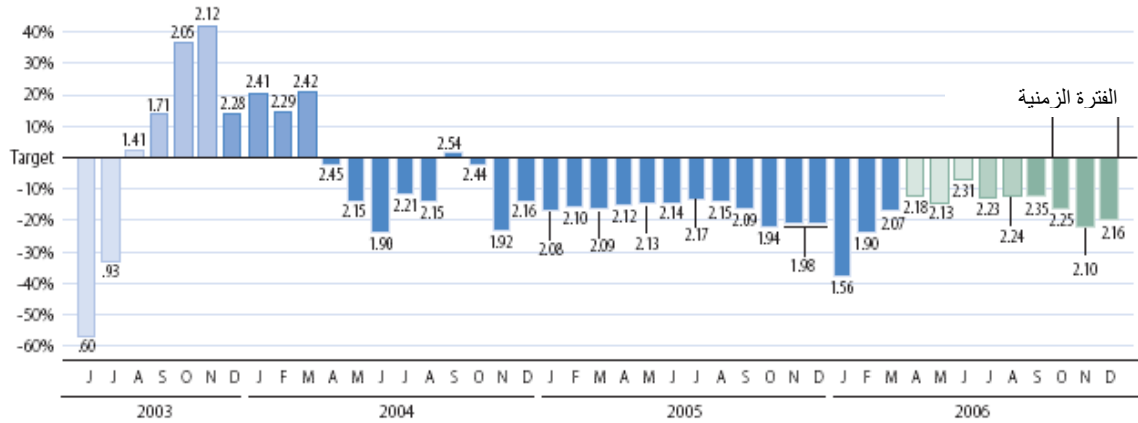


الشكل ٢-٢٣

الإنتاج الشهري للنفط والغاز

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) التقرير الشهري عن الواردات والإنتاج والصادرات (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).



الهدف: ٢ مليون برميل في اليوم
الهدف: ٢,٦٨ مليون برميل في اليوم
الهدف: ٢,٥ مليون برميل في اليوم
الهدف "الإنتاج العملي بملايين البراميل في اليوم"

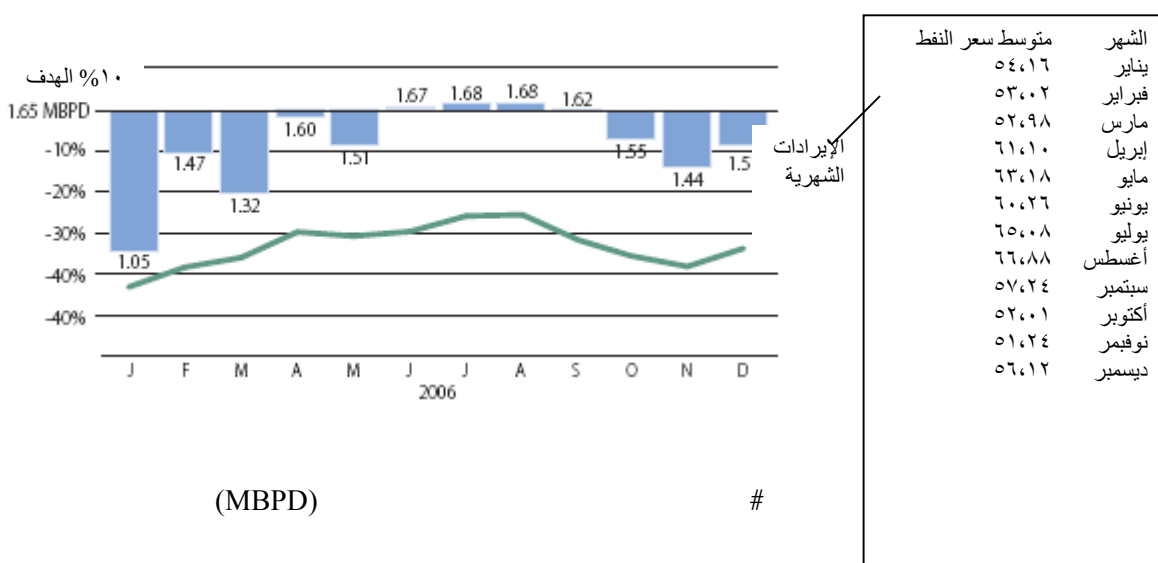
الهدف: ١,٣٨ مليون برميل في اليوم
الهدف: ٢,٤٩ مليون برميل في اليوم
الهدف: ١,٥ مليون برميل في اليوم
الهدف: ٢,٥٥ مليون برميل في اليوم

الشكل ٢-٢٤

الصادرات الشهرية للنفط الخام وارتفاع العائدات

ملايين البراميل في اليوم (MBPD)

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي للعراق (٢٠٠٦/١/٤) SBA IMF (الهدف العراقي)



(MBPD)

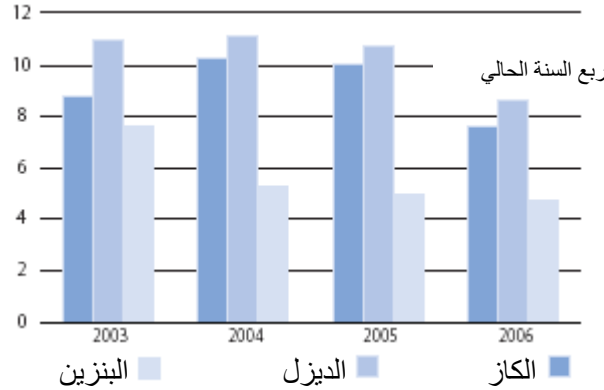
#

الشكل ٢-٢٥

إنتاج الوقود في المصفاة خلال فصل الشتاء

ملايين اللترات

المصدر: التقرير الشهري لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، حول الواردات والإنتاج والصادرات



ملاحظة: خلال ربع السنة الحالي، شتاء ٢٠٠٦، كان إنتاج الوقود المكرر أدنى (بالمقارنة مع مواسم الشتاء الأخرى) منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٣. يشمل الوقود المكرر الكاز (لتدفئة المنازل) البنزين (لوقود السيارات)، والديزل (لمولدات الطاقة الكهربائية).

الحكومة العراقية على استيراد الكاز، والبنزين، والديزل، وغاز البترول المُسيّل (LPG) والوقود الأولية المكررة التي يستهلكها العراقيون. يُقدّر ان العراق يحتاج إلى ١٨ مليون ليتر في اليوم من الكاز لتلبية حاجات الإمدادات اللازمة لفصل الشتاء، بينما متوسط ما يستورده يبلغ ٤ ملايين ليتر تاركاً فجوة طلب كبيرة هذا الشتاء^{٩٩}. يُبيّن الشكل ٢-٢٥ وضعية إنتاج العراق للوقود المكرر.

يواجه العراق تحديات على المديين القصير والطويل في صناعة الوقود المكررة ويعتمد العراق بقوة على جيرانه للمساعدة في تلبية الطلب الداخلي، وخاصة على تركيا لمستورده من الوقود المكرر. وبالتالي فإن شراء ونقل وتخزين الوقود المستورد تُشكّل ثلاث تحديات كبرى يواجهها العراق في قطاع التكرير الثانوي.

كما سبق لمكتب المفتش العام ان ذكر، يعتمد العراق بقوة لصادراته على محطة تحميل النفط في البصرة (ABOT) خصوصاً عندما يكون نظام أنابيب الشمال معطلاً. عبء التصدير القاسي هذا يزيد من شدة حساسية النظام الجنوبي للتعرض للأخطار الطويلة الأجل، بما في ذلك طاقة التخزين المتدنية، وطقس الشتاء المتقلب في الخليج الفارسي، والقطع بالتدمير. خلال ربع السنة هذا، ذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان إحدى خطوط الأنابيب الجنوبية التي تنقل متخلفات الوقود إلى محطة الطاقة الكهربائية في مصفاة الدورة أصيب عدة مرات بصواريخ أثرت إحداها على خط الأنابيب. هذه أول مرة في عدة سنوات يطلق فيها هجوم على هذه الأنابيب^{٩٩}.

التكرير

على الرغم من امتلاك العراق احتياطياً هائلاً من النفط الخام، تفتقر الدولة إلى قدرة محلية على التكرير لتزويد السكان بما يكفي من الوقود لتدفئة المنازل، وتغذية السيارات بالوقود، وتأمين الطاقة للمحطات. ان عجز العراق عن تلبية الطلب المحلي يجبر

الأخص في المصافي. فالهجمات، والتهديدات، وقدرات التخزين غير الكافية للوقود المكرر قد قادت إلى إقفال مُتكرر لمصفاة بيجي^{١٠٣}. وذكرت وزارة الخارجية أيضاً ان بعض مرافق تخزين الوقود المكرر تتعرض لهجمات المتمردين^{١٠٤}. لمعالجة التوزيع في بغداد، تشمل الخطة الأمنية تجديد ١٨ محطة بنزين^{١٠٥}. يبين الشكل ٢-٢٦ متوسط أيام الوقود المكرر في الخزانات.

للمساعدة في تخفيف حالات النقص المتكررة، وتوفير تزويد مستمر للوقود المكرر في المستقبل، سعت الحكومة العراقية إلى تحسين قدراتها التكريرية. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، افتتحت الحكومة مصفاة صغيرة في النجف مع طاقة إنتاج تبلغ ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم^{١٠٦}. ومع ان هذه المصفاة جديدة، فانها تفتقر إلى قدرات التخزين المناسبة وبقيت دون تشغيل بسبب عجزها على نقل الوقود المتخلف بواسطة الشاحنات أو الأنابيب^{١٠٧}. وهناك خطط في طريقها لرفع مستوى مصفاة رئيسيتين ولإنشاء مصفاة أخريين في شمال ووسط العراق. غير ان العراق سيواصل مواجهة النقص إلى حين يعمد إلى معالجة قضايا التسعير، والقيود على الاستيراد، وقدرات التخزين الداخلية غير الكافية.

سراء الوقود المكرر مُعقد بسبب ديون العراق الكبيرة غير المسددة للبلدان التي يعتمد عليها لوارداته من الوقود المكرر. تحمل تركيا القسم الأكبر من ديون العراق، وهي أيضاً المصدر الرئيسي لواردات العراق من الوقود المكرر. في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، دفع العراق لتركيا ٨٠ مليون دولار جاءت بعد ٨٠ مليون دولار أخرى سدها في تشرين الأول/أكتوبر. وطلبت الحكومة العراقية وتلقّت مبلغ ٨٠٠ مليون إضافية من مجلس النواب لمواصلة شراء المنتجات المكررة لأنها لم تلحظ في الموازنة تمويلاً لمستوردات الوقود^{١٠٨}.

نقل واستيراد الوقود المكرر من تركيا إلى الأسواق لا يزال أمراً معقداً لأن هذه الشحنات تنقل على متن شاحنات عبر الحدود. واستعداداً للنقص في الوقود خلال أشهر فصل الشتاء، وقعت العديد من المحافظات العراقية اتفاقات مع البلدان المجاورة لاستيراد الكاز من بينها إيران. خلال ربع السنة هذا، وقعت إيران اتفاقاً مع كردستان لتزويدها بمليون ليتر من الكاز في اليوم^{١٠٩}.

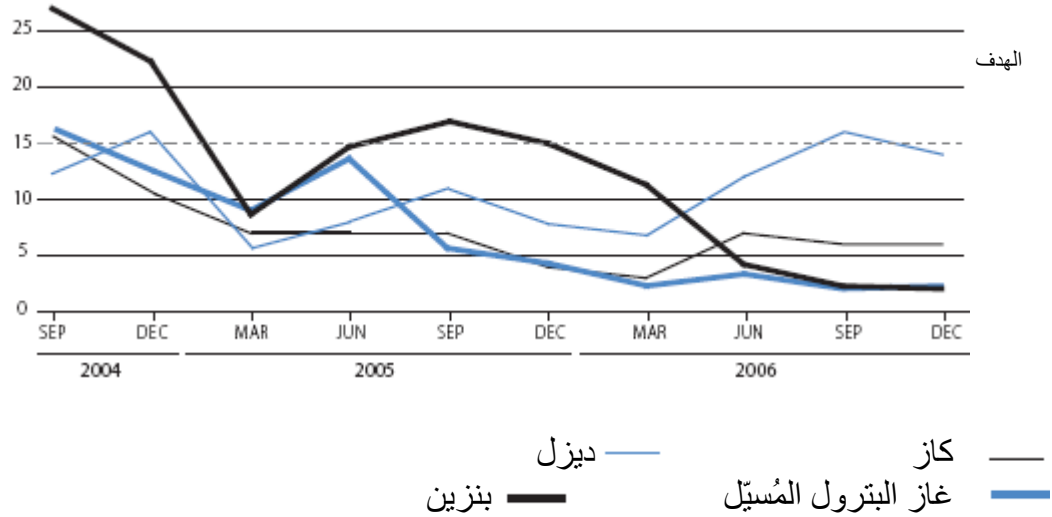
تخزين غاز البترول المُسيّل (LPG) والمازوت والكاز والبنزين عبر العراق لا يزال غير كافٍ على

الشكل ٢-٢٦

متوسط الجردة ربع السنوية للوقود المكرر الأساسي

متوسط أيام المخزون ربع السنوي

المصدر: وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية (٢٠٠٤/٩ - ٢٠٠٦/١٢)



التحديات

تواصل المشاريع في هذا القطاع مواجهة عدد من التحديات، بما فيها مصاعب تنفيذ الموازنة، والهجمات على البنية التحتية الأساسية، والفساد، والتخريب، وضمان استدامة العمليات.

الأمن

استمر تحدي توفير سلامة مرافق ومنشآت النفط خلال ربع السنة هذا. وذكرت وزارة الخارجية ان غياب الأمن تحدٍ خطير لزيادة مستويات الإنتاج والصادرات، على الأخص في الشمال حيث أعمال تخريب خطوط الأنابيب والهجمات على البنية التحتية الثابتة في خط أنابيب كركوك - بيجي قيدت الإنتاج وقدرات المعالجة. مثلاً، تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الهجوم على إحدى محطتي إزالة الكبريت في كركوك فخفضت قدرتها البالغة ٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم بنسبة ٥٠ بالمئة^{١١٩}. كان هذه المحطة تكمل نتاج محطة معالجة أكبر من محطة كركوك الذي كان متوقفاً عن العمل منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بسبب هجوم.

تنفيذ وتمويل نشاطات المساندة المستديمة

المساندة المستديمة للمشاريع التي تمولها الولايات المتحدة لا يزال يشكل تحدياً حيوياً بالنسبة لقطاع النفط والغاز. وذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لمكتب المفتش العام، خلال ربع السنة الماضي، ان وزارة النفط كانت تكافح لتشغيل وصيانة واستبدال البنية التحتية المتدهورة. رأى وزير النفط الذي خصصت له موازنة للسنة المالية ٢٠٠٦ تبلغ ٣,٥٩ مليار دولار، هبوطاً في مخصصاته للصيانة بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٥. ففي سنة ٢٠٠٦، خصص وزير النفط ٩٨,٤% من موازنته للمشاريع الرئيسية تاركاً القليل لبرنامج التشغيل والصيانة (O&M)، وللأجور، والخدمات، ورواتب التقاعد^{١٢٠}. غياب الاستثمار في برنامج التشغيل والصيانة متصل بممارسات مشكوك فيها مثل إعادة حقن الوقود الذي يواصل التسبب في كلفة مرتفعة في حقول كركوك^{١٢١}. فإعادة حقن الوقود، أي العملية التي يجري عادةً فيها ضخ النفط في باطن الأرض لأن خطوط الأنابيب والمصافي و/أو مرافق التخزين غير قادرة على قبوله، يلحق الأضرار بحقول النفط^{١٢٢}.

ذكر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، خلال ربع السنة الحالي، ان جهود "إعادة البناء في قطاع النفط لا يزال يعيقها غياب التكنولوجيا الحديثة؛

تُعرض الشاحنات. عندما تكون أنابيب النفط متوقفة عن العمل، تكون العربات الوسيلة الوحيدة للنقل بالنسبة للصادرات والواردات^{١١٩}. وهذا الاعتماد على الشاحنات يزيد المخاوف من أن السائقين على صلة بالتمرد أو أنهم معرضون للتهديدات والعنف^{١٢٠}.

تنفيذ الموازنات

أثناء زيارته للعراق خلال ربع السنة الفائت، زار المفتش العام وزارة النفط للاجتماع بنائب الوزير، وبالمسؤول الرئيسي للموازنة، وبمدير التخطيط. أكدت هذه الاجتماعات الهواجس المُعبر عنها على نطاق واسع والقائلة ان وزارة الدفاع واجهت مشاكل في تنفيذ موازنتها الأساسية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ذكر مكتب المحاسبة الحكومية انه بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦، "كانت الوزارة قد أنفقت أقل من ١% من موازنتها البالغة ٣,٥ مليار دولار"^{١٢١}. ولاحظ مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية (NEA)^{١٢٢} ان وزارة النفط كافحت للتقيد بإجراءات التمويل البيروقراطية التي وضعتها وزارة المالية. فالمشاريع الرئيسية تتأثر بعملية الموازنة لأن المخصصات معينة لسنة واحدة في كل مرة. مثلاً، يُفرض على مشروع مدته ثلاث سنوات ان يقدم طلب لموازنته كل سنة. فإذا تمت الموافقة على التمويل للسنة الأولى ولكنها رفضت أو تأجلت في السنوات اللاحقة، يتم تأجيل المشروع^{١٢٣}. انها مشكلة على نطاق مجمل الحكومة في العراق، وذات أهمية خاصة بالنسبة لوزارة النفط، الوزارة الرئيسية المولدة للإيرادات في البلاد.

التشريعات التمكينية

إصدار القوانين القومية الخاصة بمواد الهيدروكربون يظل أمراً أساسياً بالنسبة للعراق للمساعدة في الحد من المنافسة الإثنية، والإقليمية، والقبلية للسيطرة على موارد النفط الخام^{١٢٤}. معظم شركات النفط الدولية تنتظر نتائج النقاش القائم قبل ان تتقدم بصفقات استثمارية. فوفقاً لوزارة النفط العراقية، "تؤكد كل الدلائل على ان قطاع النفط في العراق لا يستطيع الوقوف على قدميه دون مشاركة الشركات الدولية لتطوير حقول النفط وزيادة معدلات الصادرات"^{١٢٥}.

التشريعات الحالية تعالج مشاطرة العائدات، وتنشئ شركة نفط حكومية جديدة، وتوجز دوراً تنظيمياً لوزارة النفط^{١٢٦}. لكن من غير المتوقع

والموظفون المؤهلون والخبرة على مستوى الميدان، والمحطة، والوزارة؛ ونظام رقابة فعال على الجردة الخاصة بقطع الغيار داخل الشركات الـ ١٤ العاملة في قطاع النفط؛ والصعوبات في إنفاق الموازنات على رفع مستوى التجهيزات والاستبدالات^{١٢٧}.

لقد أبطأت إجراءات التمويل المطبقة من قبل وزارة المالية، ووزارة التخطيط واللجنة العليا للعقود التابعة لمجلس الوزراء لمراقبة الفساد في المشتريات، أبطأت هذه الإجراءات تنفيذ الموازنات الوزارية. أكثر من ذلك، ذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان قدرات وزارة النفط قد تراجعت خلال العام المنصرم مع تقاعد البيروقراطيين المجريين أو مغادرتهم العراق^{١٢٨}.

سعت شركة نفط الجنوب العراقية إلى شراء أربعة زوارق قطر جديدة لجر ناقلات النفط إلى محطات تحميل النفط، خاصة خلال موسم الشتاء عندما يصبح الطقس في الخليج محفوفاً بالأخطار، لكن وزارة النقل أوقفت الصفقة مشيرة إلى مشكلة الأسعار وترتيبات السلطة المعنية للمشتريات^{١٢٩}. وعلى الشركة الحكومية لمشاريع النفط البدء بإنشاء مرافق تخزين النفط في الجنوب لأن الشركة الصينية التي وقعت معها اتفاقاً سنة ٢٠٠٣ لم تسلم المعدات

الفساد والتهريب

خلال ربع السنة الأخير، ذكر مكتب المفتش العام الآثار المُدمرة للفساد على صناعة النفط العراقية. خلال ربع السنة هذا، بقي الفساد يُشكّل تحدياً. لقد اعترفت وزارة النفط ان الفساد يؤثر كثيراً على إنتاج وتوزيع الوقود المكرر. في تقرير لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أكد مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) اعتراف الوزارة هذا ملاحظاً ان "الفساد على نطاق واسع والتهريب يؤثران على توزيع منتجات النفط المكررة مثل البنزين"^{١٣٠}.

وأكد خبير يعمل مع وزارة الخارجية ان "اختلاس" النفط يحصل في العراق. ويعني ذلك الإبلاغ عن تدفقات مُبالغ فيها أو أدنى من الواقع أثناء نقل الوقود من الأنابيب إلى وسيلة النقل. لقد عيّن صندوق النقد الدولي (IMF) العداوات كالية ذات أولوية للحد من الاختلاس هذا^{١٣١}. المشكلة الأخرى هي التهريب الذي يحصل عندما تُفتح الأنابيب أو عندما

وصول التشريع الجديد إلى مجلس النواب قبل آذار/مارس ٢٠٠٧، على أقل تعديل.

خلافًا للإجماع على تمرير قانون تحرير استيراد الوقود، يواصل القانون القومي للهيدروكربون المرور بخطوات خاطئة متكررة^{١٢٨}. في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نشرت الحكومة الكردية الإقليمية (KRG) مسودة نهائية لقانونها الخاص حول الهيدروكربون. ومع أن قانون الحكومة الكردية الإقليمية استقبل بالترحيب لما اعتُبر حكماً شفافاً، إلا أن لغة تشريعها جعلها في موضع نزاع مع الحكومة المركزية العراقية في بغداد. المخاطر الرئيسية بالنسبة للمستثمرين الأجانب تكمن في إمكانية رؤية الحكومة الإقليمية الكردية والحكومة المركزية تمرران تشريعاً غير متناغم، مولدة بالتالي الشكوك حول أي من قوانين مواد الهيدروكربون سوف تكون له الأسبقية.



وضعية قطاع المياه

- تلقى قطاع المياه أكبر حصة من التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦ (١٥١,٣٨ مليون دولار). لقد بقي حوالي ٨٠% (١٤٩,٨١ مليون دولار) من الأموال المخصصة للبرنامج للسنة المالية ٢٠٠٦ دون إنفاق؛ استخدم مبلغ ٣١,٥٢ مليون دولار لإنجاز ٣٢٣ مشروعاً من أصل ٧٠٨ مشاريع. وهناك ٣٨٢ مشروعاً إضافياً قيد الإنجاز و ٣ مشاريع لم يبدأ العمل بها بعد. يُبين الشكل ٢-٢٨ تمويل هذا القطاع كحصة من إجمالي برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- يرى مكتب المفتش العام التحديات التالية في قطاع المياه خلال ربع السنة هذا:
- الهاجس الأكبر بالنسبة لاستدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة هو عدم كفاية موازنة التشغيل والصيانة (O&M) للحكومة العراقية. سنة ٢٠٠٦، خصصت الحكومة العراقية ٩% من موازنتها المية البالغة ٢٥٩ مليون دولار لنشاطات الصيانة وفقاً لخبير موازنات في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO).
- التحدي المتبقي هو قياس كمية مياه الشرب التي سيستلمها العراقيون، وكم هي كمية مياه الصرف الصحي التي ستعالج عندما يتم إنجاز المشاريع الأميركية.

تُحدّث هذه المراجعة وضعية المشاريع الأميركية لإعادة إعمار العراق لزيادة تأمين المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتحسين قدرات إدارة الموارد المائية.

قدم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه الملاحظات حول قطاع المياه خلال ربع السنة هذا:

- أنفق قطاع المياه كل مخصصاته البالغة (٢,١٢ مليار دولار) في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، باستثناء ٣٠% (٠,٦٥ مليار دولار). يُبين الشكل ٢-٢٧ تمويل هذا القطاع كحصة من إجمالي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لا زال هناك ٣% من مشاريع المياه تحتاج للبدء بها كما أن ٨٤% قد أنجزت.

الشكل ٢-٢٧

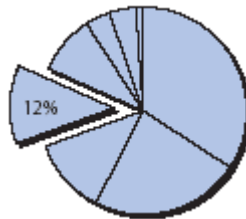
قطاع المياه كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بمليارات الدولارات

% من ١٨,٤٤ مليار دولار

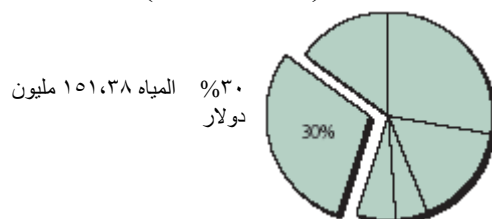
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢).

١٢% المياه ٢,١٣ مليار دولار



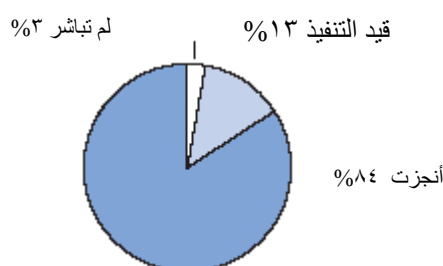
الشكل ٢-٢٨

قطاع المياه كحصة من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦
بملايين الدولارات
% من ٥١١,١٦ مليون دولار
المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش، الإدارة المالية والمراقب (٢٠٠٦/٩/٣٠).



الشكل ٢-٢٩

وضعية مشاريع المياه لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (٢٠٠٦/١٢/٣٠)
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية



١,١٠١ مشروع مخطط

القطاع	لم تبدأ	قيد التنفيذ	أنجزت	المجموع
مياه الشرب	٢٢	١٣٥	٨٤٤	١,٠٠١
المجاري الصحية	٦	٧	٥٤	٦٧
الحفاظ على المياه			١٨	١٨
محطات الضخ والمولدات		١	٧	٨
إدارة النفايات الصلبة الأخرى			٢	٢
مشروع إمدادات المياه في أم قصر/البصرة		١	١	٢
إصلاح وإعادة تأهيل وإنشاء سدود جديدة		١		١
مشاريع ري كبرى		١		١
مشروع ري (غير إنشائي)			١	١
المجموع	٢٨	١٤٦	٩٢٧	١,١٠١

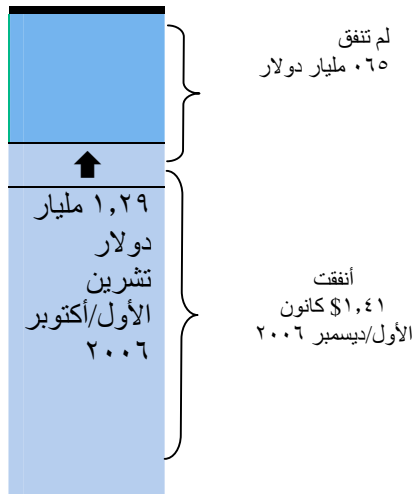
الشكل ٢-٣٠

وضعية أموال صندوق IRRF – المياه

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)،
تقرير الوضعية الأسبوعي، (٢٠٠٧/١/٢)
وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية (٢٠٠٦/٩/٢٧)

٢,٠٦ مليار دولار خصصت



النشاطات في قطاع المياه

بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد تم إنجاز أكثر من ٨٠% من مشاريع الصرف الصحي الممولة من الولايات المتحدة، كما تم إنجاز ٨٤% من مشاريع المياه. بالنسبة لوضعية المشاريع في قطاع المياه، أنظر الشكل ٢-٢٩. خلال ربع السنة هذا، أنفق حوالي ١٢٠ مليون دولار في قطاع المياه، أي أقل من أرباع السنة الأربعة الأخيرة.

بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد تم تلزيم ٩٧% من أموال القطاع لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، لكن ٦٦% فقط من إجمالي المخصصات تم إنفاقه^{١٣٢}. كانت المياه آخر مشاريع الإنشاء الكبرى التي أعيد إعمارها في العراق. بالنسبة لوضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل ٢-٣٠.

المشاريع الرئيسية المنجزة وقيد الإنجاز

من المتوقع إنجاز كافة المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في هذا القطاع بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨^{١٣٣}. مشروع **معمل معالجة المياه في الناصرية** بكلفة ٢٦٢ مليون دولار قد أنجز بمعدل ٩٣% في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^{١٣٤}. التاريخ الأصلي المحدد كان في حزيران/يونيو ٢٠٠٦^{١٣٥}، وقد أُجل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^{١٣٦} وأجل ثانية إلى نيسان/إبريل ٢٠٠٧ لزيادة كمية الإنتاج ولتأمين الاتصالات بالشبكة لخمس مدن^{١٣٧}. وزارة الكهرباء في طور إقامة خطي تغذية سوف يؤمنان الطاقة الكهربائية للمرفق؛ ويستخدم المعمل حالياً طاقة المولدات. سوف يؤمن معمل معالجة المياه ٢٤٠,٠٠٠ م^٣ من الطاقة المائية في اليوم مما يكفي لخدمة ما يقدر بـ ٥٥٥ ألف إنسان^{١٣٨}.



مهندسون أميركيون وعراقيون يفحصون ذراع الكاسح المكسور في معمل معالجة المياه المستخدمة في الكسك

خلال ربع السنة هذا، زار مُفتشو مكتب المفتش العام خزانات خزن المياه في الكسك (٤,٩ ملايين دولار) ومحطة معالجة مياه الصرف في الكسك (٢,٧ مليون دولار). وجد مكتب المفتش العام انه على الرغم من ان خزانات حفظ المياه قد لبّت المعايير المطبقة، فان محطة معالجة مياه الصرف الصحي الذي أنجز في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لم يكن شغالاً منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ بسبب العلة في تجميع ذراع الكسح في خزان الترويق. قبل ان يسلم المقاول الأميركي المرفق الى المُشغل العراقي، ظهر ان المقاول لم يكن قد أجرى اختباراً تشغيلياً كافياً ولا تدريباً فعالاً لمشغلي المحطة^{١٤٢}. لمزيد من المعلومات، انظر القسم ٣ من هذا التقرير.

مشروع تجديد محطة شرق دجله لمعالجة المياه (٢٢,٩ مليون دولار) أنجز في تشرين

علاوة على ذلك، كانت محطة ضخ التصريف في الناصرية قد انجزت بنسبة ٦٤% في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^{١٣٩}، ويتوقع إنجازها في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. تكاليف الصيانة وتأجيل مواعيد هذا المشروع رفعت تكاليفه الى ١٤٧,٧ مليون دولار، أي قرابة ضعفي المبلغ الذي لزم أصلاً، وهو ٨٢,٣ مليون دولار^{١٤٠}. تكاليف الصيانة والتأخير أتت لدرجة كبيرة نتيجة إضافة مبنى الخدمات الصناعية للمياه، الذي لم يكن ملحوظاً في شروط الموقع، والتكاليف الأمنية المتزايدة^{١٤١}. يدرس مكتب المشاريع والعقود التابع للفرقة الخليج الإقليمية GRD-PCO ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) الخيارات المتاحة بالنسبة لمستقبل هذا المشروع.

نتائج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

لتاريخه، أنشأت الولايات المتحدة أو أعادت تأهيل ٢١ مرفقاً لمعالجة مياه الشرب و ٢٠٠ نظام مائي أصغر^{١٤٨}. علاوة على ذلك، تم إعادة تأهيل تسع مرافق مركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي. تظهر حصيلة هذه المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في الجدول ٢-٨ الذي يُبين القدرة الحالية والمتوقعة التي تقدمها مشاريع المياه المنجزة.

حصيلة المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع المياه

من الصعب قياس الكميات التي يتلقاها العراقيون من المياه كحصيلة للمشاريع التي تمولها الولايات المتحدة، أو إذا كانت المياه صالحة للشرب^{١٤٩}. لقياس تأثير الجهود الأميركية لإعادة الإعمار في قطاع المياه والصرف الصحي، وعملاً بتوصيات تدقيق مكتب المحاسبة الحكومية سنة ٢٠٠٥، طور مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مجموعة من منهجيات القياسات لتعقب التأثيرات المحتملة لجهود إعادة إعمار الأميركية في قطاع المياه. يقدم مكتب المفتش العام تقرير حول اثنين من المشاريع الأساسية لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) طبقاً للقياس المتري لقطاع المياه:

- قدرة النظام الإضافية القصوى
- عدد الناس المخدومين الإضافي على مستوى الخدمة القياسي، مع الأخذ بالاعتبار الظروف الفعلية للنظام^{١٥٠}.

الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^{١٤٣}. القدرة المحددة ستكون كافية لخدمة ١٩٦,٠٠٠ متر مكعب إضافي من المياه في اليوم مع احتمال خدمة ٣٩٢,٠٠٠ إنسان إضافي^{١٤٤}.

خلال ربع السنة الأخير، أدخل مكتب المشاريع والعقود التابع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد برنامجاً صغيراً لمياه الشرب بقيمة ١١٦ مليون دولار، يُركز على التعاقد المباشر مع الشركات العراقية. ويتوقع أن تضيف هذه المشاريع عند إنجازها، ٤١٩,٠٠٠ متراً مكعباً إضافياً من قدرة معالجة مياه الشرب، وإمكانية خدمة حوالي ٣,٢ مليون إنسان. بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ١٧٩ مشروع من أصل ٣٢٣ (٥٥ %) توظف المشاريع حوالي ٣٤٠٠ عراقي^{١٤٥}. برامج إعادة تأهيل مياه الشرب (٥٩ مليون دولار) هي أكبر هذه المشاريع ولديها احتمال تقديم مصادر مياه مُحسنة لـ ١,٨ مليون عراقي^{١٤٦}.

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تم إنجاز مشروع المجاري الصحية في البصرة، وتم إنجاز الوصلة الكهربائية النهائية مع محطات ضخ المجاري الصحية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. شمل نطاق المشروع تقييم نظام المجاري الصحية، وإنشاء وإعادة تأهيل شبكات جمع مياه الصرف الصحي، وإنشاء أربع محطات ضخ جديدة، وتحديث التجهيزات في محطة معالجة مياه الصرف الصحي، وشراء شاحنات ذات نوافير نقالة للتصريف، وتركيب خط المجاري الرئيسي في المستشفى^{١٤٧}.

الجدول ٨-٢

النتائج الحالية للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والحالة النهائية المتوقعة

النتائج المترتبة	الوضعية الحالية في	الوضع النهائي المتوقع
	٢٠٠٦/٦/٣١	(نيسان/أبريل ٢٠٠٧)
مياه الشرب – الحد الأقصى	١,٦٧ مليون متر مكعب في اليوم	٢,٢٧ مليون متر مكعب في اليوم
سعة النظام الإضافية	١,٢٠	١,٢٢
الصرف الصحي – الحد الأقصى	١,٢٠ مليون متر مكعب في اليوم	١,٢٢ مليون متر مكعب في اليوم
سعة النظام الإضافية	١,٢٠	١,٢٢

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، ردّ على مكتب المفتش العام، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

الجدول ٩-٢

حصيلة مشاريع المياه الأميركية والحالة النهائية المتوقعة

الوضع الحالي	الوضع النهائي المتوقع (أ)	الحصيلة المترتبة
	في ٢٠٠٦/١٢/٣١	
مياه الشرب – عدد الأشخاص الإضافيين	٥,٤ مليون إنسان	المحتمل خدمتهم بمستوى قياسي، مع الأخذ بالاعتبار ظروف النظام الفعلية
مياه الصرف الصحي – عدد الأشخاص الإضافيين	٥,٣ مليون إنسان	المحتمل خدمتهم بمستوى خدمة قياسي مع الأخذ بالاعتبار ظروف النظام الفعلية

المصادر: مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة الخليج الإقليمية، استجابة مكتب المفتش العام، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. توقعت تقارير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق هدفاً للوضع النهائي للأشخاص الإضافيين المحتمل خدمتهم في الصرف الصحي ب، ٥,٢ مليون إنسان.
الوضع النهائي المُقدّر يستند إلى النتائج المُقدّرة لإنجاز كافة مشاريع المياه. كافة المشاريع المخططة لمكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة الخليج الإقليمية سوف يتم إنجازها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، مذكرة المعلومات من مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) الحالي إلى نائب رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.



مياه مُعبأة فوق منصات نقالة في بغداد. لا يزال تأمين الوصول الى مياه الشرب النظيفة يشكل تحدياً في العراق

المقاولين قبل تسليم المشاريع، في التأثير على استدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة. في سنة ٢٠٠٦، خصصت الحكومة العراقية ٩% فقط من موازنتها لسنة ٢٠٠٦ للتشغيل والصيانة^{١٥٢}. علاوة على ذلك، من المرجح ان التدريب غير الكافي على التشغيل والصيانة يعيق استدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة، كما لاحظ ذلك مكتب المفتش العام حول انهيار العمليات في محطة معالجة المياه المصروفة في الكسك^{١٥٣}.

برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) يستجيب لتحدي استدامة مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة عن طريق إضافة مساعدة التشغيل والصيانة في مرافق المياه الكبرى في العراق، وعن طريق تزويد وظائف تنمية القدرات لضمان ان يكون لدى العراقيين الوسائل والكفاءة للقيام بعمليات الاستدامة على مستوى مقبول من الخدمات^{١٥٤}. يشمل هذا البرنامج (١١٦ مليون دولار) ٥٢ مليون دولار لدعم مرافق التشغيل والصيانة، و ٢١ مليون دولار لتنمية القدرات والتدريب. وقد أضيف مؤخراً ٦,٣ مليون دولار لزيادة تشغيل المحطة الى أقصى الدرجات الذي تقوم به شركات عراقية محلية دعماً لمشروع بغداد الأمني.

وفرت المشاريع الأميركية القدرة على تأمين الوصول الى المياه لحوالي ٥,٤ ملايين إنسان، بزيادة عن ربع السنة السابق (٣,٢ مليون) وأكثر من نصف الأرقام للحالة النهائية المتوقعة، اي ٨,٤ مليون إنسان. للحصول على موجز، انظر الجدول ٢-٩.

التحديات

أبلغ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) عن هذه التحديات التي تواجهها الاستدامة في قطاع المياه:

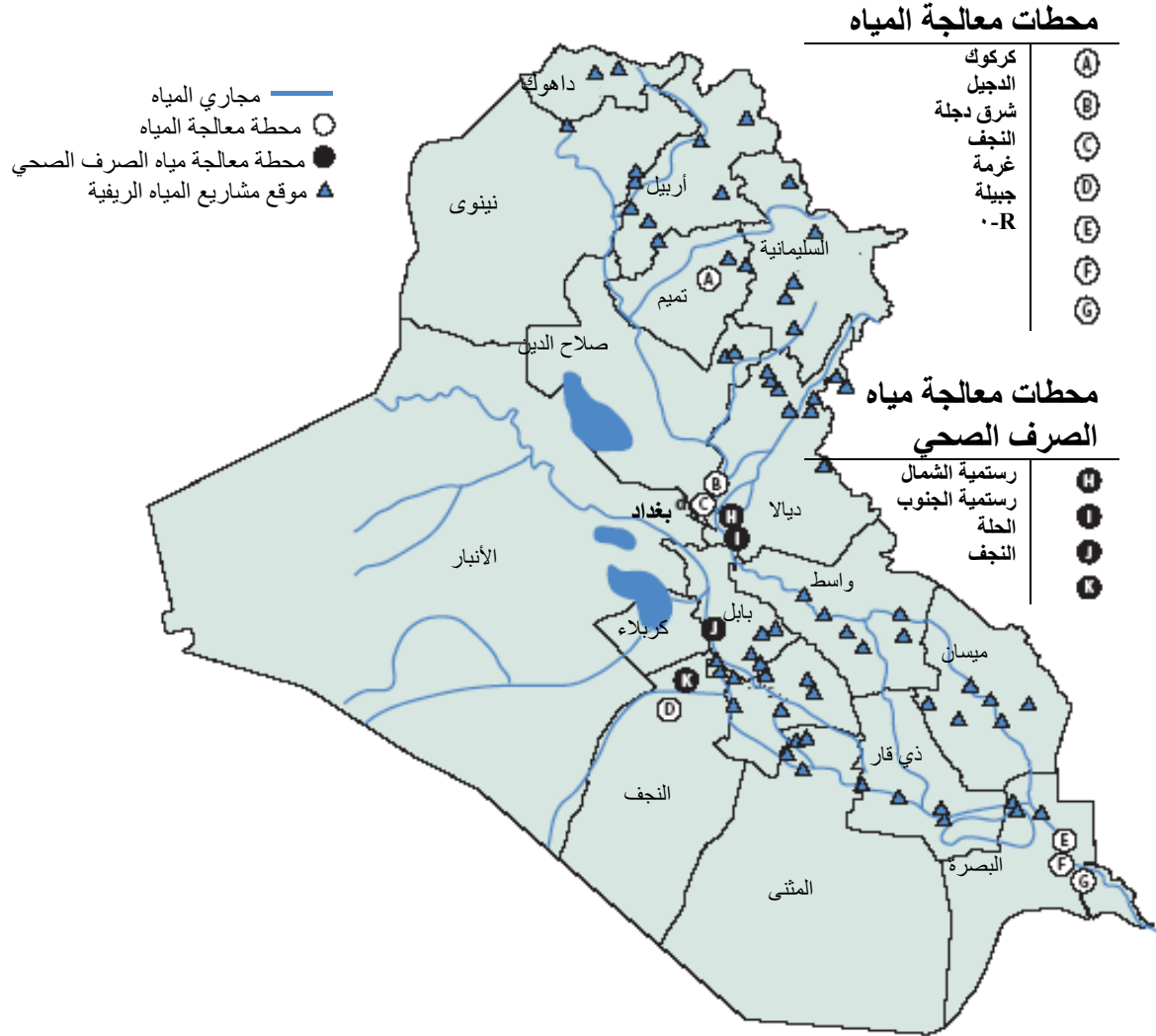
- غياب التمويل المناسب لموازنات وزارة البلديات والأشغال العامة، ووزارة الموارد المائية للتشغيل والصيانة.
- الحوافز لتحسين الأداء.
- نظام للرسوم مقابل الخدمات متوطد.
- التركيز الموجه نحو تقديم الخدمات للزبائن.
- القدرة المحدودة لتخطيط وتنفيذ المشاريع الرئيسية الكبرى.
- القدرة المحدودة للتغلب على البنية الإدارية الممركزة^{١٥١}.

يواصل الاستثمار الضعيف في التشغيل والصيانة (O&M) من قبل الحكومة العراقية، والتدريب غير الكافي على التشغيل والصيانة على يد

يُبين الشكل ٣١-٢ مواقع مشاريع برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP) حسب المحافظات.

الشكل ٣١-٢

خريطة مشروع برنامج استدامة قطاع المياه (WSSP)
المصدر: فرقة الخليج الإقليمية - WSSP (٢٠٠٦/١٠/٢٤ - ٢٠٠٦/١١/٢٧).



- مواصلة دعم التشغيل في ٤٠ مرفقاً رئيسياً وفي ٦٩ مشروع ريفي للمياه (تشمل نشاطات دعم تشغيل وصيانة المياه الريفية، تأمين المُشغّلين، وفناني الصيانة، والمواد التعليمية، والأمن، والكيميائيات، ودعم التّصلّيات الصغيرة).

برنامج التعزيز المؤسّساتي لقطاع المياه بصدد تنفيذ المرحلة الثانية أيضاً من برنامج تنمية القدرات (CDP). خلال ربع السنة هذا، قدم برنامج دعم القدرات، ١١ ورشة تدريب لـ ١٧٤ موظفاً في وزارة الموارد المائية، وفي وزارة البلديات والأشغال العامة، كما في أمانات بغداد (مديرية الأشغال العامة لمدينة بغداد) ^{١٤٢}.

- بنوي برنامج الاستدامة "مساعدة الشعب العراقي في التشغيل والصيانة السليمين لمرافق مختارة للمياه وللمياه المصروفة". ويشمل ذلك تزويد القطع والموارد المستهلكة الكافية، كما وتأمين التقييمات الفنية والمتابعة للإصلاحات المتخصصة او نشاطات الاستخدام الأمثل للمرافق ^{١٥٥}. ويبني برنامج استدامة قطاع المياه على مشاريع الاستدامة المنجزة:
- برنامج التعزيز المؤسّساتي لقطاع المياه (WSIS) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (٢٥ مليون دولار) ^{١٥٦} الذي انتهى في نيسان/إبريل ٢٠٠٦، وقدم دعماً بقيمة ١١ مليون الى التشغيل والصيانة لـ ١١ مرفقاً رئيسياً لمعالجة المياه والمياه المصروفة ^{١٥٧}.
- برنامج تدريب الأنظمة الإدارية التابع لمكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة الخليج الإقليمية (١٤,٥ مليون دولار) لوزارة البلديات والأشغال العامة ^{١٥٨}، سوف يساعد في بناء القدرات في بغداد وفي ثماني محافظات محلية ^{١٥٩}.
- برنامج استدامة قطاع المياه المستمر يُتوقع ان يتم إنجازه في آذار/مارس ٢٠٠٧. مُكوّن البرنامج الخاص ببناء القدرات يشمل:
- متابعة التدريب بما في ذلك النصح والإرشاد، التدريب في حصص الدراسة، والتدريب في موقع العمل وورش التّصلّيح ^{١٦٠}.
- استخدام بطاقة تسجيل النتائج لتحديد معدلات الميادين التشغيلية الرئيسية التي قال عنها مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة الخليج الإقليمية انها كانت أداة فعالة جداً للإشراف ولإدارة برامج استدامة قطاع المياه ^{١٦١}.
- التدريب اليومي مع المقاول والموظفين العراقيين العاملين معاً في ١١ مرفقاً غطاها سابقاً برنامج التعزيز المؤسّساتي لقطاع المياه (WSIS).



وضعية التنمية الاقتصادية والمجتمعية

يُقدّم هذا القسم النشاطات في القطاعات الثانوية التالية: الديمقراطية، والزراعة، والتعليم، واللاجئين، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، وتنمية القطاع الخاص، ووسائل الإعلام.

قدّم مكتب المفتش العام هذه الملاحظات حول النشاطات في القطاعات الفرعية:

- إجمالي مُخصّصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بلغت ٢,٢١ مليار دولار، وكان قد أنفق منه ١,٩٨ مليار دولار بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- تم إنجاز ٩٨% من المشاريع، وهناك ١% قيد الإنجاز، و ١% فقط لم يبدأ العمل بها بعد.
- في القطاع الفرعي للديمقراطية، نظم مشروع المصالحة والحوار الوطني (NRDP) مؤتمريّن من أصل أربعة مؤتمرات مخططة حول المصالحة، لكن لا تزال هناك شكوك حول ما اذا كان بالإمكان حصول تقدم يذكر مع تصاعد العنف الطائفي.

- في القطاع الفرعي للزراعة، تم إقفال برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وقامت أيضاً القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1) بتنفيذ العديد من المشاريع في الزراعة، وفي تنمية مشاريع الأعمال التجارية الزراعية. وهناك في الوقت

الحاضر برنامج زراعي تابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في طلب المقترحات (RFP). تأخير التمويل أجبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على تسريح عشرات الموظفين العراقيين الذين أصبحوا مُلمّين بالعمل في مشاريع الوكالة في القطاع الفرعي هذا.

- البرامج التعليمية الممولة من الولايات المتحدة أُقفلت. لقد تم إعادة تأهيل وإنشاء أكثر من ٥١٠٠ مدرسة لغاية هذا التاريخ كما تم تدريب ٦٨٠٠ أساتذ للمدارس الثانوية سنة ٢٠٠٦. سببت المشاكل الأمنية إقفال العديد من المدارس كما حصلت عدة هجمات على موظفي وزارة التربية، وعلى المعلمين، والأساتذة.
- تم لتاريخه إنجاز مشروعين من أصل خمسة مشاريع مُمولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، حول مساعدة الهجرة واللاجئين. يقول العديد من المراقبين الآن ان الموارد غير كافية لمساعدة الأعداد المتزايدة من العراقيين الذي أُجبروا على مغادرة منازلهم بسبب العنف المتصاعد.
- نشاطات تنمية الاقتصاد والقطاع الخاص ركزت على أنظمة الحكم الاقتصادية، وعلى تلبية شروط ترتيبات القروض الاحتياطية من صندوق النقد الدولي، وتحديث القطاع المصرفي، وتنمية القطاع الخاص. كما ان التركيز المتجدد على إعادة تنشيط الشركات القابلة أكثر للاستمرار التي تمتلكها الدولة، وشركات الأعمال الخاصة التي تدعمها الدولة، أصبح جزء من الاستراتيجية الجديدة للرئيس في العراق.
- الوضع الأمني المتقلب والسياسة يُعيقان قدرة وسائل الإعلام على العمل بفاعلية وباستقلالية.

بالنسبة للنسب المئوية المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وتمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المخصص لهذا القطاع، انظر الشكلين ٢-٣٢ و ٢-٣٣.

بحلول نهاية ربع السنة هذا، تم إلزام كافة تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتلك

ملخصات القطاعات

الشكل ٣٣-٢

التنمية الاقتصادية والاجتماعية كحصة القطاع من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٦

بملايين الدولارات

% من ٥١١،١٦ مليون دولار

المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش، الإدارة المالية والمراقب (٢٠٠٦/٩/٣٠)



٢٨% التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٤٤،٥٢ مليون دولار

الديمقراطية

ركز تمويل الديمقراطية سنة ٢٠٠٥ على الانتخابات العراقية وعلى الجهود القومية لبناء المجتمع المدني على النطاق المحلي. سنة ٢٠٠٦، تحول التمويل صوب دعم فرق ومشاريع إعادة إعمار الإقليمية ما بين الوكالات (PRTs) لمساعدة القادة الإقليميين العراقيين في تحسين قدراتهم لتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيهم.

مشاريع الديمقراطية المنجزة وقيد الإنجاز

استخدمت معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع لدعم الانتخابات القومية، وصياغة الدستور، وإجراء الاستفتاء على الدستور سنة ٢٠٠٥. واستخدمت أيضاً مصادر تمويل مختلفة بغية تعزيز الديمقراطية العراقية الجديدة عند مستوى القاعدة عن طريق تعزيز شرعية النظام السياسي، وتنمية القدرات المؤسساتية، وتعزيز منظمات المجتمع المدني، وإدخال روح أقوى لتعزيز المشاركة المدنية لدى المواطنين العراقيين.

في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ٥٩١٣ مشروعاً من أصل ٦١٢٠ مشروع تابع لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في القطاع الفرعي للديمقراطية (٩٧%). علاوة على ذلك، تم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إنجاز ١٣٥

القطاعات الفرعية، كما تم إنفاق ٩٠% منها. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ٧٩٩٧ مشروعاً (٩٨%) في هذا القطاع^{١٦٣}. بالنسبة لوضعية تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع، انظر الشكل ٣٤-٢.

بالنسبة لوضعية مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع، انظر الشكل ٣٥.

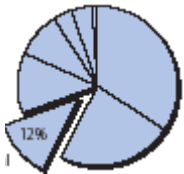
بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إلزام معظم تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تقريباً (١٤٤،٥٢ مليون دولار) في هذه القطاعات، كما تم إنفاق ٣٣% (٤٨،٢١ مليون دولار) من هذه التمويلات. لتاريخه، تم إنجاز ٦١٤ مشروع من المشاريع الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كما ان هناك ٤٩٨ مشروعاً قيد التنفيذ.

الشكل ٣٢-٢

قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

% من ١٨،٤٤ مليار دولار

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)



١٢% التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٢،٢١ مليار دولار

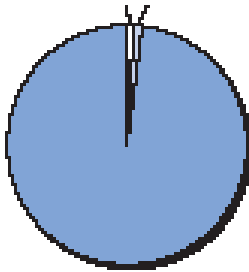
ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٤٥

وضعية مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة
لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

المصدر: ملف الانتهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار
العراق (IRMO) (٢٠٠٦/١٢/٣٠)؛ تقرير نشاطات
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

١% قيد التنفيذ ١% لم تبدأ



٨٢١٢ مشروعاً مخططاً

المجموع	أنجزت	قيد التنفيذ	لم تبدأ	القطاع
٦,١٢٠	٥,٩١٣	٩٧	١١٠	نشاطات بناء الديمقراطية
٨١٠	٨٠٧	٢	١	مدارس
٤٤٦	٤٤٦			برنامج مدني
٤٤٤	٤٤٤			التعليم
٣٧٤	٣٧٣		١	الزراعة
٨	٧		١	إنشاء وإصلاح حكومية
٥	٢	٣		مساعداة ولللاجئين
٤	٤			التدريب المهني
١	١			إصلاحات مبنية السوق
٨,٢١٢	٧,٩٩٧	١٠٢	١١٣	المجموع

مشروعاً ممولاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد،
كما ان ١٠٨ مشروع إضافي كان قيد الإنجاز.

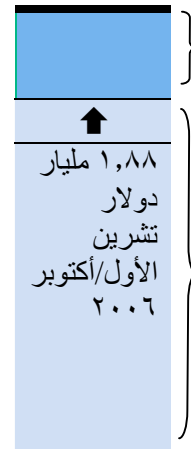
الشكل ٢-٣٤

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-
التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)
، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)
وزارة الخارجية، وضع العراق الأسبوعي (٩/٢٧/
٢٠٠٦)

٢,٢١ مليار دولار لزمّت



٩٨% أنجزت

أنفقت
١,٩٨ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٦

كذلك، أعاقَت الظروف الأمنية إمكانيات توظيف المدنيين في المراكز الشاغرة لفرق إعادة الإعمار الإقليمية. كان الهاجس الآخر، كما لاحظ ذلك تقييم لفريق التنسيق الوطني (NCT) أن "أنظمة توثيق مقاييس بناء القدرات لم تكن قد تطوّرت بعد أو أصبحت قائمة" ^{١٧١}. من جهة ثانية، شدد كبار الموظفين في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الذين أجريت معهم مقابلات خلال ربع السنة هذا على التأثير الإيجابي لفرق إعادة الإعمار الإقليمية، ولاحظوا أن الرسميين العراقيين المحليين في العديد من المحافظات بدأوا ينظرون إلى هذه الفرق بمثابة كونهم المحاورين الأساسيين بالنسبة لقضايا التنمية ^{١٧٢}.

ثمة خمسة وأربعون مليون دولار من أموال دعم الاقتصاد (ESF) تذهب إلى برنامج بناء القدرات القومية (NCDP) الذي يساعد الحكومة العراقية في تعزيز وظائفها الأساسية. تشمل نشاطات البرنامج تطوير الوزارات الرئيسية، ومكتب رئيس الوزراء، ومشاركة المفتشين العامين ومختلف المنظمات المقاومة للفساد ^{١٧٣}. يستخدم البرنامج الفرق الاستشارية للوزارات لتقديم الاستشارة السياسية العامة والبرامجية، وللعمل مع الوزارات لتطوير ومعالجة أولوياتها الخاصة. وهو يدعم أيضاً مراكز الإدارة القومية العامة في جهودها لتدريب موظفي الوزارات وتنمية الكفاءات الجوهرية ^{١٧٤}. ويتلقى المعهد الجمهوري القومي (IRI) والمعهد الديمقراطي القومي (NDI) والمانحون الآخرون أيضاً أموالاً من صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) لمواصلة القيام بالنشاطات الديمقراطية على المستوى القومي الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سنة ٢٠٠٦، قدمت الولايات المتحدة ٣١٥ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) للمشاريع التي عيّنتها اللجان الإقليمية لتنمية إعادة الإعمار (PRDCs) في كل من المحافظات الـ ١٨. شملت هذه المشاريع إنشاء الطرقات، والمدارس، والمجاري الصحية، وتحسين حالة الاتصالات. بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم تمويل ٣٣ مشروعاً كما تم إنفاق ٦٨ مليون دولار.

في خطابه القومي في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعرب الرئيس بوش عن نيّته "مضاعفة عدد فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs) في العراق" ^{١٦٤}. تعمل فرق إعادة الإعمار الإقليمية على إرساء لا مركزية جهود إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة عن طريق وضع فرق مختلفة عسكرية ومدنية على المستوى الإقليمي لتعزيز قدرات الحكم ولمساعدة العراقيين في إعطاء الأولوية لحاجات التنمية ^{١٦٥}. أبلغت وزارة الخارجية، خلال ربع السنة هذا، أن الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار تُركّز أكثر على المشاريع الصغيرة الحجم للمساعدة في ضمان أن يرى العراقيون بسرعة فوائد العمل مع الحكومة ^{١٦٦}. هناك، حالياً، سبع فرق إقليمية أميركية لإعادة الإعمار، وثلاث فرق تابعة للتحالف تعمل في العراق؛ المكتب في إربيل هو فريق إعادة إعمار إقليمي (RRT) لم يجر افتتاحه رسمياً بعد ^{١٦٧}.

قدرة فرق إعادة الإعمار الإقليمية (RRTs) على الاشتراك مباشرة مع الحكومات المحلية كانت "تتعلق مباشرة بالدعم من قبل قوة التحالف" في كل محافظة، وفقاً لتقييم عملائي مشترك لفرق إعادة الإعمار الإقليمية، أنجزته خلال ربع السنة هذا القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1)، والقيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-1)، وفريق التنسيق الوطني (NCT). ^{١٦٨} مثلاً، أبلغ قائد فريق إعادة الإعمار الإقليمي في البصرة، في كانون الأول/ديسمبر أن "الفريق نفسه لا يمكن استدامته طويلاً بمثابة كيان في المنفى" ^{١٦٩}. خلال ربع السنة هذا، عمد وزراء من المملكة المتحدة إلى نقل مكان إقامة موظفي فرق إعادة الإعمار الإقليمية (PRTs) في البصرة، إلى الكويت بسبب العنف المتصاعد ^{١٧٠}.

مبادرة للمجتمع المدني قد تم إنجازها لتاريخه، وإن ٨ مبادرات أخرى فشلت في تحقيق أهدافها، كما أن الوثائق لم تكن متوفرة بالنسبة للمبادرات العشرة الأخيرة. شملت إنجازات البرنامج إقامة ٤ مراكز موارد للمجتمع المدني، (CSRCs)، وتقديم منح صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني، وتكييف ٨٣ منظومة تدريب على بناء القدرات^{١٨٠}. لاحظت خطة رصد الأداء (PMP) أن المبادرات التي لم تستكمل تتعلق بتدريب الموظفين على التقييمات التنظيمية، وإقامة مراكز متفرعة عنها، وتقديم تدريبات متعددة حول قضايا حقوق الإنسان والتوعية^{١٨١}.

خلال ربع السنة الماضي، قدم مكتب المفتش العام تقريراً حول نشاطات المعهد الوطني للديمقراطية (NDI) والمعهد الجمهوري (IRI) في العراق. تواصلت هذه النشاطات خلال ربع السنة المنصرم، بالدرجة الأولى بتمويل من صندوق دعم الاقتصاد. خلال ربع السنة هذا، واصل المعهد الوطني للديمقراطية التركيز على التدريب والحلقات الدراسية. فقد نظم حلقات دراسية للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية (NGOs) حول الانتخابات المتوقعة للمجالس الإقليمية والاستفتاء حول الدستور، وتشاور مع أعضاء من مجلس النواب، وقدم عرضاً موجزاً للمؤتمر النسائي المتعدد الأحزاب بعد المؤتمر القومي، وقام بتنقيف الناخبين. في كانون الأول/ديسمبر، رعى المعهد الوطني للديمقراطية زيارة قام بها وفد من القادة المدنيين العراقيين إلى رومانيا لدراسة التنمية المدنية ومناصرة القضايا العامة^{١٨٢}.

ويواصل المعهد الجمهوري دعم مجموعات المجتمع المدني، ويعمل مع الأحزاب السياسية لتعزيز هيكليتها وتوسيع قواعد تأييدها، ويدعم تنمية المؤسسات في مجلس النواب. خلال ربع السنة هذا، نظم المعهد الجمهوري جلسات تخطيط استراتيجية لتحالفات المجتمع المدني، "التحالف المدني للانتخابات الحرة"، و"يلا شباب"، وهو تحالف من منظمات غير حكومية. ونظم المعهد الجمهوري القومي أيضاً دورات تدريبية لموظفي مديرية الأبحاث في تحليل التشريعات والقضايا العامة^{١٨٣}.

نتائج المشاريع الأميركية الخاصة بالديمقراطية
كانت للمبادرات الأميركية الممولة من الولايات المتحدة والهادفة إلى تحسين قدرات الحكومات المحلية في العراق نتائج متفاوتة. منذ ٢٠٠٣، عمل برنامج عمل المجتمع المحلي (CAP) في العراق لتشجيع الديمقراطية وللمساعدة في التخفيف من النزاعات على المستوى المحلي. يهدف برنامج عمل المجتمع المحلي إلى تزويد المواطنين بوصول مُحسّن إلى العناية الصحية من النوعية الجيدة، والتعليم، وأسباب الترفيه، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات الأخرى عن طريق تحسين البنية التحتية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب^{١٧٥}. خلال ربع السنة هذا، أسس البرنامج أكثر من ٦٦ فريق عمل للمجتمع المحلي في مختلف أنحاء البلاد، وخلق أكثر من ٧٦٣٧ وظيفة لفترة قصيرة^{١٧٦}. علاوة على ذلك، أنجز البرنامج (CAP) ٣٢٧ مشروعاً قائماً على المجتمع المحلي مقدرة بـ ١١ مليون دولار. يعمل البرنامج عن كثب مع مجموعة العمل الاجتماعي (CAG) ومع الفرق الإقليمية لإعادة الإعمار، وقد شدد مؤخراً على المبادرات لتوليد الدخل والوظائف^{١٧٧}.

برنامج المجتمع المدني في العراق (ICSP) بدأ كعقد بقيمة ٥٩,١ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ (وارتفع إلى ٦٠,٩ مليون دولار، بينها ٨ ملايين دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد) بهدف تشجيع الحكم الديمقراطي في العراق^{١٧٨}. لقد دعم برنامج المجتمع المدني في العراق منذ ذلك الحين الخدمات لمراكز موارد المجتمع المدني (CSRCs)، وعمل على تعزيز القدرات والمهارات الفنية عن طريق تنظيم ورش التربية المدنية، والبرامج المتطورة المناصرة للمرأة، وأمن التدريب للرسميين الحكوميين حول مكافحة الفساد وحقوق الإنسان^{١٧٩}. البرنامج مُجدول للانتهاء في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

وجد تدقيق قامت به الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حول خطة رصد الأداء (PMP) المقاولين في برنامج المجتمع المدني في العراق أن ١٧ فقط من أصل ٣٥

تنمية القدرات الوزارية

ذكرت تقييمات التحالف مراراً وتكراراً ان الوزارات العراقية تملك قدرات محدودة لتقديم الخدمات الحكومية للشعب. وفقاً لتقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، "اتخذت الحكومة العراقية لنفسها دوراً قيادياً" متتامياً في جهود تنمية القدرات خلال الأشهر الأخيرة"^{١٨٩}. التحدي الكبير الذي يبرز الى الواجهة، وفقاً لتقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) هو الشكوك حول كيفية قيام الولايات المتحدة "بنقل القيادة المؤقتة لهذه الجهود على يد الكيانات الأميركية الى أولئك الذين سيتحملون المسؤولية الدائمة بعد الحرب"^{١٩٠}.

الأمم

أعاق العنف في العراق تقدم جهود الديمقراطية التي موّلها التحالف. لا تزال فعالية برامج الحكم العراقية موضع شك طالما بقيت محاولات اغتيال السياسيين، والمهنيين، والرسميين الحكوميين في كامل قوتها"^{١٩١}. قضايا الحكم الأخرى تشمل:

- في آب/أغسطس ٢٠٠٦، لاحظ سفير الولايات المتحدة لدى العراق انه يجب إخضاع الميليشيات للسيطرة لكي يتمكن العراق من التقدم لكي يصبح دولة ناجحة"^{١٩٢}.
- ذكرت بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة إلى العراق (UNAMI) ان العديد من فرق الموت والميليشيات المتنافسة على صلات مباشرة مع، او هي مدعومة من أحزاب سياسية نافذة تنتمي الى الحكومة؛ أكثر من ذلك، لا تحاول هذه الميليشيات والفرق إخفاء إنتماءاتها المتعددة"^{١٩٣}.
- ذكرت الأمم المتحدة ان القضاة والمحامين لا يزالون عرضة للترعيب وعرضة للهجمات. فالتحرش بالنساء وبمجموعات النساء، وعلى الأخص النساء المدنيات، التي تقول انها تتلقى تهديدات بالموت ان هي لم تلتزم قواعد اللباس المتشددة والمحافظة. المجموعات المسلحة التي تبحث عن الآباء والاخوة تقوم بأعمال إنتقامية بحق الأمهات والاخوات والزوجات"^{١٩٤}.

حصيلة البرامج الأميركية الخاصة بالديمقراطية

نتائج البرامج الأميركية والديمقراطية الأخرى يصعب قياسها لأنها تتغير مع مرور الزمن، إلا انه من المنصف القول ان التحرك باتجاه مشاركة سياسية أوسع من قِبل العراقيين، كما تبيّن من الانتخابات القومية، ومراكز موارد المجتمع المدني ومجالس المدن، وعدد مراكز الوسائل الاعلامية – تعود جزئياً الى جهود الولايات المتحدة وغيرها لتدريب العراقيين على المشاركة، والتنظيم، وتحديد الأولويات، والتعبير عن هواجسهم ورغباتهم. التقدم في البرنامج الوطني للمصالحة والحوار كان مخيباً للآمال. ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عقد مؤتمر للمصالحة في العراق تشكلت خلاله أربع مجموعات من القادة السياسيين لمعالجة القضايا التي أثارها رئيس الوزراء؛ كما كان من المفروض تقديم التوصيات غير الرسمية الصادرة عن الاجتماع خطياً"^{١٨٤}. غير ان مؤتمراً ثالثاً للقادة السياسيين قد تأجل"^{١٨٥}؛ كما ان الأعمال القابلة للتنفيذ والصادرة عن الاجتماعات لا تزال بحاجة الى التطوير.

تشمل المعالم القادمة لسنة ٢٠٠٧ تمرير وفرض تطبيق التشريعات الدستورية وتنظيم الانتخابات الإقليمية في مختلف أنحاء البلاد"^{١٨٦}. وزارة الدفاع لا تزال مشككة، وتقول ان "الأعمال الملموسة من قِبل الحكومة العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية لم تكن ناجحة"^{١٨٧}.

التحديات

الإصلاحات الدستورية. الإصلاحات الموعودة للدستور ضرورية لتعزيز الحكومة المركزية. في تموز/يوليو ٢٠٠٦، قدّم تقرير معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) تقييماً محبطاً عن نظام الحكم في العراق، قائلاً ان "الحكومة العراقية هي، على الورق كما في الواقع، أضعف من اي نموذج حكم فدرالي في العالم"^{١٨٨}. فوفقاً للدستور العراقي، لا تملك الحكومة المركزية سلطة جباية الضرائب الإقليمية، او حل الميليشيات، او تنظيم قطاع النفط.

الزراعة

كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مسؤولة عن معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بالنسبة لقطاع الزراعة عبر برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI).

المشاريع الزراعية المنجزة وقيد الإنجاز

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أفل رسمياً برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI)؛ لقد عمل البرنامج لزيادة قدرة القطاع في انتاج المحاصيل الزراعية، ولزيادة زراعة المحاصيل الزراعية المرتفعة القيمة التي تؤمن الدخل النقدي، ولتحسين البنية التحتية لصحة الحيوان وإنتاج المواشي، ولتحسين استخدام وإدارة المياه والأراضي الزراعية^{١٩٥}. شملت المشاريع إقامة تعاونيات لتعليق الإبقار، وتعاونيات تربية الأغنام، ومزودين خاصين للخدمات البيطرية؛ وتعزيز جمعيات منتجي العسل ومُدخلات المواد الزراعية؛ وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية لتنفيذ المشاريع^{١٩٦}. علاوة على ذلك، تم إنفاق كامل الأربعة ملايين دولار التي خصصت لبرنامج إعادة تأهيل المستنقعات العراقية في نهاية ربع السنة هذا^{١٩٧}.

في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم إنجاز ٣٧٣ مشروعاً من أصل ٣٧٤ مشروع ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الزراعة كما ان المشروع المتبقى لا زال بحاجة للبدء به.

ومع ان عقد إعادة الإعمار وتنمية الزراعة (ARDI) لن يُمدد إلا ان الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بصدد إصدار طلب مقترحات (RFP) لمشروع متابعة، مستخدمة لذلك على الأرجح تمويلاً من صندوق دعم الاقتصاد^{١٩٨}. العقد الخاص ببرنامج المتابعة الجديد هذا، المعروف بـ "إنماء" هو حالياً في مرحلة المشتريات ويتوقع ان تمنحه الوكالة الأميركية في شباط/فبراير أو آذار/مارس ٢٠٠٧^{١٩٩}. غير انه من المرجح ان موظفي عقد إعادة الإعمار وتنمية الزراعة (ARDI) قد سرّحوا، كما سيكون من الصعب إعادتهم من جديد^{٢٠٠}.

علاوة على ذلك، منحت وزارة الزراعة الأميركية (USDA) مبلغ ٥,٣ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لمشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي (IAER) من أجل تعزيز توسيع الزراعة، والمبادرات التدريبية في الجامعات العراقية. سوف يقيم فريق من خمس جامعات أميركية مشاركة مع الجامعات عبر مجمل العراق كجزء من هذا المشروع. فالجامعات الأميركية لديها برامج متخصصة بزراعة الأراضي القاحلة، وبرامج إرشاد زراعي قوية، وتجارب في البيئات الزراعية في الشرق الأوسط المشابهة لمختلف المناطق في العراق، وتوظف ١٣ استاذاً من أصل عراقي ضمن هيئات التدريس لديها^{٢٠١}.

ولدى مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي (IAER) عدد من الأهداف: إقامة روابط بين وكالات الإرشاد الزراعي التابعة لوزارة الزراعة وبين الكليات الزراعية في العراق^{٢٠٢}؛ تعزيز تنمية قدرات الجامعات وتوفير التدريب والدعم للعراقيين. وسوف يقدم المشروع أيضاً تدريباً متخصصاً، وسيعمل مع القطاع الخاص. ومن المتوقع ان يستمر المشروع لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^{٢٠٣}.

لقد خُصص مبلغ ٢,٥ مليون دولار إضافية لموظفي وزارة الزراعة الأميركية الذين يدعمون حالياً هذا المشروع، كما ان وزارة التعليم العالي ووزارة العلوم والتكنولوجيا سوف تشاركان أيضاً^{٢٠٤}.

تعمل القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1) والقيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-1) مستخدمة تمويلاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) على تقدم بعض مبادرات إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) وأفكار مشاريعها، بما فيها:

- إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية للري
- إنشاء تعاونيات وجمعيات المزارعين
- توزيع منظفات لبذار الحبوب في أرجاء العراق
- إقامة مراكز لتصنيع العسل

برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) الى جانب تنمية الأعمال الزراعية التجارية^{٢١١}.

حصيلة المشاريع الزراعية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تعتمد حصيلة المشاريع في قطاع الزراعة بالدرجة الأولى على النشاطات التي تقدم دخلاً طويلاً الأجل مقابل الاستثمار. ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان برامج التنمية الزراعية (ARDI) وفرت احتمال زيادة ٤٠٠ مليون دولار من القيمة المضافة للاقتصاد العراقي^{٢١١}. مثلاً، زاد الإنتاج بمعدل ٧٠% بالنسبة للقمح والذرة والأرز والسرغوم والبنودرة^{٢١٢}. وزادت أيضاً ٣٠٠ ألف عائلة مزارعين إنتاجيتها بأكثر من ٣٠% بسبب التكنولوجيا المحسنة، والبنية التحتية، وإتاحة الوصول الى الأسواق المربحة التي أمنتها برامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI)^{٢١٣}. أخيراً، ولدت حوالي ٣٠٠ مشاريع أعمال زراعية – تجارية كسباً بنسبة ٥٠% على الأقل من الدخل من بينها منتجو العسل، والآلات والميكانيكيين الزراعيين، وملاكو الجرارات^{٢١٤}.

وأدت مشاريع التنمية الزراعية (ARDI) الى زيادة في إنتاج القمح بنسبة ٥٦% في مناطق زرعت بفضل هذه المبادرات، بما في ذلك استبدال أنواع البذار السابقة وإدخال تقنيات تنموية أكثر إنتاجية، وتنظيف بذار القمح، وتطبيق تقنيات مكافحة الحشرات والجراديين، وإدخال أنواع البذور التي تتحمل الملوحة^{٢١٥}. وسوف يساعد ذلك العراقيين في تخفيف اعتمادهم على القمح المستورد.

للتقيد ترتيبات القروض الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي، طلب العراق من التحالف ومن المانحين الآخرين النصح بموجب برنامج نظام الحكم الاقتصادي، حول كيفية الإلغاء التدريجي لنظام التوزيع العام (PDS) الذي يدعم بنود غذائية معينة بحوالي ٣ مليارات دولار سنوياً. ومن المتوقع ان يخفض العراقيون نظام التوزيع العام على مدى السنوات ٣-٥ القادمة^{٢١٦}.

التحديات

يرى مكتب المفتش العام تحديين كبيرين في قطاع الزراعة: الأمن غير الكافي، والحاجة الى تطوير القوانين والسياسات الصديقة للسوق.

- إقامة مراكز للتدريب المهني مع منظومات لها علاقة بتصليح الآلات والماكنات الزراعية
- توزيع المواد المدخلة الزراعية (البذار، الأسمدة، الخ...) ^{٢١٥}.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تم إنجاز ٣٠ مشروعاً زراعياً ممولاً من صندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، كما ان هناك ٢٥ مشروعاً إضافياً قيد التنفيذ.

أخيراً، الحكومة العراقية بصدد تطوير خطة الاستثمار والعمل لأجل التنمية (IAPG) بموجب الميثاق الدولي للعراق (الميثاق). وخطة العمل المذكورة هي عبارة عن خطة مفصلة تحدد مقدار احتياجات العراق المالية والفنية ومصادرها. لقد عُيّنَت الزراعة على انها أول قطاع سوف تركز عليه خطة العمل (IAPG). ويشمل الميثاق المذكور في هذا القطاع الفرعي: تحرير السوق الزراعية وزيادة إمكانية الوصول الى القروض الزراعية عبر إصلاحات السوق المالية^{٢١٦}.

ناتج المشاريع الزراعية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

عمل برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) مباشرة مع وزارة الزراعة، وقدم "وجهاً عراقياً" ساعد في إبقاء التكاليف الأمنية متدنية نسبياً^{٢١٧}. وظف البرنامج أكثر من ٤٠٠ شخص، وكان أقل من ٣٠ منهم من غير العراقيين^{٢١٨}. بالنسبة للحصيلة النهائية المترتبة لهذا البرنامج، انظر الجدول ١٠-٢.

المشروع الزراعي المقبل للوكالة الأميركية للتنمية الدولية سوف يُركز على تنمية مشاريع الأعمال الزراعية التجارية لكن بعض التمويل سيبقى للمساعدة الفنية للإنتاج الزراعي. ومن المتوقع ان يقدم القطاع الخاص العراقي الماكنات الزراعية للمساعدة في الإنتاج الزراعي، كما ان هناك برامج للقروض قيد الاعداد للمساعدة حيثما كان ذلك ضرورياً^{٢١٩}. لقد ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان هناك حاجة أيضاً الى أعمال من نوع

ناتج برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI)

<p>بين سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدار برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية برامج لمضاعفة بذار القمح في محافظتين شماليين، مما أعطى ٣٠٠٠ طن متري من النوعية العالية من بذار "مُصدّقة + ١" إلى منتجي القمح^(١).</p> <p>ساعد برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) في إقامة ٢١ بستاناً لأشجار النخيل الأم في ١٣ محافظة بالتعاون مع مجلس الدولة لتنمية شجرة النخيل. بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قدم البرنامج ٨٠,٠٠٠ فرعاً من نباتات النخل إلى المشاتل سوف تنتج ٢٤٠,٠٠٠ فرعاً جديداً في السنة^(١).</p> <p>نظف ٧٤٠٦ مزارعين بذار القمح المتبقية لديهم بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و انتجوا أكثر من ٣٥,٠٠٠ طن متري من بذار القمح المنظفة^(١).</p> <p>أنشئت ٤٠ مؤسسة خاصة للخدمات البيطرية، ١٠ في كل من محافظات نينوى وكركوك ودهوك وصلاح الدين. تقدم المؤسسات الخدمات للمناطق الريفية التي لا تخدمها العيادات الحكومية^(ب).</p> <p>أعيد تأهيل ٦٨ عيادة بيطرية تخدم أكثر من ٥,٧ مليون حيوان و ١٣٥,٠٠٠ حيوان تستخدم للاستيلاد^(ب).</p>	<p>إدارة المحاصيل والمواشي</p>
<p>أعاد برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) تأهيل أنظمة للري طالت ٢٨٢,٠٣٨ هكتار^(ج).</p> <p>أعاد برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) تأهيل ما يزيد عن ١١٠٠ كلم من بنية الري التحتية جاءت بالمياه ل ٢٨٣,٠٠٠ هكتار من الأراضي وأفادت أكثر من ٨٥,٠٠٠ عائلة مزارعين.</p>	<p>ري الأراضي</p>
<p>درّب برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) أكثر من ٢١٥ عامل ميكانيكي معظمهم في المناطق الريفية، كجزء من برنامج تصليح الجرارات بغية تحسين البنية التحتية لخدمات التصليح والصيانة للمكانات الزراعية^(ب).</p> <p>تمّ وضع نظام معلومات عن أسعار البيع بالجملة في كافة المحافظات ال ١٨ لنشرها عبر وسائل الإعلام (الإذاعة، إس إم إس، البريد الإلكتروني) وإيصالها إلى مزارعي وتجار ٦٠ نوعاً من الفواكه، والسلع المجففة، والمنتجات الحيوانية والمواد المدخلة الزراعية^(١).</p> <p>قدم برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية (ARDI) أيضاً التدريب على إدارة الأعمال، وبناء الجمعيات، وتسهيلات التدريب ل ١٩ منظمة غير حكومية نشطة في التنمية الزراعية، ول ٢٩٣ عضواً في التعاونيات الزراعية في ١٥ جمعية تعاونية جديدة تشكلت مؤخراً، ول ٤٣٠٠ مربى نحل ومنتج عسل، والجمعية القومية التي تضم ٢٣٣ تاجر مبيدات مستقل و ٥٢٦ أخصائي في الإرشاد الزراعي^(١).</p>	<p>التدريب وتنمية القدرات</p>
<p>تمت إعادة تأهيل ٤٨٣٥ جرار من أصل ٥٠٠٠ مخططة^(ب).</p>	<p>تصليحات ميكانيكية</p>

- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، استجابة لمكتب المفتش العام، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- القسم ٢٢٠٧ من تقرير وزارة الخارجية، تشرين الأول/أكتوبر، ١٠٠١.
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق- عرض نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

الأمن

خلال ربع السنة الماضي، لاحظ المستشار الزراعي في مكتب إدارة إعمار العراق أن أكبر تحدٍ يواجهه هذا القطاع هو تعيين كيفية العمل بطريقة فعالة ومؤثرة في المناخ الأمني الصعب^{٢١٧}. صحيح أن الأمن كان يحوي على ٦% فقط من إجمالي موازنة برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI)، لكن الهواجس الأمنية سببت تأخيرات وإلغاءات للمشاريع، على الأخص، خلال أيام الأول للبرنامج المذكور (ARDI)^{٢١٨}. نقلت إدارة البرنامج مقرها الرئيسي إلى أربيل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بسبب الوضع الأمني المتدهور في بغداد ومن حولها^{٢١٩}. لم يكن بالإمكان المباشرة العديد من مشاريع برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI) في بعض المناطق العراقية بسبب المخاطر الأمنية، وتم التخلي عن عدة مستفيدين محتملين. ولم يكن بالإمكان تنفيذ نشاطات مخططة على مشاريع محددة بسبب الأخطار والتهديدات ضد المستفيدين^{٢٢٠}.

تطوير قوانين وسياسات صديقة للسوق

إن نقل قطاع الزراعة إلى نظام صديق للسوق سوف يتطلب قسطاً كبيراً من التدريب وبناء القدرات، وتوظيف الرساميل وتطوير بنية تحتية تجارية. وسوف يتطلب أيضاً وضع حد لخمس عشرة سنة من الإعانات الغذائية العامة بموجب نظام التوزيع العام (PDS)، وفي نفس الوقت، الحفاظ على شبكة لسلامة المجموعات السكانية المعرضة للأخطار. يتم أيضاً معالجة هذا التحدي عبر برامج لبناء قدرات الوزارات ودعم تطوير الشركات الزراعية بغية تحسين خدمات الإرشاد الزراعي العراقية^{٢٢١}.

التعليم

خلال ربع السنة المنصرم، كانت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع التعليم قد أنفقت بكاملها تقريباً باستثناء بعض النشاطات القليلة المتعلقة بمفروشات وتجهيزات المدارس، وكذلك ثلاثة مشاريع أخرى يتوقع إنهاء العمل بها بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٧^{٢٢٢}.

تم أيضاً بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إنجاز ٣١٦ مشروعاً ممولاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في قطاع التعليم الثانوي، كما أن هناك ٢٣٦ مشروعاً قيد التنفيذ. وهناك أربعة مشاريع لم يبدأ العمل بها بعد.

ناتج قطاع التعليم تمت مراجعته في الجدول ١١-٢

تعهدت الولايات المتحدة تنفيذ ٦٦٣٩ مشروع بكلفة إجمالية بلغت ١,١٥ مليار دولار في قطاع التعليم^{٢٢٣}. القسم ٢٢٠٧ من تقرير وزارة الخارجية أعلن أن المشاريع التي مولتها الولايات المتحدة جددت أو أنشأت ٥١٦٨ مدرسة لتاريخه^{٢٢٤}. وذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنه تم تدريب ٣٣,٠٠٠ مدرس وإداري في المدارس الثانوية بينهم ١٥,٥١٣ امرأة في العام ٢٠٠٤، كما تم تدريب ٦٨٠٠ مدرس في المدارس الثانوية عام ٢٠٠٦. علاوة على ذلك، جرى تأسيس ٨٤ مدرسة ثانوية كمراكز للامتياز بحيث تُقدم تدريب متخصص للمدرسين^{٢٢٥}.

دعمت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) طبع وتوزيع ٨,٧ مليون كتاب مدرسي للرياضيات والعلوم، وسلمت مئات الألوف من المكاتب والكراسي والألواح، وأكثر من ٣ ملايين من مجموعات اللوازم المدرسية. وساعدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أكثر من ١٣,٠٠٠ طفل خارج المدرسة في إكمال برامج التعلم المسرعة. واستفادت وزارة ومديرية التعليم أيضاً من تركيب أجهزة الكمبيوتر التي زودتها الولايات المتحدة ومن إتاحة الوصول إلى الإنترنت.

على الرغم من التقدم الذي حققته المشاريع الممولة من الولايات المتحدة، فقد خفّض غياب الأمن الفوائد الكامنة لتلك النشاطات. فأجبر العديد من المدارس والجامعات على الإقفال كما أن المدرسين والأساتذة أصبحوا عرضة للهجمات العنيفة. سنة ٢٠٠٦ وحدها، ذكرت وزارة التعليم أنه أكثر من ٣٠٠ من مدرسيها وموظفيها قتلوا كما أن ١١٥٨ آخرين أصيبوا بجروح^{٢٢٦}.

بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، ذكرت وزارة التعليم العالي أن ١٥٤ استاذاً قد اغتيلوا، وأنه خلال الأشهر الثلاثة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، قتل ١٥ عشر آخرون^{٢٢٧}. ويقدر أن ٩٠% من المدارس في محافظة ديالا مغلقة بسبب الظروف الأمنية غير الملائمة، والتهديدات والهجمات. أما في مدينة الرمادي، في محافظة الانبار، فليست هناك أي مدرسة مفتوحة تقريباً بسبب تهديدات المتمردين^{٢٢٨}.

صحيح أن الحفاظ على الأمن حول تلك المؤسسات التعليمية يبقى من مسؤولية الحكومة العراقية، إلا أنه من الصعب تحديد إلى أي حد هذه المرافق التي جددتها وجهزتها الولايات المتحدة كانت محمية وإلى أي درجة يتم استخدامها.

الجدول ١١-٢
المدارس التي جرى ترميمها عبر مشاريع الولايات المتحدة لإعادة الإعمار

مجموع المدارس (٢٠٠٣)	المدارس التي كانت بحاجة للترميم (٢٠٠٣)	المدارس المنجزة	المدارس قيد التنفيذ	المدارس التي لم يبدأ العمل عليها
		٧٤١-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-١
		٢،٣٥٨-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢	٧٧-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢
١٤،١٢١	١١،٠٠٠	٨٠٧- مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢	١- مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢
		١٣٦٥- القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر- القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر-القوات المتعددة الجنسيات في العراق

المصدر: وزارة الخارجية، القسم ٢٢٠٧، الملخص التنفيذي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ١٧ (مجموع المدارس والمدارس التي كانت تحتاج إلى ترميم، معطيات MNF-I؛ استجابة مكتب المشاريع والعقود (GRD-PCO) لطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٤ كانون الأول/يناير ٢٠٠٧؛ جميع المقاييس المترية الأخرى لم تتغير منذ الربع الأخير.

خلال السنة المالية ٢٠٠٤، تم تخصيص ١٠٥ ملايين دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمساعدة ضحايا النزاع بما فيهم اللاجئين والأشخاص المهجرين في الداخل (IDPs). خلال السنة المالية ٢٠٠٥، تم تخصيص ٥٤ مليون دولار إضافية، و ٢٧ مليون للسنة المالية ٢٠٠٦، مما رفع إجمالي المخصصات إلى ١٨٦ مليون دولار^{٢٣١}. بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إلزام كافة المخصصات كما تم صرف ١٣٤ مليون دولار منها. استخدمت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدعم جهود بناء القدرات لمختلف المنظمات العراقية، بما فيها وزارة التهجير والهجرة، والمجموعات

اللاجئون وحقوق الإنسان
سبب العنف المتصاعد في العراق سنة ٢٠٠٦، ٢٠٠٠ مغادرة حوالي ٥٠٠،٠٠٠ عراقي منازلهم. حوالي ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ عراقي يغادرون يومياً إلى البلدان المجاورة^{٢٣٠}. الأعداد المتنامية للاجئين العراقيين والعراقيين المهجرين في الداخل قد تجاوزت الموارد المتوفرة لمساعدتهم، كما أن العنف في العراق قد أعاق الجهود الإنسانية لمساعدة السكان العراقيين المهجرين في الداخل.

اللاجئون

حقوق الإنسان

تم تخصيص خمسة عشر مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لتشجيع حقوق الإنسان في العراق، وتم تلزيم كافة الأموال وانفق منها ١٢ مليون دولار. مشاريع حقوق الإنسان التابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي يمولها ١,٤ مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تم اقفالها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

في السنة المالية ٢٠٠٧، طالب مكتب المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون (INL) التابع لوزارة الخارجية ب ١٤ مليون دولار إضافية لتمويل برامج مشاريع إضافية لحقوق الإنسان:

- بناء رصد داخلي وإعداد تقارير وأنظمة فرض التنفيذ في وزارتي الداخلية والدفاع.
- دعم تطوير لجنة لحقوق الإنسان قوية ومستقلة.
- تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية العراقية لاجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان ووضع التقارير عنها.
- دعم وزارة حقوق الإنسان.
- تدريب الصحفيين العراقيين ٢٣٦.

التحديات

انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة

الوصال وضع حقوق الإنسان تدهوره في العراق. ذكرت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) أن الهجمات ضد المدنيين والمهنيين العراقيين قد ازدادت خلال الأشهر القليلة الماضية.

- الهجمات ضد المهنيين مثل المدرسين والشخصيات الدينية ازدادت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- حرية الصحافة هي حالياً موضع جدل في العراق إذ أن الصحفيين وعمال الوسائل الإعلامية لا يزالون عرضة للهجمات والاعتقالات.
- النساء في المحافظات الوسطى والجنوبية محرومات أكثر فأكثر من الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية بسبب الوضع الأمني المتقلب. أكثر من ذلك، لا تزال النساء ضحايا جرائم الشرف، على الأخص في المحافظات الشمالية.

الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC).

شمل التقدم الذي حققته المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع إنجاز منابع المياه الدائمة، ومواصلة نشاطات الوحدة النقالة للعناية الصحية، وتنفيذ نشاطات المياه والصرف الصحي، كما وتدريب المنظمة غير الحكومية العراقية الجديدة "إغاثة العراق". يمول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ١٤٦ مشروعاً إنسانياً أو إنشائياً إضافياً يشمل إنشاء ملاجئ للذين بلا منزل، وتقديم الإمدادات وأكياس الطعام إلى دور الأيتام وتنفيذ جمع الاحذية.

حل الخلافات حول الأسلاك العقارية

تم تلزيم وإنفاق (١٠ ملايين دولار) من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدعم لجنة حل الخلافات حول الأملاك العقارية التي كانت تعرف سابقاً بلجنة الشكاوى بخصوص الممتلكات. يستمد تأجيل تنفيذ برنامج المنظمة الدولية للهجرة (TOM) الخاص بالشكاوى الصادرة من خارج البلاد في انتظار التمويل الإضافي الذي التزمته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان العراقيون قد أملوا ١٢٤,٠٩٢ شكاوى خاصة بالأملاك، كما أن ٢٥,٨٩٣ تم تلزيمها. ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن ٤٠١ عراقي عادوا إلى العراق سنة ٢٠٠٦، مقابل ٥٥,٢٦٧ سنة ٢٠٠٥، و١٩١,٦٤٥ سنة ٢٠٠٤. خلال ربع السنة الأخير، حولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تركيزها من مساعدة العراقيين العائدين لمساعدة المواطنين الذين يواصلون الهرب بسبب العنف الطائفي المتصاعد ٢٣٤.

قيود جديدة مثل الحد من الوصول إلى العناية الصحية والمدارس. واقفل الأردن حدوده بوجه الشبان العراقيين كما أن لبنان أغلق حدوده أمام جميع اللاجئين العراقيين^{٢٤٢}. إن عدد المهجرين الداخليين المنتقلين إلى المناطق الشمالية من العراق في تزايد^{٢٤٣}.

الأمن

الهواجس الأمنية عبر العراق تحدّ من فرص الوصول إلى الوزارات العراقية، والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بالنسبة للعديد من المجموعات المهجرة الضعيفة. ذكرت كل من مجموعات المساعدة التابعة للأمم المتحدة والمحلية أنها تلقت تهديدات لأنها تساعد العائلات المهجرة ذات الانتماءات الدينية المختلفة^{٢٤٤}. في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اختطف رئيس إدارة جمعية الهلال الأحمر العراقية^{٢٤٥}. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أقفل الهلال الأحمر العراقي (IRC) كل فروعه في بغداد لاجل غير مسمى بعد خطف ٣٠ من موظفيه^{٢٤٦}.

التمويل

عملت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في العراق خلال السنة المالية ٢٠٠٦، مع موازنة بلغت ٢٩ مليون دولار. في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أطلقت المفوضية نداءً جديداً طالبت فيه ب ٦٠ مليون دولار لعملياتها في العراق للأشهر الاثني عشر القادمة للتعامل مع ما يقدر ب ٢,٣ مليون إنسان مهجر داخلياً. سوف تغطي هذه الأموال برامج الحماية والمساعدة للاجئين العراقيين في سوريا والأردن ولبنان ومصر وتركيا كما وللاجئين غير العراقيين وللمهجرين داخل العراق^{٢٤٧}. زيادة عدد اللاجئين يزيد أيضاً التكاليف التي نتج عن تحديد وضع اللاجئين. تعتمد الولايات المتحدة وجيران العراق على المفوضية العليا للاجئين لتعيين اللاجئين العراقيين الأكثر ضعفاً. اعترف مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية ان النقص في الموارد حال دون قيام مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بإعداد مراجع إقامة بالنيابة عن الولايات المتحدة^{٢٤٨}.

• وذكر أيضاً أن الاقليات التي تعيش في كركوك محظر عليها الاشتراك في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمدينة.

وذكرت بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) أيضاً أن مجموع عدد المدنيين الذين قتلوا جراء العنف بلغ سنة ٢٠٠٦، ٣٤,٥٤٢ أي ٩٢ مدنياً في اليوم. كان عدد المدنيين الذين قتلوا عبر البلاد ٣٤٦٢ شخصاً في تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٩١٤ في كانون الأول/ديسمبر. علماً أن أرقام كانون الثاني/ديسمبر لا تشمل كافة المحافظات. عدد المدنيين الذين قتلوا في بغداد وحدها خلال تلك الأشهر نفسها بلغ ٢٢٣٠ و ٢٥٠١ على التوالي. كان متوسط العراقيين الذين قتلوا شهرياً بين الأول من تموز/يوليو و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ٣٣٣٨ شخصاً.

زيادة عدد اللاجئين والمهجرين في الداخل وحل قضايا حقوق الأملاك العقارية

مع أنه لا توجد أرقام دقيقة لعدد العراقيين المهجرين في الداخل وفي الخارج، إلا أن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ذكرت في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧، أن حوالي ٥٠٠,٠٠٠ عراقي قد هجروا داخلياً منذ تجبير مقام العسكري في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦^{٢٤٩}. علاوة على ذلك، يقدر أن ٥٠,٠٠٠ عراقي يغادرون منازلهم شهرياً. العديد من هؤلاء المهجرين داخلياً وخارجياً هم من المهنيين الحضريين الذين يعتبرون ضروريين جداً لاستقرار وانماء العراق^{٢٥٠}. الشكل ٢-٣٦ يبين كيف تم تهجير السكان العراقيين.

خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦، تقدم أكثر من ٨١٠٠ عراقي بطلبات لجوء إلى أوروبا، أي بزيادة ٤٨% عن النصف الأول من ٢٠٠٥. عدد العراقيين الذين طلبوا اللجوء إلى الولايات المتحدة وكندا ازداد بنسبة ٣٢% خلال الفترة نفسها^{٢٥١}. وطالب بعض المراقبين برفع حصة المهاجرين العراقيين المسموح لهم الإقامة في الولايات المتحدة.

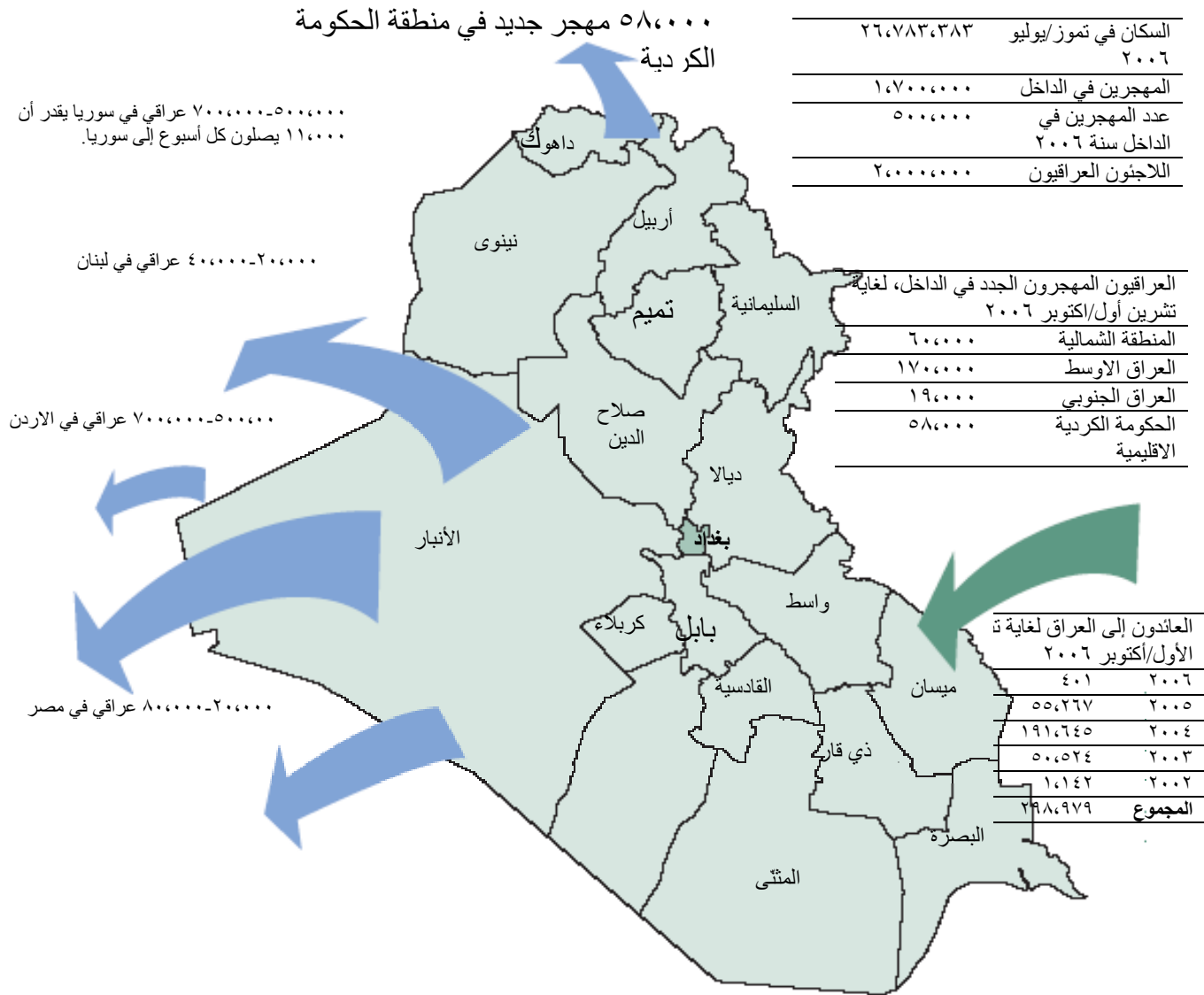
الأعداد الكبيرة للنازحين العراقيين يُشكّل تحدياً لموارد وخدمات البلدان المضيفة كما أن جيران العراق قد أصبحوا مغمورين بالأعداد المتزايدة للاجئين العراقيين في بلدانهم. لقد بدأت سوريا فرض

الشكل ٣٦-٢

تحرك العراقيين المهجرين في الداخل واللاجئين العراقيين

المصدر: "تحديث المعطيات حول الوضع العراقي"، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) "خريطة الوضع في العراق"؛ الوضع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كتاب الوقائع العالمية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA).

نشرة صحفية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) تطلق دعوة جديدة للعمليات في العراق ٢٠٠٧/١/٨.



ملاحظة: تم تهجير بعض العراقيين قبل ٢٠٠٣.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) كما بقي هناك ٥٤ مشروعاً قيد التنفيذ.

نظام الحكم الاقتصادي

يهدف مشروع نظام الحكم الاقتصادي الثاني (EG) للوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى مساعدة الحكومة العراقية في تكوين وتطبيق "نطاق عمل عملائي قانوني، وضريبي، ونظامي، ومؤسساتي يمكن ان يتم داخله صياغة الإصلاحات والسياسة لتعزيز الاقتصاد الشفاف والاستثمارات القائمة على اقتصاد صديق للسوق"^{٢٥٥}. ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال ربع السنة الحالي أنه تم توزيع ١١٣,٥ مليون دولار على مشروع نظام الحكم الاقتصادي الثاني^{٢٦٦}.

يعمل المشروع على دعم الإصلاحات المطلوبة لبلوغ ٢٨ من أصل ٥٨ هدفاً حددها صندوق النقد الدولي عبر التدريب والمساعدة في صياغة التشريعات والتعاطي مع المانحين الدوليين والمنظمات الدولية^{٢٥٧}. تم إنجاز الخطة التدريبية وتدفق الأشغال للجنة العامة للضرائب لدعم نظام الضرائب الممكنن أو الآلي. تلحظ الخطة تركيب هذا النظام في نهاية السنة^{٢٥٩} في ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة المالية معاً مؤتمراً حول "الإصلاح الضريبي-الدعم الأساسي لبناء الاقتصاد العراقي"، الذي جمع مجموعة من الخبراء لمناقشة السياسة الضريبية^{٢٦٠}.

المبادرة الأخرى للإصلاح الضريبي تقوم في تطوير نظام إدارة المعلومات المالية (FMIS)، وهو نظام للمحاسبة وإصدار التقارير جديد معدّ لكافة الوزارات لتحسين إعدادها لموازناتها الخاصة ولعمليات إدارة الأموال النقدية، في نفس الوقت الذي تكافح فيه الفساد. جوهر نظام إدارة المعلومات المالية ومنظوماته الإضافية مجدولة للتركيب لدى كافة الوكالات الـ ١٨٢ بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ غير أن الاستبدال الكامل للأنظمة اليدوية الموروثة يتوقف على إتاحة الوصول إلى كافة الوكالات، وعلى أمر توجيهي من وزارة المالية^{٢٦١}. ذكرت وزارة الخارجية خلال ربع السنة الحالي أن الحكومة الإقليمية الكردية تنوي إدخال معطياتها/بياناتها الانفاقية في النظام الجديد في نهاية السنة^{٢٦٢}.

تنمية الاقتصاد والقطاع الخاص

يقدم هذا القسم المشاريع الأميركية الرئيسية لتنمية الاقتصاد والقطاع الخاص وكذلك نظرة عامة على نتائج تلك المشاريع.

المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ

لقد تم تخصيص مبلغ ٣٩٣ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لبرامج تنمية القطاع الخاص، وخُصص حوالي ١٠٠ مليون دولار لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI) وذهب القسم المتبقي إلى برامج تتعلق بالإصلاحات المؤسسية، والمهارات في الأعمال، والتدريب المهني، والمبادرات القائمة على أساس السوق. وتمّ إلزيم كافة المبالغ المخصصة لهذا القطاع^{٢٤٩}.

تدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الأكثرية العظمى لأموال التنمية الاقتصادية. فأموالها المخصصة لتنمية الاقتصاد (غير الزراعة) مركزة في عقدين كبيرين، واحد للحكم الاقتصادي والآخر لتنمية القطاع الخاص. وتدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً برنامج التمويل الصغير تحت اسم "ازدهار" الذي بدأت سلطة الائتلاف المؤقتة.

حوالي ٣٠ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) أعطيت إلى مؤسسة الاستثمارات الخاصة عبر البحار سنة ٢٠٠٤ لتوسيع صندوق تنمية السوق المتوسطة العراقية (IMMDF)^{٢٥١}، وهو برامج قروض يقدم للشركات العراقية تسهيلات ائتمانية تتراوح بين ٣٥,٠٠٠ و ٥ ملايين دولار^{٢٥٢}. لقد أعطي البرنامج مؤخراً مبلغاً إضافياً بقيمة ٩,١ مليون دولار للقروض الصغيرة (٣٥,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار) كما أن ٣٠% من هذا المبلغ مُخصصة للأعمال الزراعية التجارية. بحلول الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وافق صندوق تنمية السوق المتوسطة العراقية (IMMDF) على ستة قروض بلغ مجموعها حوالي ١٤,٨ مليون دولار^{٢٥٣}. ويواصل هذا الصندوق أيضاً دعم الإنتاج في قطاعات مثل المياه، والنجارة، والمطاحن، والسيارات المستعملة^{٢٥٤}.

بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ٤٣ مشروع تنمية للقطاع الخاص ممولة من صندوق

إعمار العراق (IRRF) على "ازدهار"، كما تخطط الوكالة مشروع تمويلات صغيرة جداً سوف يبد العمل به في أواخر العام ٢٠٠٧^{٢٦٧}. تواصل "ازدهار" في دعم الحكومة العراقية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتساعد الحكومة في صياغة الوثائق المطلوبة، وفي الإجابة على الأسئلة التي يطرحها أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتقوم بتقييمات التوافق، وتدرّب بالصورة الملائمة المسؤولين الحكوميين العراقيين^{٢٦٨}.

ساعدت "ازدهار" أيضاً في خلق الشركة العراقية للكفالات المصرفية (ICBG) التي تقدم كفالات القروض للمصارف الخاصة. تسمح الشركة العراقية للكفالات المصرفية لصناعة التحويلات الصغيرة جداً بتلقي القروض من المصارف الخاصة بدلاً من المانحين الدوليين^{٢٦٩}. بدأت الشركة عملياتها في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتخطط "ازدهار" لتطوير سياسات عمالية؛ وإجراءات وكتيبات تعليمات؛ وتدريب للموظفين؛ وإقامة المراكز الرئيسية لمواصلة مساعدة الشركة العراقية للكفالات المصرفية لغاية نهاية سنة ٢٠٠٦^{٢٧٠}.

يشمل برنامج التمويل الصغير لازدهار أيضاً منحاً لمؤسسات التمويلات الصغيرة (MFI)، وتدريب موظفي هذه المؤسسات وتقديم المساعدة الفنية. قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مؤخراً ٩,٩ مليون دولار من المنح لاقامة أو لمواصلة تطوير المؤسسات التمويلية الصغيرة العراقية القابلة للاستدامة^{٢٧١}. خلال ربع السنة الأخير، بدأت مؤسسة جديدة للتمويلات الصغيرة عملياتها وحصلت على منحة بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ دولار لاستخدامها في رأس المال القروض^{٢٧٢}. ابتداءً من ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نظمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أول مؤتمر قمة للتمويل الصغير في أربيل بحضور أكثر من ١٠٠ مشارك^{٢٧٣}. وتخطط ازدهار أيضاً لتدريب موظفي مؤسسات القروض الصغيرة في المستقبل القريب^{٢٧٤}.

شملت النشاطات الأخرى ضمن برنامج تنمية القطاع الخاص، خلال ربع السنة الماضي، تقديم المعدات للوكالة العراقية للترويج للاستثمار، وتنظيم اجتماعات تخطيط استراتيجي. وواصلت ازدهار بناء القدرات للمركز العراقي للمعلومات التجارية الذي تأسس لتشجيع المستثمرين الدوليين، وذلك عبر التدريب

وحدة المكننة التجريبية لشبكة الأمان الاجتماعية (SSN) في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كانت أول من جرى تدشين الوحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. نشاطات تطوير واختبار تطبيق برمجيات الكمبيوتر لشبكة السلامة الاجتماعية هي أيضاً قيد التنفيذ وكذلك تدريب موظفي الوزارة الذين يستخدمونها^{٢٦٣}.

ساعد المفتش العام المصرف المركزي العراقي (CBI) مع وزارة المالية لإنشاء لجنة إعادة الهيكلة المصرفية التي سوف تتحول إلى هيئة مستقلة، وتم إنجاز مسودة مذكرات تفاهم (MOUs) وخطة عمل بعد أن توصل كل من وزارة المالية، والمصرف المركزي العراقي (CBI)، والمصرفان التجاريان الكبيران اللذان تملكهما الدولة، إلى موقف موحد. مذكرات التفاهم وخطة العمل هذه سوف تعرضان على مجلس الوزراء للموافقة في نهاية ٢٠٠٦^{٢٦٤}.

وتم تشكيل لجنة لمعالجة قضية الديون الرسمية؛ فسوف تقوم اللجنة بإعداد جردة بأعمال الإشراف وبحل مسائل كافة ديون الدولة في سجلات المصارف. وأخيراً، عمل المصرف المركزي العراقي (CBI) مع المراكز الرئيسية لخمسة مصارف خاصة أخرى، خلال ربع السنة الأخير، لتبني مكونين جديدين لنظام المدفوعات العراقي (IPS). وستساعد هذه النشاطات في تعزيز الروابط في القطاع المصرفي وفي تحسين الإشراف العام على المصارف.

برنامج تنمية القطاع الخاص

برنامج تنمية القطاع الخاص الذي يحمل اسم "ازدهار" مصمم لمساعدة البلاد في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف عبر ستة مجالات^{٢٦٦}:

- التخصيص
- إتاحة الوصول إلى التجارة والسوق
- تشجيع الاستثمار
- أسواق الرساميل
- مهارات الأعمال التجارية
- مشاريع الأعمال الصغيرة جداً، والصغيرة، والمتوسطة الحجم.

ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنها وزعت حوالي ٩٦,١ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة

الماضي، قدمت أول مؤسستان محليتان للقروض الصغيرة التي تأسست بمساعدة "ازدهار" ٤٠ قرصاً جديداً بلغت قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دولار^{٢٧٨}. إضافة إلى هاتين المؤسستين المقيمتين في كركوك وبغداد، كان المقرر افتتاح مؤسسة للقروض الصغيرة في الفلوجة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧^{٢٧٩}.

لا زال الاقتصاد العراقي هشاً

على الرغم من بعض النتائج الإيجابية للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة، لا زالت البيئة الاقتصادية العامة العراقية معرضة للأخطار. فالتضخم هاجس جدي إذ إن البيئة الأمنية المتقلبة، والنقص في السلع وانقطاعات الإمدادات في اقتصاد غير النفط تدفع الأسعار صعوداً^{٢٨٠}.

هدف شروط حقوق السحب الخاصة (SBA) المتعلقة بالتضخم، والذي تم تحديده عند ١٥٪، لا يبدو أنه سيتحقق. فقد ذكر المكتب المركزي للإحصاءات في العراق ارتفاعاً بنسبة ٧,٦٪ في مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وحده^{٢٨١}. وقدرت وحدة المعلومات الاقتصادية أن متوسط التضخم بلغ ٥٢٪ سنة ٢٠٠٦ أي أعلى بدرجة كبيرة مما كان عليه في السنة الفائتة، حيث بلغ ٣٢٪^{٢٨٢}.

من أجل التعامل مع هذا الضغط التضخمي بدأ المصرف المركزي العراقي (CBI)، في أيلول/سبتمبر، تطبيق سياسات تهدف إلى رفع سعر صرف الدينار كما اقترح صندوق النقد الدولي (IMF)^{٢٨٣}. العراق بلد يعتمد على الاستيراد، لذلك فإن سعر صرف العملة العراقية الأعلى حالياً من شأنه أن يخفض بعض الشيء من ضغط الاستيراد هذا. بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان سعر الصرف ١٣٦٠ دينار للدولار الواحد^{٢٨٤}. لقد رفع المصرف المركزي أيضاً الفائدة من ١٦٪ إلى ٢٠٪، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لتشجيع التمسك بالأصول المالية القائمة على الدينار، ولخفض توقعات ارتفاع التضخم^{٢٨٥}. أنظر الشكل ٢-٣٧ للمعلومات التاريخية والحالية حول أسعار صرف العملة.

وتطوير قاعدة البيانات/والموقع على الإنترنت. وسانددت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً هيئة الأوراق المالية العراقية عبر تطبيق القواعد والقوانين وصياغة الوثائق. وتلقى موظفو البورصة العراقية أيضاً التدريب على تكنولوجيا المعلومات، والعلاقات العامة والقوانين عبر الحلقات الدراسية^{٢٧٥}.

يستكشف مكتب تحويل الأعمال التجارية التابع لوزارة الدفاع الطرق لمساعدة العراقيين في إعادة إحياء بعض أهم الشركات الدولية الواعدة، عن طريق استخدام تحليلات أفضل للسوق تساعد في تعيين الطلب المحتمل على منتجات الشركات في العراق وفي الخارج. ومن المتوقع أن تحفز هذه النشاطات التوظيف والشركات التجارية الخاصة التي تنشأ تقليدياً حول تلك المصانع التي تمتلكها الدولة.

نتائج المشاريع الأميركية في التنمية الاقتصادية

نشاطات مشاريع نظام الحكم الاقتصادي (EG) قد أثمرت نتائج ملموسة في الإصلاحات الضريبية: فقد تم إنشاء وحدة السياسة الضريبية داخل وزارة المالية بغية خلق استراتيجية ضريبية، كما وعهدت إليها حقوق السحب الخاصة (SBA) من صندوق النقد الدولي (IMF). لقد وضعت وزارة المالية بمساعدة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خطة إعادة تنظيم النظام الضريبي العراقي الذي تجاوزه الزمن. الخطة النهائية يجب أن يوافق عليها مجلس الوزراء وأن تتبناها الحكومة العراقية في نهاية كانون الأول/ديسمبر، كما أن تطبيق هذه الخطة سوف يلبي قسماً كبيراً من شروط حقوق السحب الخاصة (SBA). في كانون الأول/ديسمبر أيضاً، كانت كافة الوزارات والخزانات الإقليمية بصدد استخدام نظام إدارة المعلومات المالية (FMIS) بالتوازي مع النظام اليدوي الموروث^{٢٧٦}.

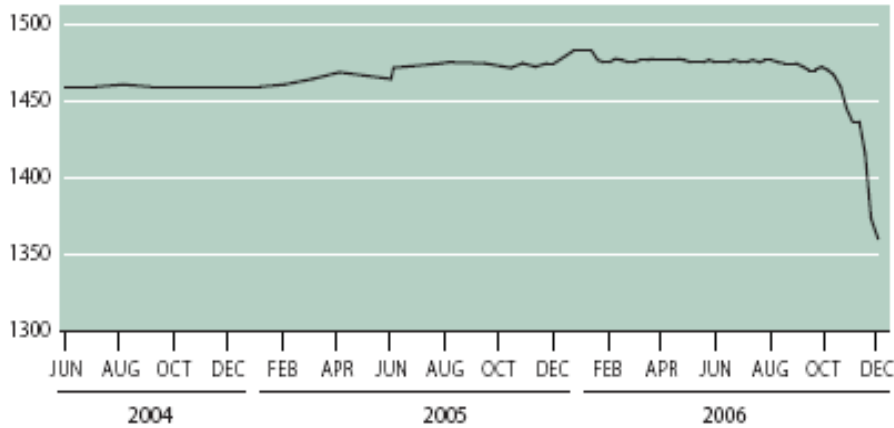
بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقوم بإقراض قروض صغيرة في ١٣ محافظة، كما تضمنت محفظة القروض لديها ١٦٦٧٣ قرصاً بلغ مجموعها أكثر من ١٧,٨ مليون دولار. وحالياً، تم تدريب أكثر من ٦٣٠ موظفاً في مؤسسات القروض الصغيرة^{٢٧٧}. خلال ربع السنة

الشكل ٢-٣٧

سعر صرف العملة الحالي

العملة (سعر بيع الدينار بالمزاد/دولار أميركي)

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير الوضعية الأسبوعية (٢٠٠٤/٦/٢٨-٢٠٠٦/١٢/٢٦)؛ المصرف المركزي العراقي



وسائل الإعلام

برنامج دعم وسائل الإعلام المستقلة في العراق (SIMI) هو المكون الإعلامي لبرنامج دعم المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبالغ ٤٢ مليون دولار. يقوم بتنفيذ برنامج مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (IREX) ^{٢٨٩}. تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لبرنامج المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة انتهى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. لكن لا زال هناك تمويل بديل لمواصلة النشاطات المماثلة تتقدم في طريقها ^{٢٩٠}. هدف برنامج وسائل الإعلام الحرة تطوير القوانين الديمقراطية لوسائل الإعلام، وتشجيع الامتياز الصحفي والروح المهنية، ودعم السوائل الإعلامية كمؤسسات/مشاريع تجارية، وتعزيز جمعيات السوائل الإعلامية والمنظمات غير الحكومية ^{٢٩١}.

نظم برنامج المجتمع المدني العراقي وأدار ورش عمل لوسائل الإعلام لتقديم عروض موجزة للصحفيين العراقيين حول هذه الوسائل وحول النظام الفدرالي لتحسين فهم المشاركين للأنظمة الفدرالية، وحول مفهوم البت الإذاعي العام، وأهمية رقابة المواطنين على محتوى البرامج. ودعم هذا البرنامج أيضاً الجهود لتشجيع صياغة قانون اتحاد الوسائل الإعلامية العراقية. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية منكبّة علي عملية إعادة رسم نطاق العمل لمشروع المتابعة ^{٢٩٢}.

إجمالي الناتج الداخلي للفرد كان على ارتفاع في العراق، من ٩٤٩ دولار للشخص سنة ٢٠٠٤ إلى ١٦٣٥ دولار سنة ٢٠٠٦ ^{٢٨٦}. لكن عندما نأخذ في الحساب التضخم، يقدر النمو الحقيقي الإجمالي الناتج الداخلي ب ٤% فقط في العام ٢٠٠٦، أي أدنى من علامة ١٠,٤ التي وضع شروط حقوق السحب الخاصة (SBA) والمعدل المتوسط لبلدان الشرق الأوسط والبلدان المنتجة للنفط الأخرى ^{٢٨٧}.

لا زالت البطالة مرتفعة جداً في العراق. في تموز/يوليو ٢٠٠٦، قدر المكتب المركزي للإحصاءات مقدار البطالة بنسبة ١٨% وأن البطالة الجزئية بلغت ٣٠,٤% غير أن المسؤولين يعتقدون أن هذه الأرقام كان تقديرها دون الحقيقة ^{٢٨٨}.

التحديات

مع العلم أن بعض التقدم الاقتصادي قد تحقق في العراق، إلا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبلغ كامل طاقتها ما لم يحل العراق أولاً تحدياته الأخرى:

- الأمن
- الفساد
- غياب القدرات الحكومية
- البنية التحتية المتدهورة.

المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ

برنامج دعم الوسائل الإعلامية المستقلة في العراق ساعد في إقامة وبناء القدرات في وكالة الأنباء العراقية والعراقيين للإذاعة العامة. ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان دعم وسائل الإعلام المستقلة في العراق (SIMI) قد زاد معارف ومهارات أكثر من ١٠٠٠ صحفي ومهني في وسائل الإعلام كما أسس مجموعة لمراقبة وسائل الإعلام^{٢٩٣}.

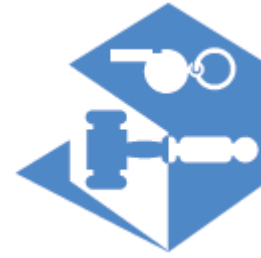
التحديات

لا زال الصحفيون والمنشورات الإخبارية في العراق عرضة للتهديدات والهجمات. فمُنذ آذار/مارس ٢٠٠٣، قتل ١٣٢ صحفياً وعاملاً في وسائل الإعلام، على الأقل، في العراق^{٢٩٤}. وذكرت لجنة حماية الصحفيين، في كانون الأول/ديسمبر أن ٣٢ صحفياً قتلوا في العراق سنة ٢٠٠٦، وهو أعلى رقم خلال سنة تمّ تسجيله بالنسبة للصحفيين في بلد واحد^{٢٩٥}. كانت منظمات الوسائل الإعلامية هي أيضاً مستهدفة: محطة تلفزيون الشعبية الفضائية ومحطة تلفزيون العراقية الفضائية هوجمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^{٢٩٦}.

حُرم الصحفيون العراقيون والعاملين الآخرين في وسائل الإعلام في المناطق الجنوبية والوسطى من حضور جلسات البرلمان أو تلقوا تهديدات. وقد تعمدت الحكومة إقفال المحطات التي تحرض على الكراهية والعنف^{٢٩٧}.

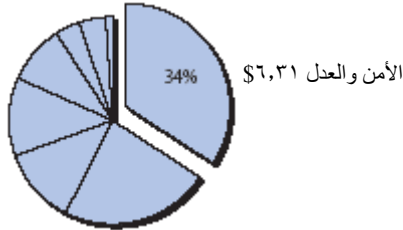
ملخصات القطاعات

مركز
البحر

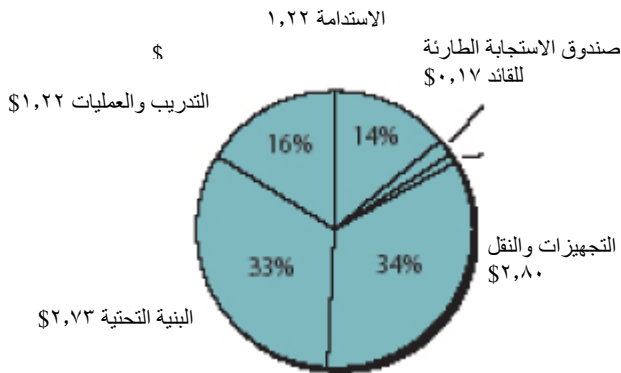


قطاع الأمن والعدل

الشكل ٣٨-٢
قطاع الأمن والعدل كحصة من صندوق إغاثة وإعادة
إعمار العراق
بمليارات الدولارات
% من ١٨,٤٤ مليار دولار
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)،
تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)



الشكل ٣٩-٢
حصة القطاع من صناديق قوات الأمن العراقية
بمليارات الدولارات
% من ٨,٣٢ مليار دولار
المصدر: وزارة الدفاع، تحديث وزير الجيش (٣١)
(٢٠٠٦/١٢)



ملاحظة: المجموع حاصل عن طريق جمع التفاصيل
المالية من صندوق قوات الأمن العراقية ٢٠٠٥،
وصندوق قوات الأمن العراقية ٢٠٠٦.

بواصل الوضع الأمني المتقلب في العراق في تشكيل تحدٍ كبير لإجمالي جهود إعادة الإعمار. تحذر وزارة الدفاع من أن الظروف في العراق قد تقود إلى حرب أهلية شاملة، وعلى وجه التحديد، في بغداد وحولها. فالهجمات المتواصلة على مشاريع البنية التحتية التي تمولها الولايات المتحدة، وتحديات استدامتها يمكن أن تعطل إنجاز المشاريع في مواعيدها النهائية المخططة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨. فالوضع الأمني الدقيق لم يعق تقدم إعادة الإعمار فحسب، بل عطل الاستراتيجية الأمنية الفعالة والمناسبة. ذكر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) أن التوقعات والمعالم تغيرت عدة مرات منذ خريف عام ٢٠٠٣، لأن الحكومة العراقية والقوى الأمنية لم تتمكن من القيام بمسؤولياتها الأمنية.

لقد تمّ إلزام وإنفاق كافة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لدعم تقدم العاملين المرافق الأمنية والعدلية، لكن أضيف مزيداً من الأموال إلى القطاع عبر صندوق قوات الأمن العراقية. يُبين الشكل ٣٨-٢ تمويل قطاع الأمن والعدل كجزء من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). يُبين الشكل ٣٩-٢ تمويل القطاع كجزء من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).

إلى ذلك، فقد تمّ تخصيص ٢٢٧ مليون دولار إضافية من صندوق دعم الاقتصاد (ESF) لحماية البنية التحتية لصناعات النفط والمياه والكهرباء.

والشرطة العراقية على يد أعضاء الميليشيات يساهم أيضاً في تصاعد العنف في بعض أنحاء البلاد.

- البنية التحتية الحيوية لا تزال هدف هجمات المتمردين كما أن فاعلية كتائب البنية التحتية الاستراتيجية (SIBs) لا تزال موضع تساؤل.
- نقل المسؤولية الأمنية الكاملة للعراقيين يواجه تحديات كبيرة من ضمنها تسرب الميليشيات في قوات الأمن العراقية، والنمو البطيء لقدرات وزارتي الدفاع والداخلية لدعم الجنود ورجال الشرطة، والحاجة إلى تدريب إضافي لقوات الأمن العراقية. علاوة على ذلك، لا زال الجيش العراقي يكافح لتخطيط وتنفيذ الشروط اللوجستية واحتياجات الاستدامة.

النشاطات في قطاع الأمن والعدل

في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلن الرئيس بوش عن نيته زيادة عدد القوات المسلحة الأميركية في العراق للمساعدة في استقرار الوضع الأمني، وبنوع خاص في بغداد والأنبار. غير أنه لاحظ أن هذه الزيادة ستكون لدعم قوات الأمن العراقية وقدرة الحكومة العراقية على بلوغ معالم محددة^{٣٠٠}.

في تلك الاثناء، يتواصل استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية لتطوير القدرات العملية لقوات الأمن العراقية ووزارتي الدفاع والداخلية، ويهدف في الوقت نفسه إلى تسهيل توطيد حكم القانون في العراق.

أبدى المفتش العام هذه الملاحظات حول النشاطات التي مولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق صندوق قوات الأمن العراقية في هذا القطاع:

- لقد تم إلزام مزيد من الأموال للأمن والعدل أكثر من أي قطاع آخر لإعادة الإعمار - حوالي ١٥ مليار دولار من صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).
- بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان قد تم إنفاق ٩٠% من أصل ٦,٣١ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مخصصة لهذا القطاع.
- بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان أكثر من ٥٤% من ٨,٣٢ مليار دولار متراكمة تابعة لصندوق قوات الأمن العراقية قد أنفق.
- تم تخصيص ١,٧ مليار دولار إضافياً لقوات الأمن العراقية في قانون مخصصات الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٧. هذه الأموال سوف تبقى متوفرة لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
- بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ذكر أنه تم تدريب وتجهيز ٣٢٣,٠٠٠ فرد وموظف في قوات الأمن العراقية^{٣٠٣} ولاحظت وزارة الدفاع أن الأعداد الحقيقية للجنود ورجال الشرطة الذين يقومون بواجباتهم أقل بدرجة كبيرة بسبب أدونات الغياب المجدولة، والتغيب بلا إذن، والتبدل في الأفراد^{٣٠٤}.
- بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز ٩١% من المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الأمن والعدل.

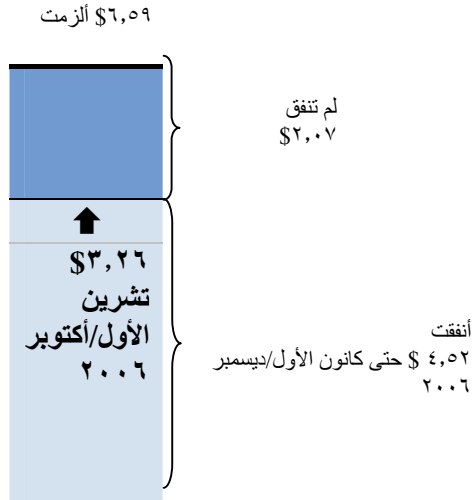
رأى مكتب المفتش العام تحديات ذات شأن أيضاً تواجه هذا القطاع:

- مع العلم أن العدد المذكور لقوات الأمن العراقية المدربة والمجهزة قد بلغ تقريباً الرقم المستهدف بين جنود ورجال الشرطة، إلا أن الوضع الأمني في بعض أنحاء العراق يواصل التدهور. فهجمات المتمردين، واستمرار اختراق قوات الأمن

ملخصات القطاعات

الشكل ٢-٤١

وضعية أموال صندوق دعم قوات الأمن العراقية (ISFF)، للأمن والعدل
بمليارات الدولارات
المصدر: تحديث وزارة الدفاع، وزير الجيش (٣١/٢٠٠٦)



ملاحظة: المجموع حاصل جراء جمع التفاصيل المالية من صندوق قوات الأمن العراقية للعام ٢٠٠٥، وصندوق قوات الأمن العراقية للعام ٢٠٠٦.

للحصول على لائحة مفصلة للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية، أنظر الشكل ٢-٤٢ و ٢-٤٣.

تم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلزام معظم الـ ٣٠,٣١ مليون دولار المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، كما تم إنفاق ١٧,٢٩ مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد أي ٥٧% من المبلغ الملزم. يبين الشكل ٢-٤٤ أموال القطاع كنسبة مئوية من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

أعد مكتب المفتش العام تدقيقين حول كيفية استخدام القوات المتعددة الجنسيات (MNF-I) لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (التدقيق رقم 05-014 في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والتدقيق رقم 05-025، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، وتدقيق حول استخدام القوات المتعددة الجنسيات في العراق لأموال الحكومة العراقية المؤقتة للبرامج الشبيهة ببرامج الاستجابة الطارئة للقائد (التدقيق رقم 06-031، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦). وجد مكتب المفتش العام، بوجه عام، أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق

البرامج والنشاطات المنجزة وقيد التنفيذ

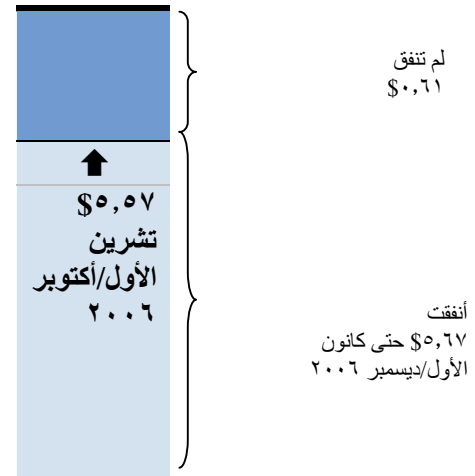
تركز مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على إعادة الإعمار وتجديد المرافق. بحلول نهاية ربع السنة الحالي، كان ٩٠% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لهذا القطاع قد أنفق. بالنسبة لوضعية تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل ٢-٤٠. أما أموال صندوق دعم قوات الأمن العراقية، فتتفق في معظمها لتدريب وتجهيز ونشر قوات الأمن العراقية. بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان ٥٤% من أموال صندوق قوات الأمن العراقية. بالنسبة لوضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، أنظر الشكل ٢-٤١.

الشكل ٢-٤٠

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)- للأمن والعدل
بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، التقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٧/١/٢)، وزارة الخارجية، وضعية العراق الأسبوعية (٢٠٠٦/٩/٢٧)

الزمت \$ ٦,٢٨



ملخصات القطاعات

الخطط الأساسية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية لزيادة عدد القوات يتوقع إنجازها في نهاية العام ٢٠٠٦، عندما ستتحول الجهود إلى استبدال الخسائر وتطوير قدرات الاستدامة^{٢٠٧}.

علاوة على جهود الولايات المتحدة وشركائها في التحالف، أعلنت الحكومة العراقية مبادرة بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لتعزيز الجيش العراقي بإضافة مراكز لثلاث فرق، ومراكز قيادة لخمسة ألوية، و ٢٠ كتيبة، وكتيبة إضافية واحدة من القوات الخاصة. هذه المبادرة سوف تكون جاهزة في غضون سنة ٢٠٠٨.

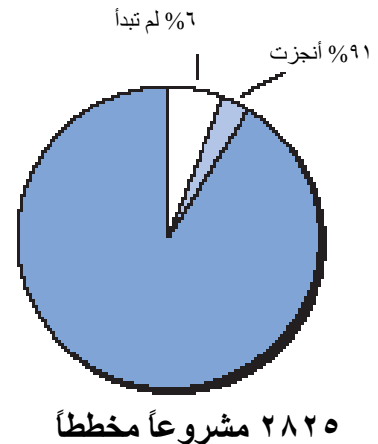
قد أرست عمليات معقولة لإدارة الأموال والمشاريع. ولاحظ مكتب المفتش العام أيضاً بعض الأخطاء في معطيات النوعية ووضع التقارير، كما وتحسينات في إدارة الأموال.

دعم وتطوير القوات العسكرية/الشرطة
ركز العمل في هذا القطاع على بناء القوات العسكرية وقوات الشرطة، بتمويلات معظمها من صندوق قوات الأمن العراقية. وقد نتج عن هذه الجهود أكثر من ٣٢٣,٠٠٠ موظف عسكري وشرطي مُدرّبين ومجهزين، بحلول ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الشكل ٢-٤

وضعية مشاريع الأمن والعدل التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
المصدر: ملف الإنهاء لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، (٢٠٠٦/١٢/١٠)؛ تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

القطاع	لم تبدأ	قيد التنفيذ	أنجزت المجموع
صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب في العراق	١٥١	١٨	٩٧٨
لإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار للقيادة	١	١	٦٠٣
تصليح المرافق	٣	١١	٤٢٩
فرض حماية الحدود	٢	٨	٢٦٥
تأسيس جيش عراقي جديد	٣	١٤	٧٧
فرق الدفاع المدني العراقية	٤	١٤	٦٩
تدريب ومساعدة الشرطة	١١	٣	٥٩
الأمن القضائي والمرافق	٩	٣	٢٨
تحقيقات حول الجرائم بحق الإنسانية	١	١	٣٤
مختلف	٣	٣	٧
إعادة إعمار مرافق الاحتجاز	١	٣	١
برنامج حماية الشهود	٤	١	٥
شبكة اتصالات الأمن القومي	٣	٣	٣



ملخصات القطاعات

القطاع	لم تبدأ	قيد التنفيذ	أنجزت	المجموع
السجون	٣	٣		٣
التدريب على السلامة العامة والمرافق	٢	١	٣	٦
خدمات حماية المرافق		١	١	٢
فرض الأمن والقانون	١			١
المجموع	١٧٥	٩٥	٢,٥٥٥	٢,٨٢٥

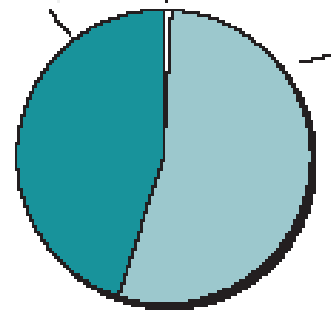
الشكل ٢-٤٣

وضعية مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية

المصدر: ملف الإنهاء لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، (٢٠٠٦/١٢/٣٠)

القطاع	لم تبدأ	قيد التنفيذ	أنجزت	المجموع
التدريب والعمليات	٢	١٨٥	١٢٦	٣١٣
البنية التحتية	٣	٢١	٥١	٧٥
الاستدامة		١٩	١٠	٢٩
المعدات والنقل	٦	٢	٨	١٦
المجموع	٥	٢٣١	١٨٩	٤٢٥

٤٥% أنجزت ١% لم تبدأ ٥٤% قيد التنفيذ



٤٢٥ مشروعاً مخططاً

ملاحظة: مشاريع صندوق دعم قوات الأمن العراقية (ISSF) مجمعة عن طريق جمع وضم المشاريع من صندوق دعم قوات الأمن العراقية للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

الإنشاءات

مول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في هذا القطاع إنشاء وإعادة إعمار الحصون الحدودية، ومحطات الإطفاء، ومخافر الشرطة، وأكاديميات التدريب على السلامة العامة، والسجون والمرافق الإصلاحية، والمحاكم، ومرافق حماية الشهود^{٣٠٩}. آخر مشروع إنشاء ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع مجدول انتهاءه في نيسان/أبريل ٢٠٠٨^{٣١٠}.

خلال ربع السنة الأخير، عيّنت عمليات التفتيش التي قام بها مكتب المفتش العام مجموعة متنوعة من عيوب الإنشاء تتعلق بكلية الشرطة في بغداد،

وهو اجس صحية تتطلب عناية فورية. المقالول الأصلي ترك هذا المشروع وتم استبداله لكن عملية متابعة قام بها مفتشو مكتب المفتش العام في الموقع خلال ربع السنة الحالي، عيّنت قضايا مماثلة و اضافية. ومع أنه تم إجراء تصليحات في المرفق، إلا أنه ذكر وجود عيوب أخرى^{٣١١}. يتوقع إنجاز أشغال الضمانة والتصليح في المرفق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧^{٣١٢}. خلال ربع السنة المنصرم، ذكرت أعمال التفتيش التي قام بها مكتب المفتش العام أن إنشاء الموقع لم يكن مصمماً بصورة ملائمة وأنه لا يلبي الأهداف الأصلية أو معايير التصميم (التفتيش رقم 06-072). للحصول على التفاصيل حول أعمال التفتيش هذه، أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

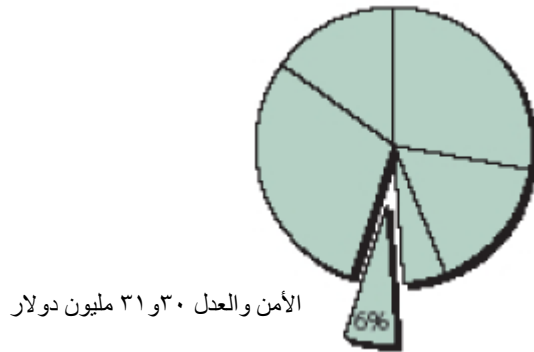
الشكل ٢-٤٤

الأمن والعدل كحصة القطاع من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٤

بملايين الدولارات

% من ٥١١،١٦ مليون دولار

المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش الإدارة المالية والمراقب المالي العام (٢٠٠٦/٩/٣٠)





سجن دهوك



سجن الناصرية

البنوية، والغياب العام للمحيط الامني الخارجي، والمرافق التي تعمل بصورة رديئة التي أخفقت في دعم الاحتياجات التشغيلية^{٣١٦}.

مبادرات حكم القانون

علاوة على تدريب و نشر قوات الأمن العراقية، تُسجل العديد من المبادرات تقدماً للمساعدة في فرض حكم القانون في العراق، بما في ذلك تطوير مجموعة قوانين فعالة ونظام قضائي يعمل جيداً ونظام إصلاح. الفريق المؤقت لمساعدة الشرطة التابع للتحالف، مثلاً، عمل مع قوة المهمة العراقية الخاصة بالجرائم الكبرى ومع وحدات الجرائم الكبرى لتعزيز قدرات وزارة الداخلية لأجل القيام بالتحقيقات الجنائية^{٣١٧}.

مرفق إصلاحية خان بني سعد الذي يمكنه استيعاب ١٨٠٠ نزيل، يتوقع إنجازه في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ ، كما أن مرفق إصلاحية الناصرية الذي يعد ٨٠٠ سرير. يقدر إنجازه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. غير أن الوضع الأمني المتقلب قد يؤخر تواريخ إنجاز المشروعين^{٣١٣}. أشغال تجديد مركز إعادة التأهيل في الزرقاء في دهوك اصبح منجزاً بنسبة ٩١ %^{٣١٤}.

أخيراً، ذكر مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج الإقليمية خلال ربع السنة الحالي، أنه تم لتاريخه إنشاء ١١٤ حصناً حدودياً كما أنجزت خمس نقاط دخول^{٣١٥}. مشاريع المسح الأرضي التابعة لمكتب المفتش العام فتشت/عاينت ٢١ حصناً حدودياً وعينت عدة قضايا نوعية من ضمنها السلامة

يعملون في أنحاء العراق لكنهم يركزون نشاطهم أكثر في بغداد وينظرون في معدل يقارب ١١٨ قضية لها علاقة بالعصيان كل شهر^{٣١٨}.

وعملت وزارة العدل أيضاً مع وزارة الخارجية لدعم توسيع وفاعلية المحكمة الجنائية المركزية في العراق (CCCI). للمحكمة الجنائية المركزية ١٢ هيئة قضاة



قوات الأمن الخاصة يتم الاعتماد عليها أكثر فأكثر من قبل المقاتلين الأميركيين في العراق

لمزيد من المعلومات حول مكافحة الفساد، أنظر آخر القسم ٢ من هذا التقرير.

ذكر مكتب المشاريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج الإقليمية أيضاً، خلال ربع السنة الحالي، ان ٩ مشاريع لإنشاء محاكم، و ٤ مرافق لحماية الشهود، و ٣ مشاريع سجون تحقق تقدماً، وأن ٢٩ مشروع لإنشاء محاكم ومرافق واحد لحماية الشهود تم إنجازها^{٣٢٢}.

نتائج البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) نتائج المشاريع الأميركية في هذا القطاع تضم استكمال إنشاء وتجديد مرافق مختلفة كما ونشر وتدريب وتجهيز القوات العسكرية والشرطة.

نشر وتجهيز القوات العسكرية والشرطة المدربة بحلول ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم تدريب وتجهيز ٣٢٣,٠٠٠ جندي وشرطي عراقي للعمليات الأمنية:

- ١٣٤,٧٠٠ فرد في الجيش، والبحرية، والقوات الجوية^{٣٢١}.
- ١٨٨,٣٠٠ شرطي، ودوريات الطرقات السريعة، وضباط آخرين في وزارة الداخلية^{٣٢٢}.

موازنة مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL) المخصصة لمبادرات حكم القانون ازدادت من ٨٨,٦ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٥٤,٦ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٧. ذهب القسم الأكبر من هذا التمويل (٨٩,١ مليون) إلى المحاكم وإلى نشاطات العدل الجنائي. الهدف من المبادرات تحقيق عدة أهداف، بينها:

- تقوية استقلالية القضاء
- دعم أمن المرافق بالنسبة لقضاة وأعضاء المحاكم.
- توفير المساكن الآمنة للقضاة في بغداد
- بناء قدرات المحاكم عبر التدريب.

برامج حكم القانون الأخرى المخططة تحت إدارة مكتب شؤون المخدرات وتطبيق القانون تشمل:

- التواصل وإتاحة الوصول إلى العدالة (٤٩ مليون دولار)
- الإصلاحات (٣١ مليون دولار)
- مكافحة الفساد (٢٧ مليون دولار)
- إدماج العدالة (٢٥ مليون دولار)
- حقوق الإنسان (١٤ مليون دولار)
- قوة مهمات الجرائم الكبرى (١١ مليون دولار)

الأفراد تجعل من الصعب على وزارة الداخلية معرفة عدد ضباط الشرطة الذين في الخدمة في أي وقت معين. يقدر التحالف أيضاً أن التبدد في الأفراد سوف يظل يتقارب من نسبة حوالي ٢٠٪ في السنة ٢٠٢٩، الأمر الذي يؤثر كثيراً على القدرات الإجمالية لقوات الشرطة.

علاوة على التدريب في حصص الدراسة، تعمل ١٧٧ فريق شرطة انتقالي (PTTs) في أرجاء العراق. تضم هذه الفرق ضباط الاتصال بالشرطة الدولية الذين يسافرون إلى مخافر الشرطة في أرجاء العراق للمساعدة في التدريب والتطوير داخل المخافر. علاوة على فرق الشرطة الانتقالية، هناك ٢٨ فريق حدودي انتقالي و ٣٩ فرقة شرطة قومية انتقالية ٢٠٢٠.

الشرطة القومية، التي تكمل مكوّن الشرطة التقليدي في العراق، هي قوة شبه عسكرية تسدّ الفجوة بين الشرطة والجيش. لقد تمّ تدريب الشرطة القومية بالدرجة الأولى للعمليات شبه العسكرية وهي مجربة في محاربة التمرد. لكن كان هناك العديد من الاتهامات الموجهة إليها حول انتهاك حقوق الإنسان والنشاطات غير الشرعية الأخرى. المعروف ان عناصر من الشرطة العراقية والشرطة القومية، مثلاً، تؤيد فرق الموت الشيعية عن طريق تسهيل حرية التحرك لها وتوفير الإنذارات المبكرة حول العمليات القادمة ٢٠٢١. لمكافحة هذا التسلسل الطائفي، بدأت عملية تدريب ذات مراحل ثلاث، في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٦، بالنسبة للشرطة القومية. علاوة على ذلك، بوشر ببرنامج لتوّل وإعادة تدريب الشرطة القومية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ٢٠٢٢. ذكرت وزارة الخارجية أن أكثر من ٢٦,٠٠٠ فرد في الشرطة القومية أكملوا التدريب الأولي في نهاية ربع السنة الحالي ٢٠٢٣.

لقد تم تشكيل ثلاث كتائب تدريب عراقية وهي تعمل بالكامل مع وحدات الجيش العراقي، وتسمح للعراقيين بتدريب جنودهم بصورة مستقلة وبأعداد كافية لتلبية الحاجة إلى توليد القوات واحتياجات إشغال المراكز الشاغرة. بعد برنامج من التدريب الاساسي لمدة ١٣ اسبوعاً، يتلقّى الجنود تعليمات إضافية يستند إلى وظائفهم المحددة، فترة هذا التدريب المحدد يتراوح بين ثلاثة وسبعة أسابيع ٢٠٢٤.

هدف وزارة الداخلية هو نشر ١٨٨,٢٦٠ فرد مدرب ومجهّز؛ وخطة إنتاج القوات تحت إمرة وزارة الدفاع تقترح قوة نهائية من حوالي ١٣٧,٥٠٠ جندي. غير أن العدد الفعلي للجنود الجاهزين للخدمة هو أقل من ذلك بنسبة كبيرة بسبب أدونات الغياب المجدولة، والتغيّب بدون إذن، والتبدد في الأفراد ٢٠٢٣.

يستخدم التحالف معايير عملية تقييم الجهوزية للمرحلة الانتقالية (TRA) لقياس قدرات قوات الأمن العراقية في الميدان. تقوم هذه التقييمات على "تشكيلة من المعايير تشابه ولكن لا تماثل، لما أعتاد الجيش الأميركي استخدامه لتقييم جهوزية وحادثة العملانية عن طريق التركيز على الأفراد، والقيادة والسيطرة، والتدريب، والاستدامة/اللوجستية، والتجهيزات والقدرات القيادية" ٢٠٢٤. غير أن هذه المقاييس قد تغيرت مع الوقت إذ ان الأفراد الرئيسيين يتعاقبون، والتجهيزات تضاف أو تستبدل، كما أن وتيرة عمليات الوحدة تتغير.

وبما أن وزارة الدفاع لم تقدم تقييمات على مستوى الوحدة لجهوزية المرحلة الانتقالية (TRA) ٢٠٢٥ فإن تقرير ربع السنة الحالي، لن يقيم الجهوزية على مستوى الوحدة في قوات الأمن العراقية، من حيث الأفراد، والقيادة والسيطرة والتجهيزات، والقدرات القيادية.

تقول وزارة الدفاع ان قوات الأمن العراقية أصبحت تتسلّم قيادة العمليات أكثر فأكثر. بحلول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تم تقييم ٩١ كتيبة من الجيش العراقي على قيادة عمليات لمحاربة التمرد. كذلك فان من بين ال ٢٧ كتيبة المرخص لها من الشرطة القومية، هناك ٥ كتائب في القيادة في مناطق مسؤوليات كل واحدة منها ٢٠٢١. أخيراً، ذكر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) أن مراكز قيادة لسبع فرق من الجيش العراقي و ٣٠ مركز قيادة لواء تقوم بدور القيادة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ٢٠٢٧.

مبادرات التدريب

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، خرّجت قوات الشرطة العراقية ٨٧٠٨ ضابط من دوراتها التدريبية الأساسية. علاوة على ذلك، أكمل ٢٤٦٢ طالباً برنامج الاندماج الانتقالي. بحلول نهاية العام ٢٠٠٦، كان حوالي ١٥٠,٠٠٠ مجنّد في الشرطة قد تخرجوا من مقرر التدريب الأساسي ٢٠٢٨. غير أن قضايا إدارة

مساعدة العراقيين في وضع خدمة حماية المرافق تحت سيطرة وزارة الداخلية^{٣٤٠}. سيضيف هذا حوالي ١٧٨٠٠ عنصر من خدمة حماية المرافق إلى العناصر الأخرى التي تعمل لدى وزارة الداخلية^{٣٤١}.

الإنشاءات

أبلغ مكتب المفتش العام خلال ربع السنة الماضي أنه عندما سينتهي العمل في كافة مرافق السجون التي هي قيد التنفيذ، والمجدولة للانجاز تقديراً في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، يتوقع ان تزداد قدرة استيعاب السجون العراقية بمقدار ٤٨٠٠ سرير. لكن، على الرغم من القدرة المتزايدة، من المقدر أنه ستبقى هناك حاجة إلى ٢٠٠,٠٠٠ سرير إضافي لتلبية حاجات السجون العراقية. وذكرت وزارة الدفاع خلال ربع السنة الحالي أن "مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمات مكتظة للغاية بالمساجين مع مرافق أدنى من المعايير وضعف في المسألة حول الأشخاص المحتجزين"^{٣٤٢}.

لقد تم إنجاز ثلاثة مشاريع أكاديميات تدريب وهناك أكاديميين قيد الإنشاء. لكن أكبر مرفق تدريب، أي كلية الشرطة في بغداد، تواجه عدداً من مشاكل البنية التحتية الهامة، وقد لا تكون جاهزة للانتقال في الموعد المحدد. لمزيد من المعلومات حول هذا المشروع، أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

حصيلة البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

لأجل تقييم أفضل للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية في قطاع الأمن والعدل، يراجع هذا القسم الانتقال الحالي للمسؤوليات الامنية إلى السيطرة العراقية، ووضعية تنمية القدرات في كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

الانتقال إلى السيطرة العراقية

الأحداث الانتقالية التالية حصلت خلال ربع السنة الحالي:

- محافظة النجف انتقلت رسمياً إلى السيطرة العراقية في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦^{٣٤٤}. وهناك خطة لنقل ولايتين جنوبيتين أخريين، هما الواسط وميسان، في

في منتصف كانون الأول/ديسمبر، لاحظ اللفتنانت جنرال مارتن دمبسي، القائد المسؤول عن التدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، لدى القيادة الامنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) انه تم إطلاق برنامج تدريب من أربع مراحل للجيش العراقي. هدف البرنامج إلى تزويد الجيش العراقي بالمعلومات الضرورية والتدريب لكي يكونوا على استعداد أفضل للتفاعل مع السكان المحليين^{٣٤٣}.

أخيراً، دربت القيادة الامنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق وجهاز حوالي ٢٨,٣٠٠ فرداً في دائرة أمن فرض الحدود (DBE) ودائرة موظفي دخول المرافئ، أي بزيادة قدرها ٤٤٠٠ عنصر منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومع أن هاتين الدائرتين لم تحققا تقدماً يُذكر في تحسين مراتب تقييم الجهوزية للمرحلة الانتقالية لأفرادها، إلا أن دائرة فرض أمن الحدود تحمل الآن مهام القيادة على الحدود العراقية. وهناك ثلاثة عشر نقطة دخول حدودية من أصل أربعة عشر نقطة أصبحت الآن شغالة^{٣٤٦}.

أمن البنية التحتية

وظفت الولايات المتحدة أكثر من ٣٢٠ مليون دولار لتحسين قدرات العراق لحماية بنيته التحتية للنفط والكهرباء، كما ذكر تدقيق مكتب المفتش العام رقم 06-038 (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). مولت الولايات المتحدة مبادرات تشمل تدريب وتجهيز كتائب البنية التحتية الاستراتيجية (SIBs) ومشاركة قوات التحالف مع القوات العراقية لحماية مختلف البنى التحتية للطاقة^{٣٣٧}. وأنشأت وزارة الدفاع ١٧ كتيبة للبنية التحتية الاستراتيجية كما أن المشاريع الممولة من الولايات المتحدة دربت وجّهت ١١ كتيبة من تلك الكتائب^{٣٣٨}.

إلى جانب كتائب البنى التحتية، تحمي خدمة حماية المرافق (FPS) المرافق القائمة بذاتها التي تديرها الوزارات الفردية (مثلاً، الحراس الامنيون في مبنى وزارتي). حالياً، يعمل حوالي ١٥٠,٠٠٠ فرد في خدمة حماية المرافق لدى الوزارات الأخرى ولدى ٨ مديريات مستقلة، مثل المصرف المركزي العراقي. ذكرت وزارة الدفاع الأميركية أدلة محكية تقول أن بعض موظفي خدمات حماية المرافق غير جديرين بالثقة بل أن بعضهم قد يكون مسؤولاً عن جرائم عنيفة ونشاطات أخرى غير شرعية^{٣٣٩}. نتيجة لذلك، سوف تشمل الإصلاحات الأمنية في العام ٢٠٠٧،

تنمية القدرات

مع اقتراب إنجاز الخطط الأولية لتوليد القوات اللازمة لوزارة الدفاع والداخلية، ازداد التركيز على تنمية القدرات المؤسسية العراقية لإدارة ودعم واستدامة قوات الأمن العراقية. ذكرت وزارة الدفاع خلال ربع السنة الحالي أنه تم تقييم وزارة الدفاع على أنها "فعالة جزئياً" في إدارة الموظفين وتوفير عناصر القيادة والسيطرة، والتدريب، والاستدامة، واللوجستيات والتجهيز، والقدرة القيادية. أما الجهوزية للمرحلة الانتقالية لوزارة الداخلية، فقد قيمت على أنها "فعالة جزئياً". ومع ذلك، تشدد وزارة الدفاع على أن الفرق الانتقالية في كلا الوزارتين تعمل على تحسين تلك التقييمات^{٣٥٢}.

لقد عمل التحالف أيضاً مع كل من وزارتي الداخلية والدفاع لتعزيز القدرات اللوجستية^{٣٥٣}. أظهر تقرير التدقيق 06-032 لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة الماضي، أنه على الرغم من أن تنمية القدرات اللوجستية في وزارة الداخلية لا تزال غير مكتملة، إلا أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNHF-I) قد سجلت بعض التقدم في تنمية تلك القدرات لكل من الجيش العراقي ووزارة الدفاع. لكن، على الرغم من هذا النجاح المحدود، ليس من المرجح أن تبلغ القوات المتعددة الجنسيات في العراق هدفها في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بما يخص وزارة الدفاع.

وذكرت وزارة الدفاع أيضاً أن توليد القوات لوحدة الجيش العراقي مركزة على إمكانات القتال واللوجستية. مثلاً، أفواج النقل المزودة بعربات تقدم القدرة على التحرك والاستدامة/الموازية لقوات الأمن العراقية: وذكر أن الفوج الأخير أنهى تدريبه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ذكرت وزارة الدفاع أن سبعة من أصل تسعة أفواج مخططة قد أصبحت عملانية وتحت السيطرة العراقية^{٣٥٤}.

التحديات

الوضع الأمني المتقلب والهجمات ضد البنى التحتية الحيوية لا تزال تُشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للتقدم في هذا القطاع. كذلك تبين أن انتقال قوات الأمن العراقية التابعة لوزارة الدفاع والداخلية للعمل والكفاية الذاتية لا زال أمراً صعباً حتى الآن.

شباط/فبراير ٢٠٠٧^{٣٥٥}. أما محافظتي ذي قار والموثلي، فقد تم نقلهما خلال ربع السنة الماضي.

- بانتظار المفاوضات بين الحكومة العراقية وحكومة كردستان الإقليمية، من المتوقع نقل المسؤولية الأمنية إلى المحافظات الشمالية، دهوك، واربيل، والسليمانية^{٣٥٦}.
- خلال ربع السنة الماضي، ذكر مكتب المفتش العام أن قيادة القوات البرية العراقية أخذت على عاتقها مسؤولية القيادة والسيطرة على الفرقة الثامنة في الجيش العراقي، وعلى الفرقة الرابعة في الجيش العراقي في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتم نقل فرقة ثالثة إلى السيطرة العراقية في مطلع كانون الأول/سبتمبر ٢٠٠٦^{٣٥٧}. غير أن هذه الوحدات لا زالت بحاجة إلى دعم لوجستي وتعزيزي من قبل قوات التحالف^{٣٥٨}.
- بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تم نقل القواعد العاملة الأمامية (FOBs) للسيطرة العراقية؛ ومن المتوقع أن يتم نقل ثلاث قواعد إضافية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧^{٣٥٩}.

قوات الأمن العراقية على وشك بلوغ العدد المستهدف، أي ٣٢٥,٠٠٠ رجل مدربين ومجهزين في قوات الأمن، كما أن مزيد من وحدات الجيش العراقي تأخذ مواقع القيادة في الوقت الحاضر في العمليات المضادة للمتمردين. غير الهجمات تتواصل ضد قوات التحالف، وقوات الأمن العراقية والمدنيين. وقد بلغت هذه الهجمات أرقاماً قياسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ واستمرت عند مستويات مرتفعة حتى نهاية السنة^{٣٦٠}.

علاوة على ذلك، لا زال الجيش العراقي غير قادر على تخطيط وتنفيذ الشروط اللوجستية والتعزيزية. نتيجة لذلك، سوف يواصل الجيش العراقي الاعتماد على قوات التحالف "للمساعدة الأساسية وتنمية القدرات، بما في ذلك الإسناد السريع الرد كما هو تدعو الحاجة، وتأمين قوات التمكين الحاسمة، مثل الاستخبارات، والاستكشاف الجوي، والدعم المحمول جواً"^{٣٦١}.

تخفيف العنف

في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ذكرت وزارة الدفاع أن العدد المتوسط للهجمات الأسبوعية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ازداد بنسبة ٢٢% كما أن معظم الإصابات كانت بين العراقيين. حوالي ٥٤% من العنف حصل في بغداد والانباء^{٣٥٥}. ازداد العدد المتوسط للهجمات في اليوم، حسب مكتب المحاسبة الحكومية، من ٧٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إلى حوالي ١٨٠ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^{٣٥٦}. وذكرت بعثة المساعدة في العراق التابعة للأمم المتحدة (UNAMI) أن ٦٣٧٦ شخصاً لاقوا حتفهم جراء العنف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أي بتراجع من حوالي ٧،٠٥٤ قتلوا في فترة أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، سنة ٢٠٠٦، قتل ٣٤،٤٥٢ مدني وجرح ٣٦،٦٨٥^{٣٥٧}.

إن عدم فعالية أنظمة فرض القانون والقضاء جعلت البيئة الامنية أسوأ. تواصل بعثة المساعدة في العراق التابعة للأمم المتحدة تلقي تقارير تقول أن الميليشيات متواطئة مع قوات الأمن العراقية وقد تغلغت فيها. وللمساعدة في التخفيف من هذه المشكلة، أنشأت وزارة الداخلية مؤخراً مركز حقوق الإنسان والأخلاق للتعامل مع الرسميين الحكوميين المنخرطين في الفساد وفي الإساءة إلى حقوق الإنسان^{٣٥٨}.

خلال ربع السنة الحالي، ذكرت وزارة الدفاع أيضاً أن "الظروف التي قد تقود إلى حرب أهلية موجودة، وعلى الأخص في بغداد وحولها، وإن الهواجس التي تتعلق بالحرب الأهلية تجول كثيراً في ذهن الأهالي العراقيين"^{٣٥٩}.

أمن البنية التحتية

لا تزال البنية التحتية الحيوية هدفاً رفيع القيمة بالنسبة لهجمات المتمردين. فمع أن خدمات حماية المرافق تواصل زيادة حجمها وقدراتها، فقد تم تقييم واحدة منها فقط على أنها قادرة على تخطيط وتنفيذ عمليات مستقلة^{٣٦٠}.

أبلغت وزارة الدفاع عن وقوع هجوم واحد كل أسبوع على بني تحتية حيوية في قطاعات الكهرباء، والماء، والنفط^{٣٦١}. صحيح أن هذا يعتبر تراجعاً بالنسبة لارباع السنة السابقة لكن البنية التحتية للنفط العراقي

والكهرباء لا زال يعيقها التصليلات البطيئة للبنية التحتية المدمرة سابقاً، والإشراف الحكومي الضعيف، والنشاط الإجرامي المستمر. لقد تم تقييم هذه الهجمات أيضاً على أنها "أكثر فعالية"، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الأضرار اللاحقة إثر كل هجوم، مخفضة بالتالي معدلات نتاج المرافق^{٣٦٢}.

غير أن تدقيق مكتب المفتش العام ذكر خلال ربع السنة الماضي أنه حتى لو توقفت الهجمات، فإن ثمة عوامل أخرى مثل النشاط الإجرامي، وأثر البنية التحتية المتقادمة والرديئة الصيانة على القدرات التشغيلية، سوف تواصل التأثير المعاكس على صادرات النفط وعلى توفر الكهرباء.

مرحلة الانتقال إلى السيطرة العراقية

على الرغم من المزيد من الجنود ورجال الشرطة العراقيين الذين يدرسون، ويجهزون، وينشرون، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه القوات ستكون قادرة على الحفاظ على بيئة آمنة بصورة مستقلة عن قوات الائتلاف. أعلن اللقنات جنرال دمبسي في منتصف كانون الأول/ديسمبر أن أحد الأسباب الرئيسية لرفض الوحدات الانتشار في بغداد هو أنها "لا تشعر بأنها قد دُرِبَت لهذا الغرض"^{٣٦٣}.

القدرة على زج قوات الأمن في العمليات تبدو أيضاً على أنها تشكل تحدياً متواصلاً في العراق. أحد التحديات له علاقة بالحفاظ على مستوى القوات. فالاعداد الخاصة بأفراد الجيش العراقي العاملة في الخدمة لا تنشر لكن أرقام المتدربين تعتبر أدنى نظراً لوضعية التغيب بدون إذن والتبدد في صفوفها^{٣٦٤}. فأذونات الغياب و"سياسات إدارة الموظفين غير الناضجة" قد تشكل تسبب ٤٠% من نسبة رجال الشرطة الذين لا يحضرون للخدمة^{٣٦٥}.

كذلك، فإن الشرطة القومية والمحلية مختربة على ما يبدو، ومن الممكن أنها تتسق مع الميليشيات الطائفية مثيرة بذلك هواجس جدية حول نزاهة الخدمات الامنية لحكومية^{٣٦٦}. قدر اللقنات جنرال دمبسي مؤخراً أن ٢٠ إلى ٢٥% من الشرطة القومية بحاجة إلى التطهير^{٣٦٧}.

وأخيراً، توصي الدراسات الأخيرة ان ثقة الجمهور بقدرة الحكومة العراقية على توفير السلامة العامة وحكم القانون هي دون الـ ٤٠% في مجمل أنحاء البلاد. اما في المناطق السنية والمناطق السنية المختلطة، فان هذا الرقم أدنى^{٣٦٨}.

للمساعدة في محاربة هذا التحدي الانتقالي، تم تنفيذ سلسلة من برامج التدريب المتواصل، والإرشاد، والمراقبة للقوات. وتتواصل إعادة تنظيم القوات والقيادة كما تتواصل عملية إعادة التوجيه. وبالإضافة إلى عقلنة عمليات الاندماج لدى مختلف المنظمات والقيادات الامنية، مثل خدمة حماية المرافق (FPS) والشرطة القومية، تجري في الوقت الحاضر عمليات التدقيق وتنقية أدوار الأفراد^{٣٦٩}.

ملخصات القطاعات



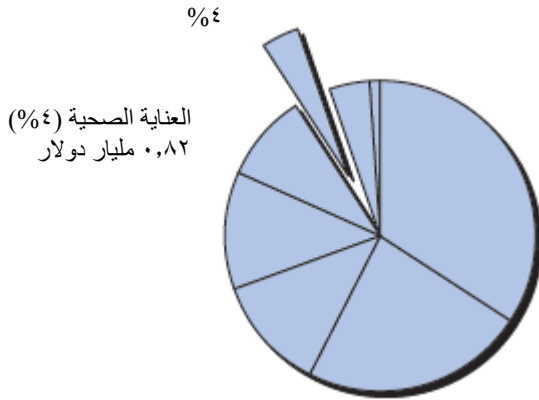
سجل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) التحديات التالية في هذا القطاع:

- تستمر مسائل الأمن في طرح تهديد خطير لقطاع العناية الصحية وتعيق فعالية المشاريع الممولة من جانب الولايات المتحدة.
- تظل مسائل تزويد وتوزيع الأدوية والمعدات الطبية معرضة للفساد ولعدم الكفاية.

يبين الشكل ٢-٤٥ تمويلات القطاع كنسبة مئوية من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الشكل ٢-٤٥

قطاع العناية الصحية كحصة من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
بمليارات الدولارات
النسبة المئوية من ١٨,٤٤ مليار دولار
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ، تقرير
الوضعية الأسبوعي للعراق (٢٠٠٧/٢/١)



وضعية قطاع العناية الصحية

ركز إنفاق الولايات المتحدة لإعادة إعمار هذا القطاع على بناء إعادة تأهيل وتجهيز المرافق الطبية بالمعدات كما لتأمين خدمات المناعة، والتدريب، وغير ذلك من الخدمات الطبية.

يقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) هذه الملاحظات حول النشاطات المنفذة في قطاع العناية الصحية خلال ربع السنة الحالي:

- تم إنفاق ما يزيد عن ٧٠٪ (٠,٥٨ مليار دولار) من الأموال المخصصة للقطاع التي تبلغ قيمتها ٠,٨٢ مليار دولار تقريباً بحلول نهاية ربع السنة الحالي.
- أنجزت تقريباً ٣٨٪ من كافة المشاريع في هذا القطاع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) ولكن التقدم في مشاريع البناء تباطأ بدرجة كبيرة بسبب مشاكل الأمن والإدارة.
- حتى هذا التاريخ، تم إنجاز ٨ من أصل ١٤٢ مركزاً للعناية الصحية الأولية النموذجية التي خطط لتنفيذها. يجري حالياً بناء ١٢٦ مركزاً للعناية الصحية الأولية وتوقف العمل في ٨ مراكز لأسباب مختلفة.
- بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنجاز أعمال إعادة تأهيل ١٢ مستشفى من بين العشرين الذين قرر إعادة تأهيلها.

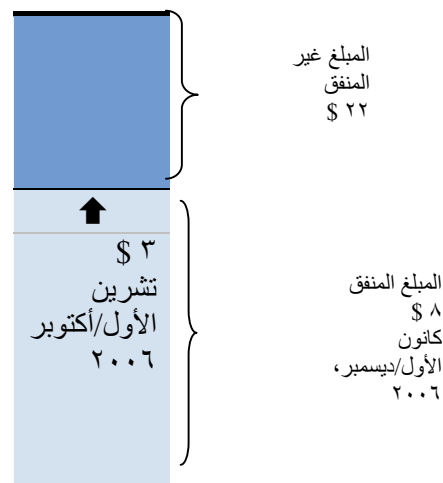
الشكل ٢-٤٦

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)- للعناية الصحية

بمليارات الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (٢٠٠٦/٢٧/٩)

المبلغ الملزم \$٠,٨

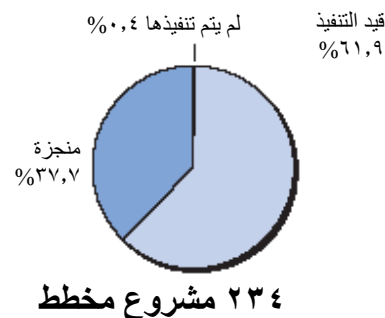


الشكل ٢-٤٧

وضعية مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

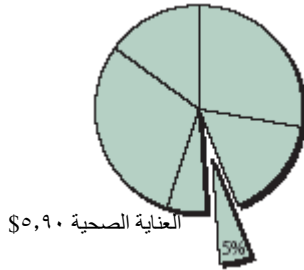
المصدر: ملف الإنهاء لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (٢٠٠٦/١٢/٣٠)؛ تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

مشاريع القطاع	لم تنفذها	يبدأ قيد التنفيذ	أنجزت	المجموع
مراكز العناية الصحية الأولية		١٣٣	٨	١٤١
تزويد المعدات		٢	٦٢	٦
المتشفيات	١	١٠	١٥	٢٦
تحسينات على المستشفيات والعيادات الطبية على مستوى البلاد		٣	٣	٣
المجموع	١	١٤٥	٨٨	٢٣٤



الشكل ٢-٤٨

قطاع العناية الصحية كحصة من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦
بملايين الدولارات
نسبة مئوية من ١٦،٥١١ مليون دولار
المصدر: مكتب مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب المالي (٢٠٠٦/٩/٣٠)



مراكز العناية الصحية الأولية النموذجية

كان من المقرر إنجاز إنشاء ١٤٢ مركزاً للعناية الصحية الأولية، "جرى تمويل ١٤١ مركزاً منها من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني والأول، وتم تمويل ومركز واحد من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ^{٣٧١}. بعد أن أنهت الحكومة الأميركية كافة عقود التصميم والبناء لإنشاء مراكز العناية الصحية الأولية ما عدا عقود تتعلق بسبعة منها، أعاد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تلزيم إنشاء المراكز المتبقية التي بلغ عددها ١٣٥ مركزاً إلى شركات عراقية محلية بموجب عقود بقيم ثابتة.

خلال ربع السنة الماضي، أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن من المتوقع أن يكتمل إنجاز مراكز العناية الصحية الأولية بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ^{٣٧٢} إلا أن هذا الهدف لم تتم تلبيةه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ^{٣٧٣}. علاوة على ذلك، بوشر بإنشاء ثماني مراكز للعناية الصحية الأولية ولكن لا زال إنجازها معلقاً حالياً ^{٣٧٤}. جاء التأخير بسبب مجموعة من المشاكل التي ترافقت مع تغيير المقاولين. والظروف الأمنية. كما أن بضع أعمال الإنشاءات التي نفذها المقاول بحاجة إلى تصحيح وإصلاح كما هو مبين في كشف المعاينة ^{٣٧٥} وفي كشف العقود التي أعيد تلزيمها. بالإضافة إلى ذلك، حصلت مشاكل بسبب مسائل الانتقال التي حصلت بين المقاولين من الباطن القدامى والجديد فيما

النشاطات في قطاع العناية الصحية

في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم إلزام إنفاق كامل للأموال تقريباً المزودة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وتم الإنفاق الفعلي لنسبة تزيد عن ٧٠% من الأموال الملتزم بإنفاقها. بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنجز ٨٨ من أصل ٢٣٤ مشروع في قطاع العناية الصحية (٢٧٠)، والإعاقات بسبب الوضع الأمني، والأداء الأقل من الملائم للمقاول، والهفوات في الإشراف التي قيدت بدرجة ذات شأن بمبادرات الإنشاء. يبين الشكل ٢-٤٦ وضعية تمويلات القطاع.

يبين الشكل ٢-٤٧ أوضاع مشاريع قطاع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

استخدمت أيضاً أموال من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لدعم مشاريع في هذا القطاع. تم إلزام إنفاق كامل التمويلات المقدمة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد البالغ قيمتها ٢٥،٩ مليون دولار وأنفق منها فعلاً، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نسبة ٣٠%. علاوة على ذلك، أنجز ١٢٥ مشروعاً ممولاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ويجري تنفيذ ١٠٦ مشاريع ولم يبدأ تنفيذ ٧ مشاريع خلال نفس تلك الفترة. يبين الشكل ٢-٤٨ تمويلات القطاع كنسبة مئوية من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

المشاريع الرئيسية المنجزة والمشاريع قيد الإنجاز

تشمل النشاطات في هذا القطاع إنشاء وإعادة تجهيز مراكز العناية الصحية الأولية والمستشفيات في كافة أنحاء العراق كما تجهز هذه المرافق بالمعدات الطبية وتأمين التدريب المناسب للموظفين الطبيين والمسؤولين الحكوميين. شملت النشاطات السابقة في هذا القطاع برامج التلقيح أيضاً.

من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في ربيع السنة الحالي، أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن من المتوقع إنجاز مشاريع إعادة تأهيل المستشفيات بنهاية عام ٢٠٠٦. لكن تم تجاوز هذا التاريخ النهائي لعدة أسباب: تعديلات في تركيب أنظمة الهواء للمستشفيات المتبقية، مسائل أمنية أعاقَت أعمال الإنشاء في مواقع مختلفة، وإجراء تسويات مالية بين مقاول التصميم والبناء ومقاوليه من الباطن^{٣٨١}. أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن كافة عمليات إعادة تأهيل المستشفيات المشمولة في برنامج المستشفيات لديه أصبحت منجزة حالياً بنسبة ٨٧٪؛ ومن المتوقع إنجازها بالكامل بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧^{٣٨٢}.

أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) في تقرير التفتيش 06-064 و 06-065 أن إنشاء مستشفى الولادة ومستشفى الأطفال في العلوية كانا حسنا التصميم ومتوافقين مع معايير التصميم وخضعا لرقابة فعالة لجهة النوعية والإدارة. لمزيد من المعلومات أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

مستشفى الأطفال في البصرة واجه إعاقات ذات شأن في تنفيذ المشروع فتجاوز تواريخ الإنجاز النهائية. يقوم حالياً مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بإدارة هذا المشروع على أساس عقد بقيمة ثابتة جرى تلزيمة إلى شركة ميدكون، الأردنية. أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المفتش العام بأن نسبة ٣٤٪ من أعمال الإنشاءات في هذا الموقع أنجزت بحلول ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

علاوة على نشاطات الإنشاءات المتعلقة بهذا المشروع، هناك أيضاً عقد متكامل لتزويد معدات طبية حصل على تمويل من مشروع "هوب" (HOPE) بقيمة ٣٠ مليون دولار لشراء معدات طبية رئيسية. من المتوقع أن تنجز أعمال الإنشاء، وتركيب المعدات وتدريب الموظفين، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. يتبعه استقبال المرضى على مراحل تبدأ في أوائل العام ٢٠٠٩^{٣٨٤}.

يخص الدفعات المستحقة لخدمات زودت سابقاً^{٣٧٥}. من الصعب الحصول على تفاصيل التوصيلات الكهربائية في بعض مواقع المشاريع بسبب الرسوم المرتفعة والإجراءات غير المعيارية اللازمة للحصول على تراخيص. أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق يعمل حالياً لإيجاد حلول دائمة لمشاكل الوصل الكهربائي^{٣٧٧}.

بدأ استقبال المرضى في سبع مراكز للعناية الصحية الأولية من بين المراكز الثمانية المنجزة حتى هذا التاريخ. ومن بين المراكز غير المنجزة كانت هناك ٥ مراكز منجزة بنسبة ٩٠-١٠٠٪ و ٤٦ منجزة بنسبة ٧٥-٩٠٪. أما المراكز الـ ٣٨ المتبقية فهي الآن في مراحل إنجاز متفاوتة تتراوح بين نسبة ١٧٪ و ٧٥٪^{٣٧٨}.

بوجه إجمالي، أصبح برنامج مراكز العناية الصحية الأولية الذي يديره مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج منجزاً بنسبة ٨١٪، ويتوقع بأنه سينجز بالكامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^{٣٧٩}.

المستشفيات

أعيق أيضاً تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المستشفيات، لكنه، مع ذلك حقق تقدماً أكثر مما حققه برنامج مراكز العناية الصحية الأولية. كان الهدف الأساسي لبرنامج المستشفيات تجديد ١٧ مستشفى. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، زيد هذا العدد إلى ٢٠ مستشفى لكي يتم تجديدها من خلال ٢٦ مشروع^{٣٨٠}. في الوقت الحاضر، يشرف مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على إعادة تجهيز ٢٠ مستشفى بموجب عقد التصميم والبناء الأساسي وعلى إنشاء مستشفى واحد كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مسؤولة سابقاً عن إنشائه.

من بين العشرين مستشفى المشمولين في عقد التصميم والبناء الأساسي، أنجز المقاول ١٢ مستشفى. وبسبب التقدم البطيء في أعمال الإنشاءات أعيد تلزيم المستشفيات الثماني الأخرى بموجب عقود بقيمة ثابتة إلى مقاولين عراقيين، في أيار/مايو ٢٠٠٦، بتمويل



في مكان عال على مبنى مستشفى الولادة في العلوية، بغداد وضعت لافتة تقول "وزارة الصحة، مستشفى العلوية التعليمي للولادة صحة الولادة". وجد فريق تفتيش لدى المفتش العام في ربع السنة الحالي انه تم إنجاز أعمال التجديد بصورة ملائمة وأنه بعد إنجازه سيحسن هذا المستشفى خدمات العناية الصحية في بغداد

خدمات للعناية الصحية على مجموعة من المواضيع الدراسية. أبلغت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ان عدد من التدريبات لبي الهدف بفضل جهود وتعاون وزارة الصحة^{٣٨٨}.

نتائج مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مرافق العناية الصحية

سبع مراكز للعناية الصحية الأولية فقط التي تم تمويلها من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تستقبل المرضى^{٣٨٩}. كان من المتوقع ان يزود برنامج مراكز العناية الصحية الأولية خدمات عناية صحية سنوياً إلى عدد من الأشخاص يبلغ في المتوسط ٣٥ ألفاً تقريباً، أي ١١٠ أشخاص لكل مركز يومياً. في الوقت الحاضر تلبي معظم مراكز العناية الصحية الأولية العاملة قدراتها الفردية^{٣٩١}.

يلخص الجدول ١٢-٢ وضع مرافق العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني.

نشاطات غير إنشائية

خصصت المشاريع الممولة من الحكومة الأميركية مبلغ ٢١٤ مليون دولار لشراء معدات العناية الصحية، لتحديث الخدمات وتأمين التدريب. بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إنفاق مبلغ ١٧١ مليون دولار على هذا القطاع الفرعي^{٣٨٥}. منحت عقود تزويد معدات طبية ل ١٨ مستشفى عبر العراق بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٢٤ مليون دولار، كما تم شراء أجهزة لمستشفى النجف التعليمي بقيمة ١,٢ مليون دولار^{٣٨٦}. بالإضافة إلى ذلك، جرى تركيب الأجهزة الطبية وبدأ تشغيلها في مراكز العناية الصحية الأولية ال ٢٠ المنجزة، أو المنجزة جزئياً، وتم تأمين التدريب الأساسي على استعمال وصيانة هذه الأجهزة^{٣٨٧}.

في ربع السنة الحالي، حدد تقرير التدقيق الذي أصدره المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 06-030 ستة عقود غير إنشائية منحت إلى مختلف المقاولين بقيمة إجمالية بلغت ٤٣ مليون دولار. تأثرت ثلاثة من هذه العقود بسبب إنهاء العمل بموجب أوامر مهمة لإنشاء مراكز العناية الصحية الأولية، وتم إنفاق مبلغ ٣٨ مليون دولار عليها. لمزيد من المعلومات حول تأثيرات عملية الإنهاء، أنظر القسم ٣ من هذا التقرير.

مددت مهلة تنفيذ النشاطات غير الإنشائية التي تقدمت بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لتأمين التدريب لمزودي خدمات العناية الصحية. انطلقت نشاطات تدريب مزودي خدمات العناية الصحية الأولية النموذجية من أيلول/سبتمبر حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. خلال تلك الفترة تم تدريب ٢٨٣٩ مزود

الجدول ٢-١٢

إنشاءات مرافق العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): الحالية والمخططة

مرافق العناية الصحية	الوضع الحالي كما في ٢٠٠٦/١٢/٢٩	الوضع النهائي المخطط له من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
عدد المستشفيات المعاد تأهيلها	١٢	٢٠
عدد المستشفيات المبنية		١
عدد مراكز العناية الصحية الأولية المعاد تأهيلها	١٤٧	١٤٧
عدد مراكز العناية الصحية الأولية التي تم تجهيزها	٦٠٠	٦٠٠
عدد مراكز العناية الصحية الأولية الصغيرة التي تم بناؤها وتجهيزها	٦	٦
عدد مراكز العناية الصحية الأولية النموذجية المجزة حتى مرحلة التشغيل	٧	١٤٢

المصدر: استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، (المستشفيات ومراكز العناية الصحية الأولية النموذجية، وزارة الخارجية قسم التقرير ٢٢٠٧، الجدول ٥ (قياسات مترية مختارة)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، (كافة المعطيات الأخرى)

نتائج مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

تحقق الإنشاءات الجارية في موقع مستشفيات مختلفة تقدماً أثر إعادة تلزيم تلك العقود إلى شركات عراقية محلية كما بينه تقرير التفتيش للمفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم 06-061 و 06-065، وكما بينه أيضاً تقرير التفتيش رقم 06-066 الذي نفذ خلال ربع السنة الأخير. لكن باستثناء واحد مهم هو مستشفى الأطفال بالبصرة الذي أشار تقرير التدقيق رقم 06-016 (تموز/يوليو ٢٠٠٦-٠٦) للمفتش العام انه متأخر بدرجة ذات شأن عن التواريخ المحددة في الجدول الزمني.

تم الإبلاغ عن ان برنامج إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية يتقدم بمعدل أبطأ بكثير مما هو مقرر وان هذا البرنامج أنجز مركزاً واحداً فقط للعناية الصحية يستخدمه المرضى العراقيون منذ ربع السنة الأخير. لمزيد من المعلومات حول المشاكل المترافقة مع إنشاء مراكز العناية الصحية، انظر تقرير التدقيق رقم 06-011 (نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الذي أصدره المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

مشاريع غير إنشائية

علاوة على إنشاء وإعادة تأهيل مرافق طبية عبر كامل الأراضي العراقية، كان من المطلوب تركيب أجهزة طبية ولطب الأسنان في كافة مراكز العناية الصحية الأولية. حتى هذا التاريخ، تم شراء أجهزة طبية ومجموعات أثاث بقيمة ٧٠,٤ مليون دولار تقريباً وسلمت إلى المراكز المعنية^{٣٩٢}. لكن لم يتم حتى الآن تركيب هذه الأجهزة ومجموعات الأثاث في مواقعها المعنية، وبدلاً من ذلك، جرى تخزينها في مستودعات لتجميعها لاحقاً. أشار تقرير التدقيق رقم 06-03 الذي أصدره المفتش العام انه حتى ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦ كان قد تم تسليم ١٣٠ مجموعة الأجهزة الطبية إلى مستودع خاضع لإشراف حكومة الولايات المتحدة.

كما دعمت برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برامج تدريب مزودي خدمات العناية الصحية وموظفيهم، وحملات التلقيح ضد شلل الأطفال، والحصبة، والنكاف، والحصبة الألمانية، وزودت كمية من اللقاحات تضمن توفر عمليات تأمين المناعة الروتينية.

أعيقَت النشاطات في هذا القطاع بصورة مبدئية بفعل سوء إدارة الحكومة الأميركية وتخلف المقاول على أساس عقد التصميم والبناء عن تنفيذ وإنجاز الأعمال المحددة في عقود إعادة الاعمار. أثرت هذه المسائل بدرجة أكثر أهمية على برنامج إنشاء مراكز عناية صحية أولية نموذجية. وبصورة إجمالية سوف يتم تقييم افضل للتأثير الطويل الأمد لهذه المشاريع بعد الإنجاز التام لمشاريع إنشاء المستشفيات ومراكز العناية الصحية الأولية.

التحديات

تطرح قضية الأمن تهديداً ذا شأن على قطاع العناية الصحية. بالأخص سبب الانقسام الطائفي المتنامي في المجتمع العراقي. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اختطف في بغداد نائب وزير الصحة وهو من حزب الدعوة كما تمكن نائب وزير آخر من النجاة بصعوبة من عملية اغتيال في اليوم التالي^{٣٩٣}. واستناداً إلى تقارير إخبارية، حاصر ٣٠ متمرداً المقر الرئيسي لوزارة الصحة في وقت لاحق من ذلك الأسبوع^{٣٩٤}. علاوة على ذلك تتم عمليات شراء وتوزيع أجهزة طبية ومعدات على يد شركات تملكها الدولة كانت معرضة لعدم الكفاءة وربما حتى للفساد^{٣٩٥}.

ملخصات القطاعات

يستمر إلا عدد صغير من القطارات التي تسير عبر نجل البلاد بسبب المشاكل الأمنية.

تستمر المشاريع في المطار الدولي للبصرة بتحقيق تقدم ويتوقع أن تكتمل بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ وقد أنجزت المشاريع في مطارات أخرى.

- يستمر سكان العراق في الاشتراك خدمات الهاتف الجوال بوتيرة سريعة رغم ان العدد الإجمالي للاشتراكات في خط الهاتف الثابت بقي مستقراً. أصبح عدد العراقيون الذين يستفيدون من خدمة الهاتف الجوال حالياً أكثر من ثمانية ملايين.

الشكل ٢-٤٩

حصة قطاع النقل والاتصالات كجزء من تمويل صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق

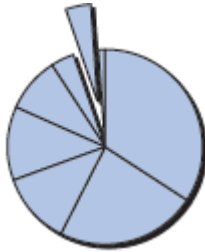
بمليارات الدولارات

النسبة المئوية من ١٩,٤٤ مليار دولار

المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي للعراق - وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١.

٤%

قطاع النقل والاتصالات
٨٠ مليار دولار



القطاع
النقل والاتصالات

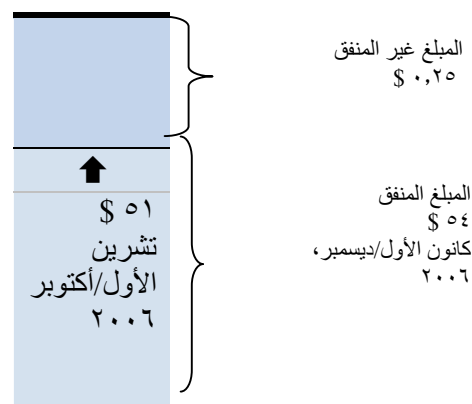
قطاع النقل والاتصالات

يبحث هذا القسم في تقدم إعادة الإعمار في قطاع النقل والاتصالات (T&C). حسنت المشاريع في هذا القطاع أنظمة النقل في العراق، مثل المرافئ، وسكك الحديد، والطرق، والجسور، والمطارات. كذلك يشمل هذا القطاع مشاريع الاتصالات الممولة من قبل الولايات المتحدة^{٣٩١}.

يقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه الملاحظات حول التقدم المحق في قطاع النقل والاتصالات خلال ربع السنة هذا:

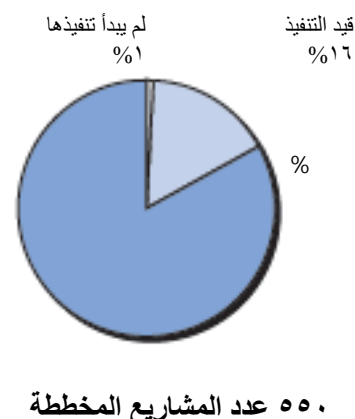
- بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تم إنفاق أكثر من ٦٧% من مبلغ ٨٠٠ مليون تقريباً من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق المخصص لهذا القطاع. يبين الشكل ٢-٤٩ تمويل القطاع كجزء من مجموع تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق علماً ان مشاريع القطاع أصبحت منجزة بنسبة ٨٣%.
- بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اكتملت جهود الولايات المتحدة لإعادة اعمار العراق في مرفأ ام قصر بنسبة ٨٦%.
- مشاريع الولايات المتحدة انجزت تصليح ٩٠% من اصل ٩٨ محطة لسكك الحديد لكن آثار هذه المشاريع لازالت تبدو غير ظاهرة. رغم إن المعدل الأسبوعي خلال ربع السنة الحالي لرحلات القطارات بلغ ٤٥ رحلة، لكن لا

الشكل ٥٠-٢
وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق-
قطاع النقل والاتصالات
بمليارات الدولارات
المصدر: تقرير الوضع الأسبوعي للعراق – وزارة
الخارجية الأميركية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١.
المبلغ الملزم ٠,٧٩ دولار



الشكل ٥١-٢
وضعية مشاريع النقل والاتصالات المحمولة من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق (IRMO) (٢٠٠٦/٣٠/١٢)
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية _ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

القطاع	لم يبدأ تنفيذها	قيد التنفيذ	المنجزة	المجموع
الطرق والجسور	٦	٦٧	٢١٥	٢٨٨
إعادة تأهيل وترميم محطات سكة الحديد	٨	٨	٩٠	٨٩
شبكة الألياف للاتصالات الموحدة			٩٤	٩٤
تحديث أعمال الاتصالات السلكية	١	١	٣٢	٣٤
الطيران المدني	٥	٥	١٤	١٩
إعادة تأهيل مرفأ ام قصر	٢	٢	٩	١١
الطرق السريعة				٤
إصلاحات عمليات/قوانين قطاع الاتصالات			١	١
أنظمة الاتصالات		١		١



٥٥٠ عدد المشاريع المخططة

نشاطات الشحن البحري

تركزت مشاريع الشحن على مرفأ ام قصر وتم تمويل مبلغ ٤٥ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة العراق لأعمال إعادة التأهيل وشراء معدات جديدة. وتم إلزام كافة هذه التمويلات خلال ربع السنة الأخير. أنجز مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، خمسة من أصل سبعة مشاريع وأصبح البرنامج الإجمالي منجزاً بنسبة ٨٦٪. اكتمل تنفيذ السياج الأمني بقيمة ٤,٣ مليون دولار. وتم تدريب فريق إطفائي لتشغيل زوارق مكافحة الحريق، وتم منح عقود لتوريد الآليات ومحركات الرافعات، وتحسين مستويات الأمن. وأخيراً، جرى في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر تسليم ٨٧٪ من أعمال إعادة تجديد الرافعات/الناشرات نوع تلكون (Nelcon). من ا لمتوقع إنجاز مشروع الشحن البحري في شباط/فبراير ٢٠٠٧.^{٤٠٢}

نتاج مشاريع النقل البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRAF) منتجة للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة، أصبح الآن ١٦ رصيفاً بحرياً قيد التشغيل؛ بينما كان هناك رصيف واحد شغّال في نهاية الحرب^{٤٠٣}. المشاريع الأخرى تركز على تعزيز قدرة المناولة والكفاءة التشغيلية، علاوة على زيادة الأمن لتأمين تدفق أكثر وثوقاً للبضائع الداخلة والخاصة إلى /من المرفأ^{٤٠٤}.

حصيلة مشاريع النقل البحري الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

مع ان مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم يتلقى أية معطيات حول عدد السفن التي رست في المرفأ خلال ربع السنة هذا، يبقى مرفأ ام قصر مرفأ مزدحماً مع وجود خطوط طويلة من السفن التي تنتظر دورها للرسو. تدرس الحكومة العراقية إنشاء مرفأ جديد يحتوي على حوالي مئة مرسى في شبه جزيرة الفاو. حتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تبدأ أي أعمال إنشائية ويبقى المشروع في مرحلة التخطيط^{٤٠٥}.

النشاطات في قطاع النقل والاتصالات

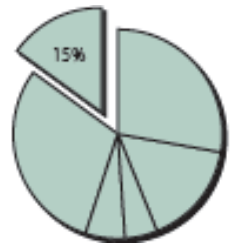
بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ كان قد تم إلزام كافة تمويلات هذا القطاع من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتم إنفاق ٥٤٠ مليون دولار منها. يبين الشكل ٢-٥٠ وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النقل والاتصالات. من المتوقع ان تكتمل أعمال الإنشاء في هذا القطاع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. يبين الشكل ٢-٥١ وضعية المشاريع في قطاع النقل والاتصالات. تستخدم أيضاً أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدعم المشاريع في هذا القطاع. بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان قد تم إلزام كامل تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تقريباً البالغة ٧٥,٦٦ مليون دولار لهذا القطاع وتم إنفاق حوالي ٢٥ مليون دولار منها. وأيضاً اكتمل تنفيذ ٣١٨ مشروع ممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ويجري تنفيذ ٢٣٨ مشروعاً ولم يبدأ حتى الآن تنفيذ أربعة مشاريع. انظر الشكل ٢-٥٢ لمعرفة تفاصيل تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في هذه القطاع.

الشكل ٢-٥٢

قطاع النقل والاتصالات كجزء من تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦

بملايين الدولارات
النسبة المئوية من مبلغ ٥١٦,١٦ مليون دولار
المصدر: مكتب مساعدة وزير الجيش
الإدارة المالية والمراقب المالي ٢٠٠٦/٩/٣٠

النقل والاتصالات
٧٥,٦٦ مليون دولار





ناقلة نفط تُحمّل على محطة تحميل نفط البصرة في مرفأ ام قصر، وهو مرفأ الشحن البحري الرئيسي للعراق

في نطاق نشاطات الإنشاء الأخرى، أنجزت مشاريع رفع المستوى في ورشة الصيانة في السماوة بقيمة ٩ ملايين دولار ومنح في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عقد بمبلغ ٣٣ ألف دولار لمعالجة العمل الإضافي في محطة السكة الحديد المركزية في بغداد. انظر الشكل ٢-٥٣ لمعرفة مشاريع محطة السكة الحديد حسب مواقعها.

نشاطات سكك الحديد

بتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغت قيمة المخصصات المالية لهذا القطاع الفرعي ١٩٧ مليون دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أبلغت وزارة الخارجية انه أعيد تخصيص مبلغ ١,٢ مليون دولار للطيران المدني لرفع مستوى المطار الدولي في البصرة. انفق قسم كبير من هذه الاكلاف، أي ١٣١ مليار دولار لشراء مواد ومعدات. استخدم معظم هذه الأموال لشراء معدات صيانة خطوط السكة الحديد، قطع الغيار، العدد والمواد أخرى.

نظام مراقبة القطارات المستند الى الاتصالات (CBTC) يشمل عقدين مختلفين. تقدر كلفة المرحلة الأولى بـ ١٦ مليون دولار من هذا المشروع الذي تبلغ قيمته الإجمالي ٥٧,٦ مليون دولار ويتوقع ان يكتمل تنفيذها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. سوف تزود هذه المرحلة سكك حديد الجمهورية العراقية (IRR) بنظام مراقبة للقطارات لتعقب حركة سير كافة القطارات العاملة في نظام سكة الحديد. اكتمل المشروع بنسبة ٨٨% ومن أجل الإتاحة للمقاول ببدء تركيب ما يعتبر العمود الفقري للنظام تم تنفيذ ٣٣ عملية مسح للمواقع العائدة لأبراج الاتصالات بين الموصل والبصرة. سوف تزود المرحلة الثانية شبكة اتصالات رقمية عبر اللاسلكي يعمل بالموجة الميكرويه تبلغ كلفتها ٤١,٦ مليون دولار (يشار إليها أيضا بالعمود الفقري لنظام مراقبة القطارات المستند الى الاتصالات)، لكن لم تبدأ الأعمال حتى الآن.

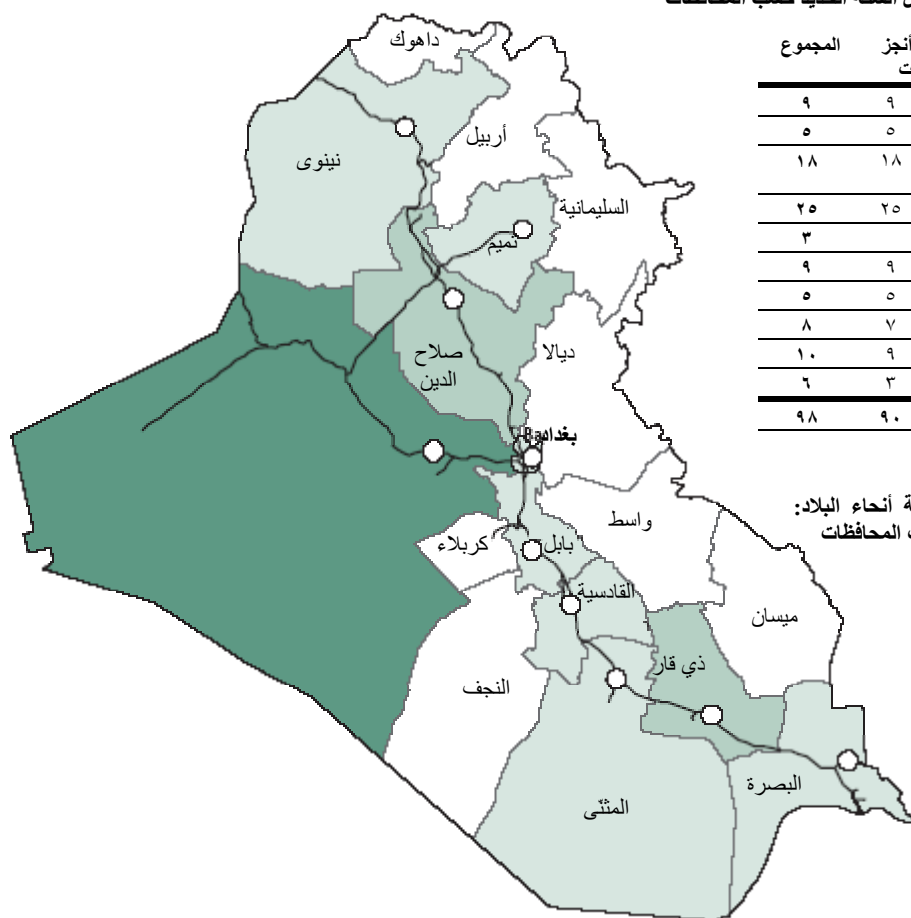
الشكل ٢-٥٣

مشاريع إعادة تأهيل محطات السكة الحديد حسب المحافظات

المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق في ٢٠٠٦/١٢/٣٠، استجابة لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٨.

وضعية مشاريع إعادة تأهيل السكة الحديد حسب المحافظات

المحافظة	يجري تنفيذها	أنجزت	المجموع
نينوى	٩	٩	٩
تميم	٥	٥	٥
صلاح الدين	١٨	١٨	١٨
الانبار	٢٥	٢٥	٢٥
بغداد	٣	٣	٣
بابل	٩	٩	٩
القادسية	٥	٥	٥
المتن	٨	٧	١٥
ذي قار	١	٩	١٠
البصرة	٣	٣	٦
المجموع	٨	٩٠	٩٨



العدد الإجمالي للمشاريع في كافة أنحاء البلاد:
٩٥ العدد الإجمالي للمشاريع حسب المحافظات





لافتة على المحطة المركزية لسكة الحديد في بغداد.
لم تسير أي قطارات على خط بغداد- البصرة منذ
شباط/فبراير ٢٠٠٦

نشاطات المطارات

جرى تخصيص مبلغ ٨٠ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق للملاحة الجوية المدنية التي تشمل إعادة تخصيص مبلغ ١٣ مليون دولار من مبادرات مختلفة مثل إعادة تأهيل مرفأ ام قصر، وإعادة تأهيل السكة الحديد، والشركة العراقية للبريد والاتصالات اللاسلكية والسلكية وعدة مشاريع أمنية أخرى. أعيد تخصيص الأموال الى الملاحة الجوية لأن المشاريع في هذا القطاع الفرعي ملموسة بدرجة اكبر وكانت المشاريع فيها قد حققت تقدماً جيداً^{٤٢٠}. وأيضاً، جاءت عروض المقاولين للإنشغال المخططة في مطار بغداد الدولي أعلى من المبالغ المقدرة لها^{٤٢١}.

في ربع السنة هذا، أنجز مشروع أجهزة المساعدة البصرية بقيمة ٧ ملايين دولار في مطار بغداد الدولي كما تم تنفيذ عدد من برامج التدريب لموظفي سلطة الطيران المدني العراقي خلال ربع السنة هذا شملت تدريب على معاينة جدارة الطيران، وعمليات الرادار والصيانة، وبرنامج مكثف استمر ٢٢ أسبوعاً على مهارات اتصالات مراقبة حركة الطيران^{٤٢٢}.

تم تعيين معظم هذه الأموال التي أعيد تخصيصها لدعم رفع مستوى مطار البصرة الدولي (BIA). وتم الاتفاق على ان مشاريع مطار البصرة الدولي هي ذات أولوية عالية فتلقت تمويلات من قطاعات فرعية وقطاعات أخرى فور توفر الموارد^{٤٢٤}.

نتائج مشاريع السكة الحديد الممولة من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق

ساعدت مشاريع الولايات المتحدة في جعل عدد القاطرات العاملة يصل الى ١٢٥. وفور انتهاء الحرب كان يوجد ٢٥ قاطرة فقط في العراق. رغم ان معظم تمويلات لمشاريع سكة الحديد العراقية قد ذهب لتنفيذ مبادرات غير إنشائية فقد أصلحت مشاريع الإنشاء ٩٠ من أصل ٩٨ محطة قطار مخططة للإصلاح بموجب هذا البرنامج البالغة قيمته ٥١ مليون دولار^{٤١٤}.

نتائج مشاريع السكة الحديد الممولة من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق

خلال ربع السنة هذا تم تسير معدل ٤٥ قطاراً بالأسبوع، بارتفاع عن المعدل المسجل في السنة الأخيرة البالغ ٢٧ قطاراً بالأسبوع^{٤١٥}. مع أنه تم استئناف رحلات الركاب اليومية بين البصرة والحلة بعد شهر رمضان فقد سجلت حركة سفر محدودة للركاب بين الموصل والرابية^{٤١٦}.

رغم الزيادة في عدد رحلات القطارات خلال ربع السنة هذا فلا زال المعدل اقل بكثير من العدد المخطط للقطارات لأربعاء السنة السابقة. يعود سبب هذا النقص بصورة أولية الى الظروف الأمنية السيئة التي استمرت في إعاقة حركة سير القطارات في العراق. فلم يسير أي قطار على خط بغداد - البصرة - ام قصر منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦^{٤١٧}. كما ان سكة الحديد معرضة أيضاً لتهديدات المسلحين في بيحي والدورة الأمر الذي يؤثر على قدرة عمليات القطارات^{٤١٨}. غادر موظفو سكة الحديد الجمهورية العراقية محطة الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر: ونُهب فوراً محتوياتها^{٤١٩}.



المحطة المركزية لسكة الحديد في بغداد. عاين مفتشوا مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إعادة تأهيل هذا المرفق في صيف ٢٠٠٦

الطرق والجسور

لن تنجز المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد ركزت هذه المشاريع على الطرق القروية الصغيرة وعلى عدة طرق سريعة مهمة للتجارة والنقل العام، كما على الجسور^{٤٢٨}.

مشاريع الطرق والجسور الرئيسية المنجزة وقيد التنفيذ

اكتمل إنشاء جسر الحمزة في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^{٤٢٩} وسوف يتم رفع مستوى الطريق السريع بين بغداد وكركوك بإضافة أربع خطوط سير بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما سيتم وصل الديوانية والسماوة بواسطة طريق سريع محسن رباعي الخطوط. من المقرر إنجاز هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ١٥,٥ مليون دولار، في شباط/فبراير ٢٠٠٨^{٤٣٠}.

في ربع السنة هذا، بدأ تنفيذ ثلاثة مشاريع جديدة في مطار البصرة الدولي تشمل رفع مستوى وإصلاح الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية والاتصالات، ونظام رادار جديد، ينجز بالكامل نظام إمداد المياه في المطار. من المتوقع ان يكتمل إنجاز هذه المشاريع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. أما مشروع إعادة تأهيل محطة الركاب وتحديد برج المراقبة في المطار فقد أنجز بنسبة ٩٥ % ومن المقرر أن ينجز بالكامل في أيار/مايو ٢٠٠٧.

يلخص الجدول ٢-١٣ العمل المنجز في مطارات بغداد، والبصرة، والموصل كما يبين جهود الولايات المتحدة لإعادة إعمار هذا القطاع الفرعي التي باتت على وشك الإنجاز.

نتائج ومشاريع النقل الجوي الممولة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق

خلال ربع السنة هذا، سجل مطار بغداد الدولي معدلاً وسطياً بلغ ٤٢٣ رحلة جوية بالأسبوع^{٤٢٦} وهو ما يشكل انخفاضاً عن المعدل الوسطي السابق الذي بلغ ٤٧٣ رحلة في ربع السنة الأخير، ويشمل هذا المعدل الرحلات العسكرية والمدنية.

أبلغ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان مطار البصرة الدولي شهد زيادة في عدد الهجمات لأن الجيوش البريطانية أعدت انتشارها هناك نتيجة إغلاق قواعدها التي كانت منتشرة في الجنوب^{٤٢٧}.

الجدول ٢-١٣

وضعية المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة في مطارات العراق كما هي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

المطار	حجم العقد	عدد المشاريع	تاريخ الإنجاز المتوقع	الوضعية
بغداد الدولي (BIAP)	١٧ مليون دولار	٧	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	منجز بنسبة ١٠٠%
البصرة الدولي (BIA)	٢٥ مليون دولار	١٠	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	منجز بنسبة ٥٥%
الموصل	٢٠ ملايين دولار	١	أيلول/سبتمبر	منجز بنسبة ١٠٠%

المصدر: مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

الوزارة مع الإدارة الفدرالية الأميركية للطرق السريعة في هذا المشروع^{٤٣٧}.

نتاج مشاريع الطرق والجسور الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
مشاريع الولايات المتحدة للطرق والجسور في العراق ستقوم بتصلح ورصف ٤٦٤ ميلاً من الطرق، بما فيها ٢٦١ ميلاً من الطرق القروية، و ١١٢ ميلاً من الطرق السريعة للمدن، و ٩١ ميلاً من الطرق الرئيسية^{٤٣٨}. سيتم تصلح عشرة جسور بنهاية برنامج إعادة الإعمار لهذا القطاع، ثمانية جسور منها ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وجسران اثنان ممولان من صندوق تنمية العراق (DFI)^{٤٣٩}.

أبلغ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ان خمسة مشاريع للجان الإقليمية لإعادة الإعمار، وهي أربع طرق وجسر واحد، قد أنجزت في ربع السنة هذا بطول إجمالي بلغ أربعة أميال^{٤٤٠}.

برنامج الطرق القروية، الذي تبلغ ميزانيته ٣٨,٥ مليون دولار سوف يحسن ٢٦٣ ميلاً من الطرق عبر ١٥ محافظة في العراق^{٤٣١}. كان من المقرر في بادئ الأمر إنجاز هذا المشروع بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦ والآن أصبح من المتوقع إنجازهِ بحلول تموز/يوليو ٢٠٠٧. أعيق تنفيذ هذا المشروع بسبب المشاكل الأمنية قلّة الموارد الإنشائية كالببومين، والإسفلت، والوقود. في عام ٢٠٠٦ قام مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمعاينة مشاريع الطرق القروية المختلفة (06-059, 06-055, 06-039) واستنتج ان الإنشاءات تتوافق مع أهداف العقد وتلبي معايير التصميم.

الجان الإقليمية لإعادة الإعمار (PRDCs) تعطي الأولوية لمشاريع الطرق في محافظات والمشاريع التي صدرت عنها تحقق التقدم. يوجد حالياً ٥٦ مشروع قيد التنفيذ بقيمة ٥٦,٥ مليون دولار واكتمل تنفيذ ٦ مشاريع منها حتى هذا التاريخ^{٤٣٥}. في ربع السنة هذه تمت الموافقة على مشروع بتمويل دعم طارئ بقيمة ٢,٥ مليون دولار لمركز تبادل التكنولوجيا (عرف سابقاً باسم مركز نقل التكنولوجيا أو T2C). سوف تنفق هذه الأموال بصورة رئيسية على مشاريع ميسرة، وبالأخص مشاريع بناء قدرات الحكومة ومبادرات التدريب. هناك مقر مركز لتبادل التكنولوجيا في وزارة التعمير والإسكان وتشارك

الاتصالات السلكية واللاسلكية

تم تمويل مشاريع لتحديث لجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد بقيمة ٢٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق وتم إلزام كافة هذه التمويلات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.^{٤٤١} شملت هذه المشاريع ٣٤ مشروعاً ركزت على إنشاء وتأهيل مكاتب البريد. وفي نهاية ربع السنة هذا كانت المشاريع قد أنجزت بنسبة ٨٠% بارتفاع من نسبة ٦٥% في ربع السنة الأخير. من المتوقع أن يكتمل إنجاز مشروع مكتب البريد الأخير في تموز/يوليو ٢٠٠٧.^{٤٤٢} عند اكتمالها، من المتوقع أن تؤمن المشاريع خدمات بريدية إلى حوالي مليون عراقي^{٤٤٣}

تم تخصيص مبلغ ٤٨ مليون دولار إلى نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق وجرى الالتزام به بنهاية ربع السنة هذا. سيخدم هذا التمويل لبناء مركز التحويل الأولي للنداءات الهاتفية في مدينة المأمون وشبكة اتصالات لاسلكية بنطاق عريض. اكتمل تنفيذ مركز التحويل الأولي للنداءات بنسبة ١٣% في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ويُقدر بأنه سينجز بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. كما بدأ بناء مركز بديل الهاتف (سنترال) في مدينة المأمون في ربع السنة هذا.^{٤٤٦} في أواخر أيلول/سبتمبر بدأت دائرة التشغيل والصيانة بتزويد العمال، والمواد، والمعدات، والعدد، والإدارة، والنقل، والأمن إلى شبكة الاتصالات اللاسلكية بنطاق عريض لتأمين الاتصال بين ٣٥ وزارة عراقية. المشروع الآن أصبح منجزاً بنسبة ٥٠%^{٤٤٧}.

استناداً إلى تقرير القسم ٢٢٠٧ لشهر تشرين الأول/أكتوبر الصادر عن وزارة الخارجية، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تخفيض التمويل المخصص لشبكة الألياف البصرية الموحدة (CFN) إلى ٥٠ مليون دولار. كانت هذه الأموال سوف تُحول إلى قطاع العناية الصحية لدعم إكمال مستشفى الأطفال في البصرة. لكن جرى منح عقد بقيمة مليون دولار منها إلى تشغيل وصيانة الألياف البصرية الموحدة.^{٤٤٨}

بغية تحديث نظام عمليات الاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق ودعم إنشاء وكالة تنظيمية، خُصص مبلغ ٢٠ مليون دولار إلى لجنة الاتصالات ووسائل الإعلام، في ربع السنة الأخير اكتمل إنشاء المركز الرئيسي لهيئة الاتصالات ووسائل الإعلام وتم إنجازه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.^{٤٤٩} ومنح عقد بقيمة ٢,٥ مليون دولار لتدريب كافة موظفي لجنة الاتصالات ووسائل الإعلام كما تم منح عقد بقيمة ٤,٧ مليون دولار لشراء معدات الشبكة العريضة الواسعة النطاق (LAN).^{٤٥٠}

نتاج وحصيلة مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية

بعد ان تم إعادة تنظيم لجنة الاتصالات ووسائل الإعلام (CMC) من المحتمل جداً أن تدير وزارة الاتصالات الوظائف التنظيمية للاتصالات السلكية اللاسلكية، وإدارة عملية منح التراخيص وظائف الإرسال اللاسلكي. سوف تحتفظ لجنة الاتصالات والوسائل الإعلامية بمسؤوليتها في الإشراف على إصدار تراخيص العمل لوسائل الإعلام وللبث الإذاعي.^{٤٥١} يشمل أحد أولويات وزارة الاتصالات ولجنة الاتصالات والوسائل الإعلامية توسيع الشبكة المحلية للاتصالات اللاسلكية لكي تصل إلى محافظة الانبار المتقلبة الأوضاع.^{٤٥٢}

رغم ان الولايات المتحدة قد زودت بعض التمويلات لتراخيص البث الإذاعي، فقد نفذت معظم عمليات تطوير البنية التحتية للهاتف الجوال من القطاع الخاص. تستمر إعداد المشتركين في الهاتف الجوال في الازدياد بخطوات سريعة من ٧,٢ مليون مشترك في ربع السنة الأخير إلى أكثر من ٨,٧ مليون مشترك في ربع السنة هذا. لكن ظل عدد المشتركين في الهاتف الثابت على حالة خلال ربع السنة هذا. في الوقت الحاضر بلغ عدد المشتركين في شبكة الانترنت حوالي ٢٣٠ ألف في العراق^{٤٥٣}، يستفيدون من خدمات الشركة الحكومية لخدمات الانترنت. ويتمكن معظم العراقيين من الوصول إلى شبكة الانترنت عبر المقاهي والفنادق.

الجدول ١٤-٢
مشاركو الهاتف الحاليون مقارنة مع مشاركي ما قبل الحرب

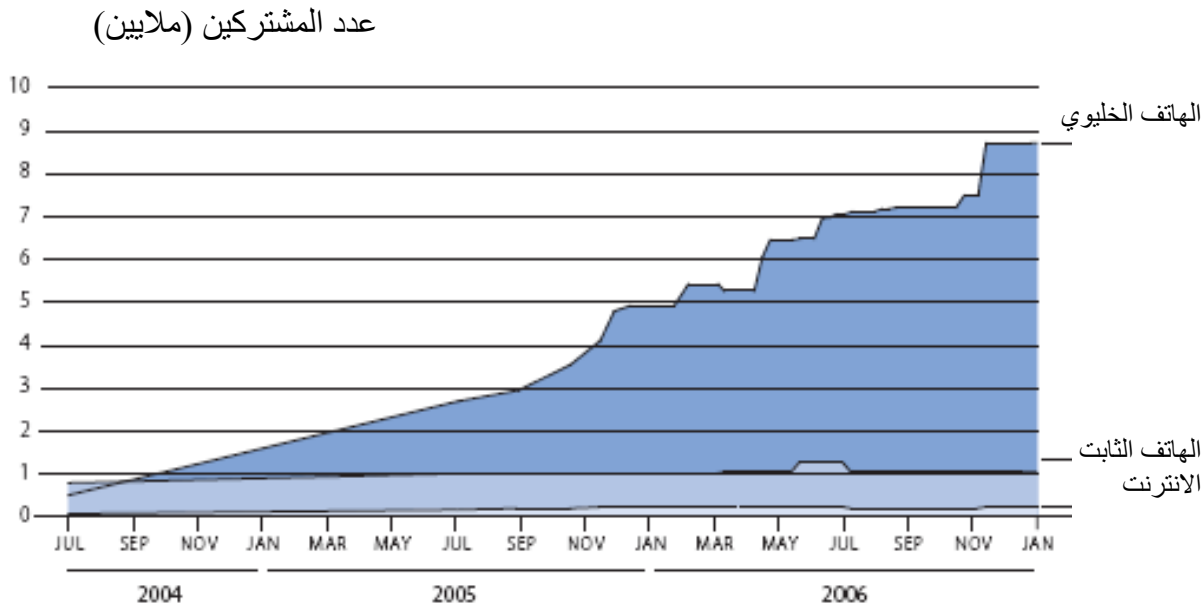
مقياس الناتج	مستوى ما قبل الحرب (٢٠٠٣)	وضعية ربع السنة المنصرم كما هي في ٢٠٠٦/٩/٢٦	الوضعية الحالية كما هي في ٢٠٠٧/١/١
مشاركي الهاتف الثابت	٨٣٣,٠٠٠	١,٠٤٦,٠٢٧	١,٠٤٦,٠٢٧
مشاركي الهاتف الجوال	٨٠,٠٠٠	٧,٢١٤,٦٥٠	٨,٧١٢,٠٢٧

المصدر: مستوى ما قبل الحرب: وحدة مجلة الايكونوميست للاستخبارات، تقارير أوضاع الدول - العراق ٢٠٠٥، الصفحة ٣٤، الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتصالات العالمية/مؤشرات ICT، دون تاريخ، الصفحة أ-٣٠. متوفر على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني: <http://www.itu.int/ITU-D/ic/statistics/at-glance/cellular03>. وضعية ربع السنة المنصرم: تقرير الوضعية الأسبوعي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٣. الوضعية الحالية: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، تقرير الوضعية الأسبوعي، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الصفحة ٢٣.

يبين الشكل ٥٤-٢ الارتفاع المستمر في عدد مشاركي الهاتف الخليوي وتقران الجدول ١٤-٢ العدد الحالي من المشاركين في خدمات الهاتف مع مستويات ما قبل الحرب

الشكل ٥٤-٢

وضعية تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - النقل والاتصالات
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي عن الوضعية ٢٠٠٧/١/٢؛
وزارة الخارجية، الوضعية الأسبوعية للعراق (٢٠٠٦/٩/٢٧)



العقود

مستوى العقود. سوف يتابع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق جهوده لاحتساب كل النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية وجمع معلومات حول العقود الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الدعم للطوارئ.

تم حتى هذا التاريخ إلزام حوالي ١٨ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما يزيد عن ٦,٥ مليار دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية. على مستوى العقود، يستطيع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديد المحاسبة لنسبة ٨١٪ من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ونسبة ٩٨٪ من أموال صندوق قوات الأمن العراقية.

يلخص الجدول ٢-١٥ نشاطات التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية المدخلة إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، (بمليارات الدولارات).

وسع قانون المحاسبة لإعادة إعمار العراق الصادر في العام ٢٠٠٦ مدى إشراف مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بحيث أصبح يشمل صندوق قوات الأمن العراقية، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق الدعم للطوارئ (ESF) وغير ذلك من نشاطات التمويل المتعلقة بإعادة الإعمار. وكانت النتيجة ان ضاعف مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق جهوده لجمع المعطيات من أجل المحاسبة المتعلقة بهذه الأموال.

في ربع السنة هذا، جمع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يزيد عن ١٠ آلاف عملية تعاقد مموله من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية، بقيمة إجمالية بلغت تقريباً ٢١ مليار دولار على شكل التزامات و ١٦ مليار دولار على شكل نفقات. أنتج جهد جمع المعلومات الأولية حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق الدعم للطوارئ تقارير على المستوى التلخيصي كان ينقصها تفاصيل على

الجدول ٢-١٥

ملخص عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية المدخلة في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) (بمليارات الدولارات)

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	المبلغ الملزم	المبالغ المنفقة	المبالغ غير المنفقة
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)			
نفقات إنشائية لدى فرقة منطقة الخليج	٧,٧٤ دولار	٥,٦٣ دولار	٢,١١ دولار
نفقات غير إنشائية لمكتب المشاريع والعقود	٤,٠٨	٣,٤٩	٠,٥٩
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	٢,٩٢	٢,٥٣	٠,٣٩
المجموع الفرعي	١٤,٧٤ دولار	١١,٦٥ دولار	٣,٠٩ دولار
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			

نفقات صندوق قوات الأمن العراقية عام ٢٠٠٥	٥,١٧	٤,١٩	٠,٩٨
نفقات صندوق قوات الأمن العراقية عام ٢٠٠٦	١,٣٠	٠,٥٨	٠,٧٢
المجموع الفرعي	٦,٤٧ دولار	٤,٧٧ دولار	١,٧ دولار
المجموع الإجمالي	٢١,٢١ دولار	١٦,٤٢ دولار	٤,٧٩ دولار

مستعمل في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS). خلال ربع السنة هذا ازدادت المبالغ المدفوعة إلى شركة سيمبيون للطاقة المحدودة بحوالي ٥٠% لتنفيذ مشاريع نقل في قطاع الكهرباء.

تحليل المتعاقدين مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
يبين الجدول ١٦-٢ أكبر عشرة متعاقدين تلقوا أموالاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب ما هو الجدول ١٦-٢
أكبر عشرة متعاقدين

المتعاقدين	ملزمة	منفقة	منفقة في ربع السنة السابقة	% زيادة في النفقات
شركة بكتل	١,١٦٢ دولار	١,١١٣ دولار	١,١٤٩ دولار	٦%
فلور أميك المحدودة	٩٨٢ دولار	٨٧٨ دولار	٨٤٢ دولار	٤%
بارسونز غلوبال سرفيسز	٧٣٣ دولار	٦١٠ دولار	٦١٠ دولار	٠%
اتحاد شركات بارسونز العراق	٦٥٨ دولار	٤٥٦ دولار	٣٨٩ دولار	١٧%
كيلوغ براون أند روت سرفيسز	٥٦٠ دولار	٤٨٢ دولار	٤٣٥ دولار	١١%
واشنطن غروب انترناشيونال	٥٣١ دولار	٤٢٧ دولار	٣٨٩ دولار	١٠%
ديفلوبمنت الترانزيتيفز المحدودة	٤٤٠ دولار	٤٣٦ دولار	٤٣٦ دولار	٠%
انفيرومنثال كيميكال كوربوريش	٣٥٤ دولار	٣٤٩ دولار	٣٤٦ دولار	١%
اتحاد شركات انهام	٢٥٩ دولار	٢٥٨ دولار	٢٥٨ دولار	٠%
شركة سيمبيون للطاقة المحدودة	٢٤٩ دولار	٤٩ دولار	٣٣ دولار	٤٨%

تحليل المتعاقدين مع صندوق قوات الأمن العراقية
يبين الجدول ١٧-٢ أكبر عشرة متعاقدين مع صندوق قوات الأمن العراقية. أكبر متعاقد مع صندوق قوات الأمن العراقية هو شركة انفيرومنتال كيميكال كوربوريشن التي سجلت أكثر من نسبة ٤٥ % من الطلبات غير المسلمة المتعلقة لعدة مشاريع تدريب وعمليات جارية لحساب وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

الجدول : ١٧ - ٢
أكبر عشرة متعاقدين

المتعاقدين	ملتزم بها	منفقة	مبالغ الطلبات غير المسلمة	% من الطلبات غير المسلمة
انفيرومنتال كيميكال كوربوريشن	٤٣٤ دولار	٢٣٦ دولار	١٩٨ دولار	٤٦%
ايكوم غوفرنمانت سرفيسز انك	٢٣٦ دولار	٢١٢ دولار	٢٤ دولار	١٠%
تولتيست انك	١٨٨ دولار	٨٩ دولار	٩٩ دولار	٥٣%
أي ام جنرال المحدودة	١٦٢ دولار	١٦١ دولار	١ دولار	١%
تترا انترناشيونال المحدودة	١٦٠ دولار	١٠٩ دولار	٥١ دولار	٣٢%
أي ام إي سي ايرث اند انفيرومنتال انك	١٥٧ دولار	٨٢ دولار	٧٥ دولار	٤٨%
انوفاتيف تكنيكال سوليوشينز انك	١٤٤ دولار	٢١ دولار	١٢٣ دولار	٨٥%
واشنطن غروب انترناشيونال	١٣٠ دولار	٥٥ دولار	٧٥ دولار	٥٨%
اوغارا-هس اند ايزنهاردت ارمورينغ كومباني	١٢٠ دولار	١١٧ دولار	٣ دولار	٣%
بي آل بي	١١٦ دولار	٧٩ دولار	٣٧ دولار	٣٢%

في التقارير ربع السنوية الماضية سلط مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الضوء على المعلومات الخاصة بكلفة الإنجاز المستخرجة من تقارير تقييم المشاريع. لكن في ربع السنة الأخير أصدرت وزارة الخارجية تقارير حول كلفة الإنجاز تخص مشاريع يديرها مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج. لم يتم تزويد بيانات حول مشاريع تديرها القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. في ربع السنة هذا يبقى الوضع كما كان عليه في السابق. لم يستلم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى تاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

معطيات كلفة الإنجاز
من المفروض على الوكالات الأميركية التي تنفذ مشاريع إعادة الإعمار، بموجب القسم ٢٢٠٧ من القانون العام رقم P.L. 108-106، ان تزود تقديرات ربع سنوية حول كلفة الإنجاز لكل مشروع ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تساعد معطيات كلفة الإنجاز (CTC)، في تحديد وضعية تمويل كافة المشاريع، تلك التي تجاوز ميزانيتها وتلك التي لا يمكن إنجازها بموجب الموازنة المقررة لها، كما تسمح للإدارة بتحديد أولويات النشاطات.

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حدد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مبلغ ٣٨,٢٨ مليار دولار من مجموع الأموال التي خصصتها الولايات المتحدة للعراق على أنها "أموال لإغاثة وإعادة إعمار العراق". يشمل هذا المبلغ ٢٠,٩١ دولار على شكل تمويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق و ١٧,٣٤ مليار دولار على شكل تمويلات مخصصة أميركية أخرى. وفي غياب تعريف معترف به دولياً لمفهوم "الإغاثة وإعادة الإعمار"، يشمل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٦ نشاط غير ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تتعلق بالإغاثة وإعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال، بناء منشآت عسكرية أميركية من المقرر ان يتم تسليمها في نهاية الأمر الى العراقيين. يشمل التفويض الحالي المعطى لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإشراف على إنفاق مبلغ ٣٢,٩٦ مليار دولار من أصل مبلغ ٣٨,٢٨ مليار دولار من تمويلات تم تخصيصها.

قدم الجدول ٢-١٨ أفضل المعلومات المتوفرة حول التمويلات المخصصة من جانب الولايات المتحدة ولكن هذه لا تعطي صورة كاملة عن كافة نشاطات الولايات المتحدة في حقل الإغاثة وإعادة الإعمار. لا يملك مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معلومات كاملة حول تمويل برامج ذات أفق ضيق تنفذها بعض الوكالات أو حول استعمال تمويلات تشغيل الوكالات لمشاريع في العراق لكن قدم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعض التقديرات لحسابات منتقاة أشير إليها في الملاحظات المذكورة في هوامش الجدول.

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع تمويلات المانحين الدوليين ١٥,٢١ مليار دولار وقد تم التعهد بتقديم مبلغ ١٣,٥٩ مليار دولار منها في مؤتمر المانحين في مدريد عام ٢٠٠٣ ومبلغ ١,٦٢ مليار دولار تم التعهد بها ما بعد مدريد، وهي لا تشمل المساعدات الإنسانية أو أية أشكال أخرى من المساعدة تخص الأموال العراقية الأموال المحتجزة والأموال المصادرة، إضافة الى صندوق تنمية

تقارير تقييم المشاريع لربع السنة المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ابلغ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق احد المسؤولين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج فقط سيقوم بتزويد المعطيات من جديد لأن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات والوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنجزتا تقريباً مشاريعهما الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ولأن المشاريع المتبقية يجري تنفيذها من قبل مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لمشاريع الإنشاءات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق فقد تم حتى ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، إنفاق كامل المبلغ ١٠,٢٧ مليار دولار. ما عدا مبلغ ٢,٣٨ مليار دولار، ويعود مبلغ ٢,٢٤ مليار دولار من هذا المبلغ الأخير إلى مشاريع تخص مكتب العقود والمشاريع لدى فرقة منطقة الخليج، ولا يبقى غير مبلغ ١٢٠ مليون دولار من مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية غير منفق.

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

يفرض القانون العام 108-106، القسم 3001 (كما تم تعديله) على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) إعداد تقارير حول الإشراف الإجمالي على الأموال المنفقة على إغاثة وإعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تدعم ثلاثة مصادر أولية للتمويل نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار:

- أموال أميركية مخصصة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق قوات الأمن العراقية، صندوق الدعم الطارئ وغيرها من أموال مخصصة من قبل الولايات المتحدة.
- الأموال المقدمة من مانحين دوليين
- الأموال العراقية.

الخارجية في الخارج (لم يكن قد تم تصديق مخصصات السنة المالية لعام ٢٠٠٧ وقت إعداد هذا التقرير).

العراق والموازنة الاستثمارية العراقية. شكلت الأموال العراقية مصدراً مهماً لتمويل جهود إعادة إعمار العراق وبالأخص خلال تولي سلطة الائتلاف المؤقتة زمام الحكم في العراق. بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ إجمالي هذه الأموال ٥٠,٤٥ مليار دولار، شملت:

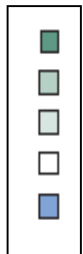
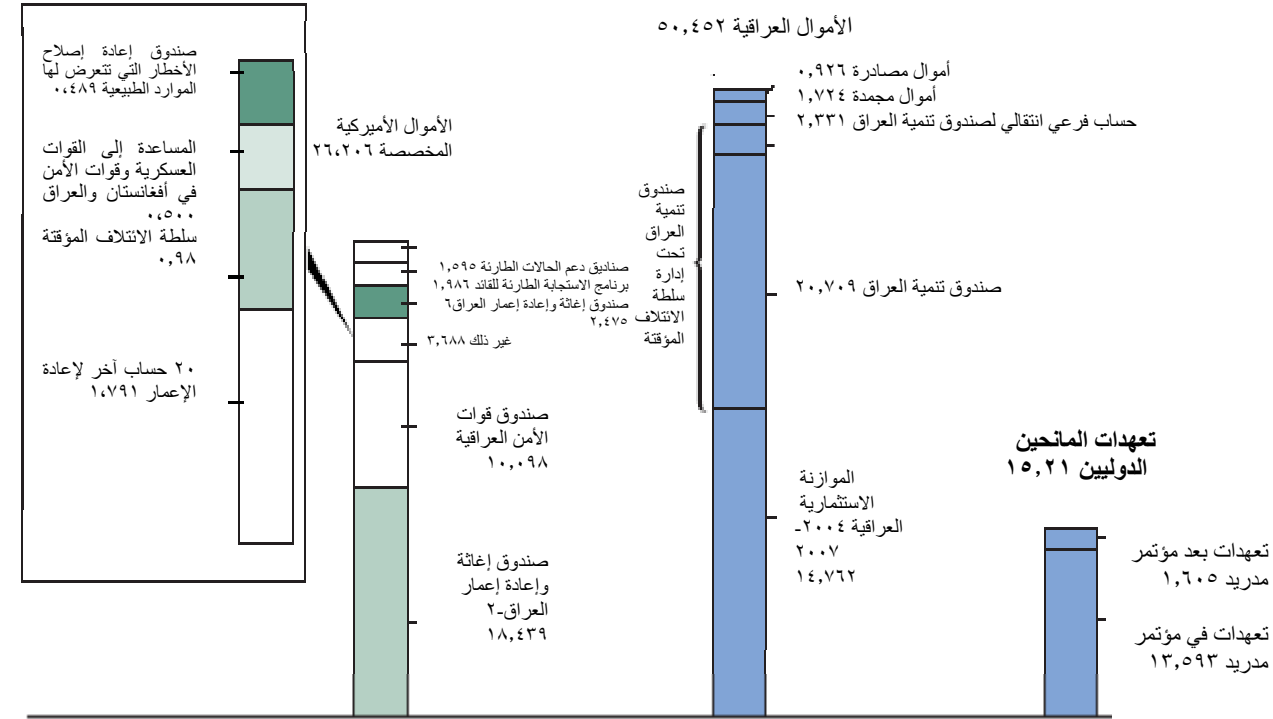
- ♦ أموال محجوزة (مجمدة) بقيمة ١,٧٢ مليار دولار.
- ♦ أموال مصادرة، تشمل أموالاً نقدية وممتلكات مصادرة بلغ مجموعها ٩٢٧ مليون دولار.
- ♦ صندوق تنمية العراق (بما في ذلك الحساب الفرعي المؤقت لصندوق تنمية العراق) الذي يستمد معظم تمويله من عائدات النفط ومن الأموال المعادة إلى العراق البالغة ٢٣,٠٤ مليار دولار.
- ♦ تمويلات الموازنة العراقية البالغة ٢٤,٧٦ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧ (رغم أنه تم بالفعل إنفاق مبلغ أقل من ذلك بكثير).
- يبين الشكل ٥٥-٢ نظرة إجمالية حول كافة مصادر تمويل إعادة إعمار العراق. وقد أعطيت في الملاحق (ز) و(ح) تفاصيل أكثر حول ذلك.

الأموال الأميركية المخصصة

منذ اندلاع الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، صادق الكونغرس الأميركي على ثمانية قوانين خصص بموجبها مبلغاً إجمالياً بقيمة ٣٨,٢٣ مليار دولار لتمويل مشاريع إعادة إعمار العراق، باستثناء مبلغ ٤٠ مليون دولار كتمويل دعم طارئ من القانون العام 108-7 اعتبر أنه أنفق في مصلحة جهود إعادة إعمار العراق قبل بداية الحرب. في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وقع الرئيس على أحدث قانون لمخصصات لوزارة الدفاع (القانون العام 108-285). شملت هذه المخصصات مبلغ ١,٧ مليار دولار لتمويل صندوق قوات الأمن العراقية ومبلغ ٣٧٥ مليون دولار لتمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. تاريخياً، كان الكونغرس يشمل أيضاً تمويلات إضافية في كل مشروع قانون سنوي يتعلق بنفقات وزارة

الشكل ٥٥-٢

مصادر تمويل نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق – ١٠٣,٩٢٤ مليار دولار
(مليارات الدولارات)



القانون العام ١٠٨-١١ (نيسان/إبريل ٢٠٠٣)
لقانون العام ١٠٨-١٠٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)
القانون العام ١٤٨-١٠٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)
تشمل القوانين العامة المتعددة
أموال غير مخصصة من الولايات المتحدة

أ- استناداً إلى القانون العام ٤٤٠-١٠٩ عهد إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإشراف على أية أموال أميركية متوفرة للسنة المالية ٢٠٠٦ لإعادة إعمار العراق. عند إضافتها إلى تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يصل مجموعها إلى حوالي ٣٣ مليار دولار.

ب- تفوض الكونغرس إلى وزارة الدفاع سلطة السحب من هذه الصناديق

ج- تم استثناء مبلغ ٧٥ مليون دولار تحت سلطة الائتلاف المؤقتة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق وقد أدخل تحت "حسابات أخرى لإعادة التعمير".

د- حيث لا تتوفر التخصيصات للعراق فقط، خصص مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٨٥% منها للعراق استناداً إلى اتجاهات التاريخية.

هـ- تشمل تحويلات في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، مبلغ ٨٦ مليون دولار نقداً من البنك المركزي العراقي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد بترخيص من وزارة المالية.

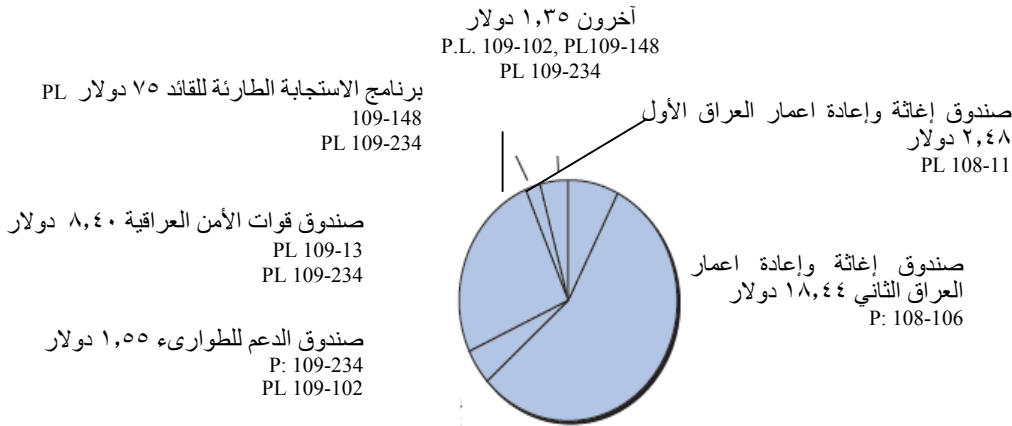
و- تشمل التعهدات أية تقديم منح لإعادة الإعمار فقط وليس لمساعدة انسانية أو أي نوع آخر من المساعدات

العراق لعام ٢٠٠٦. (لمزيد من التفاصيل انظر القسم ٣ "التحديث التشريعي"). بموجب القانون العام PL 109-440، حدد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أنه يشمل أية تمويلات أميركية تخصص في حسابات السنة المالية ٢٠٠٦ لإعادة إعمار العراق، بغض النظر عن كيفية تسميته. يحدد الشكل ٥٦-٢ نشاطات التمويل الابتدائية المترافقة مع التفويض الجديد، بضمنها صندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق الدعم الطارئ، وصناديق تمويل أخرى تمثل حوالي ١٢ مليار دولار تخضع للإشراف الإضافي. يشرف مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الآن على إنفاق مبلغ ٣٢,٩٦ مليار دولار لتمويل مشاريع إعادة الإعمار.

خلال السنوات الماضية، جاءت أكثر من نصف تمويلات مشاريع إعادة إعمار العراق الأميركية من صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق (رقم ١ ورقم ٢)، اللذين أنشأهما القانون العام رقم 109-11 أو 108-106. تتضمن الوكالات المشاركة في إدارة أموال إعادة الإعمار: وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وغيرها. المشاريع التي تم تسليط الضوء عليها قبلاً يُسلط الضوء على الأموال المخصصة لها في الجدول ١٨-٢. في القسم السابق تتراوح بين مشاريع تطوير البنية التحتية ومساعدة اللاجئين والمهجرين.

التفويض الجديد لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ رفع الرئيس القانون العام 109-440، قانون محاسبة إعادة إعمار العراق
الشكل ٥٦-٢

ملخصات إشراف مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
المصدر : تحليل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للأموال الأميركية المخصصة



(بمليارات الدولارات)
CERP = برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
IRRF 1& 2 = صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني
ISFF = صندوق قوات الأمن العراقية
ESF = صندوق قوات الأمن العراقية
P.L. = القانون العام

الجدول ١٨-٢
الأموال الأميركية المخصصة

إجمالي المخصصات	مخصصات وزارة الدفاع المالية ٢٠٠٧	مخصصات تمويلية للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات وزارة الخارجية المالية ٢٠٠٦	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٦	مخصصات إضافية للإرهاب، والحرب على ضحايا إحصار تسونامي	قانون رقم ١٠٩-١٣ القانون رقم ٢٠٠٥/٥/١١	قانون رقم ١٠٨-٢٨٧ القانون رقم ٢٠٠٤/٨/٥	قانون رقم ١٠٨-١٠٦ القانون رقم ٢٠٠٣/١١/٦	قانون رقم ٢٠٠٤ علم ٢٠٠٥، مخصصات وزارة الدفاع	قانون علم ٢٠٠٥، مخصصات وزارة الدفاع	قانون علم ٢٠٠٤، مخصصات الطوارئ العراق وأفغانستان	قانون علم ٢٠٠٣، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	قانون علم ٢٠٠٣، مخصصات إضافية	قرار علم ٢٠٠٣ رقم ١٠٨-٧	ألية التمويل
١٨,٤٣٩,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٦/٩/٢٩ ١٠٩-٢٨٩	٢٠٠٦/٦/١٥ ١٠٩-٢٣٤	٢٠٠٥/١٢/٣٠ ١٠٩-١٠٢	٢٠٠٥/١١/١٤ ١٠٩-١٤٨	٢٠٠٥/٥/١١ ١٠٩-١٣	٢٠٠٥/٥/١١ ١٠٩-١٣	٢٠٠٤/٨/٥ ١٠٨-٢٨٧	٢٠٠٣/١١/٦ ١٠٨-١٠٦	٢٠٠٤ علم ٢٠٠٥، مخصصات وزارة الدفاع	٢٠٠٤ علم ٢٠٠٥، مخصصات وزارة الدفاع	٢٠٠٤ علم ٢٠٠٥، مخصصات الطوارئ العراق وأفغانستان	٢٠٠٣ علم ٢٠٠٣، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب.	٢٠٠٣ علم ٢٠٠٣، مخصصات إضافية	٢٠٠٣ علم ٢٠٠٣ رقم ١٠٨-٧	ألية التمويل
١٠,٠٩٩,٨٠٠,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠
٢,٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠
١,٠٩٥,٣٩٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠
٩٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠
٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠
٤٨٩,٣٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠

الجدول ١٨-٢
الأموال الأميركية المخصصة (تابع)

٣٧٦,٨٠٠,٠٠٠		٣٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٤١,٩٠٠,٠٠٠					٢١٠,٠٠٠,٠٠٠									الإشنيات العسكرية (٤)
٢١٠,٠٠٠,٠٠٠																	الجيش العراقي الجديد (٥)
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠															مكتب المشاريع والعقود (٦)
١٤٣,٨٠٠,٠٠٠														١٤٣,٨٠٠,٠٠٠			في وزارة الدفاع (٧)
																	المساعدة في الكوارث الدولية
١٢٧,٥٠٠,٠٠٠		٢١٤,٢٥٠,٠٠٠		٢١,٢٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠	٢١,٢٥٠,٠٠٠	١٢,٧٥٠,٠٠٠	٢٩,٧٥٠,٠٠٠							صندوق مبادرة القائد للمحاربين (صندوق مبادرة القائد العام) (٨)
١٢٤,٤٠٠,٠٠٠		٧٩,٠٠٠,٠٠٠			٢٤,٤٠٠,٠٠٠					٢١,٠٠٠,٠٠٠							اكلاف إدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
١١١,٤٠٠,٠٠٠		٩١,٤٠٠,٠٠٠								٢٠,٠٠٠,٠٠٠							وزارة الخارجية، الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات وفرض تطبيق القانون (DoS/INL)
١٠٦,٥٦٧,٠٠٠			٥٦,٩٠٨,٠٠٠		٤٩,٦٥٩,٠٠٠												برامج دبلوماسية وقصالية (٩)
٩٩,٠٠٠,٠٠٠		٢٤,٠٠٠,٠٠٠							٧٥,٠٠٠,٠٠٠								المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق (١٠)
٩٠,٠٠٠,٠٠٠										٩٠,٠٠٠,٠٠٠							المحافظة على بقاء وصحة الأطفال
٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠														٦٨,٠٠٠,٠٠٠			القانون العام ٤٨٠، العنوان الثاني، المساعدات الغذائية
٥٠,٠٠٠,٠٠٠										٥٠,٠٠٠,٠٠٠							عمليات حفظ السلام التطوعية

الجدول ١٨-٢
الأموال الأميركية المخصصة (تابع)

٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠											٣٧٠٠٠
---------------	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

- (١) ٤٠ مليون دولار من الحساب الأساسي من صناديق دعم الحالات الطارئة التي لم يعاد تسديدها، ١٠ ملايين من القانون العام 108-11
- (٢) استثنى مبلغ ٧٥ مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106
- (٣) زود الكونغرس وزارة الدفاع بسلطة سحب مبالغ من هذه الصناديق.
- (٤) كما تم تعيينها في التقارير نصف الشهرية الصادرة عن مكتب المشاريع والعقود بموجب القانون العام 109-234.
- (٥) حيث لم تتوفر المخصصات للعراق فقط واستند إلى اتجاهات تاريخية، خصص المفتش العام لإعادة إعمار العراق نسبة ٨٥٪ للعراق ونسبة ١٥٪ لأفغانستان.
- (٦) أعطى الكونغرس أموال لمكتب المشاريع والعقود في قوانين مخصصات أخرى، ستوفر تفاصيل إضافية حولها في التقارير المستقبلية للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- (٧) تتضمن معاشات ومصاريف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وسفر البعثات، وبرامج الدبلوماسية العامة ومصاريف تشغيلية أخرى تتعلق بإعادة الإعمار.
- (٨) النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف الموقفة بموجب القانون العام 106-108.

إرسال هذا التقرير للمطبعة. في سياق هذا الميثاق طلبت الحكومة العراقية من المجتمع الدولي ما يلي:

- مساعدة مالية، تشمل تقديم قروض وضمانات قروض لدعم الاستثمارات الرئيسية في الخدمات الأساسية التي تخرج حالياً عن القدرة المالية والفنية للحكومة العراقية على تنفيذها نظراً للطبيعة المتقلبة لتدفق الإيرادات النفطية.
- تخفيف الديون (تريد الحكومة العراقية تخفيض ديون غير ديون نادي باريس، التعويضات لدول أخرى، والنسبة المتبقية البالغة ٢٠ بالمئة من ديون نادي باريس بحلول عام ٢٠٠٧)^{٤٥٦}.
- مساعدة إدارية وفنية، بالأخص الى وزارات العراقية التي تحتاج الى تعزيز قدرتها في إدارة الاستثمارات الحكومية.
- مساعدة في إعداد استراتيجيات إنماء للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الخاصة.
- تعزيز المؤسسات وبناء قدرات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.
- مساعدة الانضمام الى اتفاقيات دولية وتطوير مبادرات إقليمية ودولية جديدة.

قد تساعد المساعدة المالية الدولية الإضافية في تمويل خطة الاستثمار والعمل للإنماء (IAGP)، وهي خطة مفصلة تهدف إلى القياس الكمي للاحتياجات المالية والفنية للعراق. بعد التوقيع على اتفاقية الميثاق الدولي سوف تطور الحكومة العراقية هذه الخطة بالتنسيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بضمنهم المصارف العراقية والدولية، والمنظمات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص في العراق كجزء متكامل من تشكيل الاستراتيجية الوطنية العراقية للإنماء. سوف تركز خطة الاستثمار والعمل للإنماء، على إعادة إعمار القطاعات الضرورية لاستعادة العراق لعافيته الاقتصادية كالطاقة^{٤٥٧}، والزراعة. سوف تُدرس القطاعات الأخرى على

تمويلات المانحين الدوليين

مع بدء تخفيض تمويل صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق، من المتوقع ان يلعب المانحون الدوليون الآخرون دوراً متزايداً في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في العراق. صُمم الميثاق الدولي للعراق (التجميع) لمساعدة الحكومة العراقية في اجتذاب دعم مالي أكثر من المجتمع الدولي. في ربع السنة هذا، ازداد بدرجة طفيفة منذ عام ٢٠٠٣ إجمالي التمويلات التي تعهد بها مانحون دوليون آخرون من ١٥,٠٢ مليار دولار الى ١٥,٢١ مليار دولار مع تعهد إضافي قدره ١٩٠ مليون دولار من المملكة المتحدة. لكن تستمر الصعوبة في الحصول على معلومات دقيقة حول المبالغ المنفقة من هذه التمويلات. لم يتمكن البنك الدولي حتى الآن من إجراء تحديث كامل لوضعية التعهدات التي تمت خلال مؤتمر مدريد عام ٢٠٠٣ طبقاً لما طلبه المانحون، ويعود سبب ذلك جزئياً الى عدم تقديم تقارير كافية من جانب بعض المانحين. للمعلومات بشأن هذه التعهدات، انظر الجدول ١٩-٢.

لجنة المانحين التي تشرف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول تبقى قائمة رغم إنها لم تعقد اجتماعاً رسمياً لها منذ تموز/يوليو ٢٠٠٥. تعهد ستة وعشرون مانحاً بتقديم مبلغ ١,٥٩ مليار^{٤٥٨} دولار الى صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني، صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة، وصندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي. كان من المقرر إنهاء أعمال صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لكن البنك الدولي أوصى بتمديد فترة عمل الصندوق حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بغية السماح بوقت كاف لتمويل المشاريع الجاري تنفيذها حتى إنجازها الكامل^{٤٥٩}.

انظر الجدول ٢-٢٠ لقائمة أعضاء لجنة المانحين

من المتوقع ان يقوم بصورة أولية الميثاق الدولي للعراق بتشكيل مستقبل دعم المانحين الدوليين الذين تم التفاوض بشأنه ولكنه لم تتم الموافقة عليه عند

أساس أولوية كل منها كجزء من عملية التطوير
الجارية لاستراتيجية التنمية الوطنية.

الجدول ٢٢-٣

تعهدات بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار العراق مصنفة حسب الدول كما هي في ٢٠٠٦ / ١٢ / ٣١

الدولة المانحة	تعهد مدريد الأصلي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات
استراليا	٤٥,٥٩٠,٩٧٤	٨١,٠٤٢,٢٢١	١٢٦,٦٣٣,١٩٥
النمسا	٥,٤٧٨,١٦٥		٥,٤٧٨,١٦٥
بلجيكا	٥,٨٩٠,٥٠٠		٥,٨٩٠,٥٠٠
بلغاريا	٦٤٠,٠٠٠		٦٤٠,٠٠٠
كندا	١٨٧,٤٦٦,٤٥٤		١٨٧,٤٦٦,٤٥٤
الصين	٢٥,٠٠٠,٠٠٠		٢٥,٠٠٠,٠٠٠
قبرص	١١٧,٨١٠		١١٧,٨١٠
الجمهورية التشيكية	١٤,٦٥٩,٠٢٣		١٤,٦٥٩,٠٢٣
صندوق ائتمان موضوع الحكم الديمقراطي		١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الدانمارك	٢٦,٩٥٢,٣٨٤	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٩٥٢,٣٨٤
استونيا	٨٢,٤٦٧		٨٢,٤٦٧
فنلندا	٥,٨٩٠,٥٠٠		٥,٨٩٠,٥٠٠
فرنسا	٣٢,٢٨٨	٣٢,٢٨٨	٦٤,٥٧٦
ألمانيا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
اليونان	٣,٥٣٤,٣٠٠		٣,٥٣٤,٣٠٠
هنغاريا	١,٢٣٧,٠٠٠		١,٢٣٧,٠٠٠
أيسلندا	٢,٥٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠
الهند	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠,٠٠٠
إيران	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
إيرلندا	٣,٥٣٤,٣٠٠		٣,٥٣٤,٣٠٠
إيطاليا	٢٣٥,٦٢٠,٠٢٠		٢٣٥,٦٢٠,٠٢٠
اليابان	٤,٩١٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠١٤,٠٠٠,٠٠٠
الأردن	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
كوريا الجنوبية	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الكويت	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠,٠٠٠
ليتوانيا	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
لوكسمبورغ	٢,٣٥٦,٢٠٠		٢,٣٥٦,٢٠٠

الجدول ٢٢-٣ (تابع)

الدولة المانحة	تعهد مدريد الأصلي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات
مالطا	٢٧,٠٠٠		٢٧,٠٠٠
هولندا	٩,٤٢٤,٨٠١		٩,٤٢٤,٨٠١
نيوزيلندا	٣,٣٥١,٩٧٥	٩٩٠,٠٠٠	٤,٣٤١,٩٧٥
النرويج	١٢,٨٦٧,٦١٧		١٢,٨٦٧,٦١٧
عمان	٣,٠٠٠,٠٠٠		٣,٠٠٠,٠٠٠
باكستان	٢,٥٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠
قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
سلوفينيا	٤١٩,٣٨٢		٤١٩,٣٨٢
إسبانيا	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٨٠,٠٠٠	٢٢٢,٣٨٠,٠٠٠
سيريلانكا		٧٥,٥٠٠	٧٥,٥٠٠
السويد	٣٣,٠٠٠,٠٠٠		٣٣,٠٠٠,٠٠٠
تركيا	٥٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢١٥,٠٠٠,٠٠٠		٢١٥,٠٠٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٤٥٢,٣٢٦,٤١٦	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٤٢,٣٢٦,٤١٦
الولايات المتحدة	١٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠,٠٠٠
فيتنام		٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٧,٨٠٧,٤٦٧,٢٩٣	٤٤٥,٤٢٥,٠٠٩	٨,٢٥٢,٨٩٢,٣٠٢
المفوضية الأوروبية	٢٣٥,٦٢٠,٠٠٠	٦٦٩,٦٨٠,٠٠٠	٩٠٥,٣٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٨,٠٤٣,٠٨٧,٢٩٣	١,١١٥,١٠٥,٠٠٠	٩,١٥٨,١٩٢,٣٠٢
		٩	
المؤسسات المالية الدولية			
صندوق النقد الدولي (المستوى الأدنى)	٢,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠		٠,٠٠٠,٠٠٠,٢,٥٥٠
البنك الدولي (المستوى الأدنى)	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
البنك الإسلامي للتنمية		٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٥,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي مساعدات المانحين الدوليين	٥٩٣,٠٨٧,٢٩٣,١٣	١,٦١٥,١٠٥,٠٠٠	١٥,٢٠٨,١٩٢,٣٠٢
		٩	

المصدر : وزارة الخارجية الأميركية، قاعدة بيانات المانحين للعراق، استجابة المانحين الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق
ملاحظة: هذه البيانات لم تتم مراجعتها أو التدقيق فيها أو التثبيت من صحتها بصورة رسمية
التعهدات التي سبقت مؤتمر مدريد لتقديم مساعدات إنسانية لم تُذكر في هذا الجدول.

الجدول ٢-٢٠
أعضاء لجنة المانحين الدوليين لصندوق إغاثة
 وإعادة إعمار العراق

كندا (الرئيس)	الكويت
المملكة المتحدة	إيران
إيطاليا	ألتروج
الهند	كوريا الجنوبية
تركيا*	قطر
السويد	إسبانيا
فنلندا*	المفوضية الأوروبية
اليابان	الولايات المتحدة
إسبانيا	الدانمارك
ألمانيا	

* أعضاء مداورون

البرامج الرئيسية والمتعددة الأطراف

إيران

الروابط الاقتصادية بين إيران والعراق ازدادت قوة في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإيراني للعراق في أيار/مايو ٢٠٠٦. في بيان مشترك، أشارت الدولتان إلى روابطهما التاريخية، الثقافية والدينية العميقة الجذور ودعتا إلى تقرير الروابط الثنائية بينهما في كافة الحقول استناداً إلى مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية لكل منهما وإلزامهما بالاتفاقات الثنائية. تأسس المقر الرئيسي للتعاون العراقي - الإيراني لتسهيل التعاون الاقتصادي ووقع الحاكمان لولايتين^{٥٩} حدوديتين في كل من إيران والعراق مذكراً تفاهم أكدت أن وزارة النفط الإيرانية سوف تُصدر يومياً مليون لتراً من النفط ومشتقاته إلى العراق لمدة ثلاثة أشهر وأنها خصصت قرضاً مالياً لإنشاء خطوط أنابيب لنقل المنتجات النفطية بين البلدين^{٥٩}. يشمل الدعم المالي المباشر من إيران ما يلي:

- قرض مالي بقيمة ٤٥ مليون دولار لإنشاء خطي أنابيب نفط يصلان بين إيران والعراق.
- منحة بقيمة ١٠ ملايين دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق^{٦٠}.
- تسليفات مالية محددة بقيمة مليار دولار^{٦١}.

التنسيق بين المانحين

يستمر التنسيق بين المانحين في تشكيل أولوية عليا بالنسبة للولايات المتحدة ولدول مانحة أخرى مع استنفاد أموال إعادة الإعمار الأميركية وبروز إدراك أكبر لدى المانحين الدوليين للحاجة لإخضاع تمويلات المانحين للتخطيط والدقة الأكبر. كما يبقى تحسين التنسيق بين المانحين بمثابة أولوية لدى الولايات المتحدة؛ فمجموعة بغداد للتنسيق ومجموعات عمل القطاعات تواصل إيجاد مشاركة متزايدة من القيادة العراقية.

تواصل وزارة التخطيط تحسين قاعدة بيانات مساعدات المانحين (DAD)، المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية كأداة إدارية مساعدة لتعقب مسار كافة مساعدات المانحين. تبين قاعدة بيانات مساعدات المانحين تقدم المشاريع المعلقة والجاري تنفيذها المدعومة من المانحين كما يمكن الوصول إليها من موقع الانترنت www.mop-iraq.org. رغم عدم اكتمال قاعدة البيانات هذه، يضاف إليها في كل ربع سنة مشاريع أخرى وقد أصبحت وزارة التخطيط أكثر مهارة في استعمالها. في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شملت قاعدة بيانات مساعدات المانحين ١٧٤٣٠ مشروعاً بلغ إجمالي قيمتها ١٧,١٣ مليار دولار شارك ٢٠ مانح دولي في تمويلها. على أساس هذه المشاريع، تم التعهد بتقديم مبلغ ١٤,٧٨ مليار دولار وتم إنفاق ٩,٩٢ مليار دولار منها. ورغم أن هذه الأرقام غير مدققة أو مُتحقق من صحتها، أدرجت قاعدة البيانات هذه ١٦,٩٤١ مشروعاً أميركياً بقيمة كلية بلغت ١٣,٦١ مليار دولار. مقابل هذه المشاريع، بينت قاعدة البيانات أن الولايات المتحدة تعهدت بتقديم ١١,٩٩ مليار انفق منها ٨,١٣ مليار دولار^{٥٨}.

المملكة المتحدة

المملكة المتحدة هي إحدى أول الدول الرئيسية المانحة التي سددت كافة مساعداتها الى العراق منذ عام ٢٠٠٣ (٩٢٠ مليون دولار). يشمل هذا المبلغ قيمة تعهداتها في مؤتمر مدريد البالغ ٤٥٢ مليون دولار، ومساعدات إنسانية بقيمة ٤٦٨ مليون دولار. أعلنت مؤخراً على تعهداتها بمبلغ ١٩٠ مليون دولار، مما زاد إجمالي المساعدات البريطانية الى ١,١١ مليار دولار. يبين الجدول ٢-٢١ المبالغ التي أنفقتها المملكة المتحدة بحسب لكل برنامج.

نفذت المملكة المتحدة أيضاً برنامج سريع التأثير بقيمة ٥٩ مليون دولار مولته وزارة الدفاع البريطانية يحمل مهمة مماثلة لمهمة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

يركز برنامج الوكالة البريطانية للتنمية (DFID) للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على الإصلاح الاقتصادي، وتسليم السلطة، تحسين إمدادات المياه في الجنوب، ونظام الحكم والمؤسسات في بغداد والجنوب، ودعم المجتمع المدني، والمشاركة السياسية في بناء قدرات وزارة الداخلية العراقية. يمول برنامج التنمية الدولية عمل مستشار للبنك الدولي في بغداد مهمته تسريع المشاركة في مسائل تتعلق بالنفط والكهرباء، ومساعدة الحكومة العراقية على تطوير خطة لقطاع الطاقة.

اليابان

تعهدت اليابان بتقديم، وسددت بالفعل، مساعدات مالية الى العراق تزيد أكثر عما قدمته أي دولة أخرى باستثناء الولايات المتحدة. بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦، كانت اليابان قد نفذت الإلزام الذي تعهدت به في مؤتمر مدريد البالغ ١,٥ مليار دولار زائداً مبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي. وبذلك تكون اليابان قد التزمت بتقديم حوالي ١,٦ مليار دولار من اصل تعهداتها البالغ ٣,٥ مليار دولار الذي وعدت به على شكل قروض ميسرة. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أعلنت اليابان عن منح قرض لتنفيذ ستة مشاريع بلغ مجموع قيمتها ٨٦٣ مليون دولار:

- ٢٥٩ مليون دولار إلى مشروع تطوير في قطاع المرافق
- ٨١ مليون دولار الى برنامج تسليفات في قطاع الري
- ٣١٥ مليون دولار الى مشروع إعادة تأهيل محطة المسيب الحرارية للطاقة الكهربائية
- ٢٨ مليون دولار الى مشاريع إنشاء جسور وطرق في السماوه
- ٢٠ مليون دولار الى الخدمات الهندسية لتحسين مستوى مصفاة النفط في البصرة
- ١٦٠ مليون دولار الى مشروع إعادة تأهيل مصنع الأسمدة في خور الزبير

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة اليابانية عن تقديم قرص لإنجاز مشروعين إضافيين لتحسين مستوى قطاعي النفط والكهرباء بقيمة ٧٣٨ مليون دولار، و٤٤٧ مليون دولار لإنشاء خط أنابيب لتصدير النفط من البصرة، و٢٩١ مليون دولار لتحسين محطات نقل الكهرباء^{٤٦}. قالت وزارة الخارجية اليابانية ان القرض الذي سيتم تسديه على مدى ٤٠ عاماً سوف يقدم عبر المصرف الياباني للتعاون الدولي الذي تموله الدولة اليابانية.

- إقامة مركز لتقديم المساعدة الفنية من أجل بناء القدرات (٧,٥٦ مليون دولار)
- تعزيز قدرة وزارة التجارة والجمارك (٨,١٩ مليون دولار)

سوف تدعم مبادرة بناء قدرة وزارة التجارة والجمارك اتفاقية التجارة والتعاون المدققة بين المفوضية الأوروبية والعراق التي تهدف الى تحسين ترتيبات التجارة بين العراق والاتحاد الأوروبي، وتغطي مجموعة واسعة من المسائل بضمنها تجارة السلع، وخدمات وإجراءات لتعزيز قواعد الاستثمار، والجمارك، والملكية الفكرية والصناعية وأنظمة المشتريات الحكومية العامة^{٤٣}.

البنك الدولي

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ فوض المانحون البنك الدولي إدارة صندوق الائتمان العراقي (ITF) الذي بدأ يستلم المساهمات المالية في آذار/مارس ٢٠٠٤. يلخص الجدول ٢-٢٢ مخصصات صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي وصندوق الائتمان الدولي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDG ITF) إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بلغ إجمالي الأموال التي تلقاها صندوق الائتمان الدولي لدى البنك الدولي من ١٧ مانحاً ٤٥٨ مليون دولار من بين المبالغ المخصصة للإنفاق (٢٧٨ مليون دولار) تم توقيع عقود بقيمة ١٦٦ مليون دولار أنفق منها ٧٦ مليون دولار على تنفيذ مشاريع^{٤٤}:

- تم تخصيص مبلغ ٣٩٩ مليون دولار لتنفيذ ١٢ من أصل ١٥ مشروع مباشرة من قبل السلطات العراقية.
- تتعلق المشاريع الثلاثة المتبقية بقيمة تقدر بـ ١٢ مليون دولار بنشاطات بناء القدرات وتقديم مساعدات فنية بتمويل من البنك الدولي.
- أنجز بالكامل مشروعان للبنك الدولي جرى تمويلهما من صندوق الائتمان الدولي لديه،

الجدول ٢-٢١
إنفاقات منح في المملكة المتحدة كما هي في من
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
تقديرات غير رسمية (بملايين الدولارات)

البرنامج	النفقات
برنامج ثنائي للوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID)	٥٣٦ مليون دولار
صندوقاً إغاثة وإعادة اعمار العراق (IRFFI)	١٢٧ مليون دولار
مساهمة في برنامج المفوضية الأوروبية	١٤٢ مليون دولار
برامج مكتب العلاقات الخارجية والكمونولث	٦٤ مليون دولار
مجموعة منع النزاعات العالمية	٧٢ مليون دولار
المشاريع السريعة التأثير لوزارة الدفاع	٥٩ مليون دولار

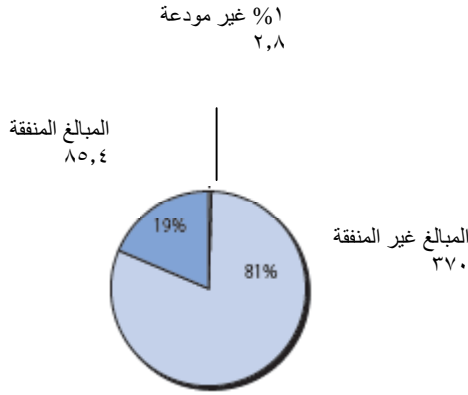
المجموع
٩٠٤ مليون دولار
المصدر: جواب البرنامج الثنائي للوكالة البريطانية للتنمية الدولية الى المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

المفوضية الأوروبية

تعهدت المفوضية الأوروبية (EC) بدفع حوالي ٩٠٥ مليون دولار للمساعدة في إعادة الإعمار. استخدمت نسبة ٢٤ بالمئة من الأموال المقدمة من المفوضية الأوروبية لدعم مبادرات التعليم، ١٤ بالمئة لدعم البرامج الصحية، ١٣% لدعم مبادرات خفض مستوى الفقر، ٢١% لدعم عمليات الانتخابات/الدستورية، والنسبة الباقية ٢٨% لدعم بناء القدرات. يركز البرنامج الذي تبلغ قيمته ٢٥٢ مليون دولار المعلن عنه للعام ٢٠٠٦ على تحسين نوعية الحياة المعيشية للشعب العراقي من خلال تمويل برامج تشمل ما يلي:

- خدمات دعم أساسية (٢٢٣,٦٥ مليون دولار)

الشكل ٢- ٥٧
صندوق الائتمان العراق لدى البنك الدولي
بملايين الدولارات
اجمالي التعهدات ٤٥٨,٢ مليون دولار
المصدر: www.irffi.org (٢٠٠٦/١٢/٣١)



ملاحظة: تشمل الإنفاق المدفوعات للمشاريع والنفقات الإدارية. قد لا تتطابق الأرقام مع المجموع بسبب تدوير المبالغ الفردية.

والمشروع الأول لبناء القدرات والثاني مشروع إعداد وتزويد كتب تعليمية لمواجهة الحالات الطارئة.

يعكس الشكل ٢- ٥٧ وضعية تمويلات صندوق الائتمان العراق لدى البنك الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وافق البنك الدولي على تمويل ثلاثة مشاريع بقيمة إجمالية بلغت ٢٧٥ مليون دولار من خلال قروض تقدمها رابطة التنمية الدولية التابعة له. وجرى التوقيع على عقد المشروع الثالث في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الخاص بدعم توليد الطاقة الكهرومائية في العراق. وافق مجلس الإدارة التنفيذي على تخصيص اعتماد بقيمة ٤٠ مليون دولار لإعادة تأهيل محطتين لتوليد الطاقة الكهرومائية في منطقة كردستان العراق^{٤٦٥}.

يبين الشكل ٢- ٥٨ مساهمات المانحين الدوليين إلى صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

الجدول ٢-٢٢

إجمالي مساهمات المانحين إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRFI) كما هي في ٢٠٠٦/١٢/٣١
المانح التبعثات الإيداعات

المانح	البنك الدولي	الأمم المتحدة	البنك الدولي	الأمم المتحدة
استراليا	١٦,٤٠٠,٠٠٠	١٦,٧٧٥,٠٠٠	١٦,١٠٠,٠٠٠	١٦,٧٧٥,٠٠٠
استراليا (دائرة الهجرة)	-	٣,٢٩٢,٠٠٠		٣,٢٩٢,٠٠٠
بلجيكا	-	١,٣٢١,٠٠٠	-	١,٣٢١,٠٠٠
كندا	٢٢,٣٠٠,٠٠٠	٤٦,٤٠٠,٠٠٠	٢٢,٣٠٠,٠٠٠	٢٦,٤٠٠,٠٠٠
الدانمارك	-	١٠,٦٦٦,٠٠٠	-	١٠,٦٦٦,٠٠٠
فنلندا	٢,٦٠٠,٠٠٠	٦,٢٣٤,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠	٦,٢٣٤,٠٠٠
المانيا	-	١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠,٠٠٠
اليونان	-	٣,٦٣٠,٠٠٠	-	٣,٦٣٠,٠٠٠
أيسلندا	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الهند	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
إيران (١)	-	-	-	-
ايرلندا	-	١,٢٢٦,٠٠٠	-	١,٢٢٦,٠٠٠
إيطاليا	-	٢٩,٧٨٢,٠٠٠	-	٢٩,٧٨٢,٠٠٠
اليابان	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٩٥١,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٩٥١,٠٠٠
كوريا الجنوبية	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
الكويت	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
لوكسمبورغ	-	٢,٣١٩,٠٠٠	-	٢,٣١٩,٠٠٠
نيوزيلندا	-	٣,٣٦٥,٠٠٠	-	٣,٣٦٥,٠٠٠
النرويج	٦,٧٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٩,٠٠٠	٦,٧٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٩,٠٠٠
قطر	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
إسبانيا	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
السويد	٥,٤٠٠,٠٠٠	١٠,٦٢٢,٠٠٠	٥,٤٠٠,٠٠٠	١٠,٦٢٢,٠٠٠
تركيا	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٧١,٤٠٠,٠٠٠	٥٥,٥٤٢,٠٠٠	٧١,٤٠٠,٠٠٠	٥٥,٥٤٢,٠٠٠
الولايات المتحدة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

الجدول ٢-٢٢ (تابع)

المانح		التعهدات		الإيداعات	
المفوضية الأوروبية	البنك الدولي	الأمم المتحدة	البنك الدولي	الأمم المتحدة	
(آلية الاستجابة السريعة RRM)	-	٢٤,٩٧٨,٠٠٠	-	٢٤,٩٧٨,٠٠٠	
المفوضية الأوروبية (حقوق الإنسان)	-	٧,٢٥٨,٠٠٠	-	٧,٢٥٨,٠٠٠	
المفوضية الأوروبية	١٥٠,٢١٤,٠٠٠	٤٣٩,١٤١,٠٠٠	١٥٠,٢١٤,٠٩٢	٤٢٨,٩٦١,٠٠٠	
مجموع المساعدات من المانحين	٥	٤٥٨,٢٤٨,٧٣	١,١٢٦,٤١٦,٠٠	٧٣٥,٤٤٨,٠٠٠	١,١١٦,٢٣٦,٠٠

المصدر: www.irffi.org

أ- تعهدت إيران بتقديم ١٠ ملايين دولار ولكن لم يتم تخصيص هذا المبلغ بين صندوق الائتمان الدولي لدى البنك الدولي وصندوق الائتمان الدولي لدى مجموعة التنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

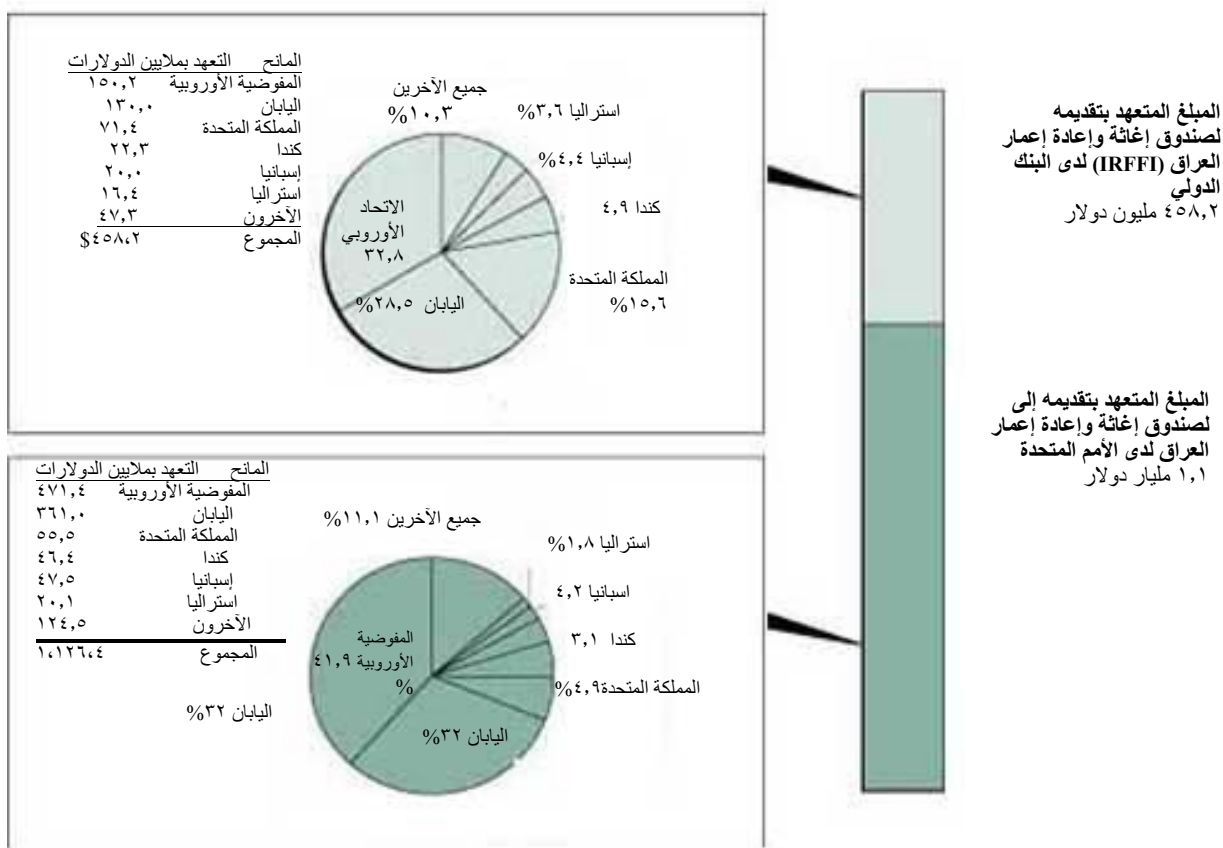
الأمم المتحدة

يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بإدارة صندوق الائتمان الدولي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDGIF) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كان قد تعهد ٢٥ مانحاً بتقديم مبلغ ١,١٣ مليار دولار إلى صندوق الائتمان الدولي، جرى إيداع ١,١٢ مليار دولار منها وتنفذ ست عشرة وكالة دولية ١١٠ مشاريع بتمويل إجمالي يبلغ ٨٨٦ مليون دولار. قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية أكبر نسبة من التمويلات الموافق عليها بلغت ٢٨٪، ويليه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بنسبة ١٨٪، وصندوق طوارئ الأمم المتحدة الدولي للأطفال (UNICEF) بنسبة ١٤٪:

- تم إلزام مبلغ ٦٨٨ مليون دولار (٧٨٪)
- تم إنفاق مبلغ ٥٨٦ مليون دولار (٦٦٪)
- تم إنجاز ٢١ مشروعاً

الشكل ٥٨-٢

مساهمات المانحين الدوليين إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRFFI)
المصدر: www.irffi.org (٢٠٠٦/١٢/٣١)



ملاحظة: قد لا تتطابق الأرقام مع المجموع بسبب تدوير المبالغ الفردية

يبين الشكل ٥٩-٢ وضع تمويل صندوق الائتمان الدولي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDGTF) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

صندوق النقد الدولي

تبقى أموال صندوق النقد الدولي متوفرة لدعم ميزان المدفوعات:

- ٢٩٧ مليون دولار من مجموعة المساعدة الطارئة لما بعد النزاعات
- ٤٧٥ مليون دولار من الترتيبات الاحتياطية (BSA)

حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لم يسحب العراق أي مبلغ من حساب الترتيبات الاحتياطية.

الشكل ٢-٦٠

صندوق الائتمان الدولي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة (UNDGIF)

إجمالي التعهدات: ١,١ مليار دولار

المصدر: www.irffi.org

(٢٠٠٦/١٢/٣٠)

ملايين الدولارات

يستطيع المانحون توزيع مساهماتهم على سبع مجموعات مختلفة ضمن صندوق ائتمان العراق. إعادة تأهيل البنية التحتية (٢٢%)، ودعم عملية الانتخابات (٢٠%) تشكلان المجموعتين الأكثر شعبية لدى المانحين. تشمل القطاعات الشعبية الأخرى لدى المانحين الدوليين ولدى العراقيين الزراعة، والتعليم، والصحة. موقع الانترنت للأمم المتحدة www.irffi.org أشار إلى مبلغ ٤٩٠ مليون دولار قيمة العقود الموقعة: ١٧% إلى العراق، ١٤% إلى اليابان، ١١% إلى المملكة المتحدة، و ١٠% إلى الصين. تمثل العقود الممنوحة إلى شركات أميركية نسبة ٢% من المبلغ.

يبين الشكل ٢-٦٠ وضعية صندوق الائتمان الدولي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة حسب المجموعات في منظمة الأمم المتحدة.

الشكل ٢-٥٩

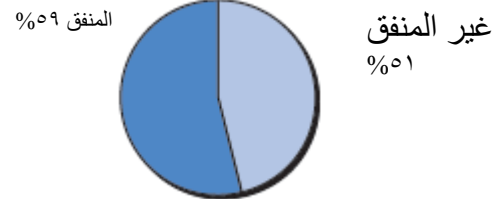
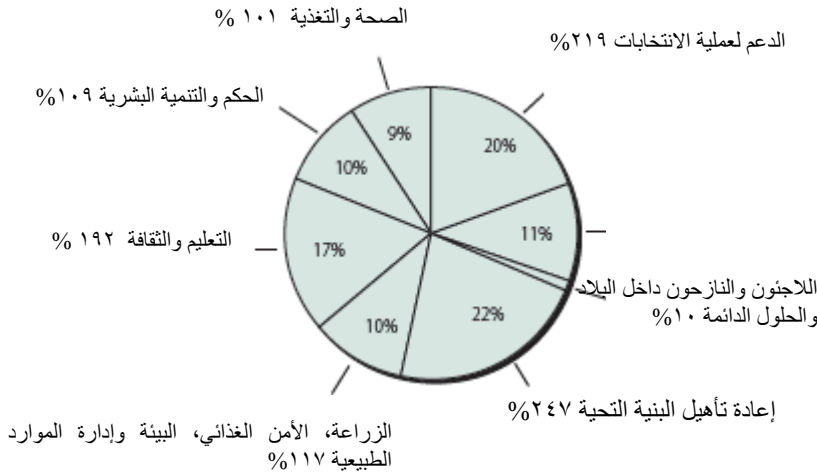
صندوق الائتمان الدولي لمجموعة التنمية في الأمم المتحدة

إجمالي التعهدات ١,١ مليار دولار

المصدر: www.irffi.org

(٢٠٠٦/٣١/١٢)

بمليارات الدولارات



- نزع السلاح، والتسريح من الخدمة العسكرية، وإعادة الاندماج (DDR) ١٥٠ مليون دولار

الجدول ٢-٢٣

تنفيذ بنود الموازنة العراقية لعام ٢٠٠٦ حسب
الوزارات كما هي في آب/أغسطس ٢٠٠٦

الوزارة	النسبة المئوية المنفقة من إجمالي الموازنة
الداخلية	٥٠%
الصحة	٢٦%
الدفاع	٢٤%
التعليم	٦٨%
النقل	١١%
البلديات والأشغال العامة	٢٠%
الإسكان والإنشاءات	٢٠%
الموارد المائية	٣٠%
النفط	١%
الاتصالات	٢%
الكهرباء	٣٣%
المجموع	٦٥%

المصدر: استجابة وزارة الخارجية الى المفتش العام
الخاص لإعادة إعمار العراق، بتاريخ ١٦ كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٧

- توفير فرص توظيف في بغداد (١٠٠ مليون دولار)
- إنشاء مدارس ابتدائية (١٥٠ مليون دولار)
- إنشاء كليات جامعية (١٠٠ مليون دولار)
- تقاعد العسكريين السابقين (١٠٠ مليون دولار) ^{٤٦٧}

القروض من مانحين دوليين

القروض المتوفرة من مانحين دوليين:

- إيران: خط تسليفات بمبلغ ١ مليار دولار
- اليابان: ٣,٥ مليار دولار (تم التعهد بتقديم ١,٦ مليار دولار منها)

البنك الإسلامي للتنمية

سوف يمنح البنك الإسلامي للتنمية قرضاً ميسراً بقيمة ١٢,٩ مليون دولار لبناء وتجهيز ١٥ مدرسة ابتدائية ومنحة للمساعدة الفنية لبناء القدرات في وزارة التعليم العراقية. يشمل القرض جزءاً من برنامج أطلقه البنك الإسلامي للتنمية لدعم جهود إعادة الاعمار وإعادة التأهيل في العراق ^{٤٦٦}.

الأموال العراقية

يتمثل احد تعهدات الحكومة العراقية بموجب الميثاق الدولي للعراق بضمان تطبيق تشريعات، وأنظمة، وعمليات تسمح بالإنفاق الفعال والمجدي لبنود موازنتها. بصورة إجمالية تمكنت الحكومة العراقية من إنفاق نسبة ٦٥% من مخصصات موازنتها لعام ٢٠٠٦. يبين الجدول ٢-٢٣ تنفيذ بنود الموازنة حسب الوزارات.

تجهد الوزارات العراقية لإنفاق موازنتها الاستثمارية بسرعة. ابلغ رئيس المجلس العراقي الأعلى للتدقيق انه تم إنفاق نسبة ٢٠% تقريباً فقط من الموازنة الاستثمارية للعراق لعام ٢٠٠٦ البالغة ٦ مليارات دولار.

وافق مجلس الوزراء على موازنة العام ٢٠٠٧ وأحالها الى مجلس النواب للمصادقة عليها. بلغ إجمالي الإيرادات في الموازنة العراقية المقترحة لعام ٢٠٠٧ مقدار ٣٣,٤ مليار دولار وبلغ إجمالي المخصصات للنفقات ٤١ مليار دولار. سوف يتم تمويل العجز البالغ ٨,٦ مليار دولار من أموال مدورة من مخصصات سنوات سابقة. سوف تزداد نفقات التشغيل بنسبة ١٨,٧ ليصل الى ٣٠,٧ مليار دولار بالمقارنة مع المبالغ المخصصة في ميزانية عام ٢٠٠٦. يشمل هذا المبلغ تخصيص ٧,٣ مليار دولار للأمن، بنسبة زيادة ٣٥% عن المبلغ المخصص في ميزانية عام ٢٠٠٦. سوف يزداد إجمالي النفقات الاستثمارية بنسبة ٢٢% ليصل الى ١٠ مليارات دولار تشمل المبادرات الخاصة التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٠٠ مليون دولار ما يلي:

مع ذلك، لا زال الائتمان السيادي للعراق يحمل مخاطر للدفع عالية جداً، وبالأخص بسبب المستويات المرتفعة لدينه الخارجي، والأرصدة الهائلة من المتأخرات التي بقيت دون تسوية المتخلفة من الثمانينات من القرن الماضي، وقابلية احتمال تعرض بداخله من العملات الأجنبية لأخطار التقلبات السريعة في الأسعار العالمية للنفط، وبسبب هجمات المتمردين. كما يقيد الجدارة الائتمانية للعراق اقتصاده المبني على قاعدة ضيقة، ومؤسساته الضعيفة، ونظام الحكم السيئ، والمشاكل الأمنية. بالإضافة الى ذلك، وعلى اعتبار التقلب التاريخي للأسعار العالمية للطاقة، يوجد دائماً خطر هام من احتمال حصول هبوط حاد في أسعار النفط عن مستوياتها الحالية.^{٦٩}

تحديث المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد

يستمر الفساد في الحد من قدرة الحكومة العراقية على إدارة جهود إعادة الإعمار والمجالات الرئيسية من سياستها الاقتصادية. تقدر وزارة النفط العراقية أن العراق يخسر كل شهر إيرادات تقدر بحوالي ٧٠٠ مليون دولار نتيجة عمليات التهريب^{٧٠}. صنفت مؤسسة ترانسبارانسي انترناشونال العراق في المركز ال ١٦١ من بين ١٦٣ دولة جرى قياسها. هذا التصنيف الذي سجل ١,٩ على مؤشر إدراكات الفساد يشير إلى المستويات العالية للفساد الملاحظ^{٧١}. ناقش تقرير المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الطرق التي يتبعها العراق والولايات المتحدة والمانحون الدوليون للمساعدة في مكافحة الفساد، شملت تعهدات وعلامات اهتداء لأعمال رئيسية قد يوافق عليها العراقيون كجزء من ميثاق العراق الدولي. ساعدت بعثة الولايات المتحدة لمجموعة العمل للوكالات المشتركة لمكافحة الفساد في قيام الحكومة العراقية بتعيين مبادرات مكافحة الفساد التي نص عنها ميثاق العراق الدولي والتي سوف تساعد العراق في تنفيذ بعض الأولويات الرئيسية في حقل مكافحة الفساد التي أشار إليها الميثاق. عينت البعثة الأميركية مستشاراً لدى كل واحدة من المؤسسات العراقية الثلاث المعينة بمكافحة الفساد. هيئة النزاهة العامة (CPI)، المجلس الأعلى

- المملكة العربية السعودية: ١ مليار دولار على شكل قروض وتسليفات تجارية.
- صندوق النقد الدولي: ١,١٥ مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات الخارجي وعلى شكل قروض
- البنك الدولي: ٣-٥ مليارات دولار على شكل قروض (منها مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على شكل قروض إمتيازية ميسرة).

تخفيف الدين

قُدر الدين العام للعراق في عام ٢٠٠٤ بمبلغ ١٢٠,٢ مليار دولار. وافق أعضاء نادي باريس على إلغاء نسبة ٨٠% من ديونهم على العراق وألغت كل من الولايات المتحدة، وقبرص، ومالطا نسبة ١٠٠% من ديونها. في ربع السنة هذا، توصل العراق الى توقيع إتفاق مع اندونيسيا نص على إلغاء نسبة ٨٠% من مطلوباتها الثنائية ضد العراق. يشابه هذا الاتفاق الاتفاقيات المعقودة بين العراق ودائنيه من أعضاء نادي باريس.

رتبة الجدارة الائتمانية للعراق

حسنت عمليات تخفيف الدين رتبة الجدارة الائتمانية للعراق. راجعت مؤسسة غلوبال انساي٦٨ الجدارة الائتمانية السيادية على العراق المدى المتوسط وخفضت درجات الأخطار الإجمالية لديها الى ٧٥ درجة نتيجة الارتفاع الحاد في إيرادات تصدير النفط العراقي وصفقة التخفيف الهائل للدين بموجب اتفاقية نادي باريس عام ٢٠٠٤.

حسنت عمليات تخفيف الدين الملائة الخارجية السيادية للعراق ووضعية السيولة فيه بفضل تأجيل تسديد الفوائد والدفعات المستحقة من أصل الديون الى العام ٢٠١١. بالإضافة الى ذلك، حسن ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي حصل مؤخراً ميزان الحساب الجاري العراقي الذي عززه أيضاً تدفقات تحويل رسمية كبيرة إليه.

المفتشون العامون الأميركيون

يوصل المفتشون العامون من الولايات المتحدة في دعم تطوير نظام المفتش العام. زود المفتشون العامون الأميركيون التدريب، والتعليم الخاص، والمساعدة إلى مجموعات المفتشين العاملين العراقيين. تؤمن المبادرة العراقية لمكافحة الفساد وتأمين نظام الحكم النزاهة دعماً استشارياً إلى مجمل النظام العراقي لمكافحة الفساد، وذلك من خلال تعيين مستشارين للمفتش العام في العراق. عين مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع مفتش تقييم يعمل بدوام كامل في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات، في بغداد لدعم المفتشين العاملين في وزارتي الدفاع والداخلية في عملهم مع قوات الأمن العراقية^{٤٧٥}.

ميثاق الدولي للعراق

كجزء من الميثاق الدولي، يجب على العراق ان يتعهد بإنجاز خطوات محددة لتحسين الشفافية وكبح الفساد مقابل تقديم تعهدات بالمساعدة وأشكال أخرى من الدعم الدولي. اللغة الحالية للميثاق الدولي تذكر عملية تطوير إطار عمل قانوني وبناء قدرة المؤسسات بغية كبح الفساد على كافة المستويات الحكومية.

تشمل الأولويات وعلامات الاهتداء الرئيسية:

- تقوية حكم القانون وقدرات هيئات فرض تطبيق القانون
- وضع خطة لمكافحة الفساد في المؤسسات التي لديها إيرادات والنفقات مهمة
- التطبيق الكامل لقانون الكشف العام عن المداخل والأصول والتشريعات لتمكين حيز ومصادرة الأصول.
- تقوية قدرات التدقيق الداخلي والمجلس الأعلى للتدقيق
- مراجعة صلاحيات هيئة النزاهة العامة والمفتشين العاملين لضمان عملهم كهيئات مستقلة، ومهنية، وفنية، وغير سياسية.
- وضع نظام شامل لوسائل الرقابة الداخلية والخارجية داخل الحكومة تشمل سياسات تضارب المصلحة، والتدقيق، والتقييم.
- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد
- إطلاق حملة تنقيفية عامة حول وسائل مكافحة الفساد.

للتدقيق (BSA) والمفتشون العامون للوزارات (IGs).

هيئة النزاهة العامة (CPI)

مستقبل هيئة النزاهة العامة غير مؤكد. أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة هذه الهيئة، ولكن مهمتها لم يتم شملها في صلب القانون العراقي. أعاققت التشريعات العراقية التصويت حول ما اذا كان من الضروري منح هذه الهيئة الوضعية الدائمة أو حلها وجعل المفتشين العاملين في الوزارات يدققون أعمال الوزارات.

في هذه الأثناء، خضع رئيس هيئة النزاهة العامة إلى تحقيقات حول الفساد، قامت به اللجنة البرلمانية لمكافحة الفساد^{٤٧٢}. غير أن هيئة النزاهة العامة ساعدت، مع ذلك، على مقاضاة عدة وزراء سابقين وكشفت حالات الفساد في وزارة الداخلية. جرى طرد ٣ آلاف موظف من عملهم في تشرين الأول/أكتوبر، بسبب الفساد والتعصب الطائفي^{٤٧٣}. وقد شملت المستهدفين في هذه العمليات وزيرى الدفاع والكهرباء السابقين.

تشمل التحقيقات التي تقوم بها حالياً هيئة النزاهة العامة نوعية الأغذية التي تشتريها وزارة التجارة للحصص التموينية الشهرية، واختفاء المنتجات النفطية الخاضعة لإشراف وزارة النفط، "وغياب التقدم في إعادة تجهيز نظام سكة الحديد، وسوء سلوك ٤٥١ ضابط شرطة يعملون في وزارة الداخلية.

المجلس الأعلى للتدقيق

تنسق منظمة الأمم المتحدة مع هيئات تدقيق دولية لتدريب موظفي المجلس الأعلى للتدقيق على أنظمة التدقيق الحديثة^{٤٧٤}. يستطيع ان يساهم أعضاء المنظمة العربية العليا للمؤسسات للتدقيق (ARABOSAI) في تدريب الموظفين العراقيين في المجلس الأعلى للتدقيق كجزء من خطة وضعتها لجنة التدريب في المنظمة العربية عند اجتماعها في تونس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
عمليات التحقيق لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
مبادرة مكتب المفتش العام حول الدروس المكتسبة
تحديث التشريعات

القسم

٣

عمليات التدقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- تقرير حول أكلاف الأمن كما هي معرفة من قبل مقاولي التصميم والبناء لمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF).
- مراجعة مخططات الحكومة الأميركية وبرامجها لتطوير القدرات في وزارات الحكومة العراقية.

لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ١٦ عملية تدقيق جارية. ومن المخطط أن يبدأ العمل بثمانية تدقيقات أخرى في ربع السنة القادم. يقوم المفتش العام بعمله وفقاً للمعايير الحكومية المقبولة عموماً للتدقيق.

توجد في هذا التقرير تفاصيل حول تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول:

- للحصول على عناوين منتجات التدقيق التسعة الصادرة خلال فترة التقرير هذه، أنظر الجدول ٣-١.
- للمعلومات عن أعمال تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المنجزة منذ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، والنص الكامل للمنتجات النهائية لأعمال التدقيق، راجع موقع الإنترنت للمفتش العام <http://www.sigir.mil/>

في ربع السنة الحالي، يتابع المفتش العام ملاحظة مشاكل ناتجة عن غياب منظمة واحدة مسؤولة عن البرنامج الإجمالي لإغاثة وإعادة إعمار العراق. وتواصل الوكالات الحكومية الأميركية تأخير تقدم المشاريع بسبب عدم قدرتها على التعاون الكامل في تنفيذ نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار. فمثلاً، حددت مراجعة تطوير قدرات الوزارات للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بأنه لا توجد وحدة متكاملة لتطوير القدرات، إذ أن معظم نشاطات التطوير يبدو أنها تُدار

منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أنجز مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ثمانية تدقيقات أنتجت تسعة منتجات تدقيق. وبدءاً من ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أصدر المفتش العام ٨٢ منتج تدقيق. وفي ربع السنة هذا تناولت تدقيقات المفتش العام عدداً كبيراً ومتنوعاً من المسائل:

- مراجعة أمر مهمة وزارة الخارجية المتعلق بتدريب الشرطة العراقية وبدعم التدريب وإنشاء عدد من مخيمات دعم التدريب.
- تحديث وضع المعدات الطبية المشتراة لدعم مشروع مراكز العناية الصحية الأولية (PHCs) وتقييم عقود غير إنشائية أخرى داعمة لمشروع مراكز العناية الصحية.
- متابعة ١٧ اقتراح قدمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تقارير تدقيق سابقة تناولت الرقابة على العقود ومساءلتها والمنح، والمعاملات النقدية التي تستخدم صندوق تنمية العراق (DFI).
- مراجعة رقابات إدارة أملاك الحكومة على يد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومقاولها، شركة بكتل ناشونال (بكتل)، للعقد رقم SPU-C-00-04-00001-00.
- مراجعة التزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) غير الصحيحة، والظروف المتعلقة بهذه الالتزامات والإجراءات المتخذة أو المخططة حول طريقة استخدام هذه الأموال.
- مراجعة الرقابات الداخلية للاتفاقات المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

مناسبة على الممتلكات التي اشترتها الحكومة الأميركية لدعم نشاطاتها الإنشائية. وتبين للمفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً أنه مورست رقابة إدارية جيدة على دفع الفواتير لوزارة الدفاع وللوكالة الأميركية للتنمية الدولية. غير أن المفتش العام حدد عدداً من المشاكل في المحاسبة والحماية لاستثمارات الممتلكات الأميركية في كل من وزارتي الدفاع والخارجية إضافة إلى التزامات تعثرها التساؤلات كان قد ألزمها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج (GRD)، وإخفاق وزارة الخارجية في إتاحة وصول المفتش العام إلى السجلات المالية خلال هذا التقييم.

داخلياً. حدد المفتش العام أولاً، الحاجة للخطة المتكاملة المذكورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلا أنه بعد ١٥ شهراً من الاجتماعات لم تنتج أية خطة. ومن دون هذه الخطة من الصعب على العديد من المنظمات المعنية لدفع الأمور باتجاه جعل نشاطات التطوير من الأولويات، كما وأنه من دون هذه الخطة لن يكون معروفاً أي مكتب أو أي شخص بعينه هو المسؤول عن البرنامج الإجمالي الأميركي لتطوير القدرات الوزارية في العراق. وخلال ربع السنة، كان الأداء الإداري من قبل وكالات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) متقوفاً، إذ تبين للمفتش العام أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومقاولها شركة بكتل مارسا رقابة إدارية

الجدول ٣-١

المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) منذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

رقم التقرير	عنوان التقرير	التاريخ إصدار التقرير
06-029	مراجعة دين كورب الدولية، المحدودة، عقد رقم S-LM-AQM-04-0030. أمر مهمة رقم 0338 لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية.	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
06-030	وضعية المعدات الطبية المشتراة والبنود غير الإنشائية الأخرى المشتراة لمراكز العناية الصحية.	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
06-036	متابعة توصيات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) المتعلقة بصندوق تنمية العراق (DFI).	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
06-039	مراجعة الرقابة الإدارية للعقد رقم SPU-C-00-04-00001-00 من جانب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وشركة بكتل ناشونال.	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
06-040	الزامات غير صحيحة باستخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ (IRRF2).	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

06-042	صفحة حقائق أكلاف أمن المقاولين الأميركيين الرئيسيين المتعلقة بنشاطات التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) (سري- ٢٠٠٧ كانون الثاني/يناير)	توزيع محدود
06-043	مراجعة اتفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) غير المطابقة.	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
06-044	صفحة حقائق أكلاف أمن المقاولين الأميركيين الرئيسيين المتعلقة بنشاطات التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) (سري- ٢٠٠٧ كانون الثاني/يناير)	توزيع محدود
06-045	وضعية مشروع تطوير القدرات الوزارية في العراق.	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

للمساعدة في إجراء تحقيقات في تزوير للمشتريات في الكويت.

شارك مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في اجتماعين لمجموعة عمل المساءلة العراقية (IAWG) في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. اجتمع ممثلو المنظمات والمدققون الزملاء ومقيمو الإدارة الداخلية لمناقشة الجهود الجارية في المسائل الناشئة. لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعة واحدة قيد التنفيذ تدعمها وزارة الخارجية والحكومة العراقية. إضافة إلى ذلك ينسق المفتش العام حالياً عدة جهود مع مختلف منظمات المساءلة بما فيها القوات الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I).

يوصل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مقارنة متوازنة لتوفير التبصر والإشراف، والتوقع المستقبلي لما يتعلق بالنشاطات التدقيقية وغير التدقيقية لمساعدة المنظمات المكلفة التنفيذ في العراق ومن يدعم هذه المنظمات خارج العراق.

- يزود التبصر الذي يمارسه المفتش العام النصح لقيادتي إعادة الإعمار الأميركيين حول مسائل

تضمنت مراجعات أخرى نُفذت خلال ربع السنة الحالي، مراجعة مشتركة بين مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ومكتب المفتش العام لوزارة الخارجية لمشروع دعم تدريب الشرطة العراقية. أفاد تقرير المفتش العام، ان هناك سوء إدارة على يد مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (NIL) ومكتب إدارة التملكات في وزارة الخارجية أدى إلى إنفاق غير ضروري بقيمة ٤٢ مليون دولار تقريباً. ولم يجد المفتش العام أي تبرير لأسلحة ومعدات بقيمة ٣٦,٤ مليون دولار تشمل عربات مدرعة، وسترات واقية، ومعدات اتصالات. وأفاد تقرير المفتش العام ان مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق وأفغانستان (JCC-I/A) لم تحرزا إلا تقدماً محدوداً في إنجاز التوصيات التي قدمها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عمليات تدقيق سابقة لتحسين المساءلة والمحاسبة في صندوق تنمية العراق (DFI). كما تناول تقرير المفتش العام أيضاً أكلاف الأمن المترتبة على تسعة مقاولي بناء وتصميم رئيسيين معنيين بمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وخلال ربع السنة الحالي، ساعد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً في نقل سجلات صندوق تنمية العراق من حكومة الولايات المتحدة إلى حكومة العراق. وعيّن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مدققين

يُصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير عمليات التدقيق أو غيرها من اتصالات المفتشين العامين، وفقاً لدرجة التعقيد والأهمية للمسائل المتناولة.

إن تنفيذ توصيات عمليات التدقيق أمر حاسم. يتابع مدققو مكتب المفتش العام كل التوصيات المقبولة إلى أن يتم تنفيذها بالكامل. أما تلك غير المقبولة فيجري تحليلها عبر الإجراءات التحليل المتبعة في كل منظمة وذلك على مستوى المساعدين. يتوخى المدققون تعاون مديري البرامج الذين يتوقع منهم التوافق التام.

كما هو مفروض بموجب قانون الكونغرس حول المفتش العام الصادر في العام ١٩٧٨، كما تمّ تعديله، ضمن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير ربع السنة الحالي تقريره نصف السنوي المتعلق بوضع تنفيذ توصيات أعمال التدقيق التي قام بها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. يوفر المفتش العام تقريراً عن التوصيات المعلقة من التقرير نصف السنوي والتوصيات التي بقيت مفتوحة وفقاً للتقرير كما هو وارد في الجدول ٢-٣.

المنتجات النهائية للتدقيق

مراجعة شركة داي كورب الدولية المحدودة، عقد رقم 0338، لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية. تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) رقم 06-029، لدعم برنامج تدريب الشرطة.

مقدمة. يناقش هذا التقرير نتائج مراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لأمر المهمة رقم 0338، وهو جزء من عقد وزارة الخارجية (S-LMAQM-04-0030)، الممنوح إلى شركة داي كورب الدولية المحدودة. حدد أمر المهمة تقديم خدمات تدريب لضباط الارتباط مع الشرطة الدولية وتقديم معدات تدريب، وإنشاء مجمع سكني على أرض قصر عدنان في بغداد لإيواء موظفي التدريب وإنشاء خمسة مخيمات إقليمية في مختلف أنحاء العراق. يركز التقرير على الأعمال المتخذة

الإدارة مع التشديد على خلق بيئة من المساءلة، وحكم القانون، وثقة الناس في العراق.

- تتواصل **التوقعات** المستقبلية للمفتش العام في التركيز على مسائل الوضع النهائي، مثل الكلفة لإنجاز المشاريع الأميركية، ونقل المشاريع الممولة من الولايات المتحدة إلى حكومة العراق، واستدامة المشاريع والبرامج الممولة من الولايات المتحدة، وبناء القدرة لدى الحكومة العراقية والمجتمع المدني.

- جهود **الإشراف العام** لمكتب المفتش العام تُشكّل التركيز التقليدي للمفتش العام، وتتناول قابلية الحصول على أقصى مردود لاستثمارات دافعي الضرائب الأميركيين وتتناول أيضاً تعزيز الشفافية والمساءلة لدى الإدارة الأميركية لأية موارد عراقية مستخدمة.

- تقيم عمليات تدقيق الأداء التي يقوم بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً التوفير، والكفاءة والفعالية لمشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تشمل عمليات التدقيق التي يقوم بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوجه عام أربع مراحل منفصلة:

- **التخطيط للانخراط** في تقييم الكفاءة والفعالية للرقابات المبنية ضمن أي مشروع أو برنامج، ووضع خطط مفصلة للعمل بالموقع في منظومة تصميمه.

- **العمل الميداني** لإجراء فحوصات مفصلة، واختبارات، وتحليل لجمع معطيات ملائمة وكافية.

- إصدار **التقارير** حول النتائج والتوصيات.
- **إنهاء عملية التدقيق ومتابعة** تنفيذ توصيات التدقيق.

ينقل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) النتائج النهائية لعمليات التدقيق والتوصيات التي نتجت عن الانخراط في التدقيق إلى المدراء المسؤولين عن البرامج وإلى الإدارة العليا.

لم يُضمّن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تقريره تقييماً للمخيمات السكنية الإقليمية، في المراجعة المتواصلة لأمر المهمة 0338، وعقد داين كورب رقم SL S-LMAQM-04-L0030، وانفاقات مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (NIL) من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم ٢ (IRRF2).

النتائج: نتج عن سوء الإدارة على يد مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون ومكتب إدارة الامتلاكات في وزارة الخارجية تعريض الملايين من الدولارات لخطر غير ضروري وإلى امتلاكات لا يمكن تبريرها كانت مطلوبة بظل أمر المهمة 0338، وتحديدًا، بين تموز/يوليو ٢٠٠٤ وحزيران/يونيو ٢٠٠٦ دفعت وزارة الخارجية ما يقارب ٤٣,٨ مليون دولار لتصنيع وتخزين مخيم سكني لم تستعمل أبداً.

بما في ذلك، ٤,٢ مليون دولار لأعمال غير مرخصة مرافقة للمخيم السكني. إضافة إلى ذلك، يمكن ان تكون وزارة الخارجية قد أنفقت مبلغ ٣٦,٤ إضافي ثمن أسلحة ومعدات، بما فيها عربات مدرّعة وسترات واقية، ومعدات اتصالات لا يمكن المحاسبة حولها لأن فواتيرها غامضة ولم تتوفر مستندات داعمة أو سجل ممتلكات خاص بالبنود المشتراة بموجب أمر المهمة رقم 0338.

جزء رئيسي من أمر المهمة كان تصنيع وتركيب المخيم السكني المصمم لإيواء ١٠٤٠ موظف ومستشار تدريب للشرطة مع المرافق المتعلقة بها بما فيها المساحات اللازمة للمطاعم والمكاتب. لإنجاز هذا الأمر أصدرت شركة "داين كورب" عقد من الباطن بقيمة ٥٥,١ مليون إلى "كوربوريت بنك فاينانشال سرفيسيز (كوربريت بنك) في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ جرى التعاقد من الباطن لتصنيع ١٠٤٨ مقطورة سكنية مع الشركة الصناعية الإيطالية "كوجم المحدودة" بمبلغ ٤٧,١ مليون. لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (NIL) إلغاء مشروع المخيم السكني في أيلول ٢٠٠٤. وفي ٢٣

لإنشاء المجمع السكني وحول إنجاز الأعمال غير المسموح بها على يد شركة داين كورب. أجريت هذه المراجعة بمشاركة مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية.

الأهداف. إن أهداف هذا التدقيق هي الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الأكاليف التي ترتبت على أمر مهمة العقد المعني، بما في ذلك المبالغ الملزمة والمنفقة والمسؤوليات المالية المحتملة، والرقابة على هذه الأكاليف؟
- ما هي وضعية الممتلكات المشتراة بموجب أمر المهمة 0338، بما فيها الرقابات الداخلية المعنية، وما هي قيمة تعويض إنقاذ الأصول غير المستخدمة؟
- ما هي كلفة إصدار أمر إيقاف العمل وتأثيره على إنشاء مرافق تدريب الشرطة في قصر عدنان؟
- ما هو وضع عملية إنشاء مرافق دعم برامج تدريب شرطة؟

من أجل الاستجابة لأهداف عملية التدقيق، قسّم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، تقريره إلى ثلاثة أجزاء:

- الكلفة المترتبة بموجب أمر المهمة 0338.
- إنشاء المجمع السكني في قصر عدنان والمجمعات الإقليمية.
- التعاقد وإدارة العقود.

ركزت عملية التدقيق على الإمدادات والخدمة الموفرة بموجب أمر المهمة 0338، الذي مثل أكبر مبلغ صُرف بظل أمر المهمة. وضمن الإمدادات والخدمات، حصر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التركيز بالعمل المطلوب تنفيذه وبالبنود المطلوب توفيرها للمخيم السكني، البالغة كلفته ٥١,٦ مليون دولار، وبمبلغ الـ ٣٦,٤ مليون دولار وبالمعدات البالغة قيمتها ٣٦,٤ مليون دولار المطلوب شراؤها للمخيم المذكور.

أيلول/سبتمبر أو ما يقربه اتصل ضابط التعاقد في وزارة الخارجية وأبلغ شركة "دين كورب" بعدم المتابعة. أصدرت شركة "داين كورب" بدورها أمر إيقاف العمل إلى "كوربورت بنك" في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وعلى أساس المراجعة حدد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) النقاط الهامة التالية فيما يتعلق بالمجمع السكني:

- وجد مكتب المفتش العام معلومات متناقضة تتعلق بالوضع الفعلي لعملية تصنيع مقطورات المخيم السكني، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. أصدرت شركة "داين كورب" عقداً من الباطن للمجمع السكني إلى "كوربورت بنك" في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وقامت شركة "كوربورت بنك" بدورها بمنح عقد من الباطن إلى "كوجيم" في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفقاً لتقرير المراجعة الداخلي لمكتب شؤون المخدرات الدولية (NIL)، بدأ التصنيع في أيار/مايو ٢٠٠٤، أي أكثر من ثلاثة أشهر قبل منح عقد مشروع المجمع السكني من الباطن. إضافة إلى ذلك، في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، قدمت شركة "داين كورب" فاتورة إلى وزارة الخارجية تضمنت ١٨ مليون دولار كرسوم لحشد التجهيزات للمخيم السكني للفترة بين ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤. إلا أنه من غير الواضح أية أكلاف معينة يمكن عزوها إلى عملية حشد التجهيزات وما إذا كانت هذه الاكلاف دفعات مسبقة، لأن "دين كورب" لم تُصدر عقداً من الباطن إلى "كوربورت بنك" حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وبحسب ضابط التعاقد في وزارة الخارجية، عندما أصدرت "داين كورب" أمر إيقاف العمل إلى "كوربورت بنك" في أيلول ٢٠٠٤، أعلمت "دين كورب" وزارة الخارجية أن المخيم السكني قد أنجز.

- لم يجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)، أية معلومات تشير إلى أن موظف مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (NIL) أو ممثل ضابط التعاقد (COR) سأل لماذا قدمت "دين كورب" فاتورة برسوم حشد التجهيزات للمخيم السكني قبل أن تكون قد

تعاقدت من الباطن لتصنيع المقطورات السكنية. ولا حقق مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون بالأمر لتحديد الوضعية الفعلية للأشغال عندما عرضته "داين كورب" بعدم متابعة العمل، حيث كان معروفاً أنه تم دفع مبلغ ١٨ مليون دولار إلى داين كورب كرسوم حشد تجهيزات للمخيم السكني. وبدلاً من ذلك اعتمد مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون على ما عرضته شركة "داين كورب". وهكذا لم يكن الوضع الحقيقي لجهود التصنيع معروفاً عند إصدار الإشعار.

- بدأ أن مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (NIL) قد أحرز بعض التقدم بعد حوالي سنتين من محاولة إيجاد حل لاستخدام المقطورات السكنية. في أيار/مايو ٢٠٠٦، اتصل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بممثل ضابط التعاقد (COR) وأعلمه بنيته نقل مكونات المخيم السكني من موقع تخزين إلى آخر قبل إعداد خطط لاستعمالها البديل. وعلى الرغم من ذلك نقل ممثل ضابط التعاقد المقطورات السكنية إلى مطار بغداد الدولي. في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، دخلت "دين كورب" في عقد من الباطن للحصول على موقع مفتوح ومسقوف وأمن للمقطورات لفترة أولية تتراوح من ثلاثة أشهر إلى سنتين. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أبلغ مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مكتب المفتش العام أنه خطط لاستعمال المقطورات لإيواء موظفي المكتب، لكنه واجه تعقيدات بسبب المساحة المحدودة للأرض المتوفرة وبسبب تزايد الطلب الذي رفع الكلفة في المنطقة المجاورة لمطار بغداد الدولي. وبحلول ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، يبدو أن مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون بدأ يحرز تقدماً في إيجاد حلول لاستخدام المقطورات لسفارتنا في بغداد.

- من أصل ٤٣,٨ مليون دولار المنفقة على المخيم المجمع السكني، تم إنفاق ٤,٢ مليون دولار على أعمال لم تكن مرخصة بموجب العقد. وزارة

المسلحة^{٤٧٧} في الكونغرس ومجلس الشيوخ ومع مكتب المساءلة الحكومية (GAO)، لوحظ أن بقاء موظف لأكثر من عشر سنوات في أية منظمة وليس فقط في إدارة العقود، قد يعرضه للفساد إذا كانت الرقابة ضعيفة في تلك المنظمة.

ودلت نتائج مراجعة المفتش العام أنه على الأقل بالنسبة لأمر المهمة رقم 0338 كانت بيئة الرقابة ضعيفة. إلا أنه، وبالرغم من تواجد عدة ضباط تعاقد لدى وزارة الخارجية لمتابعة أمر المهمة 0338 خلال العامين المنصرمين، لكنه تم تعيين ممثل ضابط التعاقد لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون هذا نفسه لأمر المهمة 0338 وأوامر مهمة أخرى متعلقة بشركة "داين كورب" منذ العام ١٩٩٤، أي لفترة ١٢ سنة حتى الآن.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدر مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون تقرير تحقق من الأصول تضمن مستندات أثبتت أن شركة دين كورب لم تستطع توفير سجل ممتلكات كامل ومستندات دعم للبند التي اشترتها لصالح الحكومة الأميركية. استنتج التقرير أن:

- فواتير شركة دان كورب كثيراً ما كانت غامضة وتفتقر إلى التفاصيل الضرورية لتعيين البنود المشتراة.
- لم تحتفظ شركة داين كورب بقائمة كاملة للبنود المشتراة.
- لم تضع شركة داين كورب إرشادات حول سياستها المتبعة أو إجراءات للمساءلة والمحاسبة.

استنتج التقرير أيضاً، أن مكتب شؤون المخدرات الدولية لا يستطيع تحديد ما إذا كان المكتب قد تلقى ما دفع ثمنه. وجدت مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن فواتير أمر المهمة 0338 افتقدت إلى التفاصيل التي تحدد البنود التي تم شراؤها وأن لا الحكومة الأميركية ولا شركة داين كورب احتفظت بقائمة كاملة بالبنود المشتراة بموجب أمر المهمة 0338. إضافة إلى ذلك، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن ممثل ضابط التعاقد، مع أنه مسؤول عن التفتيش وقبول أعمال العقد، فهو لم يضمن قيام

الداخلية العراقية أدارت الأعمال، لكن وزارة الخارجية، وبصفها الوكالة المتعاقدة، لم تسمح بالأعمال أبداً. تضمن العمل غير المرخص تغيير موقع المخيم السكني إلى خارج أراضي قصر عدنان وتصنيع ٢٠ مقطورة فخمة مخططة للشخصيات المهمة (VIP) وإنشاء حوض سباحة أولمبي على أرض القصر.

الإدارة الضعيفة أو الغائبة أحياناً كانت السبب الأساسي للمشاكل التي حددها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الأعمال المنجزة بظل أمر المهمة رقم 0338. وقد دلت مراجعة الأعمال التي قام بها كل من ضباط التعاقد في وزارة الخارجية، وممثل ضباط التعاقد في مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون خلال فترة إنجاز العمل بظل أمر المهمة رقم 0338، أن أي منهما لم ينجز المسؤوليات الأساسية لإدارة العقود المحددة في دليل الشؤون الخارجية لوزارة الخارجية. فمثلاً، كان ممثل ضابط التعاقد للمكتب المذكور مسؤولاً عن قبول عمل المقاول، وإعلام ضابط التعاقد عن الإخفاق في إنجاز الأعمال وإعداد ملف لممثل ضابط التعاقد. إلا أن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم يجد أي دليل إلى أن ممثل ضابط التعاقد أنجز أي من هذه النشاطات أو وثّقها. أضف إلى ذلك أنه لأكثر من عقد كان ممثل ضابط التعاقد لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (NIL) المعين لأمر المهمة رقم 0338 مسؤولاً أيضاً عن رصد غيرها من أوامر المهمة وعقود الشرطة مع "دين كورب" لصالح المكتب المذكور. العديد من المشاكل التي عيّنها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كانت متعلقة بأداء ممثل ضابط التعاقد حول أمر المهمة وقد تم سابقاً تعيينها والإبلاغ عنها في تقرير وزارة الخارجية يتعلق بمشروع الدعم الأميركي للشرطة البوسنية في آذار/مارس ٢٠٠٢^{٤٧٨}

لا يتناول دليل الشؤون الخارجية موضوع الفترة الزمنية القصوى التي يجب أن يخدم خلالها الموظف كممثل لضابط التعاقد لدى نفس المقاول. في تموز/يوليو ٢٠٠٦، في مراسلات مع لجنتي الخدمات

التحقيقات وبقود حالياً المفتش العام التحقيقات، وهي لا زالت قائمة.

بدءاً من العام ٢٠٠٥، بحسب كبار موظفي مكتب شؤون المخدرات الدولية، بادر المكتب بعدد من الخطوات لتقوية إدارة عقوده وممتلكاته. زود كبار مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في العراق المعلومات التالية:

- جرت سلسلة من المراجعات الداخلية المتعلقة بالرقابات على الممتلكات وجرى أيضاً مراجعات تتعلق بجردة مقطورات المخيم السكني موضوع العقد مع دايين كورب الذي ناقشه في هذا التقرير.

- بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠٠٥، أعطى مكتب شؤون المخدرات الدولية توجيهات إلى دايين كورب لاتخاذ ما هو ضروري لتحسين إدارة الأصول. جرى توثيق هذه التحسينات في سلسلة من الرسائل التي تبادلها المكتب مع دايين كورب والتي وثق فيها الشواهد التي اعترت عملية تنفيذ العقد واستجابات دايين كورب بتحديد إجراءات تصحيحية اتخذتها أو تنوي اتخاذها. حالياً، يقوم مكتب شؤون المخدرات الدولية بمتابعة الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها دايين كورب لتصحيح الرقابة على جردة الموجودات.

- في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، طلب مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مساعدة من وكالة إدارة عقود الدفاع (DCMA) في مراجعة الممارسات الإدارية لممتلكات دايين كورب في العراق وأفغانستان (وهو الطلب الذي رفضته الوكالة بسبب النقص في موظفي إدارة الممتلكات لديها).

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حاول مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون التعاقد مع وكالة تدقيق عقود الدفاع للحصول على خدماتها من أجل إيقاف عدة أوامر مهمة لشركة دايين كورب، بما فيها أمر المهمة رقم 0338. وحتى

شركة دايين كورب بالاحتفاظ بسجلات الرقابة على جردة الأصول ولا بسجلات شخصية لمبلغ الـ ٣٦,٤ مليون دولار من المعدات المقترح شراءها لأمر المهمة هذا.

مكامن الضعف في الرقابة الإدارية. خلال عملية التدقيق، حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجود مكامن ضعف في مسألة التوثيق لتعديلات أمر المهمة، وتوثيق مراجعة فواتير المقاول، وإدارة أمر المهمة. يتضمن هذا التقرير توصيات لتقوية الرقابات الداخلية اللازمة لتحسين تعاقدات وزارة الخارجية وإدارة أوامر مهماتها. إضافة إلى ذلك، بما أن مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون أفاد بوجود ظروف مشابهة في تقريره الصادر بتاريخ كانون الأول ٢٠٠٥، المتعلق بالتحقق من الأصول، لم يكن هناك سبب يجعل المفتش العام يقتنع بأن ضعف الرقابة الداخلية في إدارة أمر المهمة هذا هو السبب الوحيد. لذلك ينوي المفتش العام متابعة مراجعة أمر المهمة 0338 وسوف يعلن مراجعة كاملة للعقد رقم S-0030-LMAQM-04-C-0030 والانفاقات الأخرى التي قام بها مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في العراق.

الأعمال الإدارية. بحسب مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اجتمع نائب مساعد مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مع المفتش العام لوزارة الخارجية وبالتالي مع محققي وزارة الخارجية لمناقشة الهواجس حول إمكانية حصول عمليات احتيال تتعلق في أمر المهمة 0338. وعلى وجه التخصيص، كشف مكتب شؤون المخدرات الدولية عن أن شركة "داين كورب" أصدرت فواتير إلى المكتب بمقدار ٥٠٠ مقطورة للمخيم السكني عائدة لأمر المهمة المذكور والتي من المحتمل أنها لم تكن مصنوعة أو جاهزة في وقت إصدار الفاتورة. تبين من التحقيقات الأولية التي أجراها محققو وزارة الخارجية أن مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في العراق اتصل بمكتب وزارة الخارجية لإدارة الامتلاكات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لمناقشة قلقه بشأن العدد الفعلي للمقطورات المستعملة والصادرة فواتر حول أمر المهمة المذكور. عملت وزارة الخارجية والمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معاً على هذه

أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مبدئياً بأن يستبدل مكتب شؤون المخدرات الدولية ممثل ضابط العقود لعقود وأوامر مهمات داين كورب والذي شغل هذا المنصب منذ العام ١٩٩٤، أي حوالي فترة ١٢ سنة. أفاد مكتب شؤون المخدرات الدولية المفتش العام في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بأن:

- ممثل ضابط العقود قد استبدل. وزود مكتب شؤون المخدرات الدولية المفتش العام أيضاً رسالة التعيين لممثل ضابط العقود الجديد يعمل داخل البلاد لإدارة كل عقود مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في العراق، وأفغانستان، والأردن.
- نقل مسؤولية التعاقد جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ممثلي ضابط العقود داخل البلاد، الذين سوف يعملون كمقاولي خدمات شخصية، قد تم انتقاؤهم وهم يخضعون الآن لعملية التحقق من سجلاتهم الأمنية.

اعتبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن إجراءات مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون قد استجابت لمسودة التوصيات ولذلك حذفها من التقرير النهائي.

التوصيات. لضمان محافظة وزارة الخارجية على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وأموال وزارة الخارجية الأخرى، أوصى المفتش العام أن يقوم بما يلي مساعد وزير الخارجية لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) بما يلي:

- ١- تقديم خطة إلى سفير الولايات المتحدة في العراق للمراجعة والموافقة على استعمال المخيم السكني لإيواء متدربي الشرطة، كما كان مقرر سابقاً أو اتخاذ ترتيبات لاستعمال بديل للمجمع. وبسبب الوقت الطويل الذي أعطي حتى الآن لاتخاذ

تاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لم تكن الوكالة المذكورة قد استجابت للطلب.

- في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عين مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون مقال عام لإدارة ودعم عقد داين كورب.
- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عين مكتب شؤون المخدرات الدولية مقال لإدارة ودعم البرنامج وضابط التعاقد داخل العراق، وسيكون هذا المقال جاهزاً في موقع عمله فور إنهاء إجراءات الموارد البشرية.
- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدأ مكتب شؤون المخدرات الدولية مراجعة لإكمال ملفات العقد، التي تتضمن العقود، وأوامر المهمة، ومستندات المعلومات ذات العلاقة، مثل صفحات تقييم العقد والبريد الإلكتروني المتبادل بين مكتب البرنامج وضابط التعاقد.
- خلال الأشهر الماضية، طور مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في العراق، عملية خاصة بإجراء مراجعة شاملة للفواتير. وقد نتج عن هذه العملية تحديد أخطاء في فواتير شركة دين كورب. مثلاً، رفض مكتب شؤون المخدرات الدولية فاتورة بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ، تبلغ قيمتها ١,١ مليون تتعلق بعقد آخر مختلف مع شركة داين كورب. جرى رفض هذه الفاتورة لأن المكتب حدد أن تاريخ الفاتورة كان خارج فترة تواريخ أداء الأعمال.

أعلم مكتب شؤون المخدرات الدولية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً أنه يعمل على ضمان أن تكون كل رقابات الإدارة في مواقعها ويتم الانصياع لها في كل الأوقات، وهو ينوي تسوية كل الدفعات السابقة التي سددتها منذ بدء عقود مكتب شؤون المخدرات الدولية في أفغانستان، والعراق، والأردن.

(COR) بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهما كما هي محددة في دليل الشؤون الخارجية لوزارة الخارجية. هذا الإجراء يجب ان يتناول ما يلي:

- أ- استلام وحفظ التقارير الفنية والمالية.
- ب- التأكد من صحة الفواتير مع المستندات الداعمة لها قبل الموافقة على تسديدها.
- ج- معالجة "تقارير الاستلام والتفتيش" المتعلقة بالمعدات.
- د- الاحتفاظ بملف ممثل ضابط التعاقد (COR)

٦- تحديد وفرض وتطبيق فترة زمنية محددة للبقاء في المناصب لكل موظفي التعاقد كجزء من دليل الشؤون الخارجية.

تعليقات الإدارة والاستجابات للتدقيق. تلقى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تعليقات خطية على مسودة هذا التقرير من مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL)، تضمنت تعليقات من مكتب إدارة الامتلاكات في وزارة الخارجية تفيد أنه يوافقون على التوصيات أرقام ١ إلى ٥. ذكر مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون ان مكتب إدارة الامتلاكات لم يوافق على التوصية رقم ٦، التي تناولت تحديد الفترة الزمنية للبقاء في المنصب، لان لديه خطة لضمان النوعية تتضمن المراجعة والموافقة على أعمال العقود لضمان التوافق مع كل متطلبات القوانين، والأنظمة، والسياسة المتبعة، وممارسات الشراء الصحيحة. يدرك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أهمية خطة ضمان النوعية، لكنه يعتقد ان الحاجة إلى تحديد فترة البقاء في المنصب أمر هام عندما تكون بيئة الرقابة في منظمة معينة ضعيفة. لذلك أبقى المفتش العام على هذه التوصية.

قرار بشأن ما يجب عمله بخصوص المقطورات السكنية، أصبح من الواجب اتخاذ العمل اللازم خلال سنتين يوماً.

لضمان كون العمل المتعاقد عليه يجري إصدار فواتيره بشكل صحيح وأن هذا العقد يدار كما يجب، يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً أن مدير مكتب إدارة الامتلاكات في وزارة الخارجية يجب ان يتخذ الإجراءات التالية:

- ٢- السعي لدى شركة داين كورب لإعادة الدفعات التي تمّ الترخيص لها بشكل غير صحيح والتي بلغت ٤,٢ مليون دولار والتي تمثل الأعمال غير المرخصة بموجب العقد الذي تديره وزارة الداخلية العراقية. وقد تضمنت هذه الأعمال تغيير موقع المخيم السكني، تصنيع مقطورات لكبار الشخصيات (VIP)، وبناء مسبح أولمبي.
- ٣- الطلب إلى وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، اتخاذ الإجراءات التالية:

- أ- مراجعة فاتورة داين كورب المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، التي تضمنت رسوم حشد تجهيزات المخيم السكني لتحديد ما إذا كان مبلغ ١٨ مليون دولار قد ظهر فيها.
- ب- مراجعة فاتورة داين كورب المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، والتي بلغت قيمتها ١,١ مليون دولار المتعلقة بأجور اليد العاملة العائدة لأمر المهمة 0338.
- ٤- عند استلام تقرير وكالة تدقيق العقود (DCAA) يجب أن يتخذ ضابط التعاقد الإجراءات المناسبة.
- ٥- تطبيق الإجراءات التي تضمن تقيد ضابط التعاقد وممثل ضابط التعاقد

الأهداف. بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عملية التدقيق هذه كمراجعة للمواد الطبية الاستهلاكية المشتراة بظل العقد رقم W27P4B-05-A-5018 الخاص بمراكز العناية الصحية الأولية. قاد العمل التالي إلى توسيع نطاق عمل التدقيق ليشمل عقود داعمة غير إنشائية أخرى. لذلك عدل المفتش العام الأهداف للإجابة على الأسئلة التالية:

- هل مورست رقابة سليمة على المواد الطبية الاستهلاكية المشتراة والمعدات الطبية وغيرها من البنود غير الإنشائية؟
- هل تم تعديل استخدام هذه البنود على أساس التأخير و/أو خفض نطاق العمل لمشروع مراكز العناية الصحية الأولية (PHC).

النتائج. في فترة تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتاريخ تموز/يوليو ٢٠٠٦، حول المعدات الطبية المشتراة بظل عقد بارسونز كانت هناك ٢٠ من أصل ١٥١ مجموعة من المعدات الطبية وتلك العائدة لطب الاسنان المشتراة بموجب عقد بارسونز موجودة في مواقع ٢٠ مركزاً صحياً كانت قد أصبحت مبنية كلياً أو جزئياً على يد بارسونز. وكانت هناك أيضاً ١١٥ مجموعة مكتملة كلياً أو جزئياً موجودة في مخازن تسيطر عليها الحكومة الأميركية في أبو غريب. منذ ذلك الحين، تم تسليم ١٥ مجموعة معدات إضافية إلى المخزن؛ وكان العدد الإجمالي في أبو غريب ١٣٠ مجموعة حتى تاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ذكر تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تاريخ تموز ٢٠٠٦ أيضاً أنه لم يجر أي استلام رسمي حكومي أو تفتيش أو قبول لأية مجموعة معدات طبية في أبو غريب وأن هناك أسئلة حول كفاءات المعدات بسبب تمديد مدة التخزين. وبحلول ٣٠ تموز ٢٠٠٦، ما يقارب ٤٥ مليون دولار كان قد جرى إنفاقها على المعدات الطبية. ومنذ ذلك الحين، كشف مكتب المشاريع والعقود، بصفته مديراً للمشروع، عن ١٠٢ صندوق معدات طبية تالف وفتح وتفحص ٦١ من الصناديق الأكثر تلفاً. في ٥٩ من الصناديق وجد مكتب العقود والمشاريع أن

استجابة لمسودة هذا التقرير، زود مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بالمعلومات المتعلقة بإجراءاته الإدارية المتخذة لتقوية إدارة العقود وتقييمها عبر مجمل مكتب شؤون المخدرات الدولية، والتي فصلها التقرير في قسم الإجراءات الإدارية. كما زود المكتب المذكور المفتش العام بالتغييرات الفنية، والتي تم تضمينها في التقرير النهائي كما هو مناسب.

وضعية المعدات الطبية وغيرها من البنود غير الإنشائية المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية
تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) رقم 06-030، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

في تموز/يوليو ٢٠٠٦، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريراً حول المعدات الطبية التي اشترتها شركة "بارسونز ديلاوير" (بارسونز) دعماً لعقد ممنوح أيضاً لشركة بارسونز، لإنشاء ١٥٠ مركز عناية صحية أولية (PHC)، في كافة أرجاء العراق. يحدث هذا التقرير وضعية المعدات الطبية ويناقش مراجعة المفتش العام للرقابات المفروضة على استعمال المواد الاستهلاكية الطبية والمشتريات غير الإنشائية الأخرى لمشروع المراكز الصحية الأولية، الذي تعرض للتأخير ولتصغير نطاقه. ومع أن عقد مكتب المشاريع والعقود لبناء مرافق للمراكز الصحية الأولية على يد شركة بارسونز جرى خفضه بشكل كبير، فقد بقيت المتطلبات الإجمالية لبناء المراكز الصحية الأولية كما هي.

اشترى مكتب المشاريع والعقود مجموعات معدات طبية على أساس المتطلبات الإجمالية. وأحسن مكتب المشاريع والعقود العمل بتأمينه إيصال مجموعات المعدات الطبية، والتجهيزات والمواد الطبية الاستهلاكية إلى مرافق التخزين مما خفف كثيراً خطر السرقة وإمكانية التعرض للتلف.

● تعاقدت الحكومة لتزويد ١٤٢ مجموعة أثاث للمراكز الصحية الأولية (PHC) بموجب العقد رقم W27P4B-05-C-0016. جرى تسليم ٦ مجموعات أثاث مباشرة إلى مواقع بناء المراكز الصحية الأولية، وجرى تسليم ٩٠ مجموعة إلى المخازن التي تسيطر عليها الحكومة الأميركية في أبو غريب، و٤٦ مجموعة تم تسليمها إلى مخازن وزارة الصحة العراقية في أربيل. أفادت تقارير للقيادة المشتركة للعقود ان الأثاث المسلم إلى أبو غريب كان مقبولا بشكل رسمي، وجرى عملية جرده وفحصه، وجرى تصليح البنود المتضررة على يد المقلول. لكن الأثاث في أربيل قد قبل رسمياً بهدف الدفع لكنه لم تجر جردته وفحصه. وأفادت تقارير أيضاً أن أثاث أربيل متضرر. لم يجر إعلام المقلول بذلك في الوقت المناسب وهو يرفض تحمل مسؤولية أثاث تضرر بعد استلامه.

● تعاقدت الحكومة الأميركية لتسليم ١٨ مجموعة مواد طبية استهلاكية^{٤٧٩} ولتزويد ما يقارب ٩٠ يوماً من المواد الاستهلاكية لكل مركز صحي بموجب العقد رقم W27P4B-5-A-5018، وجرى تسليم ١١٢ مجموعة مواد طبية استهلاكية إلى كل من مخزن أبو غريب ومخزن لصحة العراقية في أربيل. ست مجموعات سُمّلت مباشرة إلى المراكز الصحية الأولية الموجودة قيد البناء. أفاد مكتب المشاريع والعقود أنه أجرى عملية جرد للصناديق في أبو غريب لكن لم يفتح هذه الصناديق. وفي أربيل وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دليلاً أن حكومة الولايات المتحدة قبلت رسمياً وقامت بجرد وتفتيش البنود.

حدد هذا التقرير أيضاً درساً مكتسباً حول الحاجة للكشف الكامل على التأثير المحتمل لتغييرات شروط أية عقود داعمة أخرى. في هذه الحالة، جرى إنهاء عقد إنشاء، لكنه كان قد تمّ قبلاً طلب شراء بنود غير إنشائية داعمة للعقد. نتيجة لذلك توجب على الحكومة الأميركية وضع خطة لتأمين البنود بانتظار اكتمال الإنشاء على يد مقاولين جدد للمشروع.

كل المعدات كانت تقريباً كانت موجودة وأنها كانت مفقودة في صندوقين. لم يتم مكتب المشاريع والعقود بفحص المعدات للتأكد من أنها في حالة تشغيلية جيدة. لم يفتح مكتب المشاريع والعقود ما تبقى من الصناديق لجرد المعدات بسبب القلق من انه إذا ما فعل ذلك من دون وجود ممثل عن المصنّع يكون قد خالف شروط الكفالات المتبقية. إلا ان المكتب أخذ صور لتوثيق حالة المعدات. في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ابلغ مكتب المشاريع والعقود (GRD) المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) أبلغتهم أن كفالات المصنّع صالحة لمدة ١٥ شهراً من تاريخ الفاتورة أو ١٢ شهراً من تاريخ اختبارات بدء التشغيل (بحسب ما يأتي منهما أولاً).

عين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) عقود غير إنشائية أخرى، منحت لمتعاقدين متنوعين، تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٣ مليون دولار، منها ثلاثة عقود تأثرت بأوامر مهمة إنشاء المراكز الصحية (PHC):

- عقد قدره ٢٢,٦ مليون دولار لمولدات كهربائية ومحولات وكابلات.
- عقد قدره ١٤,٤ مليون دولار لأثاث المراكز الصحية الأولية.
- عقد قدره ٥,٥ مليون دولار لمواد طبية استهلاكية^{٤٧٨}.

ما يقارب ٣٨ مليون دولار قد جرى إنفاقها للعقود الثلاثة هذه. عدل مكتب المشاريع والعقود (GRD) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) وعقد المولدات الكهربائية/المحولات لجعل العقد يخزن ويؤمن البنود إلى حين طلبها إلى مواقع المراكز الصحية الأولية (PHC). لم يأخذ مكتب المشاريع والعقود ولا القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان أي إجراء فعال لحماية الأثاث ولا لحماية الإمدادات الطبية الاستهلاكية. وعلى وجه التخصيص:

التوصيات. يقترح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) التوصيات التالية:

يجب أن يتخذ الإجراءات التالية القائد العام والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) بالتنسيق مع القائد العام في مكتب المشاريع والعقود (GRD).

- ١- تنفيذ جردة كاملة وتفتيش للأثاث في مرافق التخزين في اربيل في أقرب ما يمكن.
- ٢- استخدام قائمة الجردة لكل بنود الأثاث المخزون حالياً في مخازن اربيل، واتخاذ إجراءات مناسبة لاسترداد كلفة كل البنود المفقودة أو المتضررة، أو تحديد كيف سيتم استبدال هذه البنود.
- ٣- تنفيذ جردة كاملة وتفتيش على كل المواد الطبية المستهلكة في أقرب ما يمكن.

٤- استخدام قائمة الجردة لكل المواد الطبية الاستهلاكية المخزونة حالياً في كل من مخازن أبو غريب واربيل، واتخاذ إجراءات مناسبة لاسترداد كلفة كل البنود المفقودة أو المتضررة، أو التي لم يكن بالإمكان استبدالها على يد المقاول، وتحديد كيف سيتم استبدال هذه البنود.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. تلقى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تعليقات خطية على مسودة هذا التقرير من مكتب المشاريع والعقود (GRD) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) اللذين يتفقان مع النتائج والتوصيات بوجه عام. الإجراءات جرى التخطيط لها أو بدأ تنفيذ التوصيات. كانت الاستجابة على التعليقات كاملة. زود هؤلاء الراسميون تعليقات فنية ضمها المفتش العام لتقريره حيث كان مناسباً.

متابعة توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) المتعلقة بصندوق تنمية العراق (DFI)
تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) رقم 06-036

يتابع هذا التقرير الإجراءات المتخذة من جانب الوكالات الحكومية الأميركية للاستجابة للتوصيات الواردة في تقارير تدقيق آخر للمفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الرقابة والمساءلة للعقود والمنح والمعاملات النقدية المستخدمة لصندوق تنمية العراق. رفع المفتش العام هذه التوصيات لسفير الولايات المتحدة إلى العراق، ومجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA). في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أفاد تقرير للمفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الإجراءات الصحيحة اتخذت لتنفيذ ٢٣ من أصل ٤٠ توصية^{٨٠} منذ ذلك الحين، قام المفتش العام بإعادة توجيه التوصيات التي وضعت للسفير الأميركي ومدير إدارة صندوق تنمية العراق (DFI)، الذي هو أيضاً القائد العام في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA). يتابع هذا التقرير ١٧ توصية لا تزال مفتوحة لتحديد ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية المناسبة قد اتخذت لتناول مكامن التقصير.

الهدف. إن هدف هذه المراجعة هو تحديد ما إذا كان سفير الولايات المتحدة إلى العراق ومجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) قد طوروا ونفذوا مخطط لمعالجة مكامن التقصير المحددة في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التالية:

- الرقابة على القيمة النقدية المزودة إلى جنوب وسط العراق، التقرير رقم SIGIR-05-006، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، التقرير رقم SIGIR-05-008 تاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- إدارة منح برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب وسط العراق، التقرير رقم SIGIR-05-015، تاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.
- إدارة العقد والمنح المستخدمة لبناء وتشغيل أكاديمية بابل للشرطة، التقرير رقم SIGIR-05-016، تاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.
- إدارة العقود والمنح والمشتريات المستخدمة في إعادة تأهيل مكتبة كربلاء، التقرير رقم SIGIR-

05-020، تاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

- إدارة عقود برنامج الاستجابة السريعة الإقليمية في جنوب-وسط العراق، التقرير رقم SIGIR-05-023، تاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

النتائج. منذ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أنفقت حكومة الولايات المتحدة ما يقارب ١,٤ مليون دولار على خدمات التدقيق ومعدات الكمبيوتر للإيفاء بتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) لكنها أخفقت في كتابة العقود بفعالية ولم تستطع مراقبة عمل المقاولين. فلم تكن متطلبات العقد محددة بشكل كافٍ وقد تغيرت مرتين، عبر التعديلات والتأخر بالتنفيذ. ولم تنفذ أعمال التفتيش وضمان النوعية. ونتيجة لذلك لم تتحسن المساءلة المحاسبية لصندوق تنمية العراق (DFI) إلا قليلاً، وبقيت تسع توصيات وجهها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) دون تنفيذ حتى الآن، ومنذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت ٨ من ١٧ توصية، التي أفاد عنها تقرير المتابعة الصادر عن المفتش العام عادة إعمار العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أنها لا تزال مفتوحة (غير منفذة) قد أصبحت الآن مغلقة (منفذة). وحددت مراجعة المفتش العام الإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المفتوحة.

مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C)

حدد تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) الصادر بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أن هناك سبع توصيات موجهة إلى قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C). أفاد تقرير المفتش العام أن مجموعة الدعم قد اتخذت إجراءات تناولت بها هذه التوصيات عن طريق التعاقد مع شركة خاصة لمراجعة وتصحيح كل حسابات صندوق تنمية العراق في كل العراق. أما البند الأساسي المفروض تسليمه في العقد فكان قاعدة المعطيات للمساءلة المحاسبية لصندوق تنمية العراق مع نتائج مسح مطورة لمستندات صندوق تنمية العراق العامة. منذ ذلك الحين، حدد المفتش العام أن هذا الإجراء لم يلبي أي من التوصيات التي لم تزل

غير منفذة لأن الوكالات الحكومية الأميركية أخفقت في التدوين الملائم للمتطلبات المفصلة في بنود العقد المتعلقة بالأعمال المطلوبة، كما أخفقت هذه الوكالات في المراقبة الفعالة لأداء العقد، وخاصة منذ صدور تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- اتخذت مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) إجراءات إضافية تتعلق بأربعة من التوصيات للمراجعة ولتسوية كشوفات حسابات الضابط. أخذ مراقب مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق السجلات المتوفرة من قاعدة بيانات السمالة المحاسبية لصندوق تنمية العراق (DFI) وأدخلها في قاعدة بيانات "أكسس" منفصلة. وقد طور المراقب المالي للمجموعة قائمة بأسماء الوكالات التي دقت والتي تتطلب المساءلة القيام بتسوية حساباتها. يعتبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإجراءات الجارية قد استجابت للتوصيات. ومع ذلك، لم يجر بعد إنجاز مراجعة كاملة ولا تسوية حسابات كل سجلات صندوق تنمية العراق (DFI). لذلك تبقى التوصيات الأربعة المتبقية مفتوحة. هدفت توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى ضمان أن تكون نوع المشاكل التي حددتها المراقبة والمساءلة للمبالغ النقدية التي أنفقها صندوق تنمية العراق في منطقة جنوب-وسط العراق، قد جرت معالجتها بشكل صحيح أيضاً إذا ما وُجدت خلال مراجعة المساءلة المتعاقد عليها للمناطق العراقية الأخرى.

أعاد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توجيه هذه التوصيات.

اتخذ ممثلو القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) الذين يعملون تحت إداري صندوق تنمية العراق، إجراءات لإغلاق توصيتين وتتخذ الان الإجراءات المؤدية إلى إغلاق توصية أخرى تتعلق باستعادة أموال صندوق تنمية العراق التي جرى إنفاقها كمنح. إضافة إلى ذلك، تتخذ إجراءات حالياً للحصول على نظام قاعدة معطيات من أجل جمع والمحافظة على سجلات تاريخية لصندوق تنمية العراق يمكن التحويل عليها. تلقى موظفو القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) تدريباً على نظام قاعدة بيانات المساءلة المحاسبية لصندوق تنمية العراق وهم الان بصدد تسوية السجلات الموجودة في قاعدة المعطيات المذكورة مع السجلات القائمة في قاعدة معطيات عقود القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان. استجابت إجراءات القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان للتوصيتين المفتوحتين.

التوصيات. من بين التوصيات الـ ١٧ المفتوحة التي وردت في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بقيت تسع توصيات مفتوحة. يعتبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على أن الإجراءات الجارية تستجيب لست تصويات منها. ولم تتخذ حتى الآن إجراءات فعالة بالنسبة إلى التوصيات الثلاثة المتبقية. لم يقترح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أية توصيات إضافية.

ملاحظات. هدفت توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى تحديد ما إذا كانت الظروف غير المرضية التي كانت قائمة في الرقابة والمساءلة لدى صندوق تنمية العراق في منطقة جنوب-وسط العراق في العام ٢٠٠٤ هي أيضاً قائمة في مناطق أخرى من العراق. وبعد أكثر من سنتين من تعيين نقاط الضعف في الرقابة والمساءلة حول هذه المواد لأول مرة، لا تزال وكالات حكومة الولايات المتحدة

• لم يعالج نطاق عمل المساءلة المحاسبية لصندوق تنمية العراق (DFI) ثلاث توصيات متبقية، ولم تتخذ أية إجراءات تالية من جانب مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) تتناول هذه التوصيات. لذلك فإن وضع هذه التوصيات قد تدنى إلى توصيات مفتوحة من دون إجراءات متخذة. التوصيات الثلاثة هي: واحدة لإنشاء فريق خاص لمراجعة إنفاق المنح في المناطق الأخرى من العراق لتحديد ما إذا كانت نفس الظروف قائمة كالتي حددها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في منطقة جنوب-الوسط (مفتوحة من دون إجراءات)، واثنان تتطلبان وجود ملفات كاملة لدعم المدفوعات ولتنفيذ العقد/المنحة (توصيتان مفتوحتان مع إجراءات غير مكتملة).

القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) حدد تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ست توصيات مفتوحة موجهة إلى القائد العام، في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA). وكانت هذه القيادة قد نفذت مراجعات لإدارة المشتريات لمعالجة هذه التوصيات عن طريق توفير رقابة معززة للعقود. إضافة إلى ذلك، طورت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان دليل اشمل للإرشاد حول الإجراءات التي يجب اتباعها في القيادة، عند منح العقود في العراق. وقد حمل هذه الدليل اسم تعليمات التملك للمساعد الرئيسي المسؤول عن منح العقود في العراق (PAR C-I). أصبحت كل التوصيات الستة مغلقة.

المدير الإداري لصندوق تنمية العراق. عيّن تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ، في تاريخ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أربع توصيات مفتوحة موجهة إلى سفير الولايات المتحدة في العراق. وبما أن التوصيات الموجهة إلى السفير المذكور قد جرى تحديدها على أنها ضمن نطاق مسؤولية المدير الإداري لصندوق تنمية العراق، فقد

المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) والقياديون في مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C) شفهيًا على وقائع ونتائج هذا التقرير.

مراجعة رقابة إدارة العقارات على يد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)/شركة بكتل الوطنية للعقد رقم SPU-C-00-04-00001-00 التقرير رقم SIGIR 06-039، تاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

يناقش هذا التقرير مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) لرقابة إدارة العقارات على يد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومقاولها شركة بكتل ناشونال (بكتل)^{٤٨١}، للعقد رقم SPU-C-00-04-00001-00.

لدعم مهمته وجهود إنشاء البنى التحتية في العراق المتعلقة بها منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شركة بكتل عقدتين متتاليتين (مرحلة أولى ومرحلة ثانية)

- وقد مُنح عقد المرحلة الأولى، -EEE-C-00-00018-00، على أساس الكلفة زائداً رسماً ثابتاً، في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بقيمة ٦٨٠ مليون دولار. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تم تعديل العقد وزيادته إلى مجموع بلغ ١,٠٣ مليار دولار. وقد انتهت صلاحيته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

- ومُنح عقد المرحلة الثانية، -SPU-C-00-04-00001-00، أيضاً على أساس الكلفة زائداً رسماً ثابتاً، في ١٥ كانون الأول/يناير ٢٠٠٤ بقيمة ١,٨٢ مليار دولار. وفي شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، تم تخفيض قيمة العقد إلى حوالي ١,٢٦ مليار دولار. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم تعديل العقد وتخفيضه مجدداً إلى حوالي ١٢,٤ مليار دولار. من

جاهلة لوضع هذه الحالات غير المرضية في مناطق العراق الأخرى.

خلال مراجعة المتابعة، لاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه عندما يترك ممثل ضابط التعاقد عمله، يقوم بموجب سياسة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) المتبعة، ضابط التعاقد إما بتعيين ممثل جديد أو بإنهاء تعيين الممثل السابق ويتولى المسؤولية شخصياً حسب ما يراه مناسباً. أخفق ضابط التعاقد الخاص بالمساءلة المحاسبية لصندوق تنمية العراق في اتباع سياسة القيادة

المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) في تعيين ممثل ضابط عقود (COR) جديد أو إنهاء تعيين ممثل ضابط التعاقد الذي رحل. خلال عملية التدقيق، ناقش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا الأمر مع الموظفين الرسميين في القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-IA) الذين أكدوا أن طريقة خلافة ممثل ضابط التعاقد، الموصوفة في سياسة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان، هي جزء من إجراءات الرقابة الداخلية. يمثل هذا الإخفاق ضعف في الرقابة الداخلية، ومع ذلك ولأن العقد قد انتهى الآن لا يتطلب الأمر اتخاذ أي إجراء.

الدروس المكتسبة. خلال مسار مراجعة إدارة المساءلة المحاسبية لصندوق تنمية العراق، لاحظ المفتش العام أنه فيما لو كتب بيان العمل بالتفصيل الكافي، لكان ذلك قد حسن الفهم المتبادل للمتطلبات بين الموظفين الحكوميين والأميركيين والمقاول. وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن التبديل المتكرر لموظفين الحكوميين والمتطلبات غير الواضحة أدت إلى نتائج غير مرضية في إدارة العقد وتنفيذه.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. لم يتضمن هذا التقرير توصيات إضافية، لذلك لم يتطلب أجوبة خطية. وقد وافق الموظفون الرسميون في القيادة

المبرمج أن تنتهي صلاحية العقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

تدقيق وتقرير وكالة تدقيق العقود الدفاعية: طلب المفتش العام الإقليمي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، من مكتب فرع هذه الوكالة في العراق بإجراء عمليات التدقيق للتحقق من الوجود الفعلي (الاستلام، والتخزين، والاستعمال) للمواد، والإمدادات، والمعدات التي تم شراؤها بموجب عقدي بكتل للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية. كذلك طلب من وكالة تدقيق العقود الدفاعية إجراء تقييم للتحقق من أن الممتلكات الحكومية قد (١) تم استلامها، وتخزينها، أو استهلاكها؛ و(٢) كانت مطلوبة للعقد؛ و(٣) محتسبة بالطريقة الصحيحة. وقد راجعت وكالة تدقيق العقود بنوع خاص ما يلي:

- التقيد بسياسة وإجراءات الحكومة الموضوعية للمشتريات.
- كفاية السياسات والإجراءات الرقابية الداخلية لشركة بكتل لشراء ولجرد الإمدادات والمعدات.
- وجود ودقة سجلات جردة المواد.
- كفاية إجراءات الرقابة الداخلية على إدارة الخدمات المشتراة.
- الخدمات المشتراة لتحديد ما إذا تم أدائها وفق شراؤها أو حسب العقد.
- المواد والخدمات المشتراة لتحديد ما إذا تم قيد كلفتها ضمن هدف الكلفة الصحيح.

وأثناء إجراء التدقيق في سياسات وإجراءات الشراء، اختارت وكالة تدقيق العقود الدفاعية ممتلكات وخدمات تقدر بقيمة ٥٢,٤ مليون دولار من أصل المشتريات الإجمالية خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٥.

أصدرت وكالة تدقيق العقود الدفاعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تقرير تدقيق^{٤٨٣} لم يكشف عن وجود أي نواقص تذكر في الممارسات الشرائية أو الإجراءات الرقابية على ممتلكات شركة بكتل خلال تنفيذها عقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

بموجب هذين العقدين، فُرض على شركة بكتل الاحتفاظ بسجلات رسمية للممتلكات. وفي ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥، سمحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بنقل جميع الممتلكات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، من سجلات المرحلة الأولى لشركة بكتل إلى سجلات ممتلكات المرحلة الثانية، أي تلك السجلات المزودة لها أو التي حصلت عليها شركة بكتل نفسها أو مقاولوها من الباطن. وهكذا، فقد جرى دمج جميع ممتلكات الدولة في سجلات ممتلكات عقد المرحلة الثانية.

الأهداف: تم الإعلان عن هذه المراجعة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بهدف تحديد ما إذا كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشركة بكتل قد وضعتا وطبقتا رقابة إدارية على الممتلكات الحكومية التي تم شراؤها لمشاريع إعادة إعمار العراق. عيّن إعلان المراجعة الأسئلة التالية:

- هل كانت الممتلكات موثقة بدقة، على الأخص بدأ من مرحلة الترخيص بالشراء حتى التصرف بالممتلكات؟^{٤٨٢}
- هل كانت الممتلكات مفصلة في الجردة ومحمية ومصانة بدقة؟
- هل خضعت الممتلكات للرقابة الملائمة وتم التصرف بها وفق الأنظمة المرعية؟

من خلال أداء هذه المراجعة، علم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) راجعت، في العام ٢٠٠٥، إجراءات الرقابة الإدارية لشركة بكتل المتعلقة بشراء وجرد الممتلكات الحكومية، ولم تبلغ عن أي نواقص تذكر. وهكذا، ركز مكتب المفتش العام جهود التدقيق على إجراءات الرقابة الإدارية على الممتلكات لدى الوكالة الأميركية للتنمية وشركة بكتل، بدلاً من إجراءات التصرف بالممتلكات الحكومية بموجب العقد.

التزامات غير ملائمة لاستعمال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
التقرير رقم SIGIR 06-40، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

أصدر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تقرير التدقيق المرحلي حول الإلزامات غير الملائمة التي استعملت لأجلها أموال من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني^{٤٨}. حددت المراجعة وجود مبلغ ٣٦٢ مليون دولار مسجل في السجلات المالية لسلح الهندسة في الجيش الولايات المتحدة لا يشكل الإلزامات ملائمة. نتيجة هذه النتائج المرحلية، قام مكتب المفتش العام العراق بإجراء مراجعة إضافية لظروف تلك الأموال المشكوك بأمورها، والإجراءات اللاحقة المتخذة أو المخطط لها، من قبل فرقة منطقة الخليج حول طريقة استعمال هذه الأموال.

الأهداف: كان الهدف الإجمالي لهذا التدقيق وصف الأحداث المحيطة بقرار فرقة منطقة الخليج إلزام صرف هذه الأموال في السنة المالية ٢٠٠٦ لتغطية متطلبات طارئة مستقبلية تتعدى السنة المالية ٢٠٠٦، ولماذا اعتقدت فرقة منطقة الخليج بأنه من المناسب القيام بذلك، وماذا حلّ بتلك الأموال. كانت هذه هي الأهداف المحددة للتدقيق:

- ما هي الإرشادات القانونية التي تلقتها فرقة منطقة الخليج حول ما اذا كان بإمكانها إلزام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني للحالات الطارئة؟
- ماذا حلّ بالأموال المرتبطة بالزامات كانت موضع تساؤل من جانب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على أنها غير ملائمة؟
- ما هي الإجراءات الموضوعية بخصوص أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني التي انتهت صلاحيتها؟

تمكنت وكالة تدقيق العقود الدفاعية من التحقق من وجود الممتلكات ومن تتبع الممتلكات المسلمة طبقاً لفواتير الشراء المتعلقة بكل واحدة من الممتلكات. لم تجد وكالة تدقيق العقود الدفاعية أي حالات من عدم التقيد ذات شأن بالسياسات والإجراءات الداخلية لشركة بكتل. كذلك راجعت هذه الوكالة الإجراءات الرقابية لمقاولي الباطن ووجدت انهم يتقيدون بشروط العقود من الباطن.

النتائج: بسبب عمليات التدقيق التي قامت بها وكالة تدقيق العقود الدفاعية، ركز مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق جهود تدقيقه على إجراءات الرقابة على إدارة الممتلكات لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولدى شركة بكتل حول كيفية التصرف بالممتلكات الحكومية التي تشكل جزءاً من العقد. بدأ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إجراءات الرقابة الإدارية على كيفية التصرف بالممتلكات بدءاً من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ووجد أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشركة بكتل قدمتا مساهمة محاسبية كافية حول التصرف بالممتلكات الحكومية التي تشكل جزءاً من عقدي المرحلة الأولى والثانية. شمل اختبار مكتب المفتش العام ٩٦ عملية تصرف بالممتلكات قيمتها ٢٨,٢ مليون دولار، من أصل مجموع عام قدره ٢٥٦٩ عملية، خلال فترة عقدي المرحلة الأولى والثانية.

التوصيات: لم يُصدر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أية توصيات لأن إجراءات الرقابة على كيفية التصرف بالممتلكات لدى شركة بكتل قد بدت على أنها كافية ومناسبة.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. استلم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استجابة خطية من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول مسودة هذا التقرير. هذه الاستجابة أعتبرت مستجيبة بالكامل. وافقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على نتائج هذا التقرير ولم تبدِ أية ملاحظات إضافية.

في التقرير المرحلي لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

- مبلغ ٦,٤ ملايين دولار ما زال محتجزاً لمصلحة مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية المتوقف عن العمل، وهو الوكالة الأصلية المنشأة لإعادة إعمار العراق.

وفي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعادت وزارة الجيش إصدار الـ ٣٨٥,٢ دولار إلى سلاح الهندسة على أساس أموال معادة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. انتهت صلاحية هذه الأموال في منتصف ليل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي ٣ و ٤ تشرين الأول ٢٠٠٦، أصدر سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة ٣٨٥,٢ مليون دولار من الأموال المنتهية الصلاحية، في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، إلى فرقة منطقة الخليج تحت إمرته.

أعد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إجراءات لاستعمال الأموال المنتهية الصلاحية، وهي: الإجراءات المحدثة للأموال المنتهية الصلاحية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. تفرض الإجراءات من كل منظمة مشاركة في تطبيق برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إبلاغ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، أو الحصول على موافقته، بشأن استعمال الأموال المنتهية الصلاحية، اعتماداً على المبلغ المعني. غير أن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجد أن فرقة منطقة الخليج قد تلقت توجيهات من المدير المالي الرئيسي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، بدلاً من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، كي تستعمل مبلغ الـ ٣٨٥,٢ مليون دولار من الأموال المنتهية الصلاحية لصندوق إعادة إعمار العراق الثاني لاتخاذ التدابير اللازمة لتلبية توقعاتها الطارئة. تمثل هذه القيمة تقريباً كل (٩٩%) الأموال الإجمالية المنتهية الصلاحية من مبلغ الـ ٣٨٩,٢ مليون دولار الذي ألغيت إزاماته وأعيد إلى وزارة الجيش في نهاية السنة المالية ٢٠٠٦ لجميع الوكالات^{٨٧}.

كان استعمال الأموال المنتهية الصلاحية موضوع نقاش كبير بين مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وفرقة منطقة الخليج. وهو لا يشكل إلا ناحية واحدة

النتائج: أعدت فرقة منطقة الخليج، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، خطة داخلية تضمنت الإرشادات المالية. كان هدف هذه الخطة ضمان وجود أموال كافية ملزمة في تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني التي انتهت صلاحيتها لأجل تسديد حسابات عقود التصميم والبناء خلال السنة المالية ٢٠٠٧ وما بعدها^{٨٥}. خضعت هذه الخطة لمراجعة قانونية على مستويات متعددة ضمن وزارة الدفاع. وفي شهر شباط/فبراير أو آذار/مارس ٢٠٠٦، ذكر الموظف الرسمي الأول في مكتب المستشار القانوني العام (المالي) في وزارة الدفاع شفها إلى مدير قسم الإدارة والرقابة في مكتب موازنة الجيش^{٨٦}، بأن الخطة المقترحة للإزام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للحالات الطارئة أمر مسموح به، لكنه لم يعطي رأيه خطياً. وفي شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وبعد إجراء تغيير في الموظفين، توصل موظف رسمي رئيسي جديد في مكتب المستشار القانوني العام (المالي) في وزارة الدفاع إلى استنتاج معاكس، قائلاً بأن الخطة المقترحة غير ملائمة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بقي قائماً هذا الموقف القانوني لوزارة الدفاع ولكن لم تتوفر حتى الآن إرشادات مكتوبة حوله.

اتخذت سلسلة من التدابير، بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، لضمان بقاء هذه الأموال متوفرة وفقاً لقانون تخصيص الأموال. أعيدت هذه الأموال إلى وزارة الجيش، وانتقلت إلى رعاية سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، فتركت كي تنتهي صلاحيتها، ثم أعيدت إلى فرقة منطقة الخليج كي تستعملها. وفي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعيد مبلغ ٣٨٥,٢ مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني إلى وزارة الجيش:

- مبلغ ٣٧٨,٨ مليون دولار ألغيت إزاماته وأعادته فرقة منطقة الخليج في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حيث تضمن مبلغ الـ ٣٦٢ مليون دولار الذي كان موضع تساؤل

بدأ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا المشروع بهدف جمع المعلومات التالية: (١) مدى قيام المقاولين الأميركيين الرئيسيين بتعيين، وجمع، والإبلاغ عن تكاليف الأمن للنشاطات التعاقدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؛ و(٢) تأثيرات تكاليف الأمن هذه بالنسبة لتقديرات المشروع الأصلية الإجمالية. وتوفر صفحة الوقائع هذه الاستجابات المفصلة على طلبات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتوفير المعلومات من تسعة مقاولين. تتوفر صفحة الوقائع المفصلة فقط عند الحاجة لمعرفة بعض الأمور، لأن بعض المعلومات المزودة من المقاولين يشير إليها المزود بأنها تخص صاحب العلاقة فقط. يمكن إرسال الطلبات بالبريد إلى مكتب المستشار القانوني العام في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على العنوان التالي. SIGIR Office of General Counsel, 400 Army Navy Drive, Arlington, VA, 22202.

مراجعة النفقات غير المتطابقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR 06-042، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

يناقش هذا التقرير مراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للرقابة الداخلية على نفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لوزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

الأهداف. أعلن عن هذه المراجعة في ٢١ تموز/يوليو لتحديد مقدار النفقات غير المتطابقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وما إذا كانت الوكالات الحكومية الأميركية قد وضعت إجراءات ملائمة للرقابة الإدارية على النفقات غير المتطابقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، الأول والثاني. لتحقيق هذا الهدف، وجّه مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأسئلة التالية:

من مشكلة أوسع، ألا وهي كيفية إدارة التكاليف المستقبلية لإنجاز المشاريع عبر نطاق مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. أجرى سلاح الهندسة مراجعة مفصلة لكلفة إنجاز العقود الممولة من صندوق إعادة إعمار العراق، قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وحدد الكمية التي يحتاجها من الأموال المنتهية الصلاحية. وفي حين إن فرقة منطقة الخليج قد حددت متطلباتها لاستعمال الأموال المنتهية الصلاحية، لكن إجراءات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تتطلب الحصول على موافقتها على أساس كل حالة بمفردها للتحقق من استعمال الأموال المحددة على أفضل وجه. يعتقد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الحصول على موافقة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق هي بداية جيدة، لكنها قد تشكل تحدياً من المنظور الاستراتيجي.

التوصيات. عاجلت فرقة منطقة الخليج التوصيات السابقة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لحماية توفر مبلغ ٣٧٢ مليون دولار الذي تم إلزامه بشكل غير ملائم، وحيث أن التدابير جارية لتوضيح استعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني المنتهية الصلاحية، فإن مكتب المفتش العام ليس لديه أية توصيات.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. لا يتضمن هذا التقرير أية توصيات؛ لذلك لم يطلب تقديم استجابة خطية. تمّ تزويد مسودة هذا التقرير إلى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة وإلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. استجاب مسؤولو سلاح الهندسة بعدم وجود تعليقات لإضافتها. وفر مسؤولو مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وثائق فنية، وقد تمّ التطرق إليها في التقرير النهائي. وافق مسؤولو مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ولم تكن لديهم أية تعليقات إضافية.

صفحة حقائق حول تكاليف الأمن للمقاولين الأميركيين الرئيسيين المتعلقة بالنشاطات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (توزيع مقيد)
التقرير رقم SIGIR 06-042، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

يجد، بالاستناد الى ٣٠ فاتورة من أصل ٣٢ فاتورة قدمها سلاح الهندسة، بأن هذه الوكالة تملك رقابة ملائمة.

التوصيات. لأن إجراءات الرقابة الداخلية لوزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية على النفقات تبدو ملائمة لتعيين وحل مسألة النفقات المتطابقة، فإن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم يصدر أية توصيات.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. لا يتضمن هذا التقرير أية توصيات؛ لذلك لم يطلب تزويد استجابة خطية. زُودت مسودة هذا التقرير الى سلاح الهندسة في وزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية. استجاب مسؤولو سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة بأن ليس لديها تعليقات. لم يستجب مسؤولو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وقدم مسؤولو وزارة الخارجية تعليقات فنية تمّ التطرق إليها في التقرير النهائي.

صفحة وقائع حول تكاليف الأمن للمقاولين الأميركيين الرئيسيين المتعقلة بالنشاطات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR 06-044، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

بدأ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا المشروع بهدف جمع المعلومات التالية: (١) مدى قيام المقاولين الأميركيين الرئيسيين بتعيين، وجمع، والإبلاغ عن تكاليف الأمن للنشاطات التعاقدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؛ و(٢) تأثيرات تكاليف الأمن هذه بالنسبة لتقديرات إكلاف المشاريع الأصلية الإجمالية. طلب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من كل مقول من المقاولين التسعة الأميركيين الرئيسيين الذي يقومون بإعادة إعمار البنية التحتية العراقية تقديم المعطيات التالية لمعالجة أهداف المسح:

- ما هي المبالغ المسحوبة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تم تعيينها كنفقات غير متطابقة؟
- كم هي عدد المرات التي يقوم فيها المسؤولون الحكوميون بمراجعة النفقات غير المتطابقة، ومن يقرر بأن النفقات شكلت نفقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- هل ان النفقات غير المتطابقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تمّ تعيينها لاحقاً بأنها لمشاريع أخرى ممولة من هذا الصندوق؟
- ما هي إجراءات الرقابة الإدارية المطبقة لإلغاء وحل مسألة النفقات غير المتطابقة؟

كانت نتائج مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق محدّدة بتقييم لوزارة الدفاع وسلاح الهندسة لأن مسؤولي وزارة الخارجية لم يوفرُوا الإمكانية التي تسمح بالوصول الى معطيات إلزامات ونفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق اللازمة لهذه المراجعة. يخطط مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لأداء تدقيق منفصل لنفقات وزارة الخارجية غير المتطابقة في تاريخ لاحق.

النتائج. تملك وزارة الدفاع إجراءات للرقابة الداخلية مطبقة لمنع النفقات غير المتطابقة. اختبر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إجراءات الرقابة لوزارة الدفاع على نفقات قيمتها ٩,٢ مليار دولار، وتبين له، في جميع الحالات، بأن نفقات وزارة الدفاع يمكن مطابقتها مع الإلزامات المسجلة في سجلات المحاسبة.

قام ايضا مكتب المفتش العام باختبار إجراءات الرقابة لسلاح الهندسة على نفقات قيمتها ٤,٣ مليار دولار ولم يجد أية نفقات غير متطابقة. لكن، ولأن سلاح الهندسة لم يتمكن من تزويد فاتورتين من أصل ٣٢ فاتورة اختارها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عشوائياً للاختبار، فلم يتمكن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من إكمال تقييم فعالية رقابتها الداخلية قبل إنهاء التدقيق. إلا أن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

لإعادة إعمار العراق باحتساب التكاليف الإجمالية على أساس المعلومات المزودة. تراوحت تكاليف أمن المقاولين بين نسبة منخفضة من ٧,٦% ونسبة مرتفعة وصلت إلى ١٦,٧% من إكلاف العقد وقد بلغ متوسط جميع المقاولين لدى تحديد النسبة المئوية لتكاليف الأمن من أصل التكاليف الإجمالية ١٢,٥%.

تم تضمين الاستجابات المفصلة لطلب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المعلومات من كل واحد من المقاولين التسعة، في صفحة حقائق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حول التكاليف الإجمالية للمقاولين الأميركيين الرئيسيين المتعلقة بالنشاطات التعاقدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (توزيع مقيد) رقم SIGIR-06-042، بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. تتوفر صفحة الوقائع المفصلة هذه عند الحاجة لمعرفة بعض الأمور لأن بعض المعلومات المزودة من قبل المقاولين أشار إليها المزود بأنها تخص صاحب العلاقة. يمكن إرسال الطلبات بالبريد إلى مكتب المستشار القانوني العام في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على العنوان التالي: SIGIR Office of General Counsel, 400 Army Navy Drive, Arlington, VA, 22202.

وضعية تطوير القدرات الوزارية في العراق

التقرير رقم SIGIR 06-045، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

بدأ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه المراجعة للتحقق ما إذا كانت الهيئات الحكومية الأميركية تطبق خططا وبرامجا لتطوير القدرات في الوزارات العراقية.

مقدمة. عانت القدرات الحكومية العراقية من سنوات من السلطة المركزية التي قادت إلى اضمحلال الوظائف الأساسية في العديد من المؤسسات الرئيسية والوزارات وإلى ضعف الأنظمة والعمليات الحكومية في التخطيط الاستراتيجي وتخطيط السياسات، وفي تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية.

- المبلغ الإجمالي من أصل قيمة عقد الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المدفوع على تكاليف الأمن.
- النسبة المئوية للأموال الإجمالية المنفقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تشكل تكاليف الأمن.
- المراجعات الأولية واللاحقة على تكاليف الأمن المتوقعة في النشاطات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- متى أصبح حجم هذه التكاليف جلياً، وما كانت الأسباب المهمة التي أدت إلى ذلك أو ساهمت في ذلك.
- أسلوب (أساليب) المقاول في حفظ السجلات للجمع والتفريق بين أنواع الأمن المطلوبة؛ مثل تفاصيل الأمن الشخصي، في الموقع/ثابت، في المحيط، موكب/نقل المواد.
- تفصيل، وفق الفئة (تقديم فاتورة، تحميل نفقتها، وتقديرها) لكل من تكاليف الأمن المباشرة وغير المباشرة للنشاطات التعاقدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- أية زيادة إضافية على تكاليف الأمن من عمل مقاول الباطن.

طلب من المقاولين التاليين الاستجابة لمسح مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: شركة بكتل ناشونال؛ وشركة فلور أميك المحدودة؛ وشركة كيلوغ بروان اند روت سرفيسز، وشركة لوسنت تكنولوجيز؛ وشركة بارسونز؛ ووالمشروع المشترك لبارسونز العراق؛ وشركة بريني؛ وشركة واشنطن أنترناشونال/ بلاك أند فيتش؛ وشركة واشنطن أنترناشونال.

استجاب جميع المقاولين الثمانية لطلب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتزويد المعلومات. كان المقاولون عادة يزودون تكاليف الأمن كنسبة مئوية من التكاليف الإجمالية. أربعة من المقاولين لم يزودوا ملخصات بجميع معطيات الإكلاف الإجمالية؛ وفي هذه الحالات قام مكتب المفتش العام الخاص

كجزء مكون أساسي من الأهداف الأميركية الاستراتيجية، والسياسية، والأمنية، والاقتصادية في العراق.

يحدد تطوير القدرات بنشاط، او بنشاطات متعددة، تؤدي إلى نقل المعرفة والمهارات والإمكانيات عبر مجال من الوظائف خلال فترة زمنية معينة. وهو أيضا شرط ومطلب جوهري للاستدامة، مما يمكن الأفراد، والوحدات، والمنظمات، والأنظمة من أداء الوظائف بفعالية لتحقيق عمليات قابلة للاستدامة. صمم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ووكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفرقة منطقة الخليج في سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق برامج داخلية لتقوية القدرات الإدارية للمؤسسات التنفيذية والوزارات الأساسية في العراق. يتضمن المشاركون الآخرون في بناء القدرات الوزارية المستشارين الرئيسيين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والمسؤولين في السفارة الأميركية (العدل، والمالية، والشؤون الاقتصادية). تتلقى هذه المنظمات والأفراد إرشادات استراتيجية وإرشادات حول السياسات من لجنة التوجيه التنفيذية، التي تضم مسؤولين من البعثة الأميركية وممثلين من الجيش الأميركي وغيرهم من الائتلاف. تم إنشاء الفريق المشترك لتطوير القدرات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لتنسيق مبادرات تطوير القدرات لجميع المنظمات الحكومية الأميركية ولرفع توصيات إلى لجنة التوجيه التنفيذية.

فحص هذا التدقيق وضع مبادرات تطوير القدرات الوزارية في العراق بدءاً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

الأهداف. تمثلت أهداف هذا التدقيق في تحديد ما إذا كان للمنظمات الحكومية الأميركية خطط وبرامج مطبقة لتطوير القدرات في الوزارات العراقية. وعلى وجه التخصيص، تعامل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع الأسئلة التالية:

- هل قامت المنظمات الحكومية الأميركية، مثل وزارة الخارجية ووكالة الأميركية للتنمية الدولية، بتقييم كفاءات الوزارات العراقية

وأهملت الحكومة المركزية على مدى ٣٠ سنة تقريباً، تطوير الخدمة المدنية المحترفة، ما أدى إلى نمو ممارسة الأساليب الإدارية الرديئة. بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، استمرت القدرات الحكومية بالتدهور في غضون تشكيل الحكومات المتعددة:

- مجلس الحكم العراقي المؤقت، الذي أنشأته سلطة الائتلاف المؤقتة عام ٢٠٠٣.
- الحكومة العراقية المؤقتة، عام ٢٠٠٤.
- الحكومة العراقية الانتقالية، عام ٢٠٠٥.
- حكومة العراق المنتخبة، التي استلمت السلطة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦.

ينبغي على الحكومة الحالية، التي تسلمت السلطة منذ سبعة أشهر، التعامل مع النزاع الطائفي الجاري والعنف المتزايد الذي يستمر في إعاقة جهود الائتلاف لبناء الدولة وتطوير القدرات المتعلقة بذلك.

إن التداعيات المذهلة لضعف قدرات نظام الحكم العراقي ظهرت ملياً للعيان عندما كانت بعض مرافق البنية التحتية المبنية أو المعاد تأهيلها ضمن جهود إعادة الإعمار الأميركية تفشل، أو تعمل بظروف غير مثلى، بعد تسلمها في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. شجع القانون العام ١٠٦-١٠٨، وهو قانون المخصصات التكميلية الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان ٢٠٠٤، الهيئات الأميركية التي تتلقى أموال إعادة الإعمار أن تقدم موارد مالية ذات شأن، ومساعدة فنية، وبناء القدرات إلى الهيئات النظيرة لها. وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن هذه البرامج التي تعالج احتياجات تطوير القدرات الوزارية العراقية قد بدأت لتوها في نفس وقت إجراء هذا التقييم.

إن الاستراتيجية القومية الأميركية للنصر في العراق لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وخطة الحملة المشتركة لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصادرتان عن رئيس البعثة في السفارة الأميركية في العراق، وقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وفرنسا سوية إرشادات حول السياسة العريضة والبرامج اللازمة. عينت هذه البرامج تطوير القدرات الوطنية العراقية

القدرات الإدارية عبر الوزارات المعنية. وبشكل مشابه، فإن تنفيذ الموازنة يعتبر أمراً حرجاً بالنسبة لتقديم الخدمات والأمن إلى الشعب العراقي، ويبقى المسؤولون الحكوميون الأميركيون قلقين بشأن عدم قدرة الحكومة العراقية على إدارة واستعمال موارد موازنتها بشكل فعال، لكن لا يوجد أي برنامج شامل لمعالجة مشاكل تنفيذ موازنة الحكومة العراقية.

يظهر أن مبادرات الحكومة الأميركية ضمن المؤسسات التنفيذية العراقية والوزارات الرئيسية تكون دوافعها داخلية وتستجيب إلى توجيهات الوكالات الإفرادية، بدلاً من أن تشكل جزءاً من خطة أو برامج حكومية أميركية شاملة لبناء القدرات التي يمكنها تعيين الأدوار، والمسؤوليات، والأهداف، والغايات، والفترات الزمنية اللازمة لتحقيقها. فمن دون خطة، لن يتمكن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تحديد كيفية مساهمة هذه النشاطات المستمرة في تحقيق أهداف الحكومة الأميركية الإجمالية. ويبدو أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب مكتب واحد أو شخص واحد مسؤول بوضوح عن جهود تطوير القدرات الإجمالية للحكومة الأميركية. بدلاً من ذلك، فإن المسؤولية الوظيفية لتطوير القدرات الوزارية قُسمت عن قصد إلى فريق التنسيق الوزاري (MTC) لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO) ليقوم بمعالجة مشاكل النظام والعملية الآتية القصيرة الأجل في الوزارات، بينما تركز الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على عملية بناء المؤسسات المتوسطة والطويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، تقوم غيرها من المنظمات والمكاتب الأميركية بنشاطات لتطوير القدرات في الوزارات، بما في ذلك المستشارون الكبار في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والمسؤولون في السفارة الأميركية (العدل، والمالية، والشؤون الاقتصادية)، ومستشارو القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق الموجودون في الوزارات المسؤولة عن الأمن (الدفاع والداخلية)، والخبراء الوظيفيون لدى فرقة منطقة الخليج في وزارات الخدمات الأساسية (النفط، والكهرباء، والموارد المائية، والبلديات والأشغال العامة، والصحة). ومن دون خطة مفصلة تعين التوقعات المشتركة المتعلقة بالمبادرات القصيرة

المسؤولة عن إدارة الوظائف والخدمات الحكومية الأساسية على المدى الطويل؟

- ما هي برامجها لمعالجة حالات القصور المعنية؟
- ما هي مؤشرات أو مقاييس الأداء التي ستستعمل لقياس التقدم، ومن يتحمل المسؤولية الإجمالية لقياس درجة التقدم؟
- هل عينت المنظمات الحكومية الأميركية التمويل الكافي؟
- هل تعمل الحكومة الأميركية مع دول ومؤسسات مانحة أخرى لتنسيق وتمويل وتطوير الحلول لبرنامج شامل لتطوير الكفاءات في السنوات المقبلة؟

النتائج. الخطوة الأولى في تخطيط تطوير القدرات تكمن في التقييم الواضح لقدرات واحتياجات المسؤولين الحكوميين العراقيين. غير أن المهمة الحاسمة لتقييم القدرات الوزارية العراقية لم تنجز بطريقة موحدة وشاملة. ابتداءً العديد من المسؤولين الحكوميين الأميركيين العمل في وزارات عراقية أساسية منذ أن أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم العراقي، في منتصف العام ٢٠٠٣.

على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين الأميركيين يمكنهم الحصول على معرفة عملية مباشرة حول قدرات واحتياجات المؤسسات المعنية من خلال تعاطيهم المتواصل مع الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها، إلا أن، هذه المعلومات ليست متوفرة دائماً، ولا يتم تشاطرها أو استعمالها عبر كافة الوكالات الأميركية، مما يعيق التماسك الإجمالي وربما أيضاً فعالية البرنامج. بدأت المنظمات الحكومية الأميركية المشاريع الفردية لدعم الاستراتيجية القومية للنصر في العراق، من دون فهم كافٍ للاحتياجات الواجب إنجازها. وتبدو بعض المنظمات وكأنها تعالج أزمة وليس مشاريع قد تمّ تحديدها وإعطائها أولوية كجزء من الاستراتيجية المفصلة الإجمالية. على سبيل المثال، يُعتبر الحصول على وقود لقوات الأمن العراقية مشكلة حساسة يجب معالجتها في وزارات متعددة، لكن في وقت إجراء المراجعة، لم يجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برامج حكومية أميركية تعالج بناء

تصبح الحكومة العراقية مكتفية ذاتياً. شرح مسؤولو الوكالات بأن موازاناتها المخصصة لتطوير القدرات كانت مبنية حول البرامج المتوالية لكل واحدة منها، وأن برامجها كانت تستند إلى مستوى التمويل المخصص لها، وليس إلى تقييم متطلبات تحقيق الهدف الإجمالي للحكومة الأميركية. تلقى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، للسنة المالية ٢٠٠٦، حوالي ١٢٥ مليون دولار. طلبت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مبلغ ٣١٠ مليون دولار إضافي للنشاطات في السنة المالية ٢٠٠٧. لم يوافق الكونغرس حتى الآن على موازانات السنة المالية ٢٠٠٧ لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية؛ تعمل الوكالات الآن بموجب قرار الإستمرارية المستند إلى تمويلاتها للسنة المالية ٢٠٠٦.

تعهدت أكثر من ٤٠ دولة ومؤسسة دولية بمبلغ ١٥ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. لعب هؤلاء المانحون الثنائيون والمتعددي الأطراف دوراً محدوداً في برامج تطوير القدرات الوزارية العراقية. غير أن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حدد بعض برامج بناء القدرات، اثنان تتفهما المملكة المتحدة، وبرامج عديدة أخرى ينفذها صندوق الائتمان العراقي لمجموعة التطوير التابعة للأمم المتحدة، وصندوق الائتمان العراقي التابع للبنك الدولي. ورغم أن الولايات المتحدة تعمل بالتشاور الوثيق مع المملكة المتحدة حول نشاطات تطوير القدرات في عدة مكاتب حكومية عراقية، بما في ذلك وزارة الداخلية، إلا أن مكتب المفتش العام لم يتمكن من تحديد ما إذا كان المدراء الحكوميون الأميركيون قد اتخذوا أية خطوات لتطوير وتمويل برامج تطوير القدرات بالاشتراك مع مانحين ثنائيين أو متعددي الأطراف. يواصل المجتمع الدولي في التفاوض بشأن تفاصيل الميثاق الدولي للعراق^{٨٨}، ومن المتوقع أن ينتهي التفاوض في الجزء الأول من عام ٢٠٠٧. يعتقد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الاتفاق يمثل فرصة ممتازة للولايات المتحدة للعمل بفعالية مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، للمساعدة في

والطويلة الأجل، من المحتمل أن تهدر الموارد لأن المبادرات المتواصلة قد لا تكون متوافقة مع أهداف البرنامج الإجمالية.

بالمفهوم النظري، يجب أن يقوم فريق مشترك تطوير القدرات المنشأة حديثاً بتنسيق الجهود المتميزة لكل واحدة من هذه المنظمات. على الرغم من أن هذا الفريق المشترك قد انشئ لتعيين المسائل، والمسارات الحرجة، والفجوات، ومدى التكرارية في مبادرات تطوير القدرات لكافة المنظمات الحكومية الأميركية، وبالتالي رفع توصيات إلى لجنة التوجيه التنفيذية لنشاطات الوزارات المعنية، فقد تبين لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن فريق العمل المشترك لا يُحرز إلا تقدماً محدوداً في عملية تنسيق النشاطات المختلفة وإعداد أجندة لتطوير القدرات الإجمالية. كان أعضاء فريق العمل لا يزالون في مرحلة تصنيف نشاطاتهم المختلفة، وكان لا يزال عليهم تعيين مسارات البرمجة الحرجة أو كيفية رفع مواردهم ونشاطاتهم لدى بعضهم البعض أو لدى نظرائهم العراقيين.

من خلال التزامها دعم البنية التحتية والخدمات المستدامة في العراق، قامت الحكومة الأميركية، عبر منظمات ومكاتب متعددة، بإشراك الوزارات العراقية في نشاطات متعددة لتطوير القدرات. غير أن مكتب المفتش العام حدد، خلال مجرى هذه المراجعة، أن منظمات الحكومة الأميركية أدخلت العديد من نشاطاتها من دون بيان الأهداف الواضحة الممكن تحقيقها، وخاصة الأسس لقياس التقدم. على الرغم من أن بعض المنظمات طورت، أو كانت بصدد تطوير، أهداف برامجها الفردية وقياسات الأداء لديها، فقد لاحظ مكتب المفتش العام غياب نظام لقياس التقدم الإجمالي. والأهم من كل ذلك، ليس هناك من مكتب أو مسؤول حكومي أميركي يتحمل المسؤولية، أو يكون عرضة للمساءلة، بالنسبة لقياس تقدم تطور القدرات الوزارية الإجمالية أو رفع التقارير حولها.

لم تتمكن المنظمات الحكومية الأميركية من تقدير قيمة الأموال الضرورية لتحقيق الهدف المتمثل في أن

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. استلم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تعليقات مكتوبة على مسودة هذا التقرير من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. على الرغم من أن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توقع استلام تعليقات من القوات المتعددة الجنسيات في العراق، إلا أنه لم يستلمها في أوانها كي يضمها إلى هذا التقرير. ويتوقع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استلام تعليقات القوات المتعددة الجنسيات في العراق قبل إصدار التقرير النهائي.

بالإجمال، وافقت المنظمات بشكل عام على توصيات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخمس. لم توافق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على بعض أساليب التطبيق. يسر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإبلاغ بأن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أشار في ملاحظاته بأنه طبق، أو أنه على وشك تطبيق، جميع التوصيات. كذلك قدم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق معلومات فنية ضمت إلى التقرير، حيثما كان ذلك مناسباً. يعتبر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن جميع التعليقات المستلمة تستجيب إلى نوايا التوصيات.

ولكن بالنسبة للتوصية رقم ٥، أي "توكيل مسؤولية واضحة للجهود الأميركية الإجمالية لتطوير القدرات إلى مسؤول حكومي أميركي أو إلى منظمة حكومية أميركية"، فيعتقد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بتوكيل هذه المسؤولية إلى فريق العمل المشترك لتطوير القدرات قد لا يحل مسألة التحديات التنظيمية والإدارية للبرنامج التي تواجه المبادرة الأميركية لتطوير القدرات.

وكما لاحظ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال هذا التقييم، فإن فريق العمل المشترك يشكل آلية مفيدة لتشاطر المعلومات لكن ينقصه

تخطيط، وتنفيذ، وتمويل برنامج لتطوير القدرات موحد وشامل في العراق.

التوصيات: يوصى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يتخذ السفير الأميركي في العراق والقائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق التدابير التالية:

- ١- تطوير خط قاعدي لتقييم القدرات لكل وزارة يستند إلى معيار متفق عليه، يستخدم (أ) المعلومات المدخلة من المنظمات الأميركية الفردية ذات الوجود المستمر ضمن الوزارات العراقية، و(ب) التقييم المنفذ من جانب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق/فريق التنسيق الوزاري (IMRO/MCT).
- ٢- تطوير آلية لتشاطر هذه المعلومات فيما بين المنظمات الأميركية المعنية ببرنامج تطوير قدرات الوزارات.
- ٣- تطوير خطة مفصلة، بالتفاهم مع الحكومة العراقية، تتضمن أهداف محددة بوضوح وقياسات للاداء تعتمد على النتائج، والفترات المرتقبة لإنجاز الأهداف المذكورة، ومتطلبات التمويل المستقبلي، من أجل تطبيق برنامج موحد وشامل لتطوير القدرات يُمكن الحكومة العراقية من تقديم خدمات أمنية مستدامة إلى الشعب العراقي.
- ٤- العمل بفعالية مع مانحين آخرين ثنائي ومتعددي الأطراف عبر الميثاق للعراق من أجل المساعدة في تخطيط وتنفيذ وتمويل برنامج موحد وشامل لتطوير القدرات في العراق.
- ٥- تعيين مسؤولية واضحة عن الجهود الأميركية الإجمالية لتطوير القدرات إلى أحد المسؤولين أو إلى إحدى المنظمات الحكومية الأميركية.

القوانين، والسياسات، والإجراءات المعتمدة. سوف يحدد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً ما هي الخطوات الواجب ان يتخذها المسؤولون عن برامج وعقود الحكومة للتحقق من أن تسليم البضائع أو الخدمات يتقيد بالمتطلبات المحددة وأن المبالغ المدفوعة كانت معقولة بالنسبة للبضائع والخدمات المستلمة.

صفحة حقائق: ادوار ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم المشروع SIGIR-6012

هذا التقرير هو قيد التحديث. وهو يصف ادوار ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية الرئيسية المشاركة في إغاثة وإعادة إعمار العراق. يتفحص هذا التقرير كيف ينظر المسؤولون في هذه المنظمات إلى سلطتهم ودورهم في جهود إعادة إعمار العراق، وكيف يعتقد المسؤولون بأنهم يتواصلون مع المنظمات الأخرى (صلاحية هذه التفويضات، وهذه الادوار، والجهود البينية ليست من ضمن نطاق هذه المراجعة، لذلك لن نقوم بها).

الأهداف: كانت أهداف هذه المراجعة تحديد ادوار ومسؤوليات كل منظمة حكومية أميركية رئيسية تملك السلطة الإشرافية البرامجية، أو التشغيلية، و/أو المالية على نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق. وعلى وجه التخصيص، ركزت المراجعة على الأسئلة التالية:

- من هي المنظمات الحكومية الأميركية التي رُخص لها بأداء دور في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- ما هي الأدوار والمسؤوليات المُرخص لها لكل منظمة وعلاقتها بالمنظمات الأخرى؟
- كيف تتسق هذه المنظمات السياسات، والإجراءات، والنشاطات بعضها مع البعض الآخر؟
- من بين المنظمات الحكومية الأميركية التي لا تملك أدواراً ومسؤوليات رئيسية، أي منها

السلطة لتوجيه المنظمات بأسلوب منسق. قد يتغير هذا الأمر عندما يتم إبلاغ وثيقة تأسيسه الى مجموعة التوجيه التنفيذية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ولكن، يبدو ان فريق العمل المشترك، كما يعمل الآن، أصبح كأنه منظمة تنسق أعمالها بواسطة اللجان بدلاً من تحمّل مسؤولية إدارية تخضع للمساءلة. يعتقد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن هذه المساءلة، مع السلطة المناسبة، هي مهمة بشكل خاص لمعالجة المشاكل الإدارية فيما بين الوزارات، ومع الوكالات والمنظمات المتعددة التي تطبق البرنامج. ذكر مكتب إدارة إعادة إعمار العراق نفسه في ملاحظاته، بأن المقدار الكبير كما التعقيد الذي يعتري التحديات التي يواجهها في العراق، مضافاً إليها تعدد الهيئات الحكومية الأميركية المعنية، جميعها أمور تشكل تحدياً تنظيمياً كبيراً نوعاً ما. يوافق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على ذلك. ولهذا السبب، يستمر مكتب المفتش العام في الاعتقاد، وتسانده في ذلك استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على مسودة التقرير، بأن توكيل المسؤولية الاجمالية الى مسؤول أو مكتب واحد يتمتع بسلطات توجيهية يشكل أفضل طريقة لمعالجة التحديات التنظيمية. حتى أن استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية اقترحت بأنها تعتقد، "ان أفضل سيناريو يكمن في قيام منظمة واحدة تتلقى جميع الأموال المخصصة لتطوير القدرات، وبحيث يتم تسميه رئيس لتلك المنظمة ليكون الموظف الحكومي الأميركي الوحيد المسؤول عن الجهود الأميركية لتطوير القدرات.

التدقيقات الجارية

مراجعة عمليات وإجراءات إقفال العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) التقرير رقم SIGIR-6006

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بضمنها أوامر المهمات، والمِنَح، والاتفاقات التعاقدية) يتم إقفالها في الوقت المناسب وما إذا كانت تلتزم بإحكام القانون الفدرالي للتملك (A) 1 4.804 وغير ذلك من

هدف هذه المراجعة هو التحديد، بالتفصيل، للتكاليف التي تكبدها المقاول في إنجاز العمل، بموجب عقود مختارة منحتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، لمشاريع إعادة إعمار العراق كما الأساليب المستعملة لتسجيل وإعداد تقارير التكاليف المترافقة. سوف يُقيم المفتش العام أيضا إجراءات الرقابة المرتبطة بالبرنامج وإدارة العقود. ينوي المفتش العام بنوع خاص الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما كان الهدف الاصلي للعقد؟
- ماذا تحقق (هل أنجزت المشاريع أو تم تغييرها)؟
- هل تم إنجاز كل مشروع ضمن الموازنة الأصلية المقدرة له؟
- ما هي إجراءات الرقابة التي اتبعت لمراقبة المقاول وتنفيذ العقد؟
- ما هي التقارير المستعملة لمراقبة العقد، وما هي التقارير التي كانت مفروضة في العقد؟
- هل كانت التكاليف المدفوعة لأوامر المهمات، وتكاليف المهمات، والمشروع، وغير ذلك مرئية بوضوح؟
- ما هي عملية المراجعة المطبقة من الحكومة لضمان دقة الفواتير؟
- ما هي أحكام التعاقد من الحكومة لضمان دقة الفواتير؟
- ما هي أحكام التعاقد من الباطن المنصوص عنها في العقد، وما هو مدى تلزيم الأعمال بعقود من الباطن؟
- ما هو تفصيل الأكلاف المضمنة في الفواتير والوثائق الاسنادية التي قدمتها شركة بكتل للحكومة؟
- ما هي التكاليف التي تكبدها بكتل في تنفيذ واجباتها التعاقدية، بضمنها كلفة المواد، الأيدي العاملة، والنفقات العامة، والأمن، والعقود من الباطن، وكل التكاليف الأخرى؟

قدمت موظفين إلى نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

- ما هي كمية التمويلات التي تم تأمينها لكل منظمة؟ ولأية أغراض تم ذلك؟
- ما هي تقارير الأداء التي تقدمها كل منظمة، وإلى من ترسلها، وماهي وتيرة فتراتهما؟
- ما هو الحدث الذي يطلق عملية وقف أو نقل مهمة كل منظمة متعلقة بنشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

المراجعة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): الالتزامات غير المسددة
التقرير رقم SIGIR 6026

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق هو تحديد بلغ الالتزامات غير المسددة لصندوق وإغاثة وإعادة إعمار العراق، وما اذا كانت الوكالات الأميركية المسؤولة عن مشاريع إعادة الإعمار في العراق قد وضعت أنظمة مراقبة إدارية ملائمة للالتزامات غير المسددة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF-1) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF-2). ينوي المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية:

- كم تبلغ الأموال المتبقية على شكل التزامات غير مسددة؟
- هل جرى إلغاء الالتزامات، او التعهدات المتعلقة بالالتزامات غير المسددة والأموال المتعهد بتسديدها لإنجاز المشاريع، وهل تم نقلها لتغطية احتياجات أخرى غير ممولة؟
- ما هي أنظمة المراقبة الإدارية الموضوعية لرصد الالتزامات غير المسددة؟

مراجعة انفاق الأموال بموجب عقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مع شركة بكتل وتسجيل وإعداد تقارير التكاليف المترافقة
التقرير رقم SIGIR-6028

- هل توجد أنظمة ملائمة لمراقبة الأملاك مترافقة مع أمر المهمة هذا؟
- ما هي "الدروس المستخلصة" من إدارة وتنفيذ عملية وممارسات عقد الخدمة المتعلقة بأمر المهمة هذا؟

بالإضافة إلى ذلك، سوف يُقيّم المفتش العام ملائمة مواصلة ترتيبات عقد من نوع برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) لخدمات مختارة، عندما تنتقل السفارة الأميركية في العراق إلى مجمعها الجديد. للإغراض التقارنية، سوف يفحص المفتش العام خدمات مماثلة تم تنفيذها، بالترافق مع تكاليفها المتكبدة، والتي كانت الوكالات الأميركية المسؤولة عن كل منطقة بموجب عقود سبقت برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني، إضافة إلى خدمات المساندة المعيشية المشابهة المزودة بموجب عقود أخرى في العراق.

- كم يبلغ عدد طبقات العقود من الباطن التي منحتها بكتل لتنفيذ العمل المتعاقد عليه؟
- ما هي أنواع العقود (سعر ثابت، زائداً الكلفة، أو ترتيب آخر) التي استعملت في منح العقود من الباطن؟
- ما هي التكاليف التي تمت اصدار فواتير بشأنها عند كل طبقة تالية من التعاقد من الباطن؟
- ما هي الرسوم الإدارية التي فرضتها الوكالة المتعاقدة؟

أمر المهمة ١٣٠ لمراجعة برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) التقرير رقم SIGIR-6029

طلب مكتب رئيس البعثة في السفارة الأميركية في العراق، إجراء هذه المراجعة. الهدف الإجمالي لها هو تحديد ما إذا كانت الحكومة الأميركية تستلم الخدمات المدفوعة ثمنها بموجب برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني، وما إذا كان الدعم المزود معقولاً، وفعالاً بالنسبة للكلفة. مُنح أمر المهمة ١٣٠ لتزويد خدمات لازمة لدعم، وتشغيل، وصيانة سيارات رئيس البعثة وضباط القوات المتعددة الجنسيات في العراق في السفارة الأميركية في العراق. سوف يراجع المفتش العام مجالين من الخدمة هما، على وجه التخصيص، (١) خدمة وصيانة السيارات، و(٢) شراء الوقود، وتسليمه، وتسعييره. سوف تجيب عملية التدقيق على الأسئلة التالية:

- هل أن كافة الاحتياجات، بضمنها تلك التي بادر بها المقاول مصدقة بصورة صحيحة؟
- هل تنفذ عملية مراجعة صحيحة وملائمة لكافة الأعمال؟
- هل يقدم المقاول فواتير يمكن التدقيق فيها؟
- هل يتم تقييم كافة الأعمال بصورة صحيحة مطابقة للمعايير؟

الدروس المستخلصة من التحديات الإدارية والتنظيمية التي واجهت صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR 6032

يتمثل هدف هذا التقييم في فهم كيفية إدارة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للعقود الانشائية الرئيسية في العراق يقوم المفتش العام بمقارنة نظامي تسليم رئيسية للمشاريع المستخدمة في العراق، أي نظامي التصميم والبناء والتعاقد المباشر، مع الممارسات الصناعية الأميركية الرائدة في هذا المجال، وذلك من أجل تعيين الظروف التي قد تحسن أو تحد من نجاحها. يقوم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً بتقييم نتائج استخدام كل نظام تسليم وكيفية تلبية كل واحد منهما للأهداف الاستراتيجية الأميركية للإغاثة وإعادة الإعمار.

يكمل هذا التقرير مراجعة المفتش العام (رقم التقرير SIGIR 6012) حول كيف تم توزيع الأدوار والمسؤوليات لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. سوف يحدد هذا البحث الممارسات الرئيسية التي يمكن اعتمادها لإرشادات التفاعل بين منظمات متعددة مستقبلاً لأداء مبادرات مماثلة للإغاثة وإعادة الإعمار. الهدف من هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

مراجعة مالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): النفقات غير المتطابقة لوزارة الخارجية

التقرير رقم SIGIR-7002

يتمثل الهدف الإجمالي لهذا التدقيق في تحديد قيمة النفقات غير المتطابقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وإذا ما قامت وزارة الخارجية بإعداد إجراءات رقابة ملائمة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني. ينوي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإجابة على الأسئلة التالية.

- ما هي الهيكلية المثالية لمكتب إدارة إعادة الإعمار فيما يخص الأدوار والمسؤوليات عندما ينتقل من التدريب والتخطيط إلى دعم الانتشار، والأعمال السابقة للانتشار، و ثم الانتشار الفعلي، وإعادة الانتشار؟
- ما هي مجموعة المهارات التنظيمية المطلوبة عند المرور عبر هذه المراحل؟
- ما هو الحجم النموذجي للتنظيمات خلال كل مرحلة من هذه المراحل، وبالأخص خلال مرحلة الانتشار الكامل؟

مراجعة تنفيذ واستدامة شبكة المستجيب الأول المتطور

التقرير رقم SIGIR 6039

يتمثل الهدف من هذه المراجعة في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مدى فعالية شبكة المستجيب الأول المتطور المنفذة؟
- هل هناك أية مسائل تتعلق باستدامة تشغيل وصيانة النظام؟

الدروس المستخلصة: التعاقد لإعادة إعمار العراق: عقود التصميم والبناء مقابل التعاقد المباشر

التقرير رقم SIGIR 7001

- ما هي المبالغ المحددة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أنها مدفوعات غير متطابقة؟
- ما هو مدى تكرار مراجعة النفقات غير المتطابقة على يد المسؤولين الحكوميين، ومن يقرر بأن النفقة هي اتفاق من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- هل تمّ لاحقاً تعيين النفقات غير المتطابقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الى مشاريع أخرى للصندوق؟

- ما هي إجراءات الرقابة الإدارية المطبقة لحل مسألة النفقات غير المتطابقة؟

مراجعة التقرير المالي وتقديرات كلفة الإنجاز للبرامج والمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF):
التقرير رقم SIGIR-7003

يتمثل الهدف الإجمالي في تحديد ما إذا كان مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفرقة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق يزودون معطيات مالية دقيقة للمشاريع في التقارير المطلوبة المقدمة الى الكونغرس. سوف تحيب المراجعة على الأسئلة التالية:

- هل التقارير الحكومية الأميركية المقدمة، والمفروض ان تنقيد بالقسم ٢٢٠٧ من القانون العام 106-109، تبلغ بدقة عن كيفية تغير التقديرات والافتراضات المضمنة في التقرير السابق؟
- هل أعدت الوكالات الحكومية الأميركية أنظمة رقابة داخلية فعالة لضمان دقة تقديرات كلفة الإنجاز والتقارير المالية؟
- ما هو تأثير تقارير كلفة المشاريع غير الدقيقة؟
- ما هو وضع التدابير المتخذة بشأن تطبيق التوصيات السابقة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق؟
- ما هو تأثير صادر الأموال الجديدة على تقارير كلفة الإنجاز والإدارة المالية الراهنة لجهود إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- هل تمّ تحديد وجود فجوات في متطلبات المصادر لدى مقارنة معلومات كلفة الإنجاز مع الأموال المتوفرة؟

مراجعة تقدم تحويل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية
التقرير رقم SIGIR-7004

يتمثل الهدف الإجمالي في تحديد ما اذا كانت وزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفرقة منطقة الخليج، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق قد أعدت وطبقت خططاً لانتقال المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. سوف يجيب التدقيق عن الأسئلة التالية:

- هل طورت الوكالات الأميركية المنخرطة في مشاريع إنشائية، مموله او مدارة من الحكومة الأميركية، إجراءات ملائمة لنقل المشاريع المكتملة إلى الحكومة العراقية؟
- هل حصل أي تأخير في نقل المشاريع إلى الحكومة الأميركية؟ اذا كان الجواب ايجاباً، ما هي الأسباب وما هو تأثير تلك التأخيرات؟
- ما هو وضع التدابير المتخذة للاستجابة إلى تطبيق توصيات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن نقل المشاريع واستدامتها؟

مراجعة المصادر الأميركية واستعمالات أموال السنة المالية ٢٠٠٦ لإغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR - 7005

يتمثل الهدف الإجمالي لهذه المراجعة في تقييم كيفية استعمال أموال المصادر الأميركية في العراق. تتضمن هذه الأموال صندوق المساعدات الاقتصادية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق قوات الأمن العراقية، وأية صناديق أخرى محددة خلال المراجعة في حال استخدامها لمساندة مهمة إغاثة وإعادة إعمار العراق في السنة المالية ٢٠٠٦.

مسح مشاريع وجهود وزارة الخارجية لمكافحة المخدرات الدولية وتطبيق القانون الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للمساعدة في إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR-7006

أبعد من ذلك، ستتابع هذه المراجعة وتقيم التدابير المتخذة من جانب الحكومة الأميركية بشأن التوصيات المرفوعة في التقارير السابقة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول استعمال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

مراجعة الاسلحة الممولة من الحكومة الأميركية المزودة إلى قوات الأمن العراقية التقرير رقم SIGIR- 7008

يتمثل الهدف الإجمالي في تحديد وجود محاسبة ومساءلة ملائمة بالنسبة للأسلحة الممولة من الحكومة الأميركية والمزودة إلى قوات الأمن العراقية. سوف تجيب هذه المراجعة على الاسئلة التالية:

- هل اتخذت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق الإجراءات اللازمة لإعداد جردات دقيقة للأسلحة المزودة إلى قوات الأمن العراقية؟
- هل حددت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق قطع الغيار المطلوبة ومتطلبات دليل الإصلاح الفني وفق نوع وطرز الأسلحة، اذا كان ذلك منطبقاً، وهل زودت هذه المعلومات إلى وزارتي الدفاع والداخلية؟

هذه المراجعة مستمدة من مراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لجهود مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لبناء اكااديمية عدنان للشرطة. حددت هذه المراجعة نقاط ضعف أساسية في طريقة التعاقد، وإدارة العقود، والمحاسبة والمساءلة، وفي الإدارة الإجمالية. ستتضمن مراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً برنامج مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في مركز تدريب الشرطة الاردني الدولي.

مراجعة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦ التقرير رقم SIGIR-7007

يخطط مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقييم إجراءات الرقابة الإدارية ووثائق المشروع لاموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦، من خلال الإجابة على هذه الاسئلة المتعلقة بعدد من مشاريع هذا البرنامج للعام ٢٠٠٦:

- ما هي إجراءات الرقابة المطبقة لضمان المساءلة والمحاسبة المتعلقة بأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وسجلات المشروع؟
- هل استعملت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للأغراض المقصودة المرخصة؟
- ما هي مقاييس الاداء المطبقة لتقييم فعالية مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالنسبة للأهداف الإجمالية لهذا البرنامج؟
- كيف يتحقق القادة من استدامة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المنجزة بعد ان تُسلم إلى الحكومة العراقية؟
- كيف يتم نقل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى الحكومة العراقية.

موقع الانترنت لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة
إعمار العراق <http://www.sigir.mil/>

يُتوقع الاعلان عن عمليات التدقيق هذه خلال ربع
السنة القادم:

- مراجعة فعالية عقود الحكومة الأميركية
لتمكين قدرات إعداد الموازنات والإدارة
المالية في الوزارات العراقية؟
- تحليل مقارن لمركز القوات الجوية للامتياز
البيئي مقابل فرقة منطقة الخليج في صندوق
إغاثة وإعادة إعمار العراق (إدارة المشروع
والتعاقد).
- مراجعة الإنفاق على مرافق شركة بارسونز
وعلى عقود التصميم والبناء لقطاع النقل
وتسجيل ورفع تقارير حول التكاليف المرافقة.
- مراجعة جهود المنظمات الحكومية الأميركية
لتنفيذ برامج منتجة للوظائف في العراق.
- مراجعة جهود المنظمات الحكومية الأميركية
لتوسيع فرق إعادة الاعمار المناطقية في
العراق.
- أنظمة الرقابة على ممتلكات ومعدات الحكومة
الأميركية التي يستحوذ عليها متعاقد
التصميم والبناء.
- مراجعة استخدام مقاولي مشاريع القطاعات
ومكتب التعاقد لإدارة مشاريع صندوق إغاثة
وإعادة إعمار العراق.
- مراجعة جهود الحكومة الأميركية لتوسيع
برنامج القروض الصغيرة جداً.

مراجعة وضع جهود الحكومة الأميركية لمكافحة
الفساد في العراق
التقرير رقم 7009 - SIGIR

يتمثل الهدف الإجمالي في تقييم جهود الحكومة
الأميركية لمكافحة الفساد في العراق. ولتحقيق هذا
الهدف، سوف يجيب التدقيق على الأسئلة التالية:

- هل طورت الحكومة الأميركية برنامج
استراتيجي لمكافحة الفساد مع اهداف محددة؟
- هل تدعم نشاطات مكافحة الفساد المنفذة لدى
الوكالات الحكومية الأميركية في العراق
الخطة الأميركية لمكافحة الفساد؟
- هل ان الأدوار التنظيمية والمسؤوليات محددة
بوضوح والموارد متوفرة لتلبية أهداف
البرنامج الاستراتيجية؟
- هل اعدت الوكالات الحكومية الأميركية
برامجاً لتقوية المفتش العام في العراق؟
- هل اعدت الوكالات الأميركية المناسبة خطط
عمل او طبقت التوصيات المرفوعة في
التقارير السابقة؟

التقارير المخططة

سوف يقوم مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار
العراق بإجراء عمليات لتدقيق الأداء لتقييم التوفير،
والكفاءة، والفعالية، والنتائج لبرامج وعمليات إعادة
إعمار العراق كما تدعو الحاجة. سوف يُنجز هذا
التدقيق عبر مشاريع تدقيق افرادية لمسائل محددة،
بالإضافة إلى سلسلة من عمليات التدقيق التي ستقيم
عدة مكونات للمواضيع المعنية. سوف يعلن عن كل
عملية تدقيق قبل بدء أي عمل ميداني للتدقيق. انظر

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٣

المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام، كما هي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	المجموع	مغلق	قيّد المعالجة	التوصيات
06-038	ملخص غير سري لمراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) لجهود رفع القدرات العراقية لحماية البنية التحتية للطاقة.	٢٠٠٦/٢٧/٩	صفر	صفر	صفر	
06-037	تقرير التدقيق المرحلي حول الالتزامات غير لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٦/٢٢/٩	١	١	صفر	
06-35	تقرير التدقيق المرحلي حول الاستعمال غير السليم لعلامات معطيات الملكية لمقاوم برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني	٢٠٠٦/٢٦/١٠	٥	٢	٣	
06-034	وضعية برنامج فريق إعادة الإعمار الإقليمي في العراق	٢٠٠٦/٢٩/١٠	٧	صفر	٧	
06-033	قوات الامن العراقية: الأسلحة المزودة من وزارة الدفاع الأميركية باستخدام اموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	٢٠٠٦/٢٨/١٠	٤	صفر	٤	
06-032	قوات الامن العراقية: مراجعة خطط تطبيق القدرات اللوجستية.	٢٠٠٦/٢٨/١٠	٥	صفر	٥	
06-031	إدارة صندوق الحكومة العراقية الانتقالية	٢٠٠٦/٢٧/١٠	٤	صفر	٤	
06-028	مراجعة أوامر مهمة لعقود إعادة إعمار العراق	٢٠٠٦/٢٣/١٠	٣	٣	صفر	
06-026	مراجعة إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المشروع مستشفى الأطفال في البصرة.	٢٠٠٦/٣١/٧	٦	٥	١	
06-025	مراجعة المعدات الطبية المشتراة لمراكز العناية الصحية الأولية المترافقة مع خدمات شركة بارسونز غلوبال سرفيسز انك، رقم العقد W914NS-04-D-0006.	٢٠٠٦/٢٨/٧	٧	٣	٤	

الجدول ٢-٣ (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	المجموع	مغلق	التوصيات	قيد المعالجة
06-024	جردة مشتركة للنقد: البرنامج الوطني العراقي لبطاقات الأسلحة.	٢٠٠٦/٢٦/٧	صفر	صفر	صفر	صفر
06-023	تغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق- من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٦.	٢٠٠٦/٢٨/٧	صفر	صفر	صفر	صفر
06-021	مسح مشترك لبرنامج مكافحة الفساد للسفارة الأميركية في العراق.	٢٠٠٧/٢٨/٧	١٤	صفر	١٤	١٤
06-020	مراجعة مشروع شبكة المستجيب المتقدم الأول (AFRN)	٢٠٠٦/٢٨/٧	٥	صفر	٥	٥
06-019	مراجعة استعمال احتياجات التحديد النهائي للعقود المتعلقة بدعم إعادة إعمار العراق.	٢٠٠٦/٢٨/٧	٢	صفر	٢	٢
06-018	مسح وضعية التمويل للبرامج العراقية المخصصة لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في وزارة الخارجية كما كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	٢٠٠٦/٧	٣	صفر	٣	٣
06-017	نقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	٢٠٠٦/٢٨/٧	٦	صفر	٦	٦
06-015	صندوق الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية: مراجعة العقود والمستندات المالية	٢٠٠٦/٢٨/٤	٤	١	٣	٣
06-014	مراجعة الجهود الهادفة إلى زيادة قدرة العراق على حماية البنية التحتية للطاقة لديه (سري)	٢٠٠٦/٢٧/٧	٧	صفر	٧	٧
06-011	إدارة مشاريع إنشاء مراكز العناية الصحية الأولية	٢٠٠٦/٢٩/٤	٧	١	٦	٦
06-009	مراجعة برامج درع قوات مهمة الحماية	٢٠٠٦/٢٨/٤	٨	٦	٢	٢
06-008	مراجعة المحاسبة للرصيد النقدي في صندوق تنمية العراق: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق	٢٠٠٦م ٢٨/٤	٣	صفر	٣	٣

الجدول ٢-٣ (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	المجموع	مغلق	التوصيات	رقم التقرير
06-007	إدارة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لنقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	٢٩/٤/٢٠٠٦	١	صفر	١	١
06-006	إدارة القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لنقل مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	١	صفر	١	١
06-003	مراجعة إدخال البيانات/المعطيات وأنظمة المراقبة العامة في جمع وإعداد التقارير عن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	٢٨/٤/٢٠٠٦	٩	٢	٧	٧
06-002	قانون الدفع المستعجل: تحليل النفقات المدفوعة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.	٠٣/٢/٢٠٠٦	١	١	صفر	صفر
06-001	إدارة برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: تطور نظام إدارة إعادة إعمار العراق	٢٠٠٦/٢/٤	٣	صفر	٣	٣
05-028	إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لنقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	٢٤/١/٢٠٠٦	١	صفر	١	١

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجدول ٢-٣ (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	المجموع	مغلق	التوصيات	قيد المعالجة
05-027	الأساليب المنهجية لإعداد تقارير تقديرات الكلفة للإنجاز	٢٠٠٦/٢٧/١	١٤	صفر		١٤
05-025	إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥	٢٠٠٦/٢٣/١	٥	صفر		٥
05-023	إدارة عقود برنامج الاستجابة السريعة الإقليمية في جنوب-وسط العراق	٢٠٠٦/٢٣/١	٣	٣	صفر	صفر
05-022	إدارة الاستدامة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/٢٤/١٠	٤	صفر		٤
05-021	إدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/٢٤/١٠	١	صفر		١
05-020	إدارة العقود، والمنح، والمشتريات الصغيرة جداً المستعملة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء	٢٠٠٥/٢٦/١٠	٧	٦		١
05-018	تملك العربات المدرعة المشتراة من خلال العقد W914N5-05-M-1189	٢٠٠٥/٢١/١٠	٥	صفر		٣
05-017	عملية منح المكافآت إلى المقاولين المشاركين في إعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/٢٥/١٠	٤	صفر		٤
05-016	إدارة العقود والمنح المستعملة لإنشاء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل	٢٠٠٥/٢٦/١٠	٦	٥		١
05-015	إدارة منح برنامج الاستجابة السريعة في جنوب-وسط العراق	٢٠٠٥/٢٥/١٠	١٠	٨		١
05-011	تقديرات الكلفة للإنجاز وإعداد التقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٦/٢٦/٧	٥	٢		٣

الجدول ٢-٣ (تابع)

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ إصدار التقرير	المجموع	مغلق	التوصيات	قيد المعالجة
05-010	موجز معلومات مؤقتة إلى مكتب المشاريع والعقود في العراق وللقيادة المشتركة للعقود في العراق، حول تدقيق عملية منح المكافآت	٢٠٠٥/٢٦/٧	٧	صفر		٧
05-008	إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق	٢٠٠٥/٣٠/٤	٦	٥		١
05-007	إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/٣٠/٤	٧	٧		صفر
05-006	مراقبة النقد المزود إلى جنوب -وسط العراق	٢٠٠٥/٣/٤	٨	٤		٤
05-002	المحاسبة والمراقبة لأصول التجهيزات العسكرية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	٢٠٠٤/١٠/٢٥	٥	٣		٢
04-011	تدقيق المحاسبة والمراقبة لأصول التجهيزات العسكرية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	٢٠٠٤/٢٦/٧	٤	١		٣
04-001	تنسيق سلطة الائتلاف المؤقتة للأموال الممنوحة	٢٠٠٤/٢٥/٦	٣	٢		١

عمليات تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ولم تكن هذه الأعمال قد أنجزت بالكامل وقت إعداد هذا التقرير.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) قد أنجز تقييم ٨٠ مشروعاً، وأجرى ٩٧ عملية تفتيش محدودة في موقع العمل، و٢٦٦ عملية تقييم من الجو.

عمليات تقييم المشاريع: لمحة خاطفة على النتائج
فيما يلي النقاط الرئيسية لعمليات التفتيش التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي:

مستشفى الولادة في العلوية (١,٩٩ مليون دولار)

- صمم المشروع بدرجة جيدة كافية لتجديد هذا المرفق الصحي.
- تماثلت أعمال الإنشاء مع معايير التصميم في العقد.
- جاءت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية للإرشاد الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول.
- رُصد برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية بنفس فعالية خطة مراقبة النوعية لدى المقاول.

- من المتوقع أن تستلم مدينة بغداد مستشفى ولادة مُجدد ومُحدث.

مستشفى الأطفال في العلوية (١,٢٩ مليون دولار)

- كان المشروع مصمماً بشكل كافٍ لتجديد هذا المرفق الصحي.
- تماثلت أعمال الإنشاءات مع معايير تصميم العقد.

خلال ربع السنة الحالي زار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) وقيم وأعد تقاريراً حول ١٥ مشروع إنشاءات عبر العراق وأعطت عمليات التفتيش هذه مجموعة متنوعة من النتائج. وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عدة مشاريع جيدة الإنشاء حيث تم تنفيذ مشاريع مراقبة النوعية على يد المقاول بصورة جيدة كما برنامج ضمان النوعية من جانب حكومة الولايات المتحدة. لكن في حالة ملحوظة واحدة، على سبيل المثال، وجد المفتش العام عدة نواقص إنشائية خطيرة نتجت عن إشراف غير كافٍ من جانب الحكومة الأميركية وكون الأداء غير ملائم من جانب المقاول. شملت المشاكل الإنشائية المتكررة الحدوث تخلف المقاول عن التقيد بالمعايير الدولية المنصوص عنها في العقد، الإنشاء فوق تربة غير مرصوفة، وعمليات صب غير كاملة للخرسانة، وتركيبات لأنابيب المياه دون المعيار، وتمديدات غير آمنة للأسلاك الكهربائية.

غياب الأمن استمر في إعاقة الإنشاء وعمليات تقييم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حيث أن مفارز الأمن الشخصي امتنعت عن مرافقة فرق التقييم التابعة للمفتش العام إلى عدة مواقع.

يواصل حضور المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عبر العراق تأثيره الإيجابي على جهود إعادة الاعمار. فعلى سبيل المثال لا الحصر، خلال ربع السنة الأخير، بعد تلقيه شكاوى حول أعمال إنشائية دون المعيار في كلية الشرطة في بغداد، أعد المفتش العام تقريراً سريعاً حول الاستجابات في موقع العمل. فحضر الحكومة الأميركية على الاستجابة السريعة وجرى على الأثر التعاقد مع مقاول أولي ومقاولين من الباطن ومقاولين إضافيين لعلاج المشاكل وإنجاز العمل غير المنجز على يد المقاول الأول الأصلي.

- كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية للإرشاد الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول.
- تم رصد برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية بنفس فعالية برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول.

مركز إعادة التأهيل في دهوك

(٥,٦٣ مليون دولار)

- تصميم العقد ومواصفاته كانا محددين بدرجة كافية لإنجاز إنشاء المرفق نظراً لأن سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة أجرى تقييماً حذراً للظروف التي كانت سائدة في السابق والشروط الحالية.
- نفذت فرق عمل حرفية تخضع لمراقبة دقيقة أعمال الإنشاءات وأمنت ممارسات فعالة لإدارة النوعية للتقيد بمعايير التصميم.
- عولجت مسألة استدامة المشروع بصورة ملائمة في العقد.
- عند إنجازه من المفروض أن يكون مركز إعادة التأهيل في دهوك سجنًا حديثاً قائم بذاته بحسب ما تم تصميمه.

خزانات تخزين المياه في الكسيك

(٤,٩ مليون دولار)

- تقيدت أعمال الإنشاءات المنجزة بمعايير التصميم لمشروع خزانات تخزين المياه في الكسيك.
- كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية ملائمين وأمتا إدارة النوعية الفعالة خلال عملية الإنشاء.
- شمل بناء خزانات تخزين المياه نظاماً من ثمانية خزانات من تصميم وحجم مماثلين. تؤمن خزانات تخزين المياه المغطاة وغير المضغوطة درجة عالية من الاستدامة عند إنشائها بصورة صحيحة.
- بعد أن يُعبأ نظام الخزانات بالماء، صمم بحيث يبقى قائماً في مكانه لإمداد المياه النظيفة إلى نظام توزيع المياه. فإذا أنجز المشروع حسب ما تم تصميمه، من المرجح أن يؤمن المشروع استدامة لسنوات عديدة قادمة.

محطة معالجة المياه المصروفة في الكسيك

(٢,٧ مليون دولار)

- بوجه عام، صممت مكونات المشروع بصورة ملائمة قبل الإنشاء. لكن بسبب نظام المعالجة بالكلور لتصبح المياه المصروفة المطهرة في مرحلة ما قبل الترشيح قليلة الأجسام الصلبة المعلقة غير المرشحة مما يخفف عملية التطهير من الجراثيم.
- تقيدت الإنشاءات في المحطة بمعايير التصميم ما عدا إنشائين، هما: تجميع ذراع الكنس لجهاز ترويق الخزانات ومحطة المضخة G3 الذين بقيا ناقصين.
- خطة مراقبة النوعية لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية كانا فعالين بصورة عامة.
- لم تعالج بصورة ملائمة في العقد بعض جوانب استدامة المشروع. أولاً، لم تكن جردة قطع الاستبدال المساندة وجردة قطع الغيار المزودتين كافيتين لتأمين الصيانة الفعالة للمكونات بغية ضمان استدامة العمليات. وثانياً، من المحتمل جداً أن الاختبار غير الكافي للتشغيل/الأداء والتدريب غير الفعال لمشغلي المحطة قبل تسليمها ساهما في عجز خزان الترويق.
- لم تكن المحطة تعمل بين ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عندما أكمل فريق التقييم زيارته للموقع. وإلى أن يتم الإصلاح، سوف يستمر ضخ مياه المجاري غير المعالجة التي تزيد عن سعة الاحتفاظ اليومية المحددة إلى البرية عبر حفرة سطحية. تولد هذه الممارسة خطراً محتملاً على صحة السكان المحليين كما على المياه الجوفية.
- خلال الأعمال الميدانية الأولية، أكد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن العمل يجري لتصحيح حالات النقص في ذراع الكنس في خزان الترويق. في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أكد مركز القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE) أنه سوف يبدأ في إعادة إنشاء بنية منصة المضخة G-3 في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

إطلاق للبنادق و ١٢ منصة إطلاق للمسدسات
للشرطة العراقية.

ثكنات اللواء ٥١ في الجيش العراقي
(٠,٩٩ مليون دولار)

ثكنات مركز قيادة الكتيبة ٤٠٢ في الجيش العراقي
(٠,٧٤ مليون دولار)

- كانت مجموعة التصميم التي أعدها سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة ملائمة لإنشاء المباني ومعظم المرافق المشمولة في نطاق العقد.
- بدت معظم الإنشاءات على أنها تتقيد بالمعايير المحددة في بيان العمل (SOW) والتصميم.
- كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية للإرشاد الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول.
- رَصَد برنامج ضمان النوعية لحكومة الولايات المتحدة بفعالية خطة مراقبة النوعية لدى المقاول.
- لم تعالج بصورة ملائمة مسألة تأمين الاستدامة في العقد الأساسي ولم تذكر في شروط أمر المهمة. بالإضافة إلى ذلك، حدد هذا التقرير وجود تركيبات مواسير من نوعية سيئة وأبواب لمبنى الثكنات كان قد استعملها المقاول في السابق.
- سوف يواجه الجيش العراقي مشاكل صيانة مستمرة بسبب استعمال هذه المواد.
- نتج عن المشروع إنشاء مبان ومرافق جديدة لأفراد الجيش العراقي. لاحق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الهواجز المتعلقة بمجمع الآليات الذي يحتاج إلى متابعة من جانب سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة.
- كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية فعالين.
- لم تعالج مسألة تأمين الاستدامة في العقد الأساسي ولم تذكر في شروط أمر المهمة. علاوة على ذلك، أكد هذا التقرير أن تركيبات أنابيب المياه كانت من نوعية سيئة وأن أبواب مبنى الثكنات كانت مستعملة من جانب المقاول. سوف يولد استعمال هذه البنود مشاكل صيانة متواصلة للجيش العراقي.

- نتج عن هذا المشروع إنشاء أبنية ومرافق جديدة لأفراد الجيش العراقي. لاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الهواجز حول مبنى غرف التدريب وخزان المياه الذين يتطلبان متابعة من قبل سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة وربما تنفيذ عمل علاجي.

كلية الشرطة في بغداد
(٧٢,٥ مليون دولار)

- لم تصمم مكونات المشروع بصورة ملائمة قبل الإنشاء. لم يزود المقاول ولم تراجع الحكومة الأميركية، العدد المطلوب من رسوم التصميم. فيما يخص رسوم التصميم التي تمت مراجعتها قررت الحكومة بأن ما تم تقديمه كان بوجه عام

- كانت مجموعة التصميم التي أعدها سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة ملائمة لإنشاء المباني ومعظم المرافق المشمولة في نطاق العقد.
- بدت معظم الإنشاءات على أنها تتقيد بالمعايير المحددة في بيان العمل (SOW) والتصميم.
- كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية للإرشاد الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول.
- رَصَد برنامج ضمان النوعية لحكومة الولايات المتحدة بفعالية خطة مراقبة النوعية لدى المقاول.
- لم تعالج بصورة ملائمة مسألة تأمين الاستدامة في العقد الأساسي ولم تذكر في شروط أمر المهمة. بالإضافة إلى ذلك، حدد هذا التقرير وجود تركيبات مواسير من نوعية سيئة وأبواب لمبنى الثكنات كان قد استعملها المقاول في السابق.
- سوف يواجه الجيش العراقي مشاكل صيانة مستمرة بسبب استعمال هذه المواد.
- نتج عن المشروع إنشاء مبان ومرافق جديدة لأفراد الجيش العراقي. لاحق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الهواجز المتعلقة بمجمع الآليات الذي يحتاج إلى متابعة من جانب سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة.

حقل إطلاق النار لشرطة مدينة الحلة
(٠,٤٣ مليون دولار)

- صممت مكونات ميدان إطلاق النار بصورة ملائمة قبل الإنشاء.
- أنجز العمل وقت إجراء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عملية تفتيش في الموقع بطريقة تقيدت بمعايير التصميم.
- ضمن سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة النوعية والالتزام بشروط العقد. سوف ينتج عن أعمال المشروع بعد إنجازه ميدان إطلاق نار يعمل بصورة كاملة يحتوي على ١٢ منصة

غير كامل وغير ملائم. رفض مراجع التصميم لدى الحكومة الأميركية نسبة ١٠٠% من رسوم التصميم المقدمة بالنسبة لعدة مبان.

- معظم الأعمال التي عاينها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم تتقيد بمعايير العقود وأوامر المهمات. حدد المفتش العام نواقص ذات شأن في الإنشاء مثل الحالة السيئة لتركيبات مواسير المياه، تصدعات عند نقاط التوسيع، وانفصالات في الخرسانة وظهور نخاريب فيها، وانكشاف قضبان التسليح والحالة السيئة لأشغال البناء بالطوب، كما كان أداء الإنشاء وتركيب المعدات في مستوى متدن من المهارة الحرفية على يد المقاول، ولم يتقيد بالمعايير الدولية المنصوص عنها في العقد وأوامر المهمات.
- غاب في الأساس برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية فيما خص رصد أداء المقاول ولم تراجع الحكومة الأميركية التقارير اليومية التي يقدمها المقاول حول مراقبة النوعية. علاوة على ذلك، تابع ممثلو الحكومة الأميركية تقدم المشاريع ولكنهم لم يحددوا قضايا النوعية ولم يحددوا أية نواقص في الإنشاءات ذكرت في التقارير اليومية حول تأمين النوعية التي قدمها

المقاول، وبالتالي لم يعلم سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة بوجود نواقص مؤثرة في الإنشاءات في موقع المشروع.

- عولجت مسألة تأمين الاستدامة في شروط أمر المهمة ومع ذلك لم تدار بصورة ملائمة من جانب سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة.
- لم تكن نتائج إنشاء وتجديد كلية الشرطة في بغداد متماثلة مع الأهداف الأساسية للعقد. فقد صُمم المشروع وجرى إنشاؤه بصورة سيئة ولم يشرف لا المقاول ولا سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة على إدارة المشروع بفعالية.

استدامة محطة التحويل الكهربائية

(٢٨,٢٧ مليون دولار)

- المرافق كانت مأمونة وفي حالة إصلاح جيدة.
- عمل في محطة التحويل موظفون يملكون مهارات ملائمة لادارتها وتشغيلها.
- قطع الغيار، والرسوم، وكتيبات تعليمات التشغيل كانت مزودة حسب شروط العقد.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٣

المشاريع الخمسة عشر التي جرى تقييمها في ربع السنة الحالي (بآلاف الدولارات)

رقم تعريف المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة في الموازنة (بالدولار)	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
1225	مستشفى الولادة في العلوية	بغداد	١,٩٨٦	فرقة منطقة الخليج	بارسود ز/محلي	الوسطى
1223	مستشفى الأطفال في دهوك	دهوك	١,٢٨٨	فرقة منطقة الخليج	بارسود ز/محلي	الوسطى
غير متوفر	مركز إعادة التأهيل في دهوك	دهوك	٥,٦٣٤	فرقة منطقة الخليج	بلنيك	الشمالية
غير متوفر	خزانات تخزين المياه في الكسيك	نينوى	٤,٩٠٠	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي	اميك	الشمالية
غير متوفر	محطة معالجة المياه المصروفة في الكسيك	نينوى	٢,٧٠٠	فرقة منطقة الخليج	شو	الشمالية
23025	ثكنات اللواء ٥١ في الجيش العراقي	بابل	٩٩٩	فرقة منطقة الخليج	محلي	الجنوبية
23540	ميدان إطلاق النار للشرطة في الحلة	بابل	٤٣٤	فرقة منطقة الخليج	محلي	الجنوبية
23026	ثكنات مركز قيادة الكتيبة ٤٠٢ في الجيش العراقي	بابل	٤٣٤	فرقة منطقة الخليج	محلي	الجنوبية
غير متوفر	كلية الشرطة في بغداد، أمر المهمة ١٠٦	بغداد	٧٣٧	فرقة منطقة الخليج	محلي	الجنوبية
غير متوفر	كلية الشرطة في بغداد، أمر المهمة ٢٩	بغداد	٤٢,٩٠٩	فرقة منطقة الخليج	بارسود ز	الوسطى

الجدول ٣-٣ تابع

رقم تعريف مكتب المشاريع والعقود	اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الإجمالية المخصصة في الموازنة (بالدولار)	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة فرقة منطقة الخليج
1654	استدامة محطة التحويل الكهربائية في الحكمية	البصرة	٦,٦٧٧	فرقة منطقة الخليج	بيريني	الجنوبية
1657	استدامة محطة التحويل الكهربائية في الحمدان	البصرة	٥,٧١٩	فرقة منطقة الخليج	بيريني	الجنوبية
1655	استدامة محطة التحويل الكهربائية في الكفات	البصرة	٥,٤٣٨	فرقة منطقة الخليج	بيريني	الجنوبية
1656	استدامة محطة التحويل الكهربائية في السراجي	البصرة	٥,٧١٨	فرقة منطقة الخليج	بيريني	الجنوبية
1659	استدامة محطة التحويل الكهربائية في شط العرب	البصرة	٥,٧٢٤	فرقة منطقة الخليج	بيريني	الجنوبية

- مشاريع تتعلق بالمياه، والكهرباء، ومرافق النفط، والنقل.
- مشاريع تتعلق بالعقود ذات المبالغ الكبيرة والصغيرة بالدولارات.
- مشاريع مقاولين عامين مختلفين.
- مشاريع في مختلف أقسام البلاد.
- مشاريع في برامج كل وكالة أميركية رئيسية.
- مشاريع أنجزت بالكامل ومشاريع أنجزت جزئياً.

- كانت محطات التحويل توزع ٣٦% من الطاقة بسبب تغذيات غير كافية من أعلى مجرى محطات التحويل.
- مراحلات التيار الوقائية لإدارة التمورات الكهربائية في خطوط تغذية التوزيع المستخدمة قد لا تكون بالمتانة اللازمة.

التخطيط

اختار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مقطعاً عرضياً من المشاريع من كل قطاع رئيسي لإعادة الإعمار من أجل التقييم، والمسح، والتحليل:

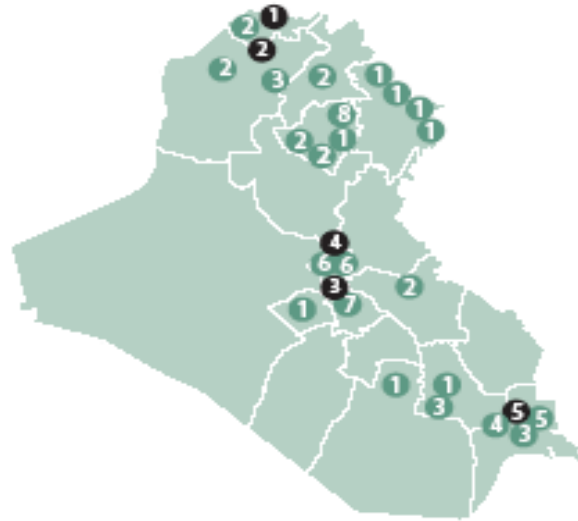
مقاربة برنامج تقييم المشاريع في موقع العمل
أنجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، تقييم ٨٠ مشروع، وكانت ١٥ من هذه المشاريع قد أنجزت خلال ربع السنة الحالي. كانت الأهداف العامة لعمليات تقييم المشاريع هي التالية:

- هل تم تصميم مكونات المشروع بصورة ملائمة قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل يتقيد الإنشاء أو إعادة التأهيل بمعايير التصميم؟
- هل كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية ملائمين؟

الشكل ١-٣

عمليات تقييم المشاريع

المواقع التقريبية لثمانين مشروعاً حيث أجريت عمليات تفتيش وتحليل وإعداد التقارير عنها حتى هذا التاريخ



- خلال ربع السنة الحالي
- خلال أرباع سنة أخرى

عمليات تقييم المشاريع التي أنجزها المفتش العام
الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
مستشفى الولادة في العلوية، بغداد، العراق
التقرير رقم SIGIR-PA-06-064

بدأ تنفيذ هذا المشروع في الأصل بموجب أمر المهمة 0006 للعقد رقم W914NS-04-D-0006، الذي كان عقداً بدون تاريخ نهائي للتسليم وبدون كميات محددة مُنح على أساس التصميم والبناء في آذار/مارس ٢٠٠٤، من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) إلى شركة بارسونز ديلاوير. في أيار/مايو ٢٠٠٦، جدد سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة عبر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (USACE) هذا العقد مع شركة بارسونز غلوبال سرفيسز. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، منح مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج عقداً بقيمة ثابتة (W91GXZ-06-C-0011) إلى مقاول عراقي من الباطن يعمل مع شركة بارسونز غلوبال سرفيسز (بارسونز). استناداً إلى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، عند إيقاف العمل في المشروع كانت شركة بارسونز قد أنجزت ٦٠% من متطلبات المشروع. وعندما قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتفتيش المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، كان المقاول العراقي الحالي قد أنجز نسبة ٧% من متطلبات المشروع المتبقية.

كان هدف المشروع إعادة تأهيل مستشفى الولادة في العلوية، وسط بغداد، الذي أنشئ في الأصل عام ١٩٦٩. قبل البدء بإعادة تجديد المشروع كان المستشفى يتسع لـ ٣٠٠ سرير وعندما بدأ تنفيذ المشروع كانت البنية التحتية للمستشفى في حالة سيئة جداً. كان باستطاعة المستشفى أن يُعنى فقط بـ ٧٠ سريراً من أصل ٣٠٠ سرير الأصلية. شمل نطاق العقد تركيب معدات محدثة جديدة واستبدال أنظمة المستشفى الأساسية (الميكانيكية، الكهربائية، البنيوية والصحية). شمل نطاق العقد أيضاً إعادة تجديد هندسية كاملة لآبنية المستشفى العشرة، بضمنها

إصلاح واستبدال النوافذ والأبواب، إصلاح وإعادة طلاء الجدران الخارجية والداخلية، إصلاح السقوف، وتركيب سقوف لصدى الصوت معلقة في الممرات الرئيسية، وتركيب أرضيات جديدة عبر كافة آبنية المستشفى.

ماذا وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

قابل فريق التقييم في مكتب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار، موظفين من مكتب الضابط المقيم في فرقة منطقة الخليج، وراجعوا وثائق العقد، ورسوم الإنشاءات، والمواصفات، وتقارير مراقبة النوعية وضمان النوعية. استناداً إلى مراجعة الرسوم والمواصفات، استنتج المفتش العام أن التصميم كان كافياً لأغراض تجديد المرفق.

شمل تقييم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في موقع العمل تفتيش هذه المباني والمرافق.

أعمال التجديد المنجزة

- المبنى B1، صحة النساء والمختبر (القسم الأمامي من المبنى)
- وحدة تطهير بالتناضح العكسي.

أعمال التجديد الجارية

- المبنى B1، (الطابق الأرضي)، صحة النساء والمختبر (القسم الخلفي من المبنى)
 - المبنى B8، المطبخ وغرفة الغسيل.
 - المبنى B9، أجنحة المرضى
 - نظام تخزين وتوزيع المياه.
- أنجزت أعمال تجديد المبنى B1، (صورة الموقع ١) ووحدة التطهير بالتناضح العكسي بموجب عقد بارسونز. وكانت أعمال التجديد جارية للمباني والمرافق المتبقية المشمولة في نطاق العقد. بدأ العمل الذي فتشه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على أنه يتقيد بشروط العقد. كانت نتائج مشروع تحديث مستشفى الولادة في العلوية متماثلاً مع أهداف العقد الأساسي. عندما يتم

إنجاز المشروع من المفروض ان يحسن مشروع
تجديد/تحديث المستشفى المرافق والخدمات الصحية

في بغداد.



صورة الموقع ١: الممر الرئيسي في مبنى صحة النساء والمختبر



صورة الموقع رقم ٢: حجرة في مبنى صحة النساء والمختبر



صورة الموقع رقم ٣: جناح المرضى في المبنى B9 بعد نزع التجصيص والأرضية

الاستدامة

في أيار/مايو ٢٠٠٦ جدد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج هذا العقد مع بارسونز. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، منح المكتب عقدا نهائياً بقيمة ثابتة (W91GXZ-06-C-0010)، إلى المقاول من الباطن لشركة بارسونز. استناداً إلى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، كانت شركة بارسونز عند إنهاء العقد قد أنجزت نسبة ٦٥% من الأعمال المنصوص عنها في العقد وعندما قام مفتشو مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتفتيش المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ كان المقاول العراقي الحالي قد أنجز نسبة ٨% من الأعمال المتبقية للمشروع.

عالج العقد موضوع الاستدامة. اشترط العقد ضمان حالة كافة معدات المباني، والإنشاءات، المكونات لمدة سنة واحدة، ونص في العادة على ضمانات موسعة شملت المعدات والماكينات المشتراة. علاوة على ذلك، اشترط أمر المهمة تقديم ثلاث نسخ مقروءة من كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة باللغتين الإنجليزية والعربية لكافة المعدات الجديدة، وأعمال التشطيب النهائي، والتركيبات، والخردوات المعدنية.

مستشفى الأطفال في العلوية، بغداد، العراق

رقم المشروع SIGIR PA-06-065

كان هدف المشروع إعادة تأهيل مستشفى الأطفال في العلوية في وسط بغداد. بُني هذا المستشفى بالأساس عام ١٩٥٦ وتطلب جهوداً أساسية من أعمال الإصلاح وإعادة الإعمار. شمل نطاق العقد أعمالاً في الموقع لتحسينات في شبكة أنابيب المياه، ورفع مستويات نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وغير ذلك من الأجهزة الميكانيكية (موقد إحراق القمامة، والمصاعد K وأنظمة الغاز الطبي)؛ وإدخال تعديلات لتحسين أداء الأجهزة الكهربائية بضمنها لوحات التوزيع، والإنارة، والاتصالات وأنظمة الإنذار للحريق. شمل نطاق العقد أيضاً إجراء إعادة تجديد هندسي معماري لكامل مباني المستشفى شمل إصلاح

بدأ تنفيذ هذا المشروع بموجب أمر المهمة 0006 للعقد W914NS-04-D وهو عقد على أساس تسليم غير محدد وكمية غير محددة منحتة في آذار/مارس ٢٠٠٤ سلطة الائتلاف المؤقتة إلى شركة بارسونز ديلاوير انك. غير تعديل للعقد الأساسي اسم المقاول من بارسونز ديلاوير انك إلى بارسونز غلوبال سرفيسز انك (بارسونز).

- المبنى B2، أجنحة الطوارئ
- المبنى B5، العيادات الخارجية
- المبنى B7، حجرة الغسيل
- وحدة التنقية بالتناضح العكسي

وإعادة طلاء الجدران الخارجية والداخلية، وإصلاح السقوف، ووتركيب سقوف صوتية معلقة في الممرات الرئيسية، وتبليط جديد للأرضيات، وإصلاح واستبدال نوافذ وأبواب.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

راجع فريق التقييم لدي مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تصميم وجدول الكميات ووجد أنها كافية لمشروع التجديد. شملت عمليات التقييم في موقع العمل لفريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليات تفتيش للمباني والمرافق التالية.

أعمال التجديد المنجزة:

أعمال التجديد الجاري تنفيذها:

- المبنى B1، أجنحة المرضى، والمختبرات، وغرف التصوير بالأشعة.
- المبنى B10، الإدارة وغرف إقامة الأطباء

أنجزت كافة أعمال التجديد المذكورة أعلاه بموجب عقد بارسونز، ويقوم المقاول العراقي الحالي بتنفيذ أعمال التجديد المستمرة الجارية.



صورة الموقع رقم ٥: إنشاءات في المبنى B1، (أجنحة المرضى، المختبرات، وغرف التصوير بالأشعة)



صورة الموقع رقم ٤: مدخل الصيدلية في مبنى العيادات الخارجية



صورة الموقع رقم ٦: الجدران المكشوفة في المبنى B1 قبل إعادة تجصيصها (توريقها)

الاستدامة

عالج العقد مسألة الاستدامة. فقد فرض ضمان كافة تجهيزات المباني، والإنشاءات، والمكونات لمدة سنة واحدة ونص بوجه عام على ضمانات موسعة شملت المعدات والماكنات المشتراة. علاوة على ذلك، اشترط أمر المهمة تقديم ثلاث نسخ مقروءة من كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة باللغتين الإنجليزية والعربية لكافة المعدات الأعمال التشغيلية النهائية، والتركيبات والخردوات المعدنية.

بدأت الأعمال المنجزة والأعمال الجاري تنفيذها التي عاينها فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على أنها متوافقة مع شروط العقد. كان برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية فعالاً في رصد خطة مراقبة النوعية لدى المقاول. أعد ممثل ضمان النوعية (QAR) لدى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة تقاريراً يومية عن ضمان النوعية حدد فيها بصورة موثقة النواقص الملاحظة في الموقع. تأكد مساعد المهندس المقيم وممثل ضمان النوعية (QAR) من تصحيح النواقص الملاحظة خلال عمليات التفتيش لضمان النوعية.

جاءت نتائج مشروع مستشفى الأطفال في العلوية حتى هذا التاريخ متوافقة مع الأغراض الأصلية للعقد. وبعد إنجاز أعمال التجديد من المفروض ان يصبح هذا المستشفى مرفقاً حديثاً للعناية الصحية للمواطنين العراقيين.



صورة الموقع رقم ٧: مركز إعادة التأهيل في دهوك في مرحلة ما قبل الإنشاء للعقد الحالي

مركز إعادة التأهيل في دهوك ، دهوك، العراق

رقم المشروع SIGIR PA-06-070

كان الغرض من مشروع مركز إعادة والتأهيل في دهوك إكمال أعمال الإنشاءات المتوقفة لسجن حديث قائم بذاته صمم لاستيعاب ١٤٩٠ سجين بحيث يتم بصورة منفصلة، إيواء الأحداث، والنساء، وغيرهم من السجناء الذين يقضون عقوبات لفترات مختلفة (من أمن خفيف الى أمن أقصى). بدأت الحكومة العراقية تنفيذ هذا المشروع في أواخر العام ٢٠٠٠ ولكن الأشغال توقفت في منتصف العام ٢٠٠٢ بسبب مشاكل سياسية وتمويلية. عندما توقفت الأشغال كان الإطار الخرساني الإنشائي للمرفق قد أنجز. خدم هذا الهيكل الخرساني من الأشغال السابقة بمثابة نقطة انطلاق لتنفيذ الإنشاءات الجديدة. نفذ سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة تقييماً مفصلاً حول تلبية الهيكل الخرساني القائم لشروط العقد الحالي الأساسية.

غطى بيان العمل ثلاثة بنود منفصلة في العقد بمبلغ إجمالي مقطوع. بصورة عامة، كان المطلوب من المقاول تزويد كافة التصميم، والأيدي العاملة، والمواد اللازمة لإنجاز بنود الخط الثلاثة المحددة في العقد باستعمال الخطط والمواصفات القائمة للأشغال التي بدأ تنفيذها وتوقفت عند نسبة إنجاز ٩٠% من التصميم المقدم.

- بند الخط رقم ١ في العقد، شمل أعمال التصميم وإكمال إصلاح الهيكل الإنشائي القائم استناداً الى تقييم فني لأعمال الإنشاء حول النواقص أجراه سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، وشمل الإنشاء الرئيسي، والأرضيات، وكافة المرافق المترافقة باستثناء محطة توليد الطاقة، والمعدات، وخزانات المياه. علاوة على ذلك، شمل إكمال التصميم كافة التعديلات الضرورية على الرسوم القائمة من أجل تأمين توافق قياسات الإبعاد مع الإنشاء المادي القائم الحالي.
- بند الخط رقم ٢ في العقد، شمل إعداد وكامل تصميم لبناء محطة توليد للكهرباء، والمعدات، وخزانات المياه، والمستثناة بصورة محددة من بند الخط رقم ١.
- بند الخط رقم ٣ في العقد شمل، الطلب من المقاول تزويد تصميم فقط، دون أية أعمال إنشائية، لمقاولين يقومون بتزويد البنود أو الأعمال التي "زودها آخرون".

وصف تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مختلف الأساليب التقنية التي استعملها المقاول لضمان عمل إنشائي مقبول. فعلى سبيل المثال، انشأ المقاول ورشة تصنيع مزودة بمجموعة متنوعة من عدد الأشغال المعدنية لصنع اطر مسلحة بقضبان حديدية لاستعمالها في الأبواب والنوافذ في كامل أقسام المرفق. بدا اداء المقاول على انه يتقيد بمعايير التصميم. لم يحدد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أية نتائج سلبية ولم يعطي أية توصيات لإجراء عمل تصحيحي. من المفروض أن يلبي المشروع عند إنجازه الغرض المقصود منه في حال استمرت ممارسات الإنشاء والإشراف كما كانت عليه في السابق.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

كان تصميم ومواصفات العقد مفصلاً بدرجة كافية لإنشاء المرفق لأن سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة كان قد أجرى تقييماً مسبقاً حذراً للظروف القائمة مسبقاً والشروط الجارية. بالإضافة الى مراجعة مستندات المشروع الفني وإجراء مناقشات مع ممثلين مختارين للحكومة الأميركية. قام فريق التقييم بزيارة الى موقع العمل في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦ عندما قدر ان المشروع قد أنجز بنسبة ٦٠%. خلال زيارة مواقع العمل عاين فريق التقييم الإشراف الدقيق على فرق العمل الاحترافية المتخصصة العاملة في كامل أقسام المرفق.



صورة الموقع رقم ٨: تركيب تجميعات، قضبان للحماية الأمنية في الطابق الأرضي



صورة الموقع رقم ٩: المدخل الرئيسي لمركز إعادة التأهيل في دهوك، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦

الأعمال الواجب تنفيذها على يد مجموعة متنوعة من المقاولين من الباطن.

خزانات المياه في الكسيك، الكسيك، العراق رقم المشروع SIGIR PA-06-071

كان هدف المشروع إنشاء نظام خزانات لمياه الشرب بسعة إجمالية لا تقل عن ٧,٧ مليون لتر. حدد بيان العمل ادوار المقاول ومسؤولياته وزود التفاصيل المختلفة بالمواصفات وشروط الاختيار. عالج بيان العمل أيضا شبكة أنابيب المياه، والصمامات، والعدادات، والمضخات، وأجهزة التحكم الضرورية لدمج نظام خزانات التخزين مع أنظمة التوزيع والمعالجة الموجودة. استنادا الى التصميم النهائي، تم تخصيص معظم أشغال الإنشاءات المادية لبناء نظام مكون من ثماني خزانات متماثلة تزود سعة دنيا تبلغ ٧,٧ مليون لتر للنظام. بدأ العقد الأولي من مشروع خزانات المياه على أساس استبدال مرافق تخزين مياه غير ملائمة بمرافق ذات سعة اكبر ولتكون في حالة أفضل.

برنامج ضمان النوعية (QA) لدى الحكومة الأميركية وخطط مراقبة النوعية (QC) لدى المقاول كانت فعالة. نفذ مهمات ضمان النوعية ومراقبة النوعية نفس الأشخاص الذين عملوا منذ بدء تنفيذ المشروع، مما شكل المفتاح الرئيسي الفعالة لضمان النوعية ومراقبة النوعية. كانت فائدة مثل هذه الاستمرارية واضحة خلال زيارة فريق التقييم للموقع، وعلى وجه التخصيص، كان موظفو برامج ضمان النوعية ومراقبة النوعية مدركين تماما لتاريخ، وتقدم، ووضع المشروع.

الاستدامة

عالج العقد بصورة ملائمة مسألة استدامة المشروع. فبالإضافة الى إنجاز بناء المرفق الرئيسي، الذي شمل محطة توليد الطاقة الكهربائية ونظام توزيع الطاقة ومحطة التدفئة والتبريد، فرض العقد على المقاول تزويد مجموعة تصاميم لكافة البنود المزودة او الأعمال المقرر إنجازها من قبل مقاولين آخرين من الباطن. ومن المفروض ان يحقق شرط تزويد مجموعة تصاميم من ذات المصدر زيادة مدى تماسك



صورة الموقع رقم ١٠: التقدم الإجمالي لإنشاء خزانات المياه كما كان في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٦

تلحيم تحت إشراف مدير خطة مراقبة النوعية كانت مشكلة مستمرة.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

كان التصميم النهائي لإنشاء مرفق يحتوي على ثمانية خزانات مياه مماثلة ملائماً عملياً. وقت زيارة فريق التقييم للموقع كانت أعمال إنشاء كل خزان عند مراحل إنجاز مختلفة وتقيدت أعمال الإنشاء المنجزة بمعايير التصميم. صمم المقاول تصنيع الخزانات في موقع العمل. جرى تقسيم مراحل إنشاء الخزانات الى أربع مراحل: الأساسات الخرسانية؛ الأرضية الفولاذية الملحومة؛ الجدران الفولاذية الملحومة؛ والسقف الفولاذي الملحوم. وقت زيارة فريق المكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للموقع كان العمل جارياً على الأساسات، والأرضيات، والجدران. استناداً الى مراجعة فريق التقييم لكافة المستندات ذات الصلة، وإجراء مناقشات مع موظفين من ذوي الخبرة يعملون لدى المقاول والحكومة الاميركية، وزيارة موقع العمل، بدت فعالة إجراءات المقاول لإدارة اعمال الإنشاء.

بالإضافة الى مراجعة المستندات ذات الصلة بالمشروع وإجراء مناقشات مع ممثلين مختارين للحكومة الاميركية والمقاولين، زار فريق التقييم لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق موقع العمل في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٦، عندما كانت نسبة إنجاز المشروع تقدر بـ ٥٧%. رغم تمديد فترة تنفيذ العمل الميداني الى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتقد ممثل المقاول ان من غير المحتمل تحقيق الإنجاز التام لمشروع خزانات المياه في التاريخ المحدد وذلك لعدد من الأسباب. أكدت تقارير ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية ان الأمطار الغزيرة التي سقطت في كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وأذار/مارس ٢٠٠٦ ساهمت في إعاقة تقدم تنفيذ المشروع. علاوة على ذلك، أكد ممثل المقاول انه حصلت إعاقات غير محددة بسبب عدم توفر المعدات والمواد. رصد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ان المقاول كان ينتظر وصول آلة تنظيف بالسفع الرملي لتنظيف كافة القطع المعدنية قبل وضع طبقة الطلاء الوقائية/الصقل النهائي. علاوة على ذلك، أكد ممثل المقاول ان عدم التوفر الكافي لعمال لحام ماهرين لإجراء اختبار

أكدت تقارير مراقبة النوعية وضمن النوعية وعده تقارير اختبارات ان موظفي مراقبة النوعية وضمن النوعية رصدوا المشروع بصورة فعالة. رغم الإعاقة في التنفيذ، من المفروض ان يلبي المشروع، عند

الاستدامة

مسألة الاستدامة للمشروع تمت معالجتها بشكل كافٍ. تؤمن خزانات المياه المغطاة وغير المضغوطة درجة عالية من الاستدامة عند إنشائها بصورة صحيحة. من المقرر إبقاء الخزانات في أماكنها بعد ملئها بالماء. وإن تزود بعد ذلك مياه الشرب إلى نظام توزيع المياه. فإذا تم إنجاز هذا المشروع حسب ما جرى تصميمه يصبح من المحتمل تأمين استدامته لسنوات عدة قادمة.

إنجازه، الهدف المقصود منه في حال استمرار تطبيق الممارسات السابقة في نطاق الإنشاء والإشراف. بعد ملء الخزانات بالمياه من المفروض أن تخزن هذه الخزانات مياه الشرب وتزودها إلى نظام توزيع مياه الشرب. استناداً إلى ذلك، لم يتضمن تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أية نتائج سلبية أو توصيات لإجراء عمل تصحيحي.



صورة الموقع رقم ١١: مياه الصرف الصحي غير المعالجة تضخ بعيداً عن الموقع عبر حفرة سطحية

محطة معالجة المياه المصروفة في الكسيك،
الكسيك، العراق

رقم المشروع SIGIR PA-06-074

النظام المركب للمعالجة بالكلور طهر من الجراثيم المياه المصروفة في مرحلة ما قبل ترشيحها. خلال هذه المرحلة، خفضت الأجسام الصلبة المعلقة فعالية التطهير من الجراثيم. وكبديل لذلك، كان من المحتمل ان تكون عملية المعالجة بالكلور بعد مرحلة الترشيح أكثر فعالية لأن من الممكن عندئذ ان تقل بدرجة كبيرة كمية الأجسام الصلبة المعلقة قبل عملية المعالجة بالكلور. علاوة على ذلك، قد لا يكون محلول المعالجة بالكلور المستخدم، حسب التصميم، ملائماً للتخزين تحت درجات الحرارة القصوى للبيئة المحلية.

بدا ان الإنشاء يتقيد بمعايير التصميم ما عدا استثنائيين أولاً، لم تبني تجميعية ذراع الكنس لخزان الترويق وفقاً لوثيقة التصميم الموافق عليها. ان التخلف عن إنشاء تجميعية ذراع الكنس لخزان الترويق حسب التصميم، ربما كان العامل الأولي، أو على الأقل، عاملاً مساهماً هاماً في التسبب في التوقف الكامل لخزان الترويق عن العمل في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. وثانياً، واجهت محطة الضخ G-3 عدداً كبيراً من حالات تشقق/تصدع في الخرسانة الإنشائية. والسبب الأكثر احتمالاً للتشقق كان الدك غير الكافي للتربة قبل صب الخرسانة. لكن من المحتمل ان لا يكون المقاول قد سلح الخرسانة بالحديد بدرجة كافية عند صبها في زاوية أساسات محطة الضخ G-3 كما هو مطلوب. التسليح غير الكافي للخرسانة المصبوبة في زاوية ربما ساهم في حصول التشقق الشديد. ومهما كان الأمر، فمن المحتمل ان يسبب التصدع المادي للخرسانة ضرراً شديداً على شبكة الأنابيب والمضخات في محطة الضخ.

وُجدت خطة مراقبة النوعية (QC) لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية (QA) لدى الحكومة الأميركية فعالة بصورة عامة. وكما هو منصوص عليه، قدم المقاول خطة مراقبة النوعية الكافية قبل المباشرة بأعمال الإنشاء. كانت نشاطات ضمان النوعية موثقة بدرجة كافية بتقارير مكتوبة بصورة جيدة معقولة، ووصفية، وكاملة، ومدعومة دائماً تقريباً بصور وثيقة الصلة بالموضوع. لم تكن

كان هدف المشروع تخطيط وإنشاء محطة معالجة للمياه المصروفة تتقيد بمواصفات منظمة الصحة العالمية للعام ٢٠٠٠. كان المطلوب من المقاول وضع خطة عمل لانتقاء، تزويد وتركيب محطة لمعالجة المياه المصروفة. وعلى وجه التخصيص، فرض بيان العمل ان تليى المدى الكامل للنشاطات الإنشائية والهندسية كافة متطلبات الزبون وأهداف المشروع.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
علاوة على مراجعة مستندات المشروع ذات الصلة، وإجراء مناقشات مع ممثلين مختارين من الحكومة الأميركية والمشرفين على تشغيل محطة معالجة المياه المصروفة من العراقيين، زار فريق التقييم موقع العمل في ١، ٣، ٦، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ لإجراء تفتيش شامل لمحطة معالجة المياه. لم يكن يجري تنفيذ أي إنشاء لأن عمليات الإنشاء كانت قد أنجزت وقبلت من قبل الحكومة الأميركية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ولأن المقاول كان قد غادر موقع العمل في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. لكن وقت زيارة الفريق للموقع لم تكن المحطة تعمل أو تعالج المياه المصروفة بسبب توقف خطير عن العمل لتجميعية ذراع الكنس في خزان الترويق في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. وكانت النتيجة، منذ حصول التوقف، ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة الى البرية، والى ان يتم إصلاح وتجميعية ذراع الكنس سوف يستمر ضخ مياه الصرف الصحي الى البرية عبر حفرة سطحية تشكل خطراً محتملاً على صحة السكان المحليين والمياه اليومية. أكد ممثلو مركز القوات الجوية للامتياز البيئي انه بوشر بإجراء إصلاحات المرافق في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

بوجه عام، صُممت الأجزاء المكونة للمشروع بصورة كافية قبل الإنشاء. لكن سجل فريق التقييم ان

السوائل إليها". ونظراً للاختلافات بين التفسيرين، لم يكن ممكناً تحديد السبب الفعلي لتوقف العمل. لكن من المحتمل أن مشغلي المحطة العراقيين لم يتلقوا تدريباً كافياً وذلك بسبب فترة الاختبار المخفضة، والمغادرة السريعة للمقاول لموقع العمل.

استناداً إلى نتائج العمل الميداني، أوصى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يسعى مدير مركز القوات الجوية للامتياز البيئي للحصول على التمويل وإدخال تعديل للعقد ينص على توفير قطع استبدال احتياطية وقطع غيار لتأمين الصيانة الفعالة لمحطة معالجة المياه المصروفة. كما أوصى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً بتأمين تدريب كافٍ لموظفي المحطة بغية ضمان التشغيل الفعال للمحطة. لم تُقدم توصيات إضافية لأن ممثلي مركز القوات الجوية للامتياز البيئي كانوا قد نفذوا أو بادروا بتنفيذ أعمال مناسبة لتصحيح النواقص المتعلقة بتوقف عمل ذراع الكنس لخزان الترويق، ولتصدع خرسانة محطة المضخة.

تعليقات الإدارة

وافق مدير مركز القوات الجوية للامتياز البيئي على التوصية وأصدر تعديلاً للعقد نص على تمديد فترة الأداء إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لإجراء الإصلاحات المطلوبة للمرفق. يعمل مركز القوة الجوية للامتياز البيئي أيضاً على إدخال تعديل إضافي ينص على تمديد فترة العقد من أجل معالجة مسألة قطع الاستبدال. تدريب الموظفين ومسائل الصيانة عالجت تعليقات الإدارة بالكامل المسائل التي أثارها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في استنتاجاته وتوصياته. من المتوقع أن هذه الأعمال سوية مع الأعمال التي بوشر بتنفيذها قبل وخلال زيارة التقييم سوف تحل المسائل التي حددها مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

ممارسات أو موظفو إدارة النوعية (QM) سبباً في وجود نواقص في المشروع.

الاستدامة

كانت شروط أمر المهمة المتعلقة باستدامة المشروع غامضة جداً فلم يطلب من المقاول تزويد جردة بقطع الاستبدال الاحتياطية وقطع الغيار تُمكن بدرجة فعالة صيانة الأجزاء المكونة لمحطة معالجة المياه المصروفة تؤمن استدامة العمليات. رصد فريق التقييم عدة حالات كانت أجزاء مكونة لمحطة معالجة المياه المصروفة لا تشتغل بسبب عدم وجود قائمة جرد بقطع الاستبدال الاحتياطية أو قطع الغيار لتسهيل الإصلاح. وكانت النتيجة أن عدم اشتغال جزء مكون مشترك سبب انقصاعاً ذا أهمية في عمليات محطة معالجة المياه المصروفة وفعاليتها.

علاوة على مسائل التصميم والإنشاء، ساهم عاملان آخران في تعطل عمل خزان الترويق، أي اختبار غير كافٍ للتشغيل/التدوير، وتدريب غير فعال لموظفي المحطة قبل تسليمها إلى مشغلين في الجيش العراقي. كانت فترة اختبار التشغيل لخزان الترويق ثمانية أيام فقط بسبب النقص في المياه المزودة في ذلك الوقت. وكنتيجة لذلك، حددت عمليات رصد عمليات الاختبار/التدوير على يد موظفي المقاول بثمانية أيام فقط، وليس بثلاثين يوماً كما كان مخططاً بالأصل. علاوة على ذلك أكد مشغلو محطة معالجة المياه المصروفة العراقيون أنهم تلقوا أربعة أيام فقط من التدريب العملائي قبل أن يغادر المقاول موقع المشروع.

قال مسؤولون لدى الحكومة الأميركية ولدى المقاول أن توقف عمل ذراع الكنس لخزان الترويق حصل جزئياً أو بصورة كاملة بسبب العمل الرديء لمشغلي محطة معالجة المياه العراقيين. شرح المقاول أنه كان من غير الممكن أن تتوقف عن العمل ذراع الكنس فيما لو لم يكن قد تم تصريف الخزان من محتوياته قبل إعادة تشغيله. وبالعكس، كتب ممثلو مركز القوات الجوية للامتياز البيئي: "يُعتقد أن الجيش العراقي وضع المحطة قيد التشغيل قبل توفر تدفق كافٍ من

- تعزيزات للتوزيع الطاقة الكهربائية كالمولدات الكهربائية.
- مرآب مغطى (واقبات شمسية) يتسع لخمسين مركبة
- جميع آليات (مرفق لصيانة المركبات)
- طريق وممرات مرصوفة بالإضافة الى طريق مرصوفة بالحصى للخدمات.
- تحسينات على وسائل حماية للقوات (مبنى حراسة جديد، وتحسينات في البوابات الرئيسية).

وقت إجراء التقييم، كان المشروع منجزاً بنسبة ٩٠% مع وجود المباني مكتملة الى حد كبير، باستثناء بنود قائمة المعاينة. شملت الأعمال المتبقية إكمال وربط المولدات الكهربائية كما الرصف بالإسفلت.

ثكنات اللواء ٥١ في الجيش العراقي، الحلة، العراق رقم المشروع SIGIR PA-06-075

كان هدف المشروع إنشاء أبنية ومرافق جديدة في الحلة، بالعراق لحامية اللواء ٢/٨ (سابقاً اللواء ٥١) في الجيش العراقي. انشئ هذا المشروع بموجب أمر مهمة صدر بموجب عقد تسليم غير محدد/يكميات غير محددة منحه سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في جنوب منطقة الخليج في فرقة منطقة الخليج. شمل نطاق العمل إنشاء المباني والمرافق التالية:

- مرفق لتناول الطعام يتسع لمئة شخص
- ثكنتان لإقامة ٧٥ رجلاً في كل واحدة منها
- مبانٍ للوضوء يحتوي كل مبنى ٨ مراحيض، ٧ غرف دوش، و٨ مواقع لغسل الأيدي.



صورة الموقع رقم ١٢: مرحاض في حامية اللواء الثاني تظهر تركيبات أنابيب المياه البلاستيكية

استنتج فريق التقييم لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ان معظم الإنشاءات بدا على انها تتقيد بمعايير بيان العمل والتصميم. لكن عيّن أعضاء الفريق بعض حالات نقص في بنود قائمة المعاينة يتوجب تصحيحها من جانب المقاول قبل القبول النهائي لسلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة. كما سجل فريق التقييم أيضا وجود نواقص في الممرات المنحدرة لصيانة المركبات والتفاصيل المترافقة مع فولاذ الإنشاءات. ولأن تصميم مجمع الآليات تنقصه تفصيل كاف، أوصى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن تقوم قيادة جنوب منطقة الخليج بتقييم كفاية الممرات المنحدرة الخرسانية للمركبات وإطار الحديد الإنشائي الذي يدعم سطح المرفق.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

راجع فريق التقييم لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستندات العقد ورسوم ومواصفات الإنشاءات وتقارير مراقبة النوعية وضمان النوعية. وأجرى الفريق مقابلات مع موظفي قيادة جنوب منطقة الخليج. استنتج مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ان التصميم الذي أعده سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة كان كافياً لإنشاء المباني والمرافق المشمولة ضمن نطاق العمل. لكن لم توجد رسوم إنشائية

لمرفق مجمع الآليات ولم توجد رسوم لأعمال الرصف المحددة في نطاق العمل.



صورة الموقع رقم ١٣: خرسانة مهشمة على سطح الممر المنحدر للمركبات

واحدة لكافة المواد ومهارة الصنع للمباني والمرافق المبنية او المجددة المشمولة في المشروع. بالإضافة الى ذلك، عيّن فريق التقييم وجود تركيبات لأنابيب المياه من نوعية متدنية وأبواب لمباني التكنات مستعملة من قبل المقاول. استعمال هذه البنود سوف يجعل الجيش العراقي يواجه مشاكل صيانة مستمرة.

الاستدامة

استنتج مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق انه لم تتم المعالجة الكافية لمسألة الاستدامة في العقد الأساسي ولم تُذكر في شروط أمر المهمة. لم يعالج العقد الأساسي قوائم قطع الغيار، الصور التوضيحية الرئيسية او الضمان المحدد لمدة سنة



صورة الموقع رقم ١٤ : مرافق الدوش في حامية اللواء الثاني تظهر تركيبات، ودوش مع أنابيب معدنية جدارية رقيقة موصولة بالجدار بواسطة قامطة برغي وحيد.

ميدان إطلاق النار لشرطة الحلة، الحلة، العراق

رقم المشروع SIGIR PA-06-076



صورة الموقع رقم ١٥ : محطات إطلاق النار

هدف هذا المشروع كان إنشاء ميدان لإطلاق النار موحد للبنادق والمسدسات لقوات الشرطة العراقية في أكاديمية الشرطة في الحلة، العراق.

أنشئ هذا المشروع بموجب عقد بسعر ثابت منحه سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في جنوب منطقة الخليج. شمل نطاق العمل الذي ينص عليه العقد إنشاء المباني والمرافق التالية:



صورة لموقع رقم ١٦ : محطة إطلاق نار المسدس تظهر حفرة الإطلاق، وأنبوب إطلاق النار، وحظيرة الهدف

- أنابيب خرسانية مصبوبة في موقعها
- ١٢ أنبوب خرساني مسلح مصبوب في الموقع (أنابيب مستطيلة) لمحطات إطلاق نار المسدسات.
- مبنى لمراقبة الميدان مع مستودع أسلحة، غرف حمام، غرفة إسعافات أولية، ومكان انتظار للتلاميذ.
- منصة مولد كهربائي وواقية من الشمس، مولد ١٠ كيلو فولت - أمبير، خزان وقود سعة ٢٠٠٠ لتر، ولوحة توزيع رئيسية مع مفتاح تحويل أوتوماتيكي.
- أربع أعمدة إنارة بحجم ٩,١ متر مصنوعة من الألمنيوم الخفيف مع وحدات إنارة ٢٥٠ واط تعمل ببخار الصوديوم عالي الضغط.
- أعمال في الموقع تشمل إنشاء رصيف للمشاة

وقت إجراء التقييم كان المشروع منجزاً بنسبة ٩٥% كان مبنى التحكم بالميدان و ٢٤ محطة إطلاق منجزين بأكثرهم باستثناء بنود لائحة المعاينة. شملت الأعمال المتبقية إكمال تركيب خزان الوقود للمولد، وإنشاء واقية من الشمس للمولد الكهربائي.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

استناداً الى مراجعة فريق التقييم لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمستندات العقد، ورسوم الإنشاء والمواصفات، استنتج الفريق ان التصميم الذي طوره سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة كان كافياً لإنشاء ١٢ محطة إطلاق للبنادق و ١٢ محطة إطلاق للمسدسات. شملت كل محطة إطلاق للنار حفرة إطلاق نار منخفضة مغطاة بواقية من الشمس من الفولاذ كما أنبوب إطلاق نار مصنوع

- إضافة عيادة طبية
- مبنى غرف التدريس
- مستودع الأسلحة
- خزان مياه (سعة ٣٠٠ متر مكعب)
- طرق وممرات من الخرسانة والإسفلت
- مرآب مغطى (واقيات من الشمس) يتسع لـ ٤٨ مركبة.

وقت إجراء التقييم كان المشروع قد أنجز بنسبة ٩٥ % وكانت المباني منجزة بمعظمها، باستثناء بنود لائحة المعاينة. تشمل الأعمال المتبقية إنجاز خزان المياه ورصف الطرق.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

راجع فريق التقييم لدى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستندات العقد، ورسوم الإنشاءات ومواصفاتها، وتقارير مراقبة النوعية وضمان النوعية. كما قابل أعضاء الفريق موظفين في قيادة جنوب منطقة الخليج. وجد الفريق ان التصميم الذي وضعه سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة كان كافياً لإنشاء المباني والمرافق المشمولة في نطاق العمل رغم ان تصميم خزان المياه والرسوم الهندسية كان ينقصها بعض التفاصيل.

لم يرصد فريق التفتيش أية نواقص ذات شأن. لكنه لاحظ وجود تشقق ملحوظ في ترسيخ خرسانة خارج مبنى غرف التدريس. بالإضافة الى ذلك، ونظراً لخلو تصميم خزان المياه من تفاصيل كافية، أوصى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن تراجع قيادة جنوب منطقة الخليج إنشاء خزان المياه لجهة الكفاية الإنشائية.

الاستدامة

استنتج مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه لم تتم المعالجة الكافية لمسألة الاستدامة في العقد الأساسي كما أنها لم تذكر في شروط أمر المهمة. لم يعالج العقد الأساسي مسألة قوائم قطع الغيار، والصور التوضيحية، او ضمان محدد لمدة

من الخرسانة المسلحة لمطلق النار نحو هدف موجود في حظيرة من الخرسانة المسلحة والطوب تقع عند الطرف الآخر لأنبوب إطلاق النار. تضمن التصميم لمبنى مراقبة الميدان، الذي أضيف الى نطاق المشروع بعد التعديل، رسماً هندسياً معمارياً وحيداً. ولم توجد أية رسوم إنشائية، كهربائية او ميكانيكية، للمبنى لكن المقاول أكمل بدرجة كبيرة إنشاء المبنى بدون نواقص ذات شأن سجلت أثناء تقييم فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لموقع العمل. علاوة على ذلك تقيد إنشاء محطات إطلاق البنادق وإطلاق المسدسات بمعايير التصميم. ضمن موظفون في سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في جنوب منطقة الخليج، من مكتب المهندس المقيم في بابل النوعية والتقيد بشروط العقد. سوف يوقر المشروع بعد إنجازه ميدان إطلاق نار يعمل بالكامل مع ١٢ محطة إطلاق للبنادق و ١٢ محطة إطلاق للمسدسات للشرطة العراقية.

الاستدامة

عاجت شروط العقد مسألة الاستدامة. اشترطت مواصفات العقد تقديم ضمان لمدة سنة واحدة بالنسبة لكافة المواد، ومهارة صنع المباني والمرافق المبنية طبقاً لهذا المشروع. علاوة على ذلك، اشترط العقد تدريب شخصين على الأقل تعيينهما دائرة الشرطة على تشغيل وصيانة المولد. كما ان العقد نص على وجوب تزويد كافة كتيبات تعليمات التشغيل والصيانة والإصلاح باللغة العربية.

ثكنة مقر قيادة الكتيبة ٤٠٢ في الجيش العراقي، الحلة، العراق

رقم المشروع SIGIR PA-06-077

كان هدف المشروع إنشاء مباني ومرافق جديدة لحامية الكتيبة ٨/٢/١ (عرفت سابقاً بالكتيبة ٤٠٢) في الجيش العراقي في الحلة، بالعراق. انشئ هذا المشروع تنفيذاً لأمر مهمة صدر بموجب عقد على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة منحه سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في جنوب منطقة الخليج. شمل نطاق المشروع إنشاء المباني والمرافق التالية:

- ثكنتان لإيواء ٧٥ رجلاً
- مبنيان للوضوء مع ٨ مراحيض، ٧ غرف دوش و ٨ نقاط لغسل الأيدي.

مبنى الثكنات التي ركبها المقاول كانت من نوعية متدنية. سوف تؤدي هذه البنود مشاكل صيانة مستمرة الى الجيش العراقي.

سنة واحدة لكافة المواد ومهارة الصنع للمباني والمرافق المنشأة او المجددة. علاوة على ذلك، حدد فريق التقييم وجود أن تركيبات أنابيب مياه وأبواب



صور الموقع رقم ١٧: مبنى غرف التدريس في حامية الكتبية ٨/٢/١

١٥٠٠ طالب عسكري تقريباً، وكان على الحرم الجامعي الجديد ان يشمل ثكنات جديدة ومجددة ومرافق تدريب، ونظام محسن المستوى وجديد لجمع مياه الأمطار، ونظام لتجميع مياه الصرف الصحي، ونظام لإمداد مياه الشرب، ونظام لتوزيع الطاقة الكهربائية. شملت التحسينات الأخرى بناء مرفق جديد لتناول الطعام، مكاتب إدارية، ميادين لإطلاق النار، غرف غسيل، مرافق للرياضة والاتصالات، ومحيط امني معزز. وكان الهدف النهائي للمشروع استيعاب وتدريب حوالي ١٠ آلاف طالب عسكري.

كلية الشرطة في بغداد، بغداد، العراق
رقم المشروع SIGIR PA-06-078.2
رقم المشروع SIGIR PA-06-079.2

كان الهدف الإجمالي للمشروع تصميم وإنشاء حرم جامعي حديث لأكاديمية تدريب ضباط الشرطة، القائم في كلية الشرطة الحالية في بغداد (BPC). يتكون المرفق الموجود من عدد من المباني التالفة التي أنشئت في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. كانت هذه المباني تتسع لاستيعاب ما بين ١٢٠٠ و



صورة الموقع رقم ١٨: المياه تتسرب من سقف ثكنة الطلاب العسكريين



صورة الموقع رقم ٢٠: تأثيرات تسرب المياه
المصروفة على أنابيب المياه

كان القصد من زيارة الموقع يوم ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، تقييم كامل المشروع بالاستناد إلى الأهداف المحددة. لكن حدد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مشاكل ذات أهمية في أنابيب المياه في ثكنة الطلاب العسكريين تطلبت إعداد تقارير منفصلة حولها. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، زار فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كلية الشرطة في بغداد مرتين لتحديد ما اذا كانت فرقة منطقة الخليج قد طلبت من المقاول إجراء أعمال تصحيحية فيما يخص مسائل أنابيب المياه الذي تم تعيينها في الزيارة الأولى لفريق مكتب المفتش العام. أبلغت فرقة منطقة الخليج فيما بعد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأنه تم تصحيح مشاكل أنابيب المياه في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. لذلك زار فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كلية الشرطة في بغداد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لتقييم نوعية أعمال تمديد أنابيب المياه. حدد فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجود نواقص مماثلة وإضافية في تمديدات أنابيب المياه. سجل الفريق فوراً وجود مياه متجمعة على المنطقة المشتركة للطابق الأرضي لمبنى ثكنة الطلاب العسكريين وتسرب المياه من السقف (انظر الصورة رقم ١٨) عند نفس المكان تقريباً الذي ابلغ عنه في التقرير السابق. سجل الفريق أيضاً وجود تسرب من نفس المواقع

في آذار/مارس ٢٠٠٤ منحت سلطة الائتلاف المؤقتة عقداً إلى شركة بارسونز ديلاوير إنك لإنشاء وتجديد كلية الشرطة في بغداد. وعندما حلت سلطة الائتلاف المؤقتة أصبحت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان الهيئة المتعاقدة. عهد إلى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في فرقة منطقة الخليج، وإلى مكتب المشاريع والعقود، مسؤولية التنفيذ الكفوء والفعال، وإدارة عقود التصميم والبناء لإعادة إعمار العراق. أعطت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) فرقة منطقة الخليج (GRD) ومكتب المشاريع والعقود (PCO) الأدوار والمسؤوليات لتحديد مهمات كل منظمة.

ماذا وجد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

أجرى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ست زيارات تفقدية لكلية الشرطة في بغداد: ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.



صورة الموقع رقم ١٩: تأثيرات تسرب المياه
المصروفة على أنابيب المياه

على الأنابيب (انظر صورة الموقع ١٩ وصورة الموقع ٢٠). لاحظ الفريق وجود عدد أقل من بقع

الأخطار المحتملة. فعلى سبيل المثال، كانت الأسلاك الكهربائية المشحونة بالطاقة فوق الدوشات مدلاة عبر مناطق معرضة للأخطار من السقف المستعار مع مصابيح مملوءة بالبول ومياه تتسرب من أنابيب الصرف الصحي.



صورة الموقع رقم ٢١: مصابيح سقفية مملوءة بالبول

تسرب المياه على الأنابيب من ما لاحظته خلال زيارته الأولى للموقع. أكد الطلاب العسكريون في كلية الشرطة في بغداد ان الماء استمرت في التسرب لمدة أربعة إلى خمسة أيام بصورة متواصلة.

وجد فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في غرف الحمامات في الطابق الأول للتكنة أدلة إضافية تؤكد بأن المقاول من الباطن لم يصح بشكل ملائم النواقص في أنابيب المياه التي تم تعيينها في السابق. في بعض الحالات لم يبدو ان المقاول من الباطن استبدل حتى المصابيح السقفية وألواح السقف المستعار. (انظر صورة الموقع رقم ٢١ وصور الموقع رقم ٢٢) كانت عدة مصابيح سقفية مليئة بالبول والغائط ومأكلة من الخارج وأظهر على أن الوضع كان قد مر عليه أكثر من بضعة أسابيع. بدت البقع المتجمدة من البول على ألواح السقف المستعار مشابهة لتلك الموجودة على الألواح المبقعة التي سجل وجودها فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عند أول زيارة له لكلية الشرطة في بغداد. لكن فرقة منطقة الخليج والمقاول من الباطن ابلغا ممثلي كلية الشرطة في بغداد ان العمل قد أنجز في التكنة بكاملها، ولكن الواقع أنه لم تنجز في غرف الحمام في أعلى السلالم، كما كانت هناك بعض



صورة الموقع رقم ٢٢: مصابيح سقفية مملوءة بالبول وأسلاك كهربائية متدلّية



صورة الموقع رقم ٢٣: أجزاء من أنابيب المياه خلال عملية إزالتها

السفيرة استعمال فتحات تؤدي إلى أنابيب المياه المصروفة^{٩٠}. لم يزود المقاول الفتحات المؤدية إلى أنابيب المياه المصروفة المطلوبة في عدة مواقع من ثكنة الطلاب العسكريين. فعلى سبيل المثال، احتاج كل مرحاض، وبالوعة، ودوش إلى فتحة تؤدي إلى أنابيب المياه المصروفة بسبب كون المصارف الموصولة بخطوط المجاري الصحية جاءت في ناحية متغيرة الاتجاه.

بالإضافة إلى ذلك، لم توجد مصائد مركبة على أنابيب الدوش وأنابيب مياه المجاري الصحية القذرة. وبدون تركيب هذه المصائد المطلوبة على الفتحات المؤدية إلى أنابيب المياه المصروفة لغرف المراحيض، وكذلك لتأمين التغيير الاتجاهي لأنابيب المياه القذرة سوف تتجمع النفايات الصلبة وتسد في نهاية الأمر أنابيب المياه القذرة، الأمر الذي ينتج عنه رجوع المياه المصروفة ووث إطلاق غاز المجاري (غاز الميثان). يحظر القسم 708 من القانون الدولي لأعمال السفيرة بالتحديد استعمال وصلات من الإسمنت أو الخرسانة المسلحة في هذه الأعمال. واستناداً إلى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة وفرقة منطقة الخليج وممثلين عن كلية شرطة بغداد، فإن الممارسات الشائعة للمقاولين المحليين تعتمد وضع الإسمنت على الوصلات في مناطق الحمامات (صورة الموقع رقم ١٢٣). إلا أن القانون الدولي لأشغال السفيرة (IPC) يمنع بشكل صارم هذه الممارسة. نتيجة لعدم التقيد بمتطلبات القانون الدولي لأشغال السفيرة، ستواجه كلية شرطة بغداد (BPC) مشكلة متواصلة في الصيانة، بما فيها رجوع وفيضان مياه الصرف.

نص عقد إنشاء أو تجديد كلية الشرطة في بغداد، كما وأوامر المهمات، على أن يقوم المقاول بأعمال ذات شأن. أجرى فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق زيارتين إضافيتين للموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لتقييم الأقسام المتبقية من المشروع وكخطوة قياسية من عملية التقييم، راجع فريق مكتب المفتش العام عملية تقديم التصميم، وكفاية التصاميم المقدمة، ومهارة الصنع في الإنشاء، وجوده إشراف المقاول والحكومة الأميركية.

عين فريق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه المسائل ذات الأهمية في مشروع كلية الشرطة في بغداد:

- لم تطبق عملية مراجعة للتصميم والمواصفات الخاصة بالإنشاء ومستندات الموافقة/الرفض/إعادة التقديم والقبول للمستندات الخاصة بالمعدات والقطع.
- استعملت أساليب إنشاء غير معيارية ومن نوعية سيئة ولم تنفذ بالمعايير المنصوص عنها.
- تم استعمال قطع من نوعية متدنية
- استعملت بشكل غير صحيح استمارات الإشغال المفيد للمباني
- كان برنامج إدارة النوعية سيئاً
- لم ينفذ المقاول مراجعات على الفواتير
- كانت نتائج الاختبارات والرسوم المطابقة للبناء التي قدمها المقاول مثيرة للتشكيك.

أساليب إنشاء رديئة

فرض العقد وأوامر المهمة على المقاول اتباع القانون الدولي لأعمال السفيرة (IPC). لكن هناك حالات عديدة ذات شأن لم يتبع فيها المقاول هذه القوانين. يفرض القسم 708 من القانون الدولي لأعمال



صورة الموقع ٢٥، دليل على التركيب غير الصحيح لعارضة تسليح مكشوفة، وماسورة بولي فينيل، وصداً



صورة الموقع ٢٤، تشقق خارجي للتمدد في تكتة المدربين

بفاعلية بما في ذلك استخدام تقارير يومية لمراقبة النوعية وتقارير عدم التقيد (NCR) لتوثيق الأخطاء الإنشائية. غير أن ممثل مراقبة النوعية للمقاول لم يحدد أخطاء إنشائية ذات شأن مثل أعمال تركيب السمكرة الرديئة ووصلات التمديد ذات النوعية المتدنية عن المواصفات القياسية. وحتى عندما حددت تقارير عدم التقيد أخطاء إنشائية هامة لم تكن هناك أية ضمانات بأن الأخطاء قد صُححت. إضافة إلى ذلك، تبين أن المقاول لم يسلم تقارير عدم التقيد إلى ممثل ضابط العقود الحكومي، الأمر الذي تطلبت خطة مراقبة النوعية (QC).

لم يكن برنامج ضمان النوعية (QA) لدى الحكومة موجوداً بالفعل بما يخص مراقبة برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. لم يراجع مهندس المشروع لدى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة (USACE) لوسط منطقة الخليج (GRC) ولا ممثل برنامج ضمان النوعية (QAR)، التقارير اليومية لمراقبة النوعية. أكثر من، استخدمت تقارير ضمان النوعية لمتابعة تقدم المشروع، وليس لتحديد مسائل النوعية. فلم يحدد ممثل برنامج ضمان النوعية أية أخطاء إنشائية في تقارير مراقبة النوعية. وبالتالي، لم يعرف سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في وسط منطقة الخليج بأية أخطاء إنشائية ذات شأن في موقع المشروع.

لاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أيضاً وجود تشققات على الجهتين الداخلية والخارجية لتكتات المدربين (صورة الموقع رقم ٢٤). حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن رسومات المقاول حسب البناء لا تعكس واقع ما جرى بناؤه فعلاً في مباني المدربين.

الإنشاء كان سيئ جداً لمرفق الغسيل المركزي لدرجة أن المقاول أصدر تقرير عدم تقيد (NCR)، وجرى إيقاف العمل لحين إجراء عمليات تقييم مستقلة لتحديد ما إذا كان يمكن تصليح الأخطاء الإنشائية. حدّد التقييم المستقل أن محاولة تصحيح الإنشاءات البنيوية ستكون مكلفة جداً. ومع أن المقاول من الباطن وافق على "أخذ المسؤولية على عاتقه لإجراء التصليح الهندسي"، فقد أزيل هذا المرفق من بيان العمل (SOW) للعقد بعد أن دفعت الحكومة حوالي ٣٥٠ ألف دولار للأعمال الإنشائية السيئة. وستتطلب إزالة المرفق مئة ألف دولار تقريباً. تبين صورة الموقع رقم ٢٥ الأعمال الإنشائية الرديئة لمرفق الغسيل المركزي.

برنامج إدارة النوعية (QC)
كان مخطط مراقبة النوعية للمقاول مفصلاً بما يكفي إرشاد برنامج إدارة النوعية (QM) لدى المقاول،

سيتمنى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة لوسط منطقة الخليج رسم قيمته ٤% من كلفة أمري المهمة لقاء ما سماه "دور ضمان النوعية المحدودة". تضمن ذلك استخدام تقارير ضمان النوعية لموقع العمل لمتابعة "تقدم العمل نحو" إنهاء المشروع بدلاً من تحديد الأخطاء الإنشائية. بحسب أفراد سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة لوسط منطقة الخليج، لم تتضمن التقارير المقدمة إلى ممثل برنامج ضمان النوعية فقرة تتعلق بمسائل النوعية. يعتقد موظفو سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في وسط منطقة الخليج أن مكتب المشاريع والعقود (PCO) "يحمل مسؤولية الإشراف على المشروع ومراجعة تقارير ضمان النوعية". نتيجة لذلك، سوف يدفع لسلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في وسط منطقة الخليج ما يقارب ٢٠٥ مليون دولار لمجرد متابعة تقدم المشروع حتى الانتهاء، بدلاً من فرض تطبيق إجراءات الإرشادات التي وضعها هذا السلاح المتعلقة ببرنامج ضمان النوعية.

وأخيراً، نتيجة لسوء إدارة المشروع على يد سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة والنقص في الإشراف عليه دفعت الحكومة الأميركية إلى شركة بارسونز ما يقارب ٥,٣ مليون دولار في الأساس وإضافات رسوم المنح لأعمال متدنية عن المستوى المقبول.

الاستنتاجات

لم تكن نتائج مشروع إنشاء وتجديد كلية شرطة بغداد (BPC) متوافقة مع أهداف المشروع الأساسية ومع أوامر المهمة (TOS). طلب بيان عمل (SOW) العقد تزويد "الشعب العراقي بالمرافق العامة الأساسية الضرورية وبالبنى التحتية مع المساحات الكافية والخدمات العامة التي يمكن التعويل عليها وموارد الكهرباء، والسككرة، والميكانيك، والاتصالات، التي يمكن صيانتها وتحسينها وتصليحها بسهولة..." لا تزال توجد في المباني المنجزة أعطال في أعمال السككرة وسوف تترك التشققات الداخلية والخارجية الكبيرة في وصلات الأقسام المضافة للعراقيين مشاكل في الصيانة المتواصلة.

إضافة إلى ذلك، كانت قد قدرت كلفة إنشاءات المشروع أساساً بما يقارب ٧٣ مليون دولار. وفي جهود لمحاولة إنجاز المشروع، الذي عانى من تجاوزات للكلفة وتأخير في الإنجاز، جرت إزالة ٢٤ بند من نطاق عمل العقد، مثل مرفق غسل الثياب، والوقاية من الحريق، ومبنى الاتصالات. كان مرفق غسل الثياب قد أنجز بنسبة ٥١ بالمئة ومبنى الاتصالات بنسبة ٣٨ بالمئة. أما البنود الأخرى، مثل مسار قيادة العربات ووصلة شبكة الكهرباء والتوصيلات البنيوية فقد أزيلت من نطاق العمل ولم يكن قد جرى فيها أية أعمال على الإطلاق.

تقدر الحكومة الأميركية أنها ستدفع لشركة بارسونز ما يقارب ٦٢ مليون دولار لقاء الأعمال المنجزة كلياً وتلك المنجز جزئياً. منحت عقود إضافية لمقاولين آخرين تقارب قيمتها ٨ ملايين دولار أميركي من أجل إنجاز بعض الأعمال الإنشائية التي لم تنتهها شركة بارسونز. إلا أن معظم البنود التي أزيلت من نطاق العمل، والتي حددت سابقاً على أنها ضرورية لكلية تدريب الشرطة سوف تبقى فارغة (مبنى الاتصالات) أو حتى أن بعضها لم يبدأ العمل به بعد (مسار قيادة العربات والوقاية من الحريق). لم يكن بمقدور سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة تزويد الكلفة المقدرة الأساسية والمبالغ المدفوعة لكل من البنود التي أزيلت من نطاق العمل، لذلك من غير الممكن تحديد التمويل الجديد المطلوب لإنجاز كل أهداف أوامر المهمة (TOS).

نتائج مشروع إنشاء وتجديد كلية شرطة بغداد (BPC) لم تكن متوافقة مع العقد الأساسي ومع أمر المهمة لأن المشروع كان سيئ التصميم والإنشاء ولم يتم المقاول ومهندس المشروع لدى سلاح الهندسة في منطقة الخليج، وممثل برنامج ضمان النوعية، بإدارة المشروع بشكل فعال.

التوصيات

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن يقوم القائد العام لدى مكتب المشاريع والعقود بالتالي:

- ١- الفرض على المقاول استبدال كل تركيبات أنابيب السمكرة الموجودة في المباني المنشأة حديثاً لكي تتوافق مع القانون الدولي لأشغال السمكرة (IPC) وفقاً لمواصفات العقد. وعلى وجه التخصيص، إزالة استخدام الوصلات الأسمنتية، والتركيبات غير المعتمدة، ووصلات الأنابيب غير المحكمة السد بشكل صحيح. إضافة إلى ذلك، فرض استعمال فتحات تنظيف وحساسات، ووسائل وتقنيات إحكام سد مناسبة.
 - ٢- الفرض على ممثلي برنامج ضبط النوعية (QARs) لدى سلاح الهندسة في وسط منطقة الخليج (USACE- GRC) ان يكونوا مسؤولين عن تعيين قضايا النوعية كما يتطلب العقد USACE ER رقم 1180-1-6 بدلاً من مجرد متابعة تقدم المشروع.
 - ٣- الفرض على ممثلي برنامج ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة أن يصبحوا ملمين كلياً بالمواصفات القياسية للقانون الدولي لأشغال السمكرة (IPC).
 - ٤- الفرض على مهندس المشروع وممثلي برنامج ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة الإشراف على إعادة تركيب شبكات السمكرة لضمان تطابقها مع متطلبات القانون الدولي لأشغال السمكرة (IPC).
 - ٥- الفرض على المهندس المقيم لدى سلاح الهندسة وفرقة منطقة الخليج إنجاز مراجعة شاملة للرسومات المطابقة للبناء التي قدمها المقاول. وبالأخص، السير عبر كل مرفق ومقارنة الإنشاءات المنجزة الفعلية مع الرسومات.
 - ٦- الفرض على المقاول إعادة تقديم، ومن دون كلفة على الحكومة، رسوم دقيقة مطابقة للبناء لكل الاختلافات التي لوحظت خلال السير داخل المرفق.
 - ٧- بعد إنهاء مراجعة الرسوم، التحقق من الاكلاف الإفرادية للمقاول بالمقارنة مع الأعمال المنجزة والمتحقق منها. تحديد ما إذا كان المقاول قد قبض مبالغ لقاء أعمال ادعى أنها أنجزت لكنها لم تنجز فعلاً. وبالأخص، تحديد ما إذا كان المقاول قد حدد كلفة وقبض هذه الكلفة لقاء تنفيذ وصلات وتمديد هندسية إلى ثكنات المدربين، وفي حال حصول ذلك استعادة المبالغ المدفوعة للمقاول.
 - ٨- الفرض على ممثلي برنامج ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة، ان يكونوا موجودين أثناء أية اختبارات سمكرة تجري في المستقبل. إضافة إلى ذلك الطلب إلى هؤلاء الممثلين توثيق الاختبارات المنجزة والمعدات المستعملة فيها والمعلومات المتعلقة بإعداد الاختبار.
 - ٩- الفرض على مهندس المشروع وممثلي برنامج ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة مراجعة تقارير عدم التطابق وعددها ٩٥ المقدمة من شركة بارسونز والمتعلقة بالأخطاء الإنشائية وتحديد ما إذا كانت قد اتخذت إجراءات تصحيحية سابقاً. وإذا لم تكن قد اتخذت مثل هذه الإجراءات، مطالبة المسؤولين باتخاذها.
- مؤشرات حول عمليات احتيال محتملة**
- خلال التفيتش وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مؤشرات عن عمليات احتيال محتملة وحوّل هذه الأمور إلى تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- تعليقات الإدارة**
- توافق فرقة منطقة الخليج بوجه عام على الاستنتاجات الواردة في مسودة التقرير، إلا ان الفرقة لم توافق على كل توصيات مسودة التقرير. لاحظت فرقة منطقة الخليج ان الحاجة الملحة والاستراتيجية لتوفير قدرة تدريبية للشرطة العراقية قد تحققت. وبالرغم من

استدامة محطات الكهرباء الفرعية
SIGIR PA-06-082 الحكيمة
SIGIR PA-06-083 الحمدان
SIGIR PA-06-084 الكفات
SIGIR PA-06-085 السيراجيئي
SIGIR PA-06-086 شط العرب

تقوم مديرية التفتيش للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بتقييم المشاريع المنجزة لتحديد ما إذا كان من المحتمل أن تبقى شغالة بعد نقلها من عهدة الحكومة الأميركية إلى عهدة الحكومة العراقية.

يتناول هذا التقرير تقييم خمس محطات فرعية لتوزيع الكهرباء منجزة في البصرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ويتم نقل ملكيتها إلى شركة توزيع الكهرباء الجنوبية، التي تعود إلى وزارة الكهرباء العراقية. صممت محطات التوزيع الفرعية لتحويل الكهرباء المنوي توزيعها من كهرباء بجهد مرتفع إلى كهرباء بجهد منخفض، و تم تغذيتها عبر خطوط للتوزيع لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء. نفذ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أساساً عمليات تقييم للإنشاءات لمحطات التوزيع الفرعية الخمسة في تموز/يوليو ٢٠٠٥، وتبين له ان نوعية الإنشاء مناسبة ومتوافقة مع متطلبات العقد. مع ذلك، لاحظ التقرير انه لم تزود أي من المحطات الفرعية بالطاقة لان لم يجري وصل خطوط النقل الداخلية ولا خطوط التوزيع الخارجية.

التقصير المحدد في إتقان الأعمال الحرفية للبنى التحتية للمرافق من مجاري، ومياه، وكهرباء، فإنه لم يتأخر تخرج أي شرطي ولم تتأخر أي حصة دراسية لتلاميذ الشرطة.

أما ملاحظات فرقة منطقة الخليج المتعلقة بقدرة كلية شرطة بغداد على تخريج تلاميذ الشرطة ليس لها علاقة بالمسائل المطروحة في هذا التقرير. فقد طلب في العقد وفي أوامر المهمة بشكل خاص أن يتم إنشاء كلية شرطة بغداد بالتطابق مع المواصفات القياسية الدولية للبناء ومع متطلبات الإدارة المتقنة للنوعية على يد المقاول والحكومة. في ملاحظتها أكدت فرقة منطقة الخليج أن المواصفات القياسية الدولية للبناء لم تتبع وأن برنامج إدارة النوعية للمقاول وللحكومة لم يكن مناسباً. كان هدف العقد وأوامر المهمة تزويد موظفي كلية شرطة بغداد بمرفق تدريب مناسب، بما فيها أبنية وغرف تدريس لتلاميذ الشرطة، لتدريب عدد كبير من تلاميذ الشرطة. بدلاً من ذلك، أُجبر الإنشاء والإشراف السيئ كلية شرطة بغداد نقل الطلاب من ثكنة إلى أخرى، وفي حالة واحدة على الأقل إلى غرفة تدريس لاستعمالها، كمكان مؤقت للعيش لحماية الطلاب من تسرب البول أو البراز.

على ضوء اعتراف فرقة منطقة الخليج ان "المواصفات القياسية الدولية" لم تتبع من قبل المقاول ولم تفرض من قبل الحكومة، لا زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يعتقد أن التوصيات التي اقترحها مناسبة وسيعمل مع فرقة منطقة الخليج للوصول إلى حل مرض للطرفين.



صورة الموقع ٢٧، محطة الحمدان الفرعية لتوزيع الكهرباء- اللوحات الكهربائية أثناء التقييم الثاني



صورة الموقع ٢٦، محطة الحمدان الفرعية لتوزيع الكهرباء- اللوحات الكهربائية ١١ كيلو فولت أثناء التقييم الأولي.



صورة الموقع ٢٩، محول الكهرباء ١١/٣٣ كيلو فولت في السراجيئي أثناء التقييم الثاني



صورة الموقع ٢٨، محول الكهرباء ١١/٣٣ كيلو فولت في السراجيئي، التقييم الأولي

الخاص لإعادة إعمار العراق بتفتيش محطتين من المحطات الخمس الفرعية، ولكن وبسبب الظروف الأمنية، لم يرافق الموظفون الامنيون مفتشي المفتش العام إلى المحطات الثلاثة الأخرى. ولكن، من خلال ما قدمه المهندس المقيم لسلح الهندسة في جنوب منطقة الخليج، وممثلي شركة توزيع الكهرباء في جنوب العراق، ومراجعة المستندات وتحليل صور الأقمار الصناعية للمحطات الفرعية التي لم يجر تفتيشها، يعتقد المفتش العام أن أي من المحطات الفرعية هذه لم يصب بأضرار هامة منذ أن جرى تحويل ملكيتها إلى وزارة الكهرباء العراقية. اثنتان من المحطات الفرعية الثلاثة التي لم يجر تفتيشها بدت شغالة والثالثة بانتظار وصل خطوط النقل قبل أن تجري تغذيتها بالكهرباء.

المرافق كانت مؤمنة وفي حالة إصلاح جيدة ولم تكن قد طرأت أية أضرار مهمة عليها منذ التقييم الأول.

أبلغ مكتب المشاريع والعقود (PCO)^{٤٩١} المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)، في ذلك الوقت، أن خطط وصل الطاقة إلى المحطات الفرعية أصبح جاهزاً للتنفيذ. مُنح عقد خط النقل الكهربائي مغذي للمحطات ممول من أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF) إلى شركة عراقية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتقع مسؤولية خطوط التوزيع على عاتق وزارة الكهرباء العراقية.

ماذا وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

أثناء التقييم الثاني هذا، أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن خطوط النقل والتوزيع قد جرى وصلها إلى أربعة من المحطات الخمسة. أما خطوط النقل للمحطة الفرعية الخامسة في شط العرب فقد جرى مدها لكن العمل بها لم يكتمل بعد. في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قام المفتش العام

المقيم لدى سلاح الهندسة في جنوب منطقة الخليج (GRS) قد أبلغ من قبل موظفي شركة توزيع الكهرباء الجنوبية ان صناديق قطع الغيار لم تفتح بعد.

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) بأن يتخذ مكتب برنامج قطاع الكهرباء، لسلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة في جنوب منطقة الخليج، الإجراءات التالية:

- ١- متابعة العمل الجاري لوصول خطوط النقل بمحطة شط العرب الفرعية.
- ٢- توقيع مذكرة تفاهم مع وزير الكهرباء العراقي لكي يعين عراقيين تلقوا تدريباً منهجياً في مواقع محددة تفيد المشروع مباشرة. وبعدم وجود اتفاق رسمي، تقع مسؤولية كلفة التدريب على عاتق وزارة الكهرباء العراقية.
- ٣- تعديل عملية نقل ملكية المشروع لضمان عدم وجود سوء فهم أو التباس فيما يتعلق بمسؤولية قطع الغيار، والرسوم، وكتب التشغيل وإجراءات تسليمها.
- ٤- مراجعة تكرار إخفاق مرحلات الوقاية وأسبابه لتعيين ما إذا كانت الأعطال نظامية أو تصميمية. وعلى أساس تحليلهم يجب ان يعمل قطاع الكهرباء لدى فرقة منطقة الخليج مع وزارة الكهرباء لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أية اخفاقات في المرحلات قبل أوانها.

وافق القائد العام لفرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة (USACE-GRD) على استنتاجات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وتوصياته ونفذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

برنامج المسح الجوي للمشروع
تُجري مجموعة التصوير الفضائي لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المتمركز في أريغتون بولاية فرجينيا عمليات تقييم جوية لمواقع مشاريع

أربعة من المحطات الفرعية الخمسة كانت شغالة والخامسة كانت بانتظار وصل خط النقل الداخل إليها. وقد أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن المحطة الخامسة أصبحت قيد التشغيل خلال أسبوع ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ومع أن المحطات الفرعية كانت قادرة على توزيع الطاقة إلى الشبكة أثناء التقييم الثاني، فإنها كانت تعمل فقط بنسبة ٣٦% من قدرتها الكاملة، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى الطاقة الداخلة من المحطات الفرعية المعنية وبالجزء الآخر إلى قدرة التوزيع الكبيرة المصممة لها المحطات لتلبية الطلب على الكهرباء على المدى الطويل. يجب أن تحقق المحطات الفرعية أهدافها المحددة عندما توصل خطوط النقل إلى محطة شط العرب، وعندما تزداد قدرة النقل لتوفير الطاقة المناسبة لتزويد الطاقة إلى خطوط التوزيع المغذية من اجل تلبية الطلب المحلي على الكهرباء.

يمكن ان لا تكون مرحلات الوقاية من تمورات (اندفاعات) الطاقة صلبة بما يكفي للبيئة الحالية. أما غياب المرحلات البديلة فتتطلب تفكيك الخطوط غير المزودة بالطاقة. وإذا تركت محلولة ستؤدي مشكلة انخفاض مستوى التوزيع إلى انخفاض كمية الكهرباء المتوفرة لمنطقة البصرة.

الاستدامة

يبدو ان محطات التوزيع الفرعية مجهزة بالموظفين الذين يمتلكون المهارة المناسبة لإدارة وتشغيل هذه المحطات. مع ذلك، فإن التدريب المنهجي الذي زوده المقاول من الباطن إلى عشرة عراقيين يبدو انه لم يكن ذو قيمة لتشغيل المحطات لان أي واحد من الذين اختارهم وزارة الكهرباء للتدريب لم يُعين في شركة توزيع الكهرباء الجنوبية لوظيفة إدارة أو تشغيل.

جرى تزويد قطع الغيار والرسوم وكتب التشغيل كما مطلوب في العقد. إلا انه يبدو ان الالتباس الذي شاب عملية القبول الرسمي قد أدى إلى ترك قطع الغيار في صناديق غير مفتوحة بجانب محطة فرعية واحدة على الأقل لاكثر من سنة. لا المقاول ولا المهندس

الجوي للأرض وزودته إلى المفتش العام خلال ربع السنة:

- تبين ان هناك ١٨ موقع قد أنجز.
- تبين ان هناك موقع واحد قيد الإنشاء
- تبين ان هناك حصن حدودي واحد هو نسخة مكررة بسبب الإحداثيات الجغرافية المتوفرة

تدمج الشراكة بين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الارضي الموارد المتوفرة لتحقيق متطلبات المهمة. رفعت مساعدة الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الارضي تحليلات المشاريع وزادتها عمقاً مما أتاح مراجعتها ومكن المفتش العام من إعطاء صورة أدق لتقدم علمية إعادة إعمار العراق. الصورة الجوية رقم ١ هي مثال عما قدمته الوكالة من صور فضائية خلال ربع السنة الحالي.

تحاليل مجموعة الصور الفضائية لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
أنتج محللو الصور الفضائية لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٦ تحليلاً للصور باستعمال صور التقطت عبر الأقمار الصناعية والتجارية والمعلومات المحدودة المتوفرة في العقود. استعملت هذه الصور لإجراء تقييمات بصرية لتقدم العمل في مواقع مشاريع إعادة الإعمار في مختلف أنحاء العراق. يتشاطر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحاليل الصور مع الوكالات الحكومية الأميركية المتعاقدة لتحديث معلوماتها حول المشاريع ولتحديد وجود نواقص واضحة. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعمليات تقييم ومراجعة لما يلي خلال فترة إعداد هذا التقرير:

إعادة الإعمار الممولة من الحكومة الأميركية في كافة أنحاء العراق. تستعمل فرق التقييم لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه المعلومات والتحليلات لتقويم مواقع مشاريع إعادة الإعمار التي لا يمكن الوصول إليها بسبب الوضع الأمني أو لكونها موجودة في أماكن نائية. تستعمل المعلومات المزودة أيضاً للتحقق من مواقع المشاريع وللحصول على معلومات للمتابعة بخصوص مواقع مشاريع إعادة الإعمار التي تم تقييمها سابقاً خلال عمليات التفتيش. يتيح ذلك لموظفي المفتش العام الحصول على معلومات بصرية مفيدة في تقييم تقدم عملية إعادة الإعمار وتحديد ما إذا كانت المشاريع تُبنى وفقاً لمواصفات العقود. تساعد مجموعة التصوير الفضائي أيضاً مديريات أخرى تعمل لدى المفتش العام عن طريق تزويدهم بالصور اللازمة لأعمالهم.

دعم الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الارضي (NGA)

يوصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) العمل مع وكالات حكومية أخرى لتوفير تحليل وتقييم أكثر عمقاً لمواقع المشاريع. نتج عن هذه العلاقة المستمرة حتى اليوم تحليل ٩٦ موقع مشروع و٦ أقسام طرقات. وأنجزت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٦ الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الارضي (NGA) تحليل ٢٠ موقع مشروع لصالح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وتزود المساعدة المتواصلة التي توفرها هذه الوكالة، المفتش العام بمصدر ثمين لمفتشي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. فيما يلي نورد بعض ما عثرت عليه الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف



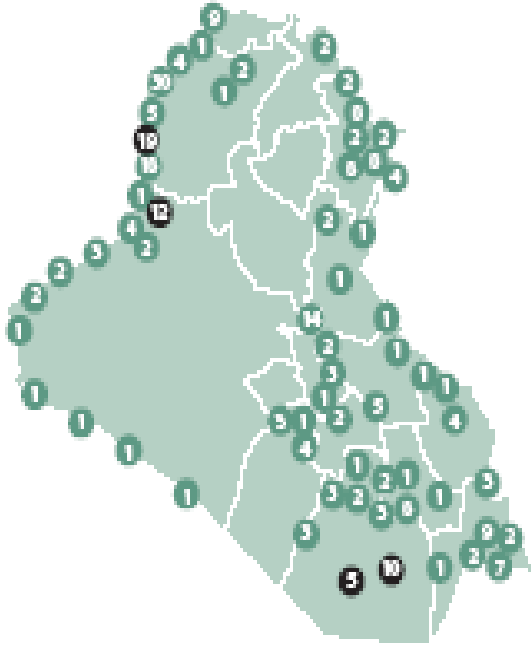
الصور الجوية ١- حصن حدودي موجود في شمال غربي العراق على الحدود العراقية السورية



الصور الجوية رقم ٢- منظر اجمالي لمرفق معالجة المياه في منطقة المثنى. إلى اليسار يظهر إنشاء المباني الداعمة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. إلى اليمين يظهر مرفق معالجة المياه بعد إنجازه بالكامل في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦



الصور الجوية رقم ٣- منظر اجمالي لمحطة الحمدان الفرعية لتوزيع الكهرباء التي زارها موظفو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربيع السنة الحالي.



- ربع السنة الحالي
- أرباع السنة الأخرى

- ١١ مخفر حدودي
- ١٠ محطات كهربائية فرعية
- ٥ مرافق لمعالجة المياه

الصورتان الفضائيتان ٢ و ٣ هما مثالان عن التحليل الصوري الذي أنتجه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ربع السنة الحالي.

وفرت مجموعة التصوير الفضائي لدى المفتش العام صوراً فضائية لدعم عمليات التدقيق والتحقيقات التي أجراها المفتش العام خلال أرباع السنوات السابقة، إضافة إلى دورها القياسي في دعم عمليات التفتيش التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تُستعمل منتجات الدعم الصوري، بما فيها المناظر الشاملة لمواقع المشاريع وتقييمات المواقع، للتحضير لزيارات المواقع لتحديد المشاكل المحتملة، بالاشتراك مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي خلال الأربعة أرباع السنة الأربعة المنصرمة.

أنتج تحليل الصور الذي قام به المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٦٦ منتجاً وتقييماً تراكمياً لصور أقمار صناعية. يبين الشكل ٢-٣ المواقع التقريبية لهذا المجهود المشترك.

عمليات التحقيق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عين فريق العلم ٢٦ قضية؛ وساهم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بهذا الجهد بتسع قضايا، وهو لا زال يعمل على ٣٧ قضية من أجل تقديمها إلى فريق العمل. في ربع السنة الحالي فتحت تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٧ قضية وأقفل ٤٣ من القضايا الأولية والمفتوحة. هناك حالياً ٧٨ تحقيق مفتوح.

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو أيضاً عضو في عدد من اللجان الفرعية لفريق العمل القومي للكشف عن الاحتيال في المشتريات لدى وزارة العدل، واللجنة الأكثر بروزاً من اللجان الفرعية هذه هي لجنة العمل الدولي (IWC). تخدم هذه اللجنة كرابط قيم بين وكالات فرض تطبيق القانون الفدرالي ووزارة العدل الأميركية، وكألية لمناقشة المسائل المتعلقة بالتمويل الإضافي للتحقيقات بالفساد والاحتيال والادعاء، وتوسيع السلطة القضائية لتشمل أبعد من الأراضي الإقليمية والاتصال مع وزارة الخارجية الأميركية والحكومات الأجنبية والتنسيق مع الملحق القانوني والمدققين.

يواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العمل مع وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات (MPFU) على مسائل الحظر والتعليق للأفراد والشركات. يعلم محققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً عن قرب مع قسم التشريع التجاري في الدائرة المدنية في وزارة العدل، لملاحقة المعالجات المدنية ضد الأفراد ولشركات وفي العديد من القضايا البدء بالتحقيقات في قضايا جنائية جانبية

إصدار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمذكرات حضور قضائي

خلال ربع السنة الحالي، اصدر محققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أربع مذكرات حضور

يعمل في العراق لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكبر عدد من محققي الاحتيال الأميركيين. في ربع السنة الحالي يواصل المفتش العام العمل عن قرب مع وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية (MPFU) لدى قيادة التحقيق الجنائي (CID) في جيش الولايات المتحدة. وأيضاً رحّب المفتش العام بوصول محققين جنائيين من دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) لدى مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع. إلى العراق. مد المفتش العام يد التحقيق إلى الكويت، جامعاً معاً المحققين من دائرة التحقيقات الجنائية (DCIS) وأربعة من محققي وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات لدى قيادة التحقيق الجنائي.

يعمل محققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً على ٧٨ قضية. نتج عن عملهم حتى الآن حصول ٥ توقيفات، و٤ إدانات، و٢٣ قضية أخرى تنتظر إصدار الأحكام بشأنها في وزارة العدل.

خلال ربع السنة الحالي، أنشأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع خمس وكالات أخرى، فريق عمل فساد العقود الدولية (ICCTF):

- وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات (MPFU) لدى قيادة التحقيق الجنائي (CID) في جيش الولايات المتحدة.
- مديرية التحقيقات الجنائية لدى مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية.
- مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)
- دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS).
- مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)

الخاص لإعادة إعمار العراق شراكة غير مسبوقة ضمن مجتمع فرض تطبيق القانون الفدرالي.

لتحقيق مهمتها بكفاءة اكبر وكلفة اقل، عزز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق موارد وكالات فرض تطبيق القانون الأخرى والموظفين العشرين لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الكويت والعراق.

أثناء الربع السنة الحالي، أدى بدء هذه المبادرة إلى نشوء زخم أكبر وإحداث دق ثابت من إجراءات فرض تطبيق القانون خلال أرباع السنوات القادمة.

كجزء من فريق عمل فساد العقود الدولية (ICCTF) ومركز العمليات المشتركة (JOC)، عيّن مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) ثمانية تحقيقات جنائية مهمة إلى مكاتب التحقيق الفدرالي الفرعية الموجودة في كافة أنحاء البلاد، إضافة إلى ذلك، وكجزء من اتفاقية فريدة لفرض تطبيق القانون الفدرالي، سيجد مكتب التحقيقات الفدرالي خيوط للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في المراحل الأولى من التحقيقات حتى قبل أن يقبل فريق العمل هذه التحقيقات. إن استخدام الموارد مع مكاتب التحقيق الفدرالي الفرعية الموجودة في كل أنحاء البلاد والملحقين القانونيين حول العالم سيزيد قيمة لا تقاس إلى التحقيقات الجنائية التي بدأت في العراق وفي الكويت. تلقى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً تعهد شخصي إضافي من كبار قادة مكتب التحقيقات الفدرالي بدعمهم المتواصل له ولفريق عمل فساد العقود الدولية (ICCTF).

قرارات الفصل والحظر

منذ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥، عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن قرب مع وزارة العدل وفرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID) ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) وفرع مكافحة الاحتيال في المشتريات لدى وكالة الخدمات القانونية في الجيش الأميركي، لفصل وحظر مقاولين نتيجة قضايا احتيال أو فساد ضمن

قضائي من المفتش العام. إن السلطة القانونية لإصدار هذه المذكرات هو قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، كما هو معدّل. يعطي هذا القانون السلطة للمفتشين العاملين لإجراء الإشراف على علميات التدقيق والتحقيق المتعلقة ببرامج وعمليات الوكالات.

فريق عمل فساد العقود الدولية/مركز العمليات المشتركة

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، جرى إنشاء مركز للعمليات المشتركة (JOC) في مركز قيادة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) في أريغتون بولاية فرجينيا لجمع معلومات استخباراتية وتوزيع معلومات التحقيقات بالفساد والاحتيال. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، جرى إنشاء فريق عمل فساد العقود الدولية (ICCIF) لمضاعفة قوة كل الوكالات الفدرالية المنخرطة في التحقيق بقضايا معقدة في بيئات دولية قاسية وفي فترات الحروب.

سوف ينسق فريق العمل المذكور ومركز العمليات المشتركة (ICCTF-JOC) عملية جمع معلومات استخباراتية ومشاطرة المعلومات الاستخباراتية ومعلومات القضايا المناسبة. وسوف تزود تقارير معطيات تحليلية واستجابات لمعطيات ربط الأهداف من أجل استخدامها من قبل الوكالات الشريكة. عندما يصبح مركز العمليات المشتركة شغالاً بالكامل فهو سيتيح لوكالات القضايا في الولايات المتحدة العمل مع وكلاء خاصين ومدعين عامين خارج الولايات المتحدة، لخفض وقت وأكلاف السفر ولإزالة التراكب في القضايا ولتوفير دعم تحليلي قيم للقضايا. وسوف يُعيّن فريق عمل فساد العقود الدولية السلطة القضائية الادعائية لتحديد الادعاء المناسب.

صممت أصلاً من أجل الانتقال التسلسلي للتحقيقات عندما ينهيها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فإن فريق عمل فساد العقود الدولية ومركز العمليات المشتركة سيواصلان الجهود لضمان الشفافية مع وكالات فرض تطبيق القانون الأخرى عبر التنسيق والشراكة في كل قضايا المفتش العام

قيادي ضمن الجيش وفي منظمات للتعاقد المشترك لتدريب ضباط تعاقد معينين للإشراف على عقود إعادة إعمار العراق وعلى عقود الدعم، من أجل المساعدة في منع حصول عمليات احتيال ومن أجل كشف المقاولين المحتالين باكراً.

حتى هذا التاريخ، قام فرع مكافحة الاحتيال في المشتريات ب ١٤ عملية فصل أفراد وشركات على أساس اتهامات بالاحتيال وسوء الإدارة لعقود الدعم التي يمنحها الجيش ولعقود إعادة إعمار العراق. وتشمل هذه القائمة خمسة أفراد اشتركوا في مؤامرة بلوم/ستاين^{٤٩٢} والسيد فهميم سلام^{٤٩٣}. إضافة إلى ذلك، تم اقتراح أسماء ١٢ فرداً وشركة إلى موظفي برنامج الفصل والحظر من أجل دراسة حظرهم، وقد نتج عن الدراسة ٨ عمليات حظر. لمزيد من المعلومات حول عمليات الفصل والحظر، أنظر الملحق (م).

الجيش، بمن فيهم أولئك المنخرطين في عقود إعادة إعمار العراق أو في عقود الدعم التي يمنحها الجيش في العراق. بدأت هذه القضايا باتهامات جنائية قُدمت إلى محاكم المقاطعات الفدرالية وبادعاءات من المقاولين بعدم المسؤولية، تتطلب تحقيقات تركز إلى وقائع يقوم بها رسميو الفصل والحظر في الجيش.

في حزيران ٢٠٠٣، عينت وزارة الدفاع الجيش كوكالة تنفيذية لدعم التعاقد لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)؛ لذلك، يعتبر برنامج الفصل والحظر في الجيش الجبهة الأمامية لضمان نزاهة المقاولين الذين يُتعاقد معهم لتنفيذ هذه العقود.

إن هدف هذا البرنامج هو ضمان منح العقود، وتنفيذها على يد مقاولين نزهاء، أخلاقيين، ويملكون القدرات على أداء هذا العمل المهم بنجاح. إن فرع مكافحة الاحتيال في المشتريات قام هو أيضاً بدور

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الإبلاغ خلال ربع السنة الرابع
اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦، أطلق خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التحقيق في ٥٤٢ قضية ابلغ عنها عبر خط الاتصال المباشر؛ ٤٣ منها لازالت مفتوحة حالياً. يبين الجدول ٣ - ٤ موجزاً لهذه القضايا.

قضايا جديدة

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير تلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٩ شكوى جديدة صُنفت على الفئات التالية:

- ١١ شكوى حول الاحتيال
- ٣ سوء الإدارة

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن الاحتيال، والهدر، وسوء الاستعمال، وسوء الإدارة، والاسترداد في كافة البرامج المترافقة مع جهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب الأميركي. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اتصالات شخصية، أو بواسطة الهاتف، والبريد، والفاكس، أو البريد الإلكتروني من أشخاص في العراق والولايات المتحدة وعبر العالم. تُحال القضايا التي يتلقاها خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التي لا تتعلق بمهمة أو ببرامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة (CPA)، إلى الهيئات المختصة.

إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

٥. تتعلق بمسائل مختلفة/مسائل الموظفين

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معظم تقارير حالات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستعمال، وسوء الإدارة والاسترداد بواسطة البريد الإلكتروني. تم تلقي ١٩ شكوى جديدة عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بواسطة هذه الوسائل.

- ١٧ بواسطة البريد الإلكتروني
- ١ بواسطة اتصالات هاتفية عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- ١ بواسطة البريد العادي

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة هذا، تم إغلاق ٣١ قضية جرى الإبلاغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر.

- ٥ أحيلت إلى وكالات أخرى لدى المفتش العام
- ١٢ صرف النظر عنها بسبب عدم توفر معلومات كافية
- ١١ أغلقت بسبب معلومات تم تلقيها من تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- ٢ أغلقت بسبب معلومات تم تلقيها من تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- ١ أغلقت بسبب مساعدة من الشؤون العامة لدى المفتش العام.

ملخص قضايا الخط المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

القضايا المفتوحة

٣٨	تحقيقات
٥	عمليات تدقيق

الجدول ٣-٤

القضايا المغلقة	ربع السنة الأول ٢٠٠٦	ربع السنة الثاني ٢٠٠٦	ربع السنة الثالث	ربع السنة الرابع	المجموع التراكمي*
قانون حرية الإعلام	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	٤
مراجعة قيادة الدعم التشغيلي	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	٢
عمليات مساعدة	لا شيء	لا شيء	لا شيء	١	٤٤
صرف النظر عنها	٢	٦	٤	١٢	٩٤
أحيلت	١٣	١٣	١٠	٥	٢٠١
عمليات تفنيش	لا شيء	١	لا شيء	لا شيء	٧٩
عمليات تحقيق	١	٥	٤	١١	٦٦
عمليات تدقيق	لا شيء	لا شيء	٤	٢	٩
مجموع القضايا المغلقة	١٦	٢٥	٢٢	٣١	٤٩٩
المجموع التراكمي للقضايا	١٦	٢٥	٢٢	٣١	٥٤٢

- تغطي المجاميع التراكمية الفترة منذ بدء عمليات خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أي من ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
- ٢ أرسلت إلى مكتب المفتش العام في جيش الولايات المتحدة
- ١ أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات الجوية الأميركية
- ١ أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات
- ١ أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان

الشكاوى المُحالة

بعد إجراء مراجعة شاملة، أُحيلت ١٥ شكاوى إلى وكالات خارجية لاتخاذ الحل المناسب لها:

مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للدروس المكتسبة

الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في جامعة جونز هوبكنز في واشنطن العاصمة. تحدد هذه الوثيقة وتناقش أربعة مكونات رئيسية لإدارة الموارد البشرية بطريقة فعالة:

- مواءمة السياسات
- تخطيط القوى العاملة
- التوظيف
- الاستمرارية

يتوفر التقرير الكامل على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على شبكة الإنترنت www.sigir.mil

تقرير العقود والمشتريات

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، استضاف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منتدبين للدروس المكتسبة بغية تقييم عمليات العقود والمشتريات المترافقة مع إعادة إعمار العراق. ضم المنتدى الأول، الذي عقد في كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن، كبار المسؤولين من وكالات حكومية رئيسية وأعضاء بارزين من مجتمعات أكاديمية وباحثين مستقلين. استضاف المفتش العام الخاص

تركز مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للدروس المكتسبة على ثلاثة مجالات من برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- إدارة الرأسمال البشري
- العقود والمشتريات
- إدارة البرامج والمشاريع

من خلال منتديات الخبراء والأبحاث، تقوم هذه المبادرة بتعيين تحديات ذات شأن تواجه المهمة الأميركية لإعادة إعمار العراق. يتمثل هدف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بوضع توصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز الجهود الجارية في العراق ولتقديم المعلومات للعمليات الأميركية المستقبلية لإعادة الاعمار وتأمين الاستقرار.

تقرير الرأسمال البشري

في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير تحت عنوان، *إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة الرأسمال البشري*. استمد هذا التقرير معلوماته من عمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومن أبحاث أخرى، ومن منتدى الدروس المكتسبة

لإعادة إعمار العراق منتدى ثان ضم مسؤولين تنفيذيين ومن مجموعة عريضة من شركات تزويد الخدمات للصناعة والتي تدعم مهمة إعادة إعمار العراق. عقد هذا المنتدى في مجلس الخدمات المهنية في أريغتون، بولاية فرجينيا.

يبحث تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحت عنوان "إعادة إعمار العراق: دروس في العقود والمشتريات"، تطور عملية منح العقود الأميركية في العراق بغية تحديد التحديات في التخطيط والأنظمة السياسات، والإجراءات.

يتوفر التقرير الكالم على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على شبكة الإنترنت:

www.sigir.mil

تقرير إدارة البرامج والمشاريع

يركز التقرير الثالث والأخير للدروس المكتسبة اهتمامه على إدارة البرامج والمشاريع خلال مهمة إعادة الإعمار التي تديرها الولايات المتحدة، وتسجيل تطور الوكالات الرئيسية التي عُهد إليها مهمة الإشراف على هذا الجهد. من المتوقع أن يُنشر التقرير النهائي تحت عنوان، *إعادة إعمار العراق: الدروس في إدارة البرامج والمشاريع*، في آذار/مارس ٢٠٠٧.

التقرير النهائي: قصة إعادة إعمار العراق

تطبيقاً لتفويض الكونغرس للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، أي تقديم توصيات تعزز التوفير، والكفاءة، والفعالية، في إدارة برنامج إعادة الإعمار في العراق، يعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حساباً تراكمياً لهذه الجهود تحت عنوان، *قصة إعادة إعمار العراق*. يجمع هذا التقرير معاً التقارير ربع السنوية المقدمة منه إلى الكونغرس، وعمليات التدقيق، وعمليات التفتيش، وعمليات التحقيق والمقابلات التي جرت مع صانعي القرارات وتقارير المفتش العام الثلاثة المتعلقة بالدروس المكتسبة من عملية لإعادة إعمار العراق.

تعهد كل من الولايات المتحدة والعراق والمجتمع الدولي بتقديم أكثر من ١٠٣ مليارات دولار لإعادة إعمار العراق. يأتي أكثر من ٣٨ مليار دولار عبر مشاريع قوانين يصوت عليها الكونغرس. سيقدم التقرير تحت عنوان، *قصة إعادة إعمار العراق* سرد تاريخي لعملية التخطيط والتنفيذ لعملية إعادة الإعمار، مع التركيز الأولي على أدوار مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORAH)، وسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الدفاع الأميركية، ووزارة الخارجية الأميركية. سيبدأ التقرير بالتحضيرات لإعادة الإعمار في العام ٢٠٠٢، ثم يقدم التقدم الحاصل حتى العام ٢٠٠٦ لينتهي بتوصيات حول كيفية تنفيذ جهود إعادة الإعمار بطريقة أفضل في المستقبل. سينشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريره تحت عنوان، *"قصة إعادة إعمار العراق"* بنهاية العام ٢٠٠٧.

التشريعات

117 Stat. 1238; 5 U.S.C. 108-106 App. ملاحظة إلى القسم 8G من القانون العام (95-452). كما جرى تعديله بالقسم 1054(b) من قانون الدفاع الوطني جون وارنر للسنة المالية ٢٠٠٧ (القانون العام 109-364) قد عدل ليقرأ كما يلي:

الإنهاء – 1(A) يجب أن ينهي مكتب المفتش العام أعماله بعد ١٠ أشهر من التاريخ الذي تكون فيه نسبة ٨٠٪ من المبالغ المخصصة أو بخلاف ذلك متوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد أنفقت. لأغراض احتساب تاريخ إنهاء أعمال مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في القسم الفرعي هذا، فإن أية أموال خصصتها الولايات المتحدة أو تلك المتوفرة بأي طريقة أخرى للسنة المالية ٢٠٠٦ لإعادة إعمار العراق، وبغض النظر عن التعيين لهذه الأموال فإنها سوف تعامل كمبالغ جرى تخصيصها أو بخلاف ذلك جرى توفيرها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يجب على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، قبل إنهاء عمل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وفقاً للفقرة (١)، أن يعد تقرير تدقيق نهائي قضائي (شرعي) حول كل الأموال التي تعتبر مبالغ مخصصة أو بخلاف ذلك متوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يفرض القانون العام 108-106، كما تم تعديله، على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن يقدم تقريراً نصف سنوياً يلبي متطلبات القسم ٥ من قانون المفتش العام للعام ١٩٧٨، كما تم تعديله.. يزود الملحقان (أ) و(ب) اسنادات ترافقية لهذا التقرير مع متطلبات القسم ٥.

يفرض قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، القسم ٤ (أ) (٢)، الذي ينطبق على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 108-106 كما تم تعديله على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ان يقوم بما يلي:

مراجعة التشريعات والقوانين القائمة والمقترحة المتعلقة ببرامج وعمليات المكتب وتقديم توصيات في التقارير نصف السنوية ... حول تأثير مثل هذه التشريعات أو القوانين على التوفير والفعالية في إدارة البرامج والعمليات المدارة أو الممولة من جانب مثل هذه المؤسسة أو منع واكتشاف حالات الاحتيال وإساءة الاستعمال في مثل هذه البرامج والعمليات.

في ٢٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقع الرئيس بوش قانون المساءلة المحاسبية لإعادة إعمار العراق للعام ٢٠٠٦ (P.L. 109-440). عدل هذا التشريع تاريخ إنهاء عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لاغياً تاريخ أول تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٧ وبعيد معادلة الإنهاء ذات الأشهر العشرة بعد نفاذ ٨٠٪ من الأموال المخصصة أو التي زودت إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وجرى إنفاقها". الأموال التي زودت في السنة المالية ٢٠٠٦ لإعادة إعمار العراق هي أيضاً مشمولة في حسابات الإنهاء، مما يجعل المجموع يصل إلى ١٣ مليار دولار تقريباً (أنظر تمويل الولايات المتحدة المخصص في القسم الثاني من هذا التقرير).

ينص هذا القانون على:

القسم 3001(0) من قانون المخصصات الإضافية الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، ٢٠٠٤ (القانون العام

إشراف الوكالات الأخرى



المقدمة
تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

القسم
٤

المقدمة

شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مجموعة عمل المحاسبة العراقية (IAWQ) لتنسيق جهود التدقيق الأميركية في العراق. يستعمل موظفو التدقيق لدى مختلف الوكالات الفدرالية المتواجدة في العراق لأغراض التدقيق في العراق. في المراكز الأمامية التابعين لمختلف الوكالات الفدرالية المعنية بالتدقيق في العراق يستخدمون مجموعة عمل المحاسبة العراقية للتنسيق بين عمليات التدقيق ولمشاطرة معطيات إغاثة وإعادة إعمار العراق، وللتقليل إلى أدنى حد ممكن من درجة الانقطاعات عمليات التدقيق للزبائن، ولتجنب ازدواجية الجهود.

شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً مجلس المفتشين العاملين العراقيين (IIGG) ^{٩٤} في آذار/مارس ٢٠٠٤، لتوفير منتدى لمنافسة أعمال الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المفتشين العاملين للوكالات المكلفة بالإشراف على أموال إعادة إعمار العراق. يجتمع ممثلو المنظمات الأعضاء كل ثلاثة أشهر لتبادل المعلومات المفصلة حول عمليات التدقيق الجارية وتلك المخطط لتنفيذها، ولتحديد فرص التعاون وللتخفيف إلى أدنى حد ممكن من ازدواجية الأعمال.

آخر اجتماع عقد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ، في مقر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ارلغتون، بولاية فيرجينيا وحضرت المنظمات التالية هذا الاجتماع:

- ◆ مكتب المفتش العام لوزارة الجيش (Army IG)
- ◆ مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD .OIG)

- ◆ مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS .OIG)
- ◆ مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG).
- ◆ مكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO).
- ◆ وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA).
- ◆ وكالة التدقيق للجيش الأمريكي (USAAA).
- ◆ مكتب المشاريع والعقود (PCO)
- ◆ مكتب المفتش العام لوكالة الاستخبارات الدفاعية
- ◆ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، كل ربع سنة، من المنظمات الأعضاء تحديث نشاطات الإشراف المنجزة، والجارية، والمخطط لها. يلخص هذا القسم تقارير التدقيقات والتحقيقات المرفوعة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الحالي من قبل مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG)، ومكتب المفتش العام للوزارة الخارجية (DoS OIG)، مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)، ومكتب المساءلة المحاسبية الحكومية (GAO)، ووكالة التدقيق للجيش الأمريكي (USAAA). أنظر الملحق "ك" لتحديثات وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA). لم تنجز لا وزارة المالية ولا وزارة التجارة، ولم تبادرا إلى تنفيذ أية عمليات تدقيق جديدة في ربع السنة الحالي.

تحقيقات الوكالات الأخرى

- يوفر هذا القسم تحديثات لتقارير التدقيق التي رفعتها الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العاملين العراقيين (IIGC) إلى المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق.
- أنظر الجدول ٤-١ فيما يخص تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً
- أنظر الجدول ٤-٢ فيما يخص تقارير الإشراف الجارية (قيد التنفيذ) لوكالات أميركية أخرى خلال فترة هذا التقرير.
- للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك ملخص تقارير التدقيق، انظر الملحق (ك).
- وللحصول على قائمة كاملة مع التواريخ لتقارير التدقيق والمراجعات التي أجرتها جميع الهيئات حول إعادة اعمار العراق، انظر الملحق (ل).

الجدول ٤-١

تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً للوكالات الأميركية الأخرى، كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
١	وزارة الدفاع	D-2007/030	٢٠٠٦/٨/١٢	صندوق إدارة قوات الأمن العراقية في جنوب غرب آسيا-المرحلة ١
٢	وزارة الدفاع	D-2007-010	٢٠٠٦/٢/١١	برنامج الأسلحة الصغيرة للجيش الخاص بتوفير، وصيانة، وموثوقية دعم الأسلحة الصغيرة للمحارب
٣	وزارة الدفاع	D-2007-001	٢٠٠٦/٦/١٠	عمليات جمع المعلومات في جنوب شرق آسيا
٤	وزارة الخارجية	AUD/CG-07-02	٢٠٠٦/١٨/١٢	إجراءات متفق عليها حول معدلات الكلفة غير المباشرة التي اقترحتها المؤسسة الوطنية لدعم الديمقراطية
٥	وزارة الخارجية	AUD/CG-07-03	٢٠٠٦/١٨/١٢	إجراءات متفق عليها حول معدلات الكلفة غير المباشرة التي اقترحتها المعهد الجمهوري الدولي
٦	وزارة الخارجية	AUD/CG-07-04	٢٠٠٦/١٨/١٢	إجراءات متفق عليها حول معدلات الكلفة غير المباشرة التي اقترحتها المركز الدولي لمشاريع الأعمال الخاصة.
٧	وزارة الخارجية	AUD/CG-07-05	٢٠٠٦/١٨/١٢	إجراءات متفق عليها حول معدلات الكلفة غير المباشرة التي اقترحتها المعهد الديمقراطي القومي للشؤون الدولية

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٤-١ (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
٨	مكتب الحكومية	GAO-06- 1085	٢٠٠٦/٢٩/٩	الموظفون المدنيون في وزارة الدفاع: إشراف أعظم وضمان النوعية المطلوبين لتأمين حماية صحة القوات ومراقبة الذين تم نشرهم
٩	مكتب الحكومية	GAO-07-40	٢٠٠٦/٦/١٠	إعادة إعمار العراق: وضعية المنافسة بالنسبة لعقود إعادة إعمار العراق
١٠	مكتب الحكومية	GAO-07-76	٢٠٠٦/١٣/١١	الحرب العالمية على الإرهاب: معدلات الالتزامات السنة المالية ٢٠٠٦ توجد ضمن مستويات التمويل ومن المحتمل ان تبقى أموال ذات أهمية للمشتريات لسنوات متعددة متوفرة لاستعمالها في السنة المالية ٢٠٠٧.
١١	مكتب الحكومية	GAO-07- 30R	٢٠٠٦/١٥/١٢	إعادة بناء العراق: وضعية برنامج إعادة إعمار العراق لوزارة الدفاع
١٢	مكتب الحكومية	GAO-07-145	٢٠٠٦/١٨/١٢	العمليات العسكرية: العمل الرفيع المستوى اللازم من جانب وزارة الدفاع لمعالجة المشاكل الباقية طويلاً حول الإدارة والإشراف على المقاولين الداعمين للوات المنشورة.
١٣	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007- 0011-ALL	٢٠٠٦/١٦/١١	استعمال العبات غير التكتيكية في منطقة العمليات في العراق، تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق
١٤	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007- 0019-ALL	٢٠٠٦/١٢/١١	وظائف التوزيع، تدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق
١٥	الوكالة للتنمية الدولية	E-267-07- 001-D	٢٠٠٦/٠٥/١١	تدقيق نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ نشاطات المجتمع المدني العراقي.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٤

تقارير الإشراف الجارية لوكالات أميركية أخرى، كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
١	وزارة الدفاع	D2006-D000AB-0236.000	٢٠٠٦/٤/٨	تدقيق التزام قيادة النقل للقوات الأميركية (USTRANSCOM) التقيد بسياسة وزارة الدفاع حول استعمال وسائل النقل التجارية
٢	وزارة الدفاع	D2006-D000LA-0092.000	٢٠٠٥/٧/١١	تدقيق وضعية معدات القوات المنشورة ضمن سلطة القيادة المركزية الأميركية
٣	وزارة الدفاع	D2006-D000LQ-0240.000	٢٠٠٦/٤/٨	تدقيق صندوق إدارة قوات الأمن العراقية- المرحلة الثانية
٤	وزارة الدفاع	D2006-D000LQ-0254.000	٢٠٠٦/٥/٩	تدقيق موارد مياه الشرب وغير مياه الشرب في العراق
٥	وزارة الدفاع	D2006-D000LH-0246.000	٢٠٠٦/٣٠/٨	تدقيق عملية تفتيش برنامج "إعادة الضبط" (RESET) لجيش الولايات المتحدة للعربات الأرضية للوحدات العائدة من عملية حرية العراق
٦	وزارة الدفاع	D2006-D000AE-0225.000	٢٠٠٦/٢١/٧	تدقيق القبول المشروط وإنتاج المركبات التكتيكية المتوسطة الحجم لجيش الولايات المتحدة دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
٧	وزارة الدفاع	D2006-D000AE-0241.000	٢٠٠٦/٤/٨	تدقيق استعمال وزارة الدفاع للتمويلات الإضافية للحرب العالمية على الإرهاب المزودة للمشتريات، والأبحاث، والتنمية، والاختبار، والتقييم.
٨	وزارة الدفاع	D2006-D000FL-0208.000	٢٠٠٦/٢٣/٥	تدقيق أنظمة الرقابة الداخلية على المدفوعات التي تتم خارج البلاد.
٩	وزارة الدفاع	D2006-D000CK-0210.000	٢٠٠٦/١٥/٥	تدقيق سياسة المشتريات للعربات المدرعة
١٠	وزارة الدفاع	D2005-D000FD-0300.000	٢٠٠٥/١٥/٩	التحقيق بموجب قانون مكافحة النقص في مخصصات التشغيل والصيانة رقم 214020 ورقم 2152020

الجدول ٤-١ (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
١١	وزارة الدفاع	D2006-D000CK-0273.000	٢٠٠٦/٢٦/٩	تدقيق الأبحاث بشأن عقود وزارة الدفاع الممنوحة إلى شركة بارسونز والشركات التابعة لها.
١٢	وزارة الدفاع	D2007-D000LF-0032.000	٣٠/١١/٢٠٠٦	تدقيق الأموال الإضافية المستعملة للدعم الطبي للحرب العالمية على الإرهاب
١٣	وزارة الدفاع	D2006-D000LA-0251.000	٢٠٠٦/٢٢/٨	تدقيق إدارة الذخائر المتموضعة مسبقاً
١٤	وزارة الدفاع	D2007-D000LA-0054.000	٢٠٠٦/٩/١١	تدقيق مشتريات، وتوزيع، واستعمال السترات في وزارة الدفاع
١٥	وزارة الدفاع	D2007-D000LC-0051.000	١٤/١٢/٢٠٠٦	تدقيق ممارسات استخدام الموظفين للسلطات المؤقتة في العراق
١٦	وزارة الدفاع	D2007-DINT01-0092	١٥/١٢/٢٠٠٦	تقييم دعم استخبارات وزارة الدفاع لقيادات المحاربين في عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق
١٧	وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0038.000	٢٠٠٦/١٥/٧	دعم استشاري لمكاتب المفتش العام في وزارتي الدفاع والداخلية

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٢-٤

تقارير الإشراف الجارية لوكالات أميركية أخرى، كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
١٨	وزارة الدفاع	D2006-DIP0E3-0256.000	٢٠٠٦/٢٣/٨	المبادرة المشتركة بين الوكالات العراقية لمكافحة الفساد ونظام الحكم المستند إلى المبادئ
١٩	وزارة الخارجية	D2005-DINTEL-0122	٢٠٠٥/١٤/٢	مراجعة علاقة حكومة الولايات المتحدة مع مجلس النواب العراقي
٢٠	وزارة الخارجية	غير متوفر	نيسان/أبريل ٢٠٠٦	تدقيق مؤسسة الهبة القومية للديمقراطية
٢١	وزارة الخارجية	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الفواتير المتعلقة بمركز التدريب الدولي للشرطة في الأردن
٢٢	وزارة الخارجية	S-LMAQM-04-C-0030	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	مراجعة دعم برنامج تدريب قوات الشرطة العراقية من قبل شركة داين كورب
٢٣	وزارة الخارجية	غير متوفر	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	المسائلة المحاسبية لبرامج وعمليات دائرة الأملاك والمعدات الحكومية لوزارة الخارجية في العراق وأفغانستان
٢٤	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350895	آب/أغسطس ٢٠٠٦	مدفوعات سولاتيا (التعازي) في العراق
٢٥	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	320383	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	الطاقة العراقية
٢٦	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350739	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	استخدام المقاولين في ساحة المعركة

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
٢٧	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350770	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	تأمين سلامة مواقع حساسة تحتوي على متفجرات شديدة الانفجار
٢٨	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350790	شباط/فبراير ٢٠٠٦	دعم قدرات العراق
٢٩	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350794	شباط/فبراير ٢٠٠٦	تحسين قدرة حماية القوة المشتركة لقوات المشاة المنشورة
٣٠	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	320411	آذار/مارس ٢٠٠٦	المساءلة المحاسبية حول المعدات المزودة إلى الجيش العراقي
٣١	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350853	نيسان/أبريل ٢٠٠٦	جهوزية الجيش والقوات البحرية
٣٢	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	320424	تموز/يوليو ٢٠٠٦	قدرات الوزارات العراقية
٣٣	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350911	آب/أغسطس ٢٠٠٦	القواعد العسكرية الأميركية في العراق
٣٤	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	320388	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	مكافحة المخدرات في أفغانستان
٣٥	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	120596	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	استعادة وضع النفط العراقي
٣٦	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350947	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	أكلاف الحرب العالمية على الإرهاب للسنة المالية ٢٠٠٧
٣٧	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350921	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	برنامج التموذج المسبق للجيش
٣٨	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350948	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	العوامل المؤثرة على الدعم الأميركي لقوات الأمن العراقية
٣٩	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	320437	آب/أغسطس ٢٠٠٦	المتطردون، والمليشيات، والمجموعات المسلحة الأخرى في العراق

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول ٤-٢ (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
٤٠	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	320461	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	جهود تأمين استقرار العراق وتحقيق الظروف التي تسمح بتخفيض عدد القوات الأميركية
٤١	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	350932	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	أجهزة متفجرة محسنة
٤٢	مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية	832042	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	متابعة توصيات مكتب المحاسبة الحكومية فيما يخص المساعدة الأميركية لأفغانستان وتطوير مقاربة استراتيجية للالتزامات المستقبلية بالنسبة لأفغانستان
٤٣	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2005-ALS-0340, A-2006-ALL-0264 and A-2007-ALL-0212	٢٠٠٥/٣/١	تدقيق برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOG CAP)
٤٤	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2006-ALL-0397	٢٠٠٦/٦/٢٦	عمليات رجوعية في جنوب غرب آسيا
٤٥	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2006-ALL-0535	٢٠٠٦/٥/١٩	إجراءات لإدارة قوائم البنود القابلة للإصلاح القديمة في برنامج إعادة التجديد (HMMWV)
٤٦	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-ALL-0329	غير متوفر	تدقيق قيادة العقود في الجيش الأميركي لجنوب غرب آسيا-الكويت
٤٧	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-ALL-0081	غير متوفر	إدارة حاويات الشحن في جنوب غرب آسيا
٤٨	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/برنامج إعادة إعمار وتنمية القطاع الزراعي في العراق
٤٩	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/نشاطات التعليم في العراق
٥٠	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/نشاطات الاتصالات السلوكية واللاسلكية في العراق

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
٥١	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/التخطيط وعملية إعداد التقارير ونشاطاتها في العراق
٥٢	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	غير متوفر	غير متوفر	تدقيق مكتب برنامج المساعدة الأجنبية لحالات الكوارث في العراق

تحقيقات الوكالات الأخرى

من المعلومات حول هذه التحقيقات، انظر الملحق (ك)

ينسق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بانتظام مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تُجري تحقيقات في العراق. يوفر الجدول ٣-٤ إحصاءات لنشاطات التحقيق من وكالات أميركية أخرى. لمزيد الجدول ٣-٤

وضعية نشاطات التحقيق من وكالات أميركية أخرى، كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

الوكالة	عدد المحققين في العراق	عدد القضايا المغلقة	عدد القضايا المفتوحة/الجارية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)	٢	٢	٢
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS)	صفر	صفر	١
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية (DoS OIG)	صفر	صفر	١٢
مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI)	١	صفر	١٢
CID/وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية	٥	٤	٢٧
المجموع	٨	٦	٨٤

- ١- يمثل مبلغ ١٨،٤٣٩ مليار دولار القيمة المخصصة من الكونغرس لبرامج العراق في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ بموجب القانون العام 106-108، الصادر في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٣. خصص الكونغرس في بادئ الأمر ١٨،٦٤٩ مليار دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، لكنه حدد أيضاً نقل مليون دولار إلى حسابات لبرامج في الأردن، ليبيا والسودان. ومن المبلغ المتبقي من الـ ١٨،٤٣٩ مليار دولار، حولت الإدارة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى حسابات أخرى حوالي ٥٦٢ مليون دولار تقريباً لبرامج في العراق يمكن تنفيذها فقط بحسابات أخرى، مثل البرنامج الثنائي الأطراف لإلغاء ديون العراق إلى الولايات المتحدة التي طلبت تمويلاً في حساب الخزينة. أبلغ الكونغرس عن جميع التحويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى ذلك خصص الكونغرس، في السنة المالية ٢٠٠٦، مبلغ ٩،٩٥ مليون دولار لتحويله إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق الدعم الاقتصادي لوزارة الخارجية.
- ٢- الأرقام لا يصل مجموعها إلى ١٠٠٪ بسبب التدوير والتكاليف الإدارية.
- ٣- بعثة مساعدات الأمم المتحدة للعراق، www.uniraq.org، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الملحة لوضع العراق، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٣؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ أيلول/سبتمبر-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ١٥-١٧، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديث المعلومات حول وضع العراق، تشرين الثاني/نوفمبر، صفحة ١-٢.
- ٥- لجنة حماية الصحفيين، التقرير الخاص ٢٠٠٦، www.cpj.org، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦- مكتب المشاريع والعقود في العراق توقف عن العمل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (بالتوافق مع تغيير القيادة-١)، وسيتوقف مكتب المشاريع والعقود في واشنطن عن العمل في أيار/مايو ٢٠٠٧. تم توقيف أمر خلافته من قبل مساعد وزير الجيش بولتون في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٧- جميع المعطيات المالية المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ في القسم ٢ مشتقة من تقرير الوضع الأسبوعي العراقي لوزارة الخارجية. عند صدور هذا التقرير، كانت المعطيات المالية في تقارير الوضع هذه من أدق وأحدث المعلومات المتوفرة حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢.
- ٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٩- تحديث معلومات وزير الجيش/وزارة الدفاع، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٠- ملخص شامل لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١١- القوات المتعددة الجنسيات في العراق، لقاء المسؤول الرئيسي عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، صفحة ٨.
- ١٢- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، استجابة إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٤- استجابة مكتب استجابة شؤون الشرق الأوسط إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، واستجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. لاحظنا أن ٤٥٠٠ ميغا واط تمثل قدرة توليد الطاقة القصوى قبل الحرب وأن أرقام قدرة توليد الطاقة المنشورة تتراوح بين ٤٢٠٠-٤٥٠٠ ميغا واط. تفيد تقارير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بأن المشاريع الأميركية قد أضافت أو استعادت ٢٠٩٦ ميغا واط إلى قدرة توليد الكهرباء العراقية وتذكر بأن الهدف الأميركي المخطط له هو ٢٥٥٥ ميغا واط.
- ١٥- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الحمل الكهربائي المتوفر في تشرين الأول/أكتوبر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٦- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إلى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تلاحظ بأن، "متوسط الحمل اليومي المتوفر هو قياس أفضل لكمية

- ١٧- الطاقة المنتجة للشبكة الوطنية لأنه يقيس الطاقة المولدة على فترة زمنية بدلاً من الطاقة القصوى المنتجة في اليوم. متوسط الحمل اليومي المتوفر لا يقيس التوزيع أو مقدار الطاقة الذي يصل الى المستهلك". مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الحمل الكهربائي المزود في تشرين الأول/أكتوبر ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تلاحظ بأن ساعات امداد الطاقة خارج بغداد كانت ١٣,٥ ساعة خلال ربع السنة هذا. أشار أيضا مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بأن متوسط التقديرات الوطنية قبل الحرب كانت ١٣-١٥ ساعة من الطاقة في اليوم.
- ١٩- استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٠- استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تفيد بأنه في نهاية هذا الفصل، يبقى مبلغ ١٤٤ مليون دولار في أموال غير ملتزم بها من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق -٢. من هذا المبلغ، يرصد ١٤٣ مليون دولار كمبلغ طارئ للمشاريع الجارية. الهدف من ذلك تغطية تكاليف التعديلات التي تدخل ضمن نطاق العقود، والمطالبات وتكاليف انهاء المشاريع. هذه الأموال ضرورية لضمان إنهاء الأعمال الجارية ولتغطية مطالبات المقاول عند انتهاء عمله في المستقبل. من دون الحصول على هذه الأموال، تكون المشاريع الجارية معرضة لخطر عدم إنجازها أو إلغائها.
- ٢٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تفيد بأن جميع المشاريع قد بدأ تنفيذها باستثناء مشروع نقل وثلاثة مشاريع توزيع صغيرة المخطط لها ان يبدأ تنفيذها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. يوجد ٥٢٨ مشروعاً قيد الإنجاز لفرقة منطقة الخليج وهي ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢ وقد انجز منها ٢٩٨ (٥٦%) من المتوقع إنجاز جميع هذه المشاريع في هذا القطاع باستثناء واحد منها في نهاية ٢٠٠٧. من المتوقع إنجاز المشاريع الباقية في نيسان/ابريل ٢٠٠٨.
- ٢٣- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تذكر بأن بدء المشروع يعرف بمنح المشروع وابتداء المقاول بالتصميم وشراء المعدات، ومنح العقود من الباطن، وإجراء المسح الفني الجغرافي وغير ذلك من أعمال التعبئة. ويحدد آخرون بدء المشروع عندما يصبح للمقاول وجود متواصل في موقع المشروع. في حين ان ذلك ينطبق أكثر على أعمال الطوب والاسمنت، فإن معظم الأشغال الكهربائية تنفذ قبل تعبئة الموقع.
- ٢٤- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تفيد بأنها تدير أموال بقيمة ١٤,٤ مليون دولار تقريباً من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦ المخصصة للسلع الكهربائية.
- ٢٥- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تذكر بأنه يمكن وجود بعض الاختلافات في مجموع المشاريع وفي المشاريع المنجزة لأن مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج و مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لديهم تعريفات مختلفة لمفهوم "بدء المشروع".

- ٢٦ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٧ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الصفحة ٧ وتقرير الوضع نصف الشهري لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي - فرقة منطقة الخليج، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٦.
- ٢٨ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج، "عملية إعادة الإعمار تستمر في العراق"، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.
- ٢٩ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٠ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣١ تقرير الوضع نصف الشهري لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي - فرقة منطقة الخليج، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٩.
- ٣٢ تقرير الوضع نصف الشهري لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي - فرقة منطقة الخليج، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٩.
- ٣٣ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تفيد بأن ٦٠٠٠ ميغا واط هي الهدف الحالي للولايات المتحدة. ومع الاعمال المتبقية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢، والأعمال الممولة من غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وجهود الحكومة العراقية، من المتوقع الوصول الى ٦٠٠٠ ميغا واط أو أكثر في نهاية ٢٠٠٧.
- ٣٤ ميغا واط ساعة هو قياس توليد الكهرباء في فترة زمنية. على سبيل المثال، فإن مولد كهرباء له قدرة انتاج تبلغ ميغا واط واحد ينتج ميغا واط ساعة واحد عندما يعمل لساعة واحدة.
- ٣٥ ويلوك، توم أند ماك غوكين، روبين، "قطاع الكهرباء العراقي: إرث سلطة الائتلاف المؤقتة والدروس المستخلصة"، مسح اقتصادي للشرق الأوسط، المجلد ٤٧، العدد ٢٩، ١٨ تموز/يوليو، ٢٠٠٥.
- ٣٦ وزارة الخارجية، الوضع العراقي الاسبوعي، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٣.
- ٣٧ الخالصي، عصام، "الخطة العشرية للكهرباء في العراق- هل هذا معقول؟" ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦، مسح اقتصادي للشرق الأوسط، المجلد ٤٩، العدد ٤٥، صفحة ١.
- ٣٨ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قطاع الكهرباء، صفحة ٥٦ I
- ٣٩ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط لطلب معلومات الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠ مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي المقدم الى الكونغرس الأميركي، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٥.
- ٤١ فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ٨.
- ٤٢ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قطاع الكهرباء، صفحة ٥٤ I
- ٤٣ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٤ استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٥ استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

- ٤٦ ويلوك، توم أند ماك غوكين، روبين، "قطاع الكهرباء العراقي: إرث سلطة الائتلاف المؤقتة والدروس المستخلصة"، مسح اقتصادي للشرق الأوسط، المجلد ٤٧، العدد ٢٩، ١٨ تموز/يوليو، ٢٠٠٥.
- ٤٧ استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٨ استجابة الخبير الكهربائي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٩ استجابة الخبير الكهربائي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٠ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٥١ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، "السنة المالية ٢٠٠٧. طريق إعادة الإعمار أماناً" ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦، السلايد ٨.
- ٥٢ تقرير الوضع نصف الشهري لسلح الهندسة في الجيش الأميركي - فرقة منطقة الخليج، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٦.
- ٥٣ تقرير الوضع الاسبوعي لمكتب إدارة إعمار العراق، الطلب على الكهرباء مقابل قدرة التزويد، ١٤-٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٤ استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٥٥ استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، "اضافات الميجا واط عبر العام ٢٠٠٧ (الجديدة/التصليحات/التعديلات)" ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٦ وزارة الكهرباء، "ملخص تحليل بلد العراق"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، متوفر على خط الانترنت <http://www.eia.doe.gov/e menu/cabs/Iraq/Electricity.html>
- ٥٧ استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٨ استجابة الخبير الكهربائي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية المقدم الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٩ استجابة الخبير الكهربائي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية المقدم الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦٠ استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦١ وزارة الخارجية، الوضع العراقي الاسبوعي، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٣.
- ٦٢ يجمع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إحصاءات أداء المحطة بنسق اكسل. هذا الرقم هو متوسط مقادير نقص الوقود اليومي المبلغ عنه في صفحة اكسل لاداء المحطة.
- ٦٣ فرقة منطقة الخليج، 06-1094T، "تثبيت الاستقرار في العراق: تقييم الوضع الأمني"، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٦٤ استجابة الخبير الكهربائي لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

- ٦٥ مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦٦ مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦٧ وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦٨ استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٦٩ استجابة إدارة معلومات الطاقة الأميركية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: "الإفادة عن ٢،١٧ برميل باليوم يبالغ في كمية النفط العراقي المتوفرة لأسواق النفط العالمية ولعائدات النفط العراقي". "تذكر إدارة معلومات الطاقة بأن إضافة (أو إعادة حقن) رقم صافي سيكون طريقة أفضل للإبلاغ عن الإنتاج وتقدير احتمال عائدات النفط. تستخدم إدارة معلومات الطاقة تقديرات انتاج صافية لرفع التقارير حول الإنتاج العراقي.
- ٧٠ وزارة الخارجية، ملخص الموازنة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٥.
- ٧١ استجابة خبير النفط لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٧٢ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. آخر المشاريع الإنشائية كانت صيانة ضغط قرمة علي في البصرة. قطاع النفط مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج اقترح تحويل آخر خمس محطات ضخ الى شركة انجينيرنغ وبروكيورمنت، والتركيب النهائي للمضخات الى شركة ساوث اويل. في حال الموافقة على ذلك، يقدر ان ينتهي آخر مشروع إنشائي في ايار/مايو ٢٠٠٧، أو بخلاف ذلك في تموز/يوليو ٢٠٠٧.
- ٧٣ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، علق مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على تقييم المشاريع حسب المناطق "عند إقامة المشاريع، كان لشركة PIJV مكتب في الشمال في كركوك ومكتب في الجنوب في البصرة. بشكل عام، تولى مكتب كركوك مشاريع الشمال لشركة PIJV وتولى مكتب البصرة مشاريع الجنوب. وأين يقع المشروع كان ثانوياً بالنسبة لأي مكتب تولى مهمته. بعض المشاريع في البصرة تولاهها مكتب كركوك.
- ٧٤ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١١.
- ٧٥ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٩.
- ٧٦ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٧٧ صندوق النقد الدولي، تقرير البلدان رقم ٣٠١/٠٦، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

- ٧٨ استجابة خبير النفط في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. يلاحظ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بأن صندوق النقد الدولي يؤكد له بأنه لم يكن مهتماً بالاستبدال الفوري لأنظمة النفط المعد للتصدير في محطة البصرة لتحميل النفط في الترتيبات الاحتياطية. بل ان تركيز صندوق النقد الدولي عند الترتيبات الاحتياطية هو على أنظمة القياس في مناطق الإنتاج والنقل.
- ٧٩ مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق: مشاكل رئيسية لاشراف الكونغرس"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٦٩.
- ٨٠ صندوق النقد الدولي، تقرير البلدان رقم ٣٠١/٠٦، آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- ٨١ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٩. يلاحظ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق بأنه من غير الواضح ان كان هذا المشروع سينجز بسبب متطلبات ذلك الالتزام لتغطية تكاليف مسؤولية المقاول.
- ٨٢ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٨٣ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٠.
- ٨٤ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٠.
- ٨٥ تقرير الوضع نصف الشهري لسلح الهندسة في الجيش الأميركي. فرقة منطقة الخليج، ١٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١١.
- ٨٦ الخياط، فالح، "البراميل العراقية الضائعة ارتفعت الى ١٤٠,٠٠٠ برميل يوميا في الربع الثالث من السنة؛ الإنتاج من الجنوب يرتفع بسرعة الصاروخ، لكن يعتقد المحللون بأن هذه الزيادة لا يمكن تبريرها"، بلاتس اويلغرام نيوز، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، المجلد ٨٤، العدد ٢١٣، صفحة ٢.
- ٨٧ مقابلة خبير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٨٨ استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٠.
- ٨٩ تقرير الوضع نصف الشهري لسلح الهندسة في الجيش الأميركي. فرقة منطقة الخليج، ١٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١١.
- ٩٠ مذكرة عمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، "الحلول المقترحة لإسعاف وزارة النفط من القيود المعيقة للموازنة، والإنفاق، والمشتريات"، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠٦، صفحة ٣.
- ٩١ وزارة الخارجية، ملخص الموازنة، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣.
- ٩٢ يفترض سعر ٥٠ دولار ببرميل النفط الخام. المصدر: وزارة الخارجية، ملخص موازنة ٢٠٠٧، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٩٣ وزارة الخارجية تقرير القسم ٢٢٠٧، البنية التحتية للنفط، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٦٦-I.
- ٩٤ تقرير التدقيق 06-038 مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق "ملخص غير سري لمراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لجهود زيادة قدرة العراق على حماية بنيتها التحتية للطاقة"، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، صفحة ١.
- ٩٥ استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٩٦ وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٦٦.
- ٩٧ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦.

- ٩٨- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٩٩- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، اجتماع المستشارين الكبار، الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٠٠- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٠١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٠٢- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦ صفحة ٦.
- ١٠٣- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٠٤- استجابة خبير النفط في وزارة الخارجية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٠٥- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦.
- ١٠٦- بلائس أويلغرام نيوز، المجلد ٨٤، العدد ١٩٤، ١٠ تشرين الثاني/اكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٠٧- مقابلة خبير النفط في وزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٠٨- بلائس أويلغرام نيوز، المجلد ٨٤، العدد ١٩٤، ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٠٩- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١١٠- الموازنة العراقية للعام ٢٠٠٥ والعام ٢٠٠٦، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١١١- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١١٢- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١١٣- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق: مشاكل رئيسية لإشراف الكونغرس"، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٦٩.
- ١١٤- استجابة خبير النفط لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١١٥- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١١٦- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١١٧- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق: مشاكل رئيسية لإشراف الكونغرس"، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١١.
- ١١٨- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

- ١١٩- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٢٠- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٢١- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق: مشاكل رئيسية لإشراف الكونغرس"، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٥٥.
- ١٢٢- مقابلة خبير مكتب الشرق الأوسط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٢٣- مقابلة خبير مكتب الشرق الأوسط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٢٤- غلوبال انسايت، مسودة قانون النفط: رئيس الوزراء العراقي يقول بأن قانون النفط جاهز للإرسال الى مجلس النواب"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٢٥- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦، صفحة ٨.
- ١٢٦- استجابة خبير النفط لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٢٧- مقابلة خبير النفط لوزارة الخارجية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
- ١٢٨- غلوبال انسايت. مسودة قانون النفط: رئيس الوزراء العراقي يقول بأن قانون النفط جاهز للإرسال الى مجلس النواب"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٢٩- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٤.
- ١٣٠- استجابة خبير الموازنة لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٣١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٣٢- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٤.
- ١٣٣- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٣٤- نظام إدارة إعادة إعمار العراق، ٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٣٥- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، تقرير الوضع نصف الشهري، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ١٢.
- ١٣٦- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من نائب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى نائب رئيس البعثة، نيسان، ابريل ٢٠٠٦.
- ١٣٧- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٦.
- ١٣٨- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، تقرير الوضع نصف الشهري، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ١٢.
- ١٣٩- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، تقرير الوضع نصف الشهري، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٤٠- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧/ صفحة ١١.
- ١٤١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧/ صفحة ١١.

- ١٤٢- تفتيش مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق PA-06-074، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أشار مسؤولون حكوميون ومسؤولو المقاتل بأن فشل ذراع الكسح لخزان الترويق بشكل جزئي أو كامل بسبب مشغلي محطة معالجة المياه المصروفة العراقيين. من المحتمل ان يكون المشغلون غير مدربين جيداً ويعود ذلك إلى فترة الاختبار المخفضة ومغادرة المقاتل السريعة لموقع العمل.
- ١٤٣- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٤٤- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٤٥- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٢-١٣.
- ١٤٦- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٤٧- استجابة لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٢-١٣.
- ١٤٨- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٤٩- رغم ان القياس المثالي لجهود إعادة إعمار العراق في قطاع المياه والصرف الصحي يكون العدد الزائد من العراقيين الذين يتمكنون من الحصول على خدمات مياه الشرب ومياه الصرف الصحي بعد إنجاز من المشاريع الأميركية في هذا القطاع، ونقص المعلومات الشاملة حول الحصول على المياه قبل الحرب يجعل من أي مقارنة نظرية. نتيجة لذلك، فإن جهود التقييم الدقيق لتأثير جهود إعادة الاعمار الأميركية على خدمات المياه والصرف الصحي هي محدودة. في بادئ الأمر كانت قياسات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لجهود إعادة الاعمار الأميركية قد بالغت في تقدير كمية مياه الشرب التي تصل الى المنازل العراقية، ويعود السبب بمعظمه الى الخسارة الكبيرة لدى نقل المياه من محطات المعالجة الى المستهلكين.
- ١٥٠- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ، قياسات المياه ومياه الصرف الصحي، الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. يعرف مكتب إدارة إعادة إعمار العراق قدرة النظام الإضافية- الجديدة والمعاد تأهيلها- بأنها "الزيادة القصوى في قدرة النظام على الظروف التي كانت قبل المشروع التي قد تنتج في حال استخدام كامل قدرة النظام بعد إنجاز المشروع". هذه القياسات هي أفضل سيناريو لهذه الحالة ويفترض بأن كامل قدرة النظام المركب يمكن استخدامها وسيتم استخدامها. يحدد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق العدد الأقصى من الأشخاص الإضافيين الذين ستتم خدمتهم مع أخذ الظروف الفعلية بعين الاعتبار على أنه عدد "المتنفعين المحليين وليس العدد الفعلي للأشخاص الذين يحصلون على خدمات مياه او مياه صرف صحي محسنة".
- ١٥١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٥٢- استجابة خبير الموازنة لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٥٣- موازنة الحكومة العراقية للعام ٢٠٠٦.
- ١٥٤- مقابلة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لا يزود مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج تعريفاً لمستوى الخدمة المقبول.
- ١٥٥- مقابلة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٥٦- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.
- ١٥٧- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

- ١٥٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦
- ١٥٩- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦
- ١٦٠- مقابلة خبير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٦١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٢
- ١٦٢- تقرير الوضع نصف الشهري لسلح الهندسة في الجيش الأميركي - فرقة منطقة الخليج، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٧.
- ١٦٣- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مساعدة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمجتمع المدني العراقي وتطوير وسائل الإعلام، استرجع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، انترنت www.usaid.gov/iraq/accomplishments/civsoc.html
- ١٦٤- خطاب الرئيس بوش للأمة، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، انترنت <http://www.state.gov/p/nea/rls/78574.htm>
- ١٦٥- فريق إعادة إعمار المناطق في العراق، مركز الدروس المستخلصة من الجيش، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، النسخة ٢،١.
- ١٦٦- الخبير الإعلامي لوزارة الخارجية، الموجز الإعلامي اليومي، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، صفحة ٤.
- ١٦٧- خبير فريق إعادة إعمار المناطق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٦٨- عمليات التقييم التي أجراها فريق إعادة إعمار المناطق، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، القوات المتعددة الجنسيات في العراق، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، فريق التنسيق الوطني.
- ١٦٩- مذكرة فريق التنسيق الوطني، الملخص الأسبوعي لفريق إعادة إعمار المناطق، ٨-١٥ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦، صفحة ٥.
- ١٧٠- تحديث نائب رئيس البعثة، فريق إعادة إعمار المناطق لفريق التنسيق الوطني، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٧١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٧٢- مقابلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٧٣- ملخص اموال المساعدات الاقتصادية الإضافية للسنة المالية ٢٠٠٦، ٢٦ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١.
- ١٧٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ١٢٢٧، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٣-١٤، يعمل برنامج تنمية القدرات القومية بمبلغ ٢٥ مليون دولار من الأموال المعاد تخصيصها من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتلقى مبلغاً اضافياً قدره ١٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، وطلب مبلغ ٢٥ مليون دولار آخر في موازنة ٢٠٠٧.
- ١٧٥- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٤٣ - I.
- ١٧٦- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٧٧- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٧ - I.
- ١٧٨- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/المجتمع المدني العراقي"، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، صفحة ٤

- ١٧٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لطلب المعلومات المقدم من مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٨٠- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/المجتمع المدني العراقي"، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، صفحة ٤.
- ١٨١- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/المجتمع المدني العراقي"، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، صفحة ٢٧.
- ١٨٢- المعهد الوطني للديمقراطية، التحديث الاسبوعي للعراق، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣.
- ١٨٣- مذكرة معهد IRI "موجز حول نشاطات المعهد في العراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦" ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٨٤- ملاحظات اجتماع فريق البلدان، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦.
- ١٨٥- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ٦.
- ١٨٦- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ٧.
- ١٨٧- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣.
- ١٨٨- المعهد الأميركي للسلام، "قابلية حياة ضعيفة"، تموز/يوليو ٢٠٠٦.
- ١٨٩- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية 06-697T، "إعادة إعمار العراق: الحكم، الأمن، إعادة الاعمار وتحديات التمويل؛ شهادة دافيد والكر المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، ٢٥ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦، صفحة ٤٧.
- ١٩٠- مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية 06-697T، "إعادة إعمار العراق: الحكم، الأمن، إعادة الاعمار وتحديات التمويل؛ شهادة دافيد والكر المراقب المالي العام للولايات المتحدة"، ٢٥ نيسان/أبريل، ٢٠٠٦، صفحة ٤٧.
- ١٩١- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٥.
- ١٩٢- خدمة البث العامة، "السفير خليل زاده يوجز خطة الأمن الجديدة للعراق"، آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- ١٩٣- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٧.
- ١٩٤- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٧.
- ١٩٥- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٩٦- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٩٧- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ١٩٨- مقابلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٩٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٠٠- مقابلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٠١- ملاحظات اجتماع مجموعة العمل الزراعية، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٠٢- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٠٣- ملاحظات اجتماع مجموعة العمل الزراعية، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

- ٢٠٤- مقابلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بيان صحفي لوزارة الزراعة الأميركية، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٠٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط لطلب معلومات الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٠٦- مسودة الاتفاق الدولي للعراق، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٥.
- ٢٠٧- مقابلة الخبراء الزراعيين للوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.
- ٢٠٨- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢.
- ٢٠٩- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢١٠- مقابلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢١١- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٧، تفيد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بأن تفصيل القيمة المضافة هي كالتالي: ٦٦ مليون دولار من منظمات البذور، ١٢٠ مليون دولار من إعادة تأهيل الجرارات، ٦١ مليون دولار من إعادة تأهيل عيادات الطب البيطري، و ١٥٣ مليون دولار من تحسين الري.
- ٢١٢- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣١.
- ٢١٣- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٥.
- ٢١٤- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٦-٣٧.
- ٢١٥- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢١٦- مقابلة مكتب شؤون الشرق الأوسط مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢١٧- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢١٨- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٩ و ١٦.
- ٢١٩- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، برنامج إعادة إعمار والتطوير الزراعي للعراق، تقديم نهاية المشروع، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٥.
- ٢٢٠- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٢١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢٢٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

- ٢٢٣- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٢٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، قياسات مختارة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٧.
- ٢٢٥- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٢٦- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التحديث الأسبوعي لإعادة إعمار العراق، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ٨.
- ٢٢٧- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ أيلول/سبتمبر، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٦-١٧.
- ٢٢٨- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ أيلول/سبتمبر، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٦-١٧.
- ٢٢٩- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ أيلول/سبتمبر، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٦-١٧.
- ٢٣٠- شهادة ميشال غابودان، الممثل الإقليمي للولايات المتحدة وبلدان البحر الكاريبي في مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ الأميركي، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٣١- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تموز/يوليو ٢٠٠٦، صفحة ١١٥-I، وزارة الخارجية، القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٤-I.
- ٢٣٢- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تموز/يوليو ٢٠٠٦، صفحة ١١٥-I، وزارة الخارجية، القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٤-I.
- ٢٣٣- مكتب نائب وزير الجيش - للإرادة المالية والمراقب المالي، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٢٣٤- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "ملاحظات موجزة لمفوضية العليا لشؤون اللاجئين: النزوح في العراق"، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢، وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٧-١٠٨-I، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، خريطة الوضع العراقي: الوضع بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢٣٥- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١١٢-I، تحديث تكميلي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية على تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. صفحة ٢، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٣٦- مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في السفارة الأميركية في بغداد "حكم القانون"، الشريعة/السلايد ١٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٣٧- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ أيلول/سبتمبر-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٤. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليو-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، صفحة ٣. معدل الإصابات في فترة أربعة أشهر محتسبة من التالي: تموز/يوليو ٢٠٠٦-٣٥٩٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦-٣٠٠٩؛ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦-٣٣٤٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦-٣٧٠٩؛ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦-٣٤٦٢؛ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦-٢٩١٤؛ المجموع=٣٣٣٨،١٦.
- ٢٣٨- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ أيلول/سبتمبر-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٤. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليو-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، صفحة ٣. معدل الإصابات في فترة أربعة أشهر محتسبة من التالي: تموز/يوليو ٢٠٠٦-٣٥٩٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦-٣٠٠٩؛ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦-٣٣٤٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦-٣٧٠٩؛ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦-٣٤٦٢؛ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦-٢٩١٤؛ المجموع=٣٣٣٨،١٦.
- ٢٣٩- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "نداء تكميلي للوضع العراقي"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٣، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ أيلول/سبتمبر -٣١ تشرين الأول/أكتوبر

- ٢٠٠٦، صفحة ١٥-١٧، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تحديث حول الوضع العراقي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١-٢.
- ٢٤٠- البيان الصحفي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تطلق نداء جديداً لعمليات العراق"، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١.
- ٢٤١- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين "مستويات حق اللجوء والاتجاهات في البلدان الصناعية، الربع الثاني من عام ٢٠٠٦"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠ و ١٥.
- ٢٤٢- هيومان رايتس واتش، "المعاملة الصامتة، الهروب من العراق، العيش في الأردن"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ٥. النشرة الدولية للاجئين "أزمة اللاجئين العراقيين: الاستجابة الدولية مطلوبة بشكل عاجل"، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١-٢.
- ٢٤٣- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٧.
- ٢٤٤- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ تموز/يوليو - ٣١ آب/أغسطس، صفحة ١٠.
- ٢٤٥- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٩.
- ٢٤٦- وزارة الخارجية، الوضع الأسبوعي في العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠.
- ٢٤٧- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، "ملاحظات موجزة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، : النزوح في العراق"، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١. بيانات صحفية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، " المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تطلق مناشدة جديدة لعمليات العراق"، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١.
- ٢٤٨- مقابلة وزارة الخارجية مع روبن يوتغ، الإذاعة العامة القومية - ايلين سوربري، مساعدة وزيرة الخارجية للسكان واللاجئين والهجرة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. <http://www.unhcr.org/news/NEWS/45a243a54.html>
- ٢٤٩- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. <http://www.state.gov/g/prm/rls/2006/77900.html>.
- ٢٥٠- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢٥١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٥٢- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢٥٣- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٥٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٩٥-I.
- ٢٥٥- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "مشروع الحكم الاقتصادي رقم ٢ الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. مذكرة الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من مسؤول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية"، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٢٥٦- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٥٧- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

- ٢٥٨- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٥٩- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٩٥-٩٨-I.
- ٢٦٠- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "قصة نجاح: مسودة خطة الإصلاح الضريبي الرئيسية المقدمة الى وزارة المالية تساعد في تلبية متطلبات صندوق النقد الدولي"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٦١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٦٢- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٩٨-I.
- ٢٦٣- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٩٧-I.
- ٢٦٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١١١-١١٢-I.
- ٢٦٥- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١١١-١١٢-I.
- ٢٦٦- ازدهار تعود الى مقولي برنامج تطوير القطاع الخاص.
- ٢٦٧- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٦٨- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، يهدف هذا التدريب الى تعليم المسؤولين العراقيين حول تقييم، الاستجابة وإعداد الوثائق والمضي قدماً بدون الاعتماد على مساعدة خارجية قدر الإمكان.
- ٢٦٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦.
- ٢٧٠- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٣-١-I.
- ٢٧١- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ١٨.
- ٢٧٢- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٢-I.
- ٢٧٣- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "قصة نجاح: أول قمة عراقية لتمويل القروض الصغيرة"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٧٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٣-I.
- ٢٧٥- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٢-I.
- ٢٧٦- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٢٧٧- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٧٨- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠٢-I.
- ٢٧٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٨٠- صندوق النقد الدولي، اول وثاني مراجعة وفق الترتيبات الاحتياطية، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦، صفحة ١٣.
- ٢٨١- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢٣.
- ٢٨٢- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، "العراق بلمحة بصر: ٢٠٠٧-٢٠٠٨"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٨.
- ٢٨٣- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٥.
- ٢٨٤- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الاسبوعي، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢٣.
- ٢٨٥- البنك المركزي العراقي www.cbiraq.org

- ٢٨٦- صندوق النقد الدولي، أول وثاني مراجعة وفق الترتيبات الاحتياطية، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦، صفحة ١٤، الجدول ١.
- ٢٨٧- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، "العراق بلمحة بصر: ٢٠٠٧-٢٠٠٨"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠.
- ٢٨٨- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "الاقتصاد العراقي بلمحة بصر"، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦، صفحة ١٠.
- ٢٨٩- دعم وسائل الاعلام المستقلة في العراق، مستردة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. <http://www.irex.org/program/simi/index.asp>.
- ٢٩٠- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٤٥-٤٦-I.
- ٢٩١- دعم وسائل الإعلام المستقلة في العراق، مستردة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. <http://www.irex.org/program/simi/index.asp>.
- ٢٩٢- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢٩٣- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مساعدة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، للعراق: تطوير المجتمع المدني ووسائل الإعلام"، مستردة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. www.usaid.gov/iraq/accomplishments/civsoc.html.
- ٢٩٤- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٦، وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٩.
- ٢٩٥- لجنة حماية الصحفيين، التقرير الخاص ٢٠٠٦، "في العراق وفيات الصحفيين تصل الى أرقام قياسية في عام ٢٠٠٦"، صفحة ١.
- ٢٩٦- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ أيلول/سبتمبر - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٣.
- ٢٩٧- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، ١ أيلول/سبتمبر - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ١٠.
- ٢٩٨- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٣. وجه مكتب وزير الدفاع هذه الملاحظة الى مكتب المفتش العام إعادة إعمار العراق: "القيادة الحاسمة للحكومة العراقية، بدعم من الولايات المتحدة وشركائها في الائتلاف، ممكن ان يخفف الانتقال أكثر نحو الحرب الأهلية وان يحد من شدة العنف الطائفي. يجب ان يستفيد قادة العراق من الدعم الشعبي للعراق الموحد ومعارضة العنف لإنشاء المؤسسات التي تتحمل مسؤولية أمن العراق".
- ٢٩٩- تدقيق 07-30R لمكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية، "إعادة بناء العراق- وضع برنامج وزارة الدفاع لإعادة الاعمار"، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٤ و ٧.
- ٣٠٠- تدقيق 07-308SP لمكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق"، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢١.
- ٣٠١- يغطي هذا القسم تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية لقطاع الأمن والعدل. ولا يتضمن التمويلات المتعلقة بالأمن الملزم بها لمشاريع في قطاعات أخرى.
- ٣٠٢- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٠٣- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٨.
- ٣٠٤- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣، بالإضافة الى ذلك، ووفقا لتدقيق مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية 07-308SP، "معطيات وزارة الداخلية تتضمن الشرطة الغائبين بدون عذر، ولكن معطيات وزارة الدفاع تستثنى العسكريين الغائبين"، صفحة ٢٣.

- خطاب الرئيس بوش الى الأمة، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣٠٥
- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٨. -٣٠٦
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، صفحة ٤، استجابة مكتب الوزير الدفاع الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣٠٧
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٤٣. -٣٠٨
- مكتب المشاريع والعقود، "قطاع المرافق والنقل - سرد تاريخي لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (مسودة)" ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦. -٣٠٩
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣١٠
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. -٣١١
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣١٢
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣١٣
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣١٤
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣١٥
- مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وكيل الدفع PA-06-052، "تقرير ملخص/ المشاريع على الأرض لربع السنة المنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦. -٣١٦
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٨. -٣١٧
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، صفحة ١٠ و ١٢. -٣١٨
- مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في السفارة الأميركية في بغداد، عرض مسودة حكم القانون، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، موازنة السنة المالية ٢٠٠٧، بعد ان تخضع للإجراءات النهائية للكونغرس الأميركي؛ بالإضافة الى برامج هذا المكتب، من المقرر ان يتم تخصيص مبلغ ٨,٥ ملايين دولار إضافي لمشاريع متفرقة. -٣١٩
- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. -٣٢٠
- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي للعراق، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٨؛ تفصل هذه الأرقام أكثر لتصل تقريبا الى ١٣٢٧٠٠ عسكري، ٩٠٠ من القوات الجوية و ١١٠٠ من قوات البحرية. -٣٢١
- وزارة الدفاع، الوضع الاسبوعي للعراق، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٨؛ تفصل هذه الأرقام أكثر لتصل الى ١٣٥٠٠٠ ضابط شرطة، ٢٤٤٠٠ شرطة وطنية و ٢٨٩٠٠ من القوات التابعة لوزارة الداخلية. -٣٢٢
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣١. يفيد مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية ان وزارة الدفاع لا تشمل إعداد القوات الغائبين من دون عذر شرعي. تشمل وزارة الداخلية هؤلاء الغائبين، مما يضخم عدد قوات الشرطة الموجودين في الخدمة. -٣٢٣
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، تموز/يوليو ٢٠٠٥، صفحة ١٣. -٣٢٤
- تدقيق 07-308SP لمكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق"، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢١. -٣٢٥
- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٦. -٣٢٦

- ٣٢٧- تدقيق 07-308SP لمكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق"، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢٣.
- ٣٢٨- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٦.
- ٣٢٩- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٢.
- ٣٣٠- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٣ و ٣٦ و ٣٧.
- ٣٣١- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٨.
- ٣٣٢- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٥.
- ٣٣٣- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٦.
- ٣٣٤- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٤٣.
- ٣٣٥- وزارة الدفاع، موجز صحفي مع الفريق مارتن دمبسي من العراق. ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، (
www.defenselink.mil/transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=3831
- ٣٣٦- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٧.
- ٣٣٧- تدقيق 06-038 لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، "ملخص غير سري لمراجعة مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لجهود رفع القدرات العراقية لحماية البنية التحتية للطاقة"، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، صفحة ١-٣.
- ٣٣٨- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣١. استجابة مكتب وزير الدفاع الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٣٩- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٨.
- ٣٤٠- نسخة من أقوال الفريق مارتن دمبسي، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،
<http://www.defenselink.mil/Transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=3831>
- ٣٤١- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٨.
- ٣٤٢- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٩.
- ٣٤٣- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٤٤- موقع الانترنت لوزارة الدفاع، <http://www.defenselink.mil/home/dodupdate/iraq-update/Handovers/index.html>
- ٣٤٥- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٩.
- ٣٤٦- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٩.
- ٣٤٧- الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، "الوحدة العسكرية العراقية الثالثة تتحمل المسؤولية"، بيان صحفي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،
http://www.mnf.iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=7798&Itemid=21
- ٣٤٨- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٧.
- ٣٤٩- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٩.
- ٣٥٠- تدقيق 07-308SP لمكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق"، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢٠-٢١.
- ٣٥١- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٩.
- ٣٥٢- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٩ و ٤٦.
- ٣٥٣- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٩ و ٤٧.
- ٣٥٤- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٤٣ و ٤٤.

- ٣٥٥- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣.
- ٣٥٦- تدقيق 07-308SP لمكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية، "تثبيت الأمن، والاستقرار، وإعادة بناء العراق"، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صفحة ٢٥.
- ٣٥٧- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان: ١ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢ و ٤.
- ٣٥٨- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان: ١ أيلول/سبتمبر - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٢.
- ٣٥٩- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٣.
- ٣٦٠- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، صفحة ٣٣.
- ٣٦١- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٣.
- ٣٦٢- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٣٦٣- وزارة الدفاع، موجز صحفي مع الفريق مارتن دمبسي من العراق. ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، (www.defenselink.mil/transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=3831)
- ٣٦٤- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣١.
- ٣٦٥- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، صفحة ٥١.
- ٣٦٦- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، صفحة ١٨.
- ٣٦٧- وزارة الدفاع، موجز صحفي مع الفريق مارتن دمبسي من العراق. ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، (www.defenselink.mil/transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=3831)
- ٣٦٨- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٢٥-٢٦.
- ٣٦٩- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ٣٤ و ٣٦ و ٣٨.
- ٣٧٠- معطيات نظام إدارة إعادة إعمار العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصبح الآن العديد من مشاريع شراء المعدات التي كان يبلغ عنها سابقاً بأنها ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - ٢ مصنفاً كمشاريع ممولة او غير ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ولهذا السبب لم تشمل في مجاميع المشاريع الحالية.
- ٣٧١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٧٢- سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة - فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضع نصف الشهري في العراق، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٥.
- ٣٧٣- استجابة سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة- فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٧٤- استجابة سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة- فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٧٥- قائمة كشف المعاينة هي قائمة بالعيوب المحددة خلال المعاينة قبل النهاية او النهائية.
- ٣٧٦- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٣٧٧- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٧٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

- ٣٧٩- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨٠- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨٣- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨٤- استجابة مكتب المشاريع والعقود الى ملاحظات مقابلة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٣٨٥- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨٦- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٨٧- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٩١-I.
- ٣٨٨- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٣٨٩- استجابة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٩٠- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٩١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٣٩٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٩٣- وزارة الخارجية، الوضع الاسبوعي في العراق، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٤.
- ٣٩٤- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان: ١ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، صفحة ١٥.
- ٣٩٥- مكتب إدارة إعمار العراق، موجز صحي BSP، خريف ٢٠٠٦، مقابلة مكتب شؤون الشرق الأوسط، مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٣٩٦- يضم هذا التقرير قطاعين فرعيين من تقرير القسم ٢٢٠٧ لوزارة الخارجية: النقل والاتصالات، والطرق، والجسور، والإنشاء. لتعريف هؤلاء القطاعات وغيرها، انظر الملحق ج.
- ٣٩٧- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٣٩٨- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٣٩٩- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠٠- تحسينات أمنية تشمل أمن المحيط، رصيف التحميل والمراقبة عن بعد.

- ٤٠١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠٣- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، قياسات مختارة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٤٠٤- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ حزيران/يوليو ٢٠٠٦.
- ٤٠٥- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠٦- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحات ٨٣-٨٤. I.
- ٤٠٧- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٠٩- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحات ٨٣-٨٤. I.
- ٤١٠- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤١١- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحات ٨٣-٨٤. I.
- ٤١٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤١٣- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦.
- ٤١٤- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤١٥- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي في العراق تشرين الأول/أكتوبر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤١٦- وزارة الخارجية تقرير القسم ٢٢٠٧، قياسات مختارة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ١٤.
- ٤١٧- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، مذكرة معلومات من نائب مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مساعد رئيس البعثة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ٤١٨- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٤١٩- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق "نقاط تحدث حول النقل"، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٢٠- مقابلة مكتب شؤون الشرق الأوسط، مع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ٤٢١- استجابة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
- ٤٢٢- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٨١. I.
- ٤٢٣- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، صفحة ٨١. I.
- ٤٢٤- استجابة مكتب شؤون الشرق الأوسط، الى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

- ٤٢٥- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٢٦- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، تشرين الأول/أكتوبر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٢٧- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، تشرين الثاني/نوفمبر، صفحة ١٠.
- ٤٢٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٤٢٩- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٣٠- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٣١- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦.
- ٤٣٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.
- ٤٣٣- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٣٤- مكتب المشاريع والعقود "موجز المرافق والنقل" ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، صفحة ٨.
- ٤٣٥- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٣٦- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق "نقاط التحدث حول النقل" ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٣٧- وزارة التجارة، الطرق العامة، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المجلد ٧٠ رقم ٣.
- ٤٣٨- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٣٩- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٤٠- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٤١- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ٨٤-I.
- ٤٤٢- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٤٣- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٤٤٤- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ٨٥-I.
- ٤٤٥- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٤٦- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ٨٥-I.
- ٤٤٧- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٤٨- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ٨٥-I.

- ٤٤٩- استجابة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٥٠- وزارة الخارجية، تقرير القسم ٢٢٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الصفحة ٨٦-I.
- ٤٥١- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الصفحة ١٠.
- ٤٥٢- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مكتب الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية "الأولويات والبرامج"، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٥٣- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق الوضع الأسبوعي للعراق، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الصفحة ٢٣.
- ٤٥٤- يتوفر على موقع الانترنت <http://www.irffi.org>.
- ٤٥٥- البنك الدولي الاستجابات الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
- ٤٥٦- الأعضاء الدائمون في نادي باريس (النمسا، استراليا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، الاتحاد السوفياتي، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) توصلت الى اتفاق لإلغاء ٨٠% من ديون الحكومة العراقية. تفاوض الآن الحكومة العراقية ثنائيا مع دول غير أعضاء في نادي باريس لتخفيض ديونها الخارجية.
- ٤٥٧- يتعقب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التقدم في قطاع الطاقة في أقسام قطاعات الكهرباء، النفط، والغاز، والماء في هذا التقرير.
- ٤٥٨- وزارة التخطيط، قاعدة بيانات مساعدات المانحين ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٥٩- وكالة الأنباء الوطنية العراقية، "وزارة النفط الإيراني تستثمر ٤٥ مليون دولار في خط أنابيب الى العراق، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٦٠- يتوفر على العنوان <http://www.irffi.org>.
- ٤٦١- متحدث باسم الحكومة الإيرانية يقول "إيران يمنح العراق قرضا بقيمة مليار دولار
- ٤٦٢- www.spokesman.gov.ir.
- ٤٦٣- سفارة اليابان، الاستجابة الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٦٤- المفوضية الأوروبية، الاستجابة الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٦٥- البنك الدولي، صفحة معطيات العراق، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نفقات معالجة الأطراف على رصد التكاليف الإدارية والنفقات الخارجية يصل مجموعها الى حوالي ٩ ملايين دولار مما يجعل المبلغ الإجمالي للنفقات يصل الى ٨٥,٤ مليون دولار.
- ٤٦٦- البنك الدولي، بيان صحفي، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٦٧- البنك الإسلامي للتنمية ١٣ مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية لدعم قطاع التعليم في العراق، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، www.isdb.org.
- ٤٦٨- وزارة الخارجية، ملخص الموازنة ٢٠٠٧، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٦٩- غلوبال انسايت، شركة توقعات تزود تغطية اقتصادية، مالية وسياسية شاملة لدول، مناطق، وصناعات، تغطي أكثر من ٢٠٠ دولة وتشمل أكثر من ١٧٠ صناعة، <http://www.globalinsight.com>
- ٤٧٠- برايان بلاموندون، غلوبال انسايت تراجع تصنيف المخاطر للعراق، السيدة غلوبال انسايت برسيكتيف، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٧١- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تقرير قطاع النفط/ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الصفحة ٢-٣.
- ٤٧٢- مؤشر ملاحظات الفساد لعام ٢٠٠٦، مؤشر مركب يعتمد على عمليات مسح متعددة لأراء الخبراء لمعرفة ملاحظات الفساد في القطاع العام في ١٦٣ دولة حول العالم. يصنف الدول وفق مقياس من الصفر (أعلى

- مستوى من الفساد الملحوظ بين المسؤولين في القطاع العام والسياسيين) الى ١٠ (أدنى مستويات الفساد الملحوظة)، المصدر: ترانسبارانسي انترناشيونال، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi
 -٤٧٢ وزارة الخارجية، الاستجابة الى مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- ٤٧٣ خدمة الكونغرس للأبحاث، تقرير الى الكونغرس، العراق: الحكم والأمن ما بعد صدام، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٧٤ بورتكال ايراك، "الأمم المتحدة تدرب موظفي المجلس الأعلى للتدقيق" ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
http://www.portaliraq.com/news/UN+trains+Iraqi+BSA+staff_1112390.html?PHf0a21f2afb11d3183487PSESSIE
- ٤٧٥ مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، معلومات محدثة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
http://www.dodig.mil/gwot_iraq/support_iraq_ig.htm
- ٤٧٦ مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية، مراجعة الدعم الأميركي لفريق مهمة الشرطة الدولية في البوسنة"، مذكرة تقرير AUD/PPA-02-20 آذار/مارس ٢٠٠٢.
- ٤٧٧ مكتب المسائلة والمحاسبة للحكومة الأميركية، إدارة العقود: احتمالات تعرض وزارة الدفاع الى التزوير، الهدر وإساءة الاستعمال في العقود، GAO-06-838R، ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦.
- ٤٧٨ كانت العقود الثلاثة المتبقية: عقد بقيمة ١٠٠,٠٠٠ ألف دولار للتجهيزات الطبية الاستهلاكية (بتسليم متوقع)، عقد بقيمة ٦٣ ألف دولار لشراء آلات استنساخ وطابعات وعقد بقيمة ٣٧٩,٠٠٠ دولار لمجموعات الأثاث.
- ٤٧٩ أعلمتنا فرقة منطقة الخليج ان ١١٨ مجموعة فقط من المواد الاستهلاكية طلبت لمراكز العناية الصحية الأولية الـ ١٥٠ بسبب تقييدات التمويل وقت تقديم طلب الشراء. كانت التوقعات بأن تكون كمية المواد الاستهلاكية المزودة كافية "لبدء العمل" وان بالإمكان تزويد الكميات المتبقية من المواد الاستهلاكية بعد ذلك عند إزالة التقييدات على التمويل.
- ٤٨٠ تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 06-005، متابعة التوصيات المقدمة في تقارير تدقيق مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المتعلقة بإدارة مراقبة صندوق تنمية العراق، ٢٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٦.
- ٤٨١ بكتل ناشيونال، إنك، شركة تجارية تابعة لبكتل يوجد مركزها الرئيسي في فريديريك، ماريلاند، متخصصة بمشاريع كبيرة ومعقدة تتعلق بالدفاع، الطاقة، الأمن، والبيئة. بكتل شركة مزودة رئيسية للخدمات الى حكومة الولايات المتحدة.
- ٤٨٢ كلمة "تصرف، محددة بشكل واسع لتشمل فئات مختلفة، أموال منقولة؛ متعددة، متضررة، مسروقة أو مدمرة (مشطوبة).
- ٤٨٣ تقرير وجود المواد أعدته شركة بكتل حول عقد المرحلة الأولى من إعادة إعمار العراق رقم EEE-C-00-03-00018-00 وعقد المرحلة الثانية 00-04-00001-00 SPU-C-00-04-00001-00 (تقرير وكالة تدقيق العقود رقم 2131-2005 R10320003)، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وتقرير وجود المشتريات واستهلاكها - السنة المالية ٢٠٠٥ أجرته شركة بكتل - حول عقد إعادة إعمار البنية التحتية العراقية، العقد الرئيسي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية رقم EEE-C-00-03-00018-00 و SPU-C-00-04-00001-00 (تقرير وكالة تدقيق العقود الدفاعية رقم 4281-2005D 10320002، المراجع) ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
- ٤٨٤ التقرير المرحلي لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم SIGIR-06-037 حول الالتزامات غير الملائمة باستخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٤٨٥ عقد التصميم والبناء يضع مراحل تصميم وبناء مشروع تحت نفس العقد
- ٤٨٦ هذا المسؤول الرسمي الان هو المراقب المالي الرئيسي لسلح الهندسة في جيش الولايات المتحدة.

- ٤٨٧ من اصل الأموال المنتهية الصلاحية البالغة ٣٨٩,٢ مليون دولار، سيطرت فرقة منطقة الخليج على ٣٨٥,٢ مليون دولار وسيطرت الوكالات الأخرى على الفرق أي ٤ ملايين دولار.
- ٤٨٨ الاتفاق الدولي للعراق هو جهد مشترك بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة أطلق في تموز/يوليو ٢٠٠٦ لجمع المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف من أجل تنشيط عملية التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.
- ٤٨٩ تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، PA-06-078.1&-079.1، "تقرير التفاعل السريع حول كلية الشرطة في بغداد، بغداد، العراق"، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٤٩٠ فتحة التصريف هي قطعة أنبوبية للمياه القذرة والأنابيب المرافقة لها موصولة بأنابيب الصرف الصحي للمبنى أو خط الصرف الصحي الجانبي.
- ٤٩١ نقل مكتب المشاريع والعقود الى فرقة منطقة الخليج لسلح الهندسة في الجيش الأميركي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.
- ٤٩٢ كشف مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن هذه الخطة لإتهام سلطة الائتلاف المؤقتة بالاحتيايل بمبلغ ٨,٦ مليون دولار. للإطلاع على التفاصيل الكاملة لهذه المؤامرة، انظر تقرير مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠٠٦، الملحق "ي".
- ٤٩٣ في تاريخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، دافع سلام عن نفسه أمام القضاء بأنه مذنب بالنسبة لإحدى الاتهامات المساقاة ضده بموجب قانون ممارسات الفساد الأجنبية للعام ١٩٩٧.
- ٤٩٤ أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقيين: مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (الرئيس)، المفتش العام لوزارة الخارجية (نائب الرئيس)، المفتش العام لوزارة الدفاع (نائب الرئيس)، المفتش العام للجيش، المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المفتش العام للخزينة، المفتش العام لوزارة التجارة، وكالة تدقيق العقود الدفاعية، وكالة التدقيق للجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج (عضو مراقب)، رئيس التدقيق التنفيذي لسلح الهندسة في الجيش الأميركي (عضو مراقب).

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الصفحة
أ- ١	الملحق أ: المتطلبات القانونية
ب- ١	الملحق ب: إسناد مرجعي للتقرير مع قانون المفتش العام لسنة ١٩٧٨
ج- ١	الملحق ج: تأثيرات عمليات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
د- ١	الملحق د: إسناد مرجعي للقطاعات
هـ- ١	الملحق هـ: إسناد مرجعي لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ولقطاع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
و- ١	الملحق و: المقاولون
ز- ١	الملحق ز: أموال التخصيصات الأميركية
ح- ١	الملحق ح: التمويلات العراقية
ط- ١	الملحق ط: التدقيقات المكتملة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
ي- ١	الملحق ي: عمليات التفتيش المكتملة لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
ك- ١	الملحق ك: موجز مفصل لعمليات إشراف الوكالات الأخرى
ل- ١	الملحق ل: ملخص الإشراف الأميركي في العراق
م- ١	الملحق م: المنع وتعليق العمل

المختصرات والتعريفات

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRON YMS	DEFINITIONS	ARABIC
ABOT :	Al Basrah Oil Terminal	محطة البصرة لتحميل النفط
ACWG:	Anti-corruption Working Group	مجموعة عمل مكافحة الفساد ما بين الوكالات
AFCEE:	Air Force Center for Engineering Excellence	القوات الجوية للامتياز البيئي
ARABOS AI:	Arab Organization of Supreme Audit Institutions	المنظمة العربية العليا للمؤسسات للتدقيق
ARDI:	Agricultural Reconstruction and Development Program for Iraq	برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق
Bechtel	Bechtel National, Inc.	شركة بكتل ناشونال
BIA:	Basrah International Airport	مطار البصرة الدولي
BIAP:	Baghdad International Airport	مطار بغداد الدولي
BPC:	Baghdad Police College	كلية شرطة بغداد
BPD:	Barrels Per Day	برميل في اليوم/برميل نفط في اليوم
BSA:	Board of Supreme Audit	مجلس التدقيق الأعلى
CAG:	Community Action Group	مجموعة العمل المجتمعي
CAP:	Community Action Program	برنامج عمل المجتمع المحلي
CBI:	Central Bank of Iraq	المصرف العراقي المركزي
CBTC:	Communications-Based Train Control	نظام التحكم بالقطارات المستند الى الاتصالات
CCCI:	Central Criminal Courts Iraq	المحاكم الجنائية المركزية العراقية
CDP:	Capacity Development Program	برنامج تنمية القدرات

المختصرات

CERP:	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CFN:	Consolidated Fiber Network	شبكة الألياف البصرية الموحدة
CID:	U.S. Army Criminal Investigation Division	قسم التحريات الجنائية للجيش الأمريكي
CMC:	Communications and Media Commission	لجنة الاتصالات ووسائل الإعلام
Compact	International Compact for Iraq	الميثاق الدولي للعراق (الميثاق)
COR	Contracting Officer Representative	ممثل ضابط التعاقد
Corporate Bank	Corporate Bank Financial Services	كوربريت بنك فاينانشال سرفيسز (كوربريت بنك)
CPA:	Coalition Provisional Authority	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPI:	Commission on Public Integrity	هيئة النزاهة العامة

ACRON YMS	DEFINITIONS	ARABIC
CRRPD	Commission for Resolution of Real Property Disputes	هيئة حل نزاعات الممتلكات العقارية
CSRC:	Civil Society Resource Center	مركز موارد المجتمع المدني
CTC:	Cost to Complete	تكلفة الإنجاز
DAD:	Donor Assistance Database	قاعدة معطيات/ بيانات مساعدات المانحين
DBE:	Department of Border Enforcement	دائرة فرض أمن الحدود
DCAA:	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCIS:	Defense Criminal Investigative Service	دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
DCMA:	Defense Contract Management Agency	وكالة إدارة عقود الدفاع
DFI:	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DFID:	Department for International Development	دائرة التنمية الدولية
DoD:	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoD OIG:	Department of Defense Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
DoE:	Department of Energy	وزارة الطاقة
DoJ:	Department of Justice	وزارة العدل
DoS:	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG:	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
DynCorp:	DynCorp International, LLC	شركة داين كورب الدولية، المحدودة
EAC:	Estimate At Completion	التقدير عند الإنجاز (للكلفة)
EC:	European Commission	المفوضية الأوروبية
EG:	Economic Governance (USAID)	نظام الحكم الاقتصادي (وكالة التنمية الدولية الأميركية)

المختصرات

EPC:	Engineering, Procurement, and Construction	الهندسة، والمشتريات، والإنشاء
ESF:	Emergency Support Funds	أموال الدعم للطوارئ
FBI:	Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMIS:	Financial Management Information System	نظام إدارة المعلومات المالية
FOB:	Forward Operating Base	القواعد الأمامية العاملة
FPS:	Facilities Protection Service	خدمة حماية المرافق
FYC:	Fiscal Year	السنة المالية
GAO:	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GOI:	Government of Iraq	الحكومة العراقية

ACRON YMS	DEFINITIONS	ARABIC
GOSP:	Gas-Oil Separation Plant	محطة فصل الزيت والغاز
GRC:	Gulf Region Division Central District (USACE)	فرقة منطقة الخليج للمنطقة الوسطى
GRD:	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GRD-PCO:	Gulf Region Division and Project and Contracting Office	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج
GRS:	Gulf Region South	جنوب منطقة الخليج
GW:	Gigawatt	جيجاواط
IAER:	Iraq Agriculture Extension Revitalization Project	مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي
IAMB:	International Advisory and Monitoring Board	الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق
IAPG:	Investment and Action Plan for Growth	خطة الاستثمار والعمل لأجل التنمية
IAWG:	Iraq Accountability Working Group	مجموعة عمل المساءلة العراقية
ICBG:	Iraq Company for Bank Guarantees	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
ICCTF:	International Contract Corruption Task Force	فريق عمل فساد العقود الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICSP:	Iraq Civil Society Program	برنامج المجتمع المدني العراقي
IDB:	Islamic Development Bank	البنك الإسلامي للتنمية
IDP:	Internally Displaced Persons	الأشخاص المهجرين في الداخل
IG:	Inspector General	المفتش العام
IMF:	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IMMDF:	Iraq Middle Market Development Fund	صندوق تنمية السوق المتوسطة العراقية

المختصرات

INL:	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Bureau	مكتب (شؤون) المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون
IOM:	International Organization for Migration	المنظمة الدولية للهجرة
IPC:	International Plumbing Code	القانون الدولي لأشغال السمكرة
IRC	International Red Crescent	الهلال الأحمر العراقي
IREX	International Research and Exchange Board	مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (ايركس)
IRFFI:	International Reconstruction Fund Facility for Iraq	الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق
IRI:	International Republican Institute	المعهد الوطني الدولي
IRMO:	Iraq Reconstruction Management Office	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
IRRF:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

ACRON YMS	DEFINITIONS	ARABIC
ISF:	Iraqi Security Force	قوات الأمن العراقية
ISFF:	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ISRB:	Iraqi Strategic Review Board	مجلس المراجعة الإستراتيجية للعراق
ITF:	Iraq Trust Fund	صندوق الائتمان العراقي
ITP:	Iraq-Turkey Pipeline	خط أنابيب العراق-تركيا
JASG-C:	Joint Area Support Group-Central	مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق
JCC-I/A:	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JOC:	Joint Operations Center	مركز العمليات المشتركة
KRG:	Kurdistan Regional Government	الحكومة الكردية الإقليمية
KV:	Kilovolt	كيلو فولت
LOGCAP:	Logistics Civilian Augmentation Program	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
LPG:	Liquefied Petroleum Gas	غاز البترول المسيل
MBPD:	Million Barrels Per Day	مليون برميل في اليوم (من النفط)
MIPR:	Military Inter-departmental Purchase Request	طلب شراء معدات عسكرية ما بين الوزارات
MMPW:	Ministry of Municipality and Public Works	وزارة البلديات والأشغال العامة
MCT:	Ministerial Coordination Team (also IRMO MCT)	فريق التنسيق الوزاري
MFI:	Microfinance Institution	مؤسسات التمويل الصغيرة
MNC-1:	Multi-National Corps-Iraq	القيادة المتعددة الجنسيات في العراق
MNF-I:	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNSTC-I:	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق

المختصرات

MOU:	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MPFU:	Major Procurement Fraud Unit	وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية
MSCFD:	Million Standard Cubic Feet Per Day	مليون قدم مربع قياسي في اليوم
MW:	Megawatt	ميغاواط
MWh:	Megawatt Hours	ميغاواط ساعة
NCDP:	National Capacity Development Proram	برنامج تنمية القدرات القومي/الوطني
NCR:	Nonconformance Report	تقرير عدم التقيد
NCT:	National Coordination Team	فريق التنسيق القومي/الوطني
NDI:	National Democratic Institute	المعهد الوطني للديمقراطية (في العراق)

ACRON YMS	DEFINITIONS	ARABIC
NEA:	Bureau of Near Eastern Affairs (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية
NGA:	National Geospatial-Intelligence Agency	الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (الأميركية)
NGO:	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NRDP:	National Reconciliation and Dialogue Project	مشروع المصالحة والحوار الوطني
NRRRF:	Natural Resources Risk Remediation Fund	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
O&M:	Operations & Maintenance	التشغيل، والصيانة، والإسناد
OIG:	Office of Inspector General	مكتب المفتش العام
OMS:	Operations, Maintenance, and Sustainment	التشغيل والصيانة والدعم
P.L.:	Public Law	قانون عام
P.L. 108-106:	National Defense Authorizaiton Act for FTY 2004	قانون تقيوض الدفاع القومي لسنة ٢٠٠٤ المالية
P.L. 109-234	FY 2006 Emergency Supplemental Appropriations	مخصصات الطوارئ التكميلية/الإضافية لسنة ٢٠٠٦ المالية
P.L. 109-440	Iraq Reconstruction Accountability Act of 2006	قانون المساءلة لإعادة إعمار العراق للعام ٢٠٠٦
PAR:	Project Assessment Report	تقرير تقييم المشاريع
Parsons	Parson's Delaware, Inc	شركة بارسونز ديلاوير
PCO:	Project and Contracting Office	مكتب المشاريع والعقود
PDS	Public Distribution System	نظام التوزيع العام
PHC:	Primary Health Care	العناية الصحية الأولية
PMP:	Performance Monitoring Plan	خطة رصد الأداء
PRT:	Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة الإعمار الإقليمية

المختصرات

PTT:	Police Transition Team	الفريق الانتقالي للشرطة
QA:	Quality Assurance	ضمان النوعية/ جودة
QAR:	Quality Assurance Representative	ممثّل ضمان النوعية/ الجودة
QC:	Quality Control	مراقبة النوعية/ لجودة
QM:	Quality Management	إدارة النوعية/ الجودة
QRP:	Request for Proposal	طلب تقديم اقتراح
RRT:	Regional Reconstructon Team	فريق إعادة إعمار إقليمي/ مناطقي
SBA:	Stand-By Arrangement	ترتيبات القروض الاحتياطية(من صندوق النقد الدولي) (IMF)
SCADA:	Supervisory Control Data Acquisiton	نظام اكتساب المعطيات للإشراف والتحكم

ACRON YMS	DEFINITIONS	ARABIC
SIB:	Strategic Infrastructure Battalion	كتيبة البنية التحتية الاستراتيجية
SIGIR:	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIMI:	Support for Independent Media in Iraq	برنامج دعم وسائل الإعلام المستقلة في العراق
SIRIS:	SIGIR Iraq Reconstruction Information System	نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام (لإعادة إعمار العراق)
SOW:	Statement of Work	بيان العمل
SSN:	Sociat Safety Net	شبكة الأمان الاجتماعية
SSAA:	System Security Authorization Agreement	اتفاقية تفويض نظام الأمن
TO:	Task Order	أمر مهمة
TPD:	Tons Per Day	طن في اليوم
TRA:	Transition Readiness Assessment	تقييم الجاهزية للمرحلة الانتقالية
Treasury:	United States Department of Treasury	وزارة المالية الأميركية

المختصرات

UK:	United Kingdom	المملكة المتحدة
UN:	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI:	United Nations Assistance Mission for Iraq	بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة
UNDG:	United Nations Development Group	مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة
UNDG ITF:	United Nations Development Group Iraq Trust Fund	صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى للأمم المتحدة
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR:	United Nations High Commissioner for Refugees	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
UNICEF:	United Nations Children's Emergency Fund	صندوق طوارئ الأمم المتحدة الدولي للأطفال (اليونيسيف)
USAAA:	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي
USACE:	United States Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي
USAID:	United States Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID: OIG	United States Agency for International Development Office of the Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USDA:	United States Department of Agriculture	وزارة الزراعة الأميركية
USIP:	United States Institute of Peace	المعهد الأمريكي للسلام
WB:	World Bank	البنك الدولي
WBIF:	World Bank Iraq Trust Fund	صندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي
WB ITF:	World Bank Iraq Trust Fund	أعمال صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي
WBBN	Wireless Broadband Network	شبكة اتصالات لاسلكية بنطاق عريض
WSSP:	Water Sector Sustainment Program	برنامج استدامة قطاع المياه
WTO:	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية